المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب
عرض ودراسة وتقويم

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية
تخصص نحو

إعداد الطالب
علي محمد علي عبدالله صالح

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد أحمد خاطر

١٤٣١ ــ ١٤٣٢هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة:

آراء الفراء النحوية في "خزانة الأدب"

عرض ودراسة وتقويم

الباحث: علي محمد علي عبدالله صالح

الدرجة: ماجستير

موضوع الرسالة:

عرض آراء الفراء النحوية في "خزانة الأدب" للبغدادي، وتصنيفها بحسب أبواب النحو، ودراستها اعتماداً على التوثيق والموازنة والتمحيص، وتقويمها مقارنة بالمذاهب الأخرى.

هدف الرسالة:

توثيق آراء الفراء النحوية في "خزانة الأدب" بما جاء في كتابه "معاني القرآن"، وبما جاء في كتب النحو، ثم الوقوف على أصول النحو الكوفي ومصطلحاته من خلال آراء الفراء.

مكونات الرسالة:

تتكون الرسالة من بابين يتقدمهما تمهيد وتعقبهما خاتمة. يتضمن التمهيد الدراسات السابقة: تعريف بها، والموازنة بينها وبين ما قُمت به في هذه الرسالة.

الباب الأول: حروف المعاني والمفردات، ويقع في فصلين:

الفصل الأول: حروف المعاني: الأصل، والمعنى، والعمل، ويشمل: الحروف العاملة، الحروف غير العاملة.

الفصل الثاني: المفردات، ويشمل: الظروف والضمائر، أسماء الإشارة، والاستفهام، والفعل.

الباب الثاني: تراكيب وأحكام، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التراكيب، ويشمل: التوابع، البدل، التوكيد، المطابقة: في الجنس، وفي العدد.

الفصل الثاني: أحكام، ويشمل: الحذف، العامل والمعمول، من أحكام المنصوب: الحال والاستثناء، من أحكام المنادى، الإضافة، مسائل متفرقة.

الخاتمة: وتضم التلخيص والنتائج والتوصيات.

المنهج: انتهجت التوثيق والتحقيق، واعتمدت على الموازنة والتدقيق والتمحيص.

نتائج الرسالة:

١- اعتمد الفراء في تقرير آرائه النحوية على السماع والقياس والمعنى.

٢- كان للفراء آراء انفرد بها مخالفاً غيره من النحاة، بصريين وكوفيين، وله آراء تبع فيها البصريين وآراء سبق فيها غيره من النحويين وتبعه فيها بعض النحاة ممن جاء بعده.

٣- ليس كل ما نسبه البغدادي للفراء موافقاً لما ورد في معاني القرآن.

٤- استعمل الفراء كثيراً من المصطلحات النحوية ليس بالمعنى الذي ألفه دارسو النحو.

٥- اشتمل البحث على عدد من الآراء النحوية المختلف فيها بين النحويين البصريين والكوفيين لم ترد في كتاب "الإنصاف" لابن الأنباري، وكتاب "التبيين" للعكبري، و"ائتلاف النصرة" للزبيدي.

٦- اشتمل البحث على عدد من الآراء التي نسبها البغدادي للفراء نقلاً عن أبي حيان في تذكرته ولم أجدها في تذكرة أبي حيان المطبوعة.

Dissertation Abstract

Title:
Guest fur grammar in the "closet Literature"
View and study and evaluate the
Researcher: Ali Mohamed Ali Abdullah Saleh
Degree: Master
Post subject:
Views fur grammar in the "Literature Treasury" to al-Baghdadi, and classified according to the doors as, depending on the study and documentation, budget and scrutiny, and evaluation compared to other doctrines.
Target letter:
Documenting the views of the fur grammar in the "closet literature," the statement in his book "The meaning of the Koran", and as stated in the grammar books, and then stand on the assets as Kufic and terminology through the views of the fur.
Components of the letter:
The message consists of two parts Itkdmanma boot Takbhma conclusion. Includes the boot of previous studies: the definition of, and balance between them and what you've done in this letter.
Part I: meanings and vocabulary, is located in two chapters:
Chapter I: meanings: origin, meaning, work, and includes: working characters, characters not operating.
Chapter II: Vocabulary, including: the circumstances and pronouns, demonstratives, and the question, and the verb.
Part II: Structures and provisions, in which two classes:
Chapter I: Compositions, and includes: the disciples, the allowance, the assertion, matching: sex, and number.
Chapter II: Provisions, includes: the deletion, the worker and applicable, the provisions of Mansoob: the case and the exemption from the provisions advocated, addendum, miscellaneous issues.

Conclusion: It includes the summary findings and recommendations.
Approach: Documentation and pursued the investigation, and adopted the budget, audit and scrutiny.

The results of the message:

1 - fur was adopted in the report of his views on the listening and grammar of measurement and meaning.
2 - The fur of the views of himself which would be contrary other grammarians, and Besrien Kovyin, has followed the views of the visual and the views of the other previously Syntactical and was followed by some grammarians who came after him.
3 - not all attributed to al-Baghdadi of fur in accordance with what stated in the meanings of the Qur'an.
4 - Use the fur a lot of grammatical terms not in the sense that as Students of the written.
5 - A search on the number of views between the different grammatical Syntactical visual and Alkoviin not contained in the book "equity" to the son of Anbari, and the book "Signifying" to Akipri, and the "coalition victory" for the pomfret.

6 - A search on the number of views attributed to al-Baghdadi, fur, quoting from Abu Hayyan in his ticket did not find her in Abu Hayyan printed ticket.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه ومن والاه واقتفى أثره، ومات على سنته إلى يوم الدين.

أسباب اختيار البحث:

هناك أسباب قوية دعتني إلى اختيار "آراء الفراء النحوية في خزانة الأدب للبغدادي" موضوعاً لبحثي التكميلي لنيل درجة الماجستير:

فالفراء أحد أعلام الكوفيين ومتقدميهم، وله القدح المعلى في تأسيس مذهبهم، فهذا "ثعلب" يقول: لولا الفراء لما كانت العربية... ولولا الفراء لسقطت العربية"... وفي تاريخ بغداد "وكان يقال: النحو الفراء، والفراء أمير المؤمنين في النحو"(١).

ومازال النحو الكوفي عامة وآراء الفراء خاصة في حاجة إلى مزيد من البحث والدراسة والتحقيق.

أما النحو الكوفي فتكاد صورته الكلية الكاملة تتوارى في التراث النحوي على غناه وثرائه، والمؤلفات فيه قليلة، قديماً وحديثاً، على وجازتها وعدم إحاطتها بكل جوانبه(٢).

وما تتضمنه كتب الخلاف(٣)، والإشارات المتناثرة في كتب النحاة على كثرتها لا تكفي في ذلك، إذ تعرض مسألة من هنا ورأياً من هناك، دون أن تقيم لنحو الكوفيين بناء فكرياً متكاملاً، هذا على تفاوتها فيما تشتمل عليه من آراء الكوفيين، ثم ما فيها من اضطراب وخلط في تحديد آراء الكوفيين، ومن تنسب إليه منهم، عامتهم أو بعضهم أو أحد أعلامهم، وهذا مما يقلل جدواها ويوهن نفعها في الإحاطة بنحو الكوفيين.

وقد أبان محقق "التبيين" في الدراسة والتعليقات على المسائل عن كثير من مظاهر هذا الخلط والاضطراب(٤).

---

(١) معاني القرآن للفراء: ٩/١ "مقدمة التحقيق".

(٢) ينظر مثلاً: أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري، الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي.

(٣) أحصى محقق "التبيين" منها: ١٧ كتاباً، منها كتابان مطبوعان، وكتاب مخطوط، وسائرها مفقود: ٧٧-٨٣.

(٤) ظ: ٨٣-٨٦، والمسائل: ٢٨/٢٢/٢٠/١٤... مثلاً.

وفي دراسة حديثة[١] توصل الباحث إلى:

١- أن هناك مسائل لم تنقل فيها آراء الكوفيين نقلاً دقيقاً، فوقع فيها تغيير.

٢- وهناك مسائل نسبت إليهم وليست لهم.

٣- وهناك مسائل نسبت إليهم وهي للكسائي وحده – مسألة واحدة – أو للفراء وحده – ١٦ مسألة – أو لثعلب – ٣ مسائل – أو لابن السكيت – مسألة واحدة، وهذا يمثل ١٨% من كتاب "الإنصاف".

وإذا كان دارسو العربية على مر الزمان واختلاف المكان قد آثروا مذهب البصريين وعولوا عليه، وانتصروا له في معرض الخلاف[٢] – وهم على حق في هذا – فإن بعض المعاصرين ممن أعجبوا بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة فضلوا منهج الكوفيين، ورأوه أقرب إلى تصوير واقع العربية في الاستعمال من منهج البصريين الذين أهملوا كثيراً منها وأبقوه في دائرة السماع، فلا يقاس عليه لقلته أو ندرته، أو عدم الثقة في قائله.

هذا مع أنه لم يعرف عن مذهب الكوفيين إلا القليل الذي لا يكفي في الكشف عن قيمته في دراسة العربية، ولا عن مسوغات تفضيله. ويبقى هذا وذاك في حاجة إلى دراسة موضوعية محيطة.

وأما الفراء فعلى ما كتب عنه – ظ: الدراسات السابقة – مازالت آراؤه متفرقة متناثرة في حاجة إلى تتبع وتقص وإكمال وتنسيق وتوثيق.

وتتفاوت المصادر في نسبة الآراء إليه كثرة وقلة[٣]، وما ينسب إليه في مصدر قد ينسب إلى غيره دونه في مصدر آخر، ونادراً ما ينص على موضع الرأي في كتب الفراء، وكثيراً ما يقع الاختلاف في فهم عبارته ومقصدها في "معاني القرآن".

---

(١) ابن الأنباري في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف... د. محيي الدين توفيق إبراهيم.

(٢) وافق ابن الأنباري الكوفيين في ٧ مسائل من ١٢١، ووافقهم العكبري في مسألة واحدة من خمس وخمسين هي ما دار على الاختلاف بينهم دون سائر المسائل: ٣٥.

(٣) يكشف فهرس ١- ارتشاف الضرب مثلاً أن الفراء ذكر في: ٤٣٢ موضع وفهرس الدر المصون في: ٥٠١ موضع، وفي تذكرة النحاة: ١٠١، وفي شفاء العليل للسلسيلي في بضعة وثمانين، وفي مغني اللبيب في ٦١، وفي الخصائص: ٣٥، وفي البسيط: ٣، وفي كتاب الشعر للفارسي: ١، ولم يذكر في نتائج الفكر للسهيلي، ولا في الأجزاء الأربعة الأولى من نتائج التحصيل للدلائي.

ومازال ما ينسب إليه من آراء في حاجة إلى تحقيق وتوثيق، ثم مذهبه النحوي عامة، وقيمته في دراسة العربية في حاجة إلى إحاطة وتنسيق ودراسة على ما يعترض هذا وذاك من صعوبات.

وأما اختيار خزانة الأدب للبغدادي مورداً لآراء الفراء؛ فلأن صاحبها رجع إلى "معاني القرآن" ونقل عبارته في مواضع، وهذا يعين الباحث على معرفة مآخذ الرأي في الخزانة، ومدى مطابقته لما في المعاني، ولأنه غالباً ما يعين المصادر الأخرى التي نقل عنها آراء الفراء، وهذا يقوي الثقة بها ويعين على متابعتها في هذه المصادر وفي أصولها، ومن ثم تحقيق نسبتها إليه، إلى جانب المصادر الأخرى.

هذا وقد اقتصرت على آرائه النحوية دون غيرها مما يدخل في اللغة والصرف والاشتقاق.

واستبعدت منها الآراء التي ذكرها ابن هشام في مغني اللبيب تسليماً للباحثة التي قامت بدراستها في جامعة أم القرى الآن(١).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

١- عرض وتوثيق آراء الفراء في "خزانة الأدب" مقارنة بما نسبه له البغدادي، وبما جاء في معاني القرآن للفراء، وبما نسبه إليه غير البغدادي من العلماء ممن تقدمه أو تأخر عنه.

٢- الوقوف على الأصول التي اعتمد عليها الفراء والنحو الكوفي عامةً فيما ذهب إليه من آراء.

٣- التيسير على الباحثين والمهتمين والدارسين؛ وذلك بتوثيق النحو الكوفي وجمعه متمثلاً في آراء الفراء، كأبرز مؤسسي المذهب الكوفي، في مؤلف يسهل الرجوع إليه.

المنهج المتبع في الدراسة:

انتهجت في هذه الدراسة التوثيق والتحقيق والمقارنة والتدقيق والتمحيص، واتبعت في عرض كل مسألة الخطوات التالية:

١- تحديد رأي الفراء في "الخزانة"، ثم وضع عنوان مناسب له.

٢- البدء بتمهيد للمسألة، ثم نقل عبارة البغدادي المتضمنة رأي الفراء.

---

(١) آراء الفراء في مغني اللبيب جمعاً ودراسة وتصنيفاً، الباحثة هنادي كشميري، رسالة ماجستير.

٣- توثيق رأي الفراء المنسوب إليه من البغدادي من كتب المتقدمين عن البغدادي والمتأخرين عنه، وإذا كان الرأي الذي نسبه البغدادي للفراء نقلاً عن أحد النحاة أوثقه من كتب النحوي الذي نقل عنه البغدادي ما نُسب للفراء.

٤- الإشارة إلى الأقوال المختلفة المنسوبة للفراء في المسألة إن وجدت.

٥- مقابلة ما نُسب إلى الفراء في المسألة بما ذهب إليه الفراء في معاني القرآن ما أمكن، أو التنبيه على ما جاء في معاني القرآن إذا كان مخالفاً لما نُسب إليه.

٦- عرض الآراء والمذاهب الأخرى في المسألة بإيجاز.

٧- ذكر خلاصة للمسألة.

٨- الترجيح.

وفي ضوء ما تقدم تم التخطيط لهذه الدراسة على النحو التالي:

١- المقدمة: وفيها أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث، ومنهجه.

٢- التمهيد: الدراسات السابقة: تعريف وموازنة، يعرف بها ويوازن بينها وبين ما قام به الباحث.

٣- **الباب الأول: حروف المعاني والمفردات**، ويقع في فصلين:

أ- **الفصل الأول: حروف المعاني**: الأصل، المعنى والعمل، وذلك في مبحثين:

١- المبحث الأول: الحروف العاملة. في خمسة مطالب:

أ- المطلب الأول: الجارة. وفيه مسائل:

١- تكرير حرف الجر (تأكيداً).

٢- على وعن: حرفان بعد "من".

٣- الكاف: زيادتها، دخولها على الضمير.

٤- من: ما لا تدخل عليه من حروف الجر.

ب- المطلب الثاني: الناصبة للمبتدأ، وفيه مسائل:

١- إنَّ: دخولها على "أنَّ".

٢- لا النافية للجنس: عملها في المعرفة.

٣- لكن: دخول اللام في خبرها.

٤- لعل، ليت: لا تكفهما "ما"، لا يقع الفعل بعد لعلما.

ج- المطلب الثالث: الناصبة للخبر، وفيه مسائل:

١- ليس: العطف بها.

٢- ما انفك: مجيئها تامة.

٣- ما: التي تزاد الباء في خبرها.

د-المطلب الرابع: الناصبة للفعل، وفيه مسائل:

١- إذن: متى يجوز إعمالها وإهمالها؟

٢- أنْ المصدرية: وقوعها بعد أفعال اليقين.

٣- كما: النصب بها.

٤- مجيء (كي) مختصرة من كيف.

هـ- المطلب الخامس: الرافعة، وفيه مسألة واحدة:

١- لولا: رفعها ما بعدها، إعراب الضمير المتصل بها.

٢- المبحث الثاني: الحروف غير العاملة، وفيه مسائل:

١- لام الابتداء: دخولها في خبر "أنَّ"

٢- "لا" النافية: زيادتها – حذفها في القسم.

٣- نون الوقاية: وقوعها بعد اسم الفعل.

ب-**الفصل الثاني: المفردات**، وفيه مبحثان:

١- المبحث الأول: الظروف والضمائر، وفيه مسائل:

١- بين: حذفها ونصب ما تضاف إليه بعد "ما".

٢- بينا: أصلها.

٣- سوى: خروجها عن الظرفية.

٤- ياء المتكلم: كسرها في الجر – الياء: حذفها في المبني والمعرب من الأفعال بعد الفتحة.

٢- المبحث الثاني: أسماء الإشارة، والاستفهام، واسم الفعل، وفيه:

١- أسماء الإشارة: استعمالها أسماء موصولة.

٢- كم: أصلها.

٣- شَتَّان: بفتح النون وكسرها.

٤- هَلُمّ: أصلها.

٤- **الباب الثاني: تراكيب وأحكام**، وفيه فص3/29/2011لان:

أ- **الفصل الأول: التراكيب**، وفيه مبحثان:

١- المبحث الأول: التوابع، وفيه مطلبان:

أ- المطلب الأول: البدل وفيه مسائل:

١- إبدال النكرة من المعرفة في الاسم الظاهر والعكس دون شرط.

٢- إبدال الظاهر من ضمير الحاضر.

ب-المطلب الثاني: التوكيد:

١- الجمع بين المترادف من الحروف تأكيداً.

٢- الجمع بين اسمين موصولين تأكيداً.

٢- المبحث الثاني: المطابقة، وفيه ثلاثة مطالب:

أ- المطلب الأول: في الجنس، وفيه مسائل:

١- تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة التأنيث.

٢- تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ.

٣- المصادر المؤنثة لفظاً مذكرة معنى.

٤- الوصف المختص بالنساء لا يحتاج إلى علامة تأنيث.

ب-المطلب الثاني: في العدد، وفيه:

١- استعمال المفرد موضع الجمع والعكس.

ب-الفصل الثاني: أحكام، وفيه ستة مباحث:

١- المبحث الأول: الحذف، وفيه مسائل:

١- حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه بحاله.

٢- حذف العائد المنصوب من جملة الخبر.

٣- حذف "من" والمفضل عليه.

٤- حذف نون المثنى ضرورة.

٢- المبحث الثاني: العامل والمعمول، وفيه:

١- تقديم معمول اسم الفعل عليه.

٢- الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

٣- المبحث الثالث: من أحكام المنصوب، وفيه مسألتان:

١- الحال:

أ- الحال الجامدة في نحو: "كلمته فاه" إلى "في" وما يجوز فيها.

٢- نصب المستثنى المفرَّغ مطلقاً.

٤- المبحث الرابع: من أحكام المنادى:

١- لا يجوز نداء النكرة مفردة.

٢- ينون المفرد المعرفة للضرورة.

٥- المبحث الخامس: الإضافة، وفيه مسائل:

١- إضافة الاسم إلى مرادفه.

٢- نكرات لا تتعرف بالإضافة إلى مضاف إلى الضمير.

٣- إضافة "أب" لياء المتكلم على لغة من أتمَّ.

٤- جر مميز (كم) الخبرية المفصول عنها.

٦- المبحث السادس: مسائل متفرقة:

١- "نُعَشَ" ممنوع من الصرف مع "بنو" و"بنات".

٢- لا جرم: الاستعمال.

٣- لهنَّك: أصلها.

٤- توجيه شواهد:

أ- "أبيتَ اللعنِ"

ب- "أوكفًّ اليدا"

٥- **الخاتمة:** التلخيص والنتائج.

- **الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذه الدراسة (البحث):**

١- قلة المصادر التي تناولت آراء الفراء والنحو الكوفي بوجه عام.

٢- صعوبة تحديد رأي الفراء بدقة في بعض المسائل، ويرجع ذلك إلى بعض الأمور منها:

أ- عدم نسبة البغدادي الرأي للفراء بشكل مباشر، فكانت عباراته ملبسة تحتمل أكثر من وجه في بعض المسائل، ولأنه ناقل عن النحاة، فأغلب الآراء المنسوبة للفراء كانت النسبة فيها غير مباشرة.

ب- صعوبة البحث في معاني القرآن للفراء لعدم ثبات المصطلحات عنده، فنجده يطلق الاسم على المصدر. ولأنه لا يصرح في أغلب المسائل بما ذهب إليه، فيذكر وجهاً أو وجهين في المسألة دون ترجيح لأحدها، كما أن تناثر الموضوعات في معاني القرآن وعدم تحقيقه تطلب جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً في فهم المقصود والمراد من كلام الفراء وتحديد مذهبه.

شكر وتقدير

وبعد فالحمد والشكر لله أولاً وأخيراً على ما امتن عليَّ به من الصحة والعافية، وأعانني على إتمام هذا البحث الذي أرجو من الله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به على ما فيه من التقصير حقيقة لا تواضعاً.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى مشرفي الأستاذ الدكتور محمد أحمد خاطر، على ما بذله معي من جهد وإرشاد وتوجيه وصبر وأناة، فكان نعم الموجه والمرشد.. واسأل الله العلي الكبير أن يجزيه عني خير الجزاء، ويجعل ذلك في ميزان حسناته يوم الدين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كلية اللغة العربية ممثلة بسعادة العميد الأستاذ الدكتور صالح الزهراني، والدكتور محمد دغريري رئيس قسم الدراسات العليا العربية الذي مد يد العون لي بتوفير بعض المراجع الهامة التي أفدت منها كثيراً في بحثي هذا.

والشكر موصول إلى أعضاء هيئة التدريس في قسم الدراسات العليا العربية.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى أسرتي الفاضلة التي وقفت معي في جميع مراحل دراستي وحثني على طلب العلم إلى أن وصلت إلى هذه المرحلة، وأخص بالذكر والديّ الحبيبين، وزوجتي الغالية التي وقفت بجانبي في سبيل إتمام هذا البحث منذ أول حرف كتبته فيه، فأسأله أن يجزيها عني خير الجزاء.

كما لا أنسى أن أشكر أخي الأستاذ فؤاد محمد علي عبدالله، الذي لم يتوان لحظة واحدة في تقديم يد العون لي في جميع مراحل دراستي حتى هذه المرحلة.

وأخيراً فالشكر والعرفان لكل من وقف بجانبي وقدم لي يد العون في سبيل إتمام هذا العمل ومنهم الصديق محمود الحسن.

وأتوجه بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي تفضلت بقبول مناقشة هذا البحث المتواضع وما أبرئ نفسي من الغفلة أو الوهم، وأملي من لجنة المناقشة أن يقيلوا العثار، ويعينوا على إقامة هذا العمل على خير وجه، والله المستعان.

التمهيد

الدراسات السابقة

هناك دراسات دارت على الفراء وشخصيته العلمية، وآرائه النحوية والصرفية واللغوية، ومصطلحاته ومذهبه في النحو واللغة.

وقد سعيت جاهداً للحصول عليها ولم أدخر وسعاً في سبيل ذلك، وإن واجهتني بعض الصعوبات، وها هي ذي الآن بين يدي وسوف أقوم بالتعريف بها وتوصيفها؛ لأبين الفرق بين ما قام به أصحاب هذه الدراسات، وما سوف أقوم به في دراستي لآراء الفراء في خزانة الأدب، وسيكون عرض هذه الدراسات حسب السابق منها.

١- أولى هذه الدراسات ما قام به السيد صدر الدين بن عبدالله الكنغراوي المتوفى سنة ١٣٤٩هـ في دراسته الموسومة بـ(الموفي في النحو الكوفي)، بشرح وتعليق الأستاذ محمد بهجة البيطار، وحظ الفراء منها إنما هو ذكر لبعض آرائه النحوية دون توثيق لها أو دراسة وتحليل، حيث ذكر الفراء في أكثر من ثلاثة وستين موضعاً، منها ما يقارب خمسة أو ستة مما ذكر في الخزانة، فعلى سبيل المثال قوله: "وقد ينصب" "ليت" الجزأين عند الفراء"، وقوله: "ويجوز رفع تابع منصوب إنَّ وأنَّ ولكن مؤخراً عن الخبر اتفاقاً، أو مقدماً عند الكسائي خلافاً للفراء[1].

وكذا قوله: "منصوب" لا "التبرئة": تنصب نكرة أريد نفي جنسه وهو مقدم على الخبر نحو: لا أبالك ولا غلام رجل حاضر. وكثر ترك تنوين منصوبه مفرداً، نحو: لا رجل في الدار، ويجوز رفع نعتها وورد نصبه معرفة نحو: "لا أباه هنا" ذكره الفراء[2].

وقوله في ص١٢١: "ويجوز تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط: زيداً إن تجئ أضرب. وأما تقديم معمول الشرط عليه فجوزه الشيخ دون الفراء نحو: زيد إن تجئ أضرب".

وهكذا يستمر في ذكر المسائل النحوية ورأي الفراء ويشير إليها مجرد إشارة دون دراستها.

وكذلك ما قام به الشارح – محمد بهجة – لهذه الدراسة لا يعدو توضيح المسألة ونسبها لقائلها، على نحو ما نراه في هامش ص١٤٠ من ذكر قول الفراء في دخول الكاف على

---

(١) ينظر ص٤٥ من الدراسة.

(٢) ينظر ص٤٨ من الدراسة.

ضمير النصب، قال الفراء: وحكى الحسن البصري "أنا كك وأنت كي. واستعمالها في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه". وللاستزادة ينظر هامش الشرح والتعليق من هذه الدراسة. وعلى ذلك تمضي هذه الدراسة وذلك الشرح والتعليق.

٢- ومن الدراسات التي تحدثت عن النحو الكوفي وأعلامه البارزين، أبرزهم الكسائي والفراء، دراسة تقدم بها الدكتور مهدي المخزومي إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة ليحصل بها على درجة الدكتوراه، وهي عبارة عن بحث في تاريخ النحو العربي القديم منذ نشأته الأولى، . هذه الدراسة بعنوان: "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو". وتتكون هذه الدراسة من ثلاثة أبواب، يتقدمها تمهيد، وتتلوها خاتمة، رصد فيها أهم ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة.

وفي ثنايا هذه الدراسة تحدث المؤلف عن الفراء ومكانته العلمية ودوره في تثبيت وإتمام بناء هذه المدرسة الجديدة، وتعهدها بالتنمية حتى نمت، ثم تحدث عن كتبه الكثيرة في النحو واللغة وفي التفسير، وأن نحوه (الفراء) هو نحو الكوفة وهو نحو عام اندرجت فيه مسائل صوتية وأخرى اشتقاقية وأخرى نحوية.

بعد ذلك عرض مسائل للفراء تتعلق بالأصوات، مخارجها، ائتلافها، ما يترتب على ائتلافها من ظواهر لغوية كالإدغام وغيره. وعرض مسائل تتعلق بأوزان الكلمات وأوضاع الأبنية، وغيرها من المسائل تتعلق بالتأليف وعلله. (ينظر الباب الثاني من أبواب هذه الدراسة نحو الكوفة).

كما أنه ساق آراء كثيرة للفراء على سبيل العرض لا التوقف عندها ودراستها، وهناك أمثلة لما ذكر من تلك الآراء ص١٤٢-١٤٣. قال: "ولا ما اختلف فيه من إجازة رفع المعطوف على اسم إن في جميع الأمثلة أو بعضها، فكان الكسائي يجيز تلك مطلقاً، وكان الفراء يفصل، فلم يمنع رفع المعطوب ولم يجوزه مطلقاً، بل فصل وقال: إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنياً أو معرباً مقدر الإعراب، جاز الحمل على المحل وإلا فلا"!

وقد عرض الفراء لهذا في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى﴾(١)، فأعرب: "والصابئون" معطوفة على "الذين" وعلل إعرابه هذا فقال: وقد أنشدونا:

فمن يك أمسى في المدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب

(١) سورة المائدة، آية:٦٩

وفي ذكره لرأي الفراء في "لات" يقول: ولدينا من كلام الفراء ما يشعر بأنه كان لا يفرق بينها وبين "ليس" (من حيث دلالة كل منهما على نفي الوجود، فإنه في تفسير قوله تعالى من سورة "ص" ﴿ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص:٣]، يقول: ليس بحين فرار، فهي عنده إذن بمنزلة "ليس"...إلخ ٢١٩.

وفي أصل "لكنَّ" يقول: "ولكن" مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها بسيطة، وأما الكوفيون فقد اختلفوا فيما بينهم. فكان الفراء يذهب إلى أن أصلها "لكن أن" فطرحت الهمزة للتخفيف ونون "لكن" للساكنين، كقوله:

.... ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل.

وفي ص٢٣١ يقول: "وكم" وهي كلمة كانت متنازعاً بين الكوفيين والبصريين من حيث إفرادها وتركيبها، فقد كان البصريون يقولون بإفرادها، والكوفيون – وقد تبعوا الفراء صاحب الرأي الأول فيها – يقولون بتركيبها.

ويقول في "لهنَّك" ص٢٢٥ بين الفراء وسيبويه خلاف فيها، فالفراء يذهب إلى أنها منحوتة، وأن أصلها "والله إنك"، كما روي عن أبي أدهم الكلابي: لَهِ ربي لأقول ذلك، بقصر اللام ثم حذف حرف الجر كما يقال: اللهِ لأفعلن، وحذفت لام التعريف أيضاً، كما يقال: لاهِ أبوك. أي لله أبوك، ثم حذفت ألف فعال، كما يحذف من الممدود إذا قصر، كما يقال: الحصاد والحصيد، ثم حذفت همزة إنك. وسارت الدراسة كلها على هذا النسق من ذكر آراء للفراء دون التوقف والدراسة.

٣- أطروحة بعنوان: "أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة"، قدمها الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى كلية الآداب جامعة القاهرة، لنيل درجة الدكتوراه عام ١٩٦٠م.

وقد اشتملت هذه الأطروحة على بابين تسبقهما مقدمة وتتلوهما خاتمة. تضمن الباب الأول البحث في عصر الفراء وفي حياته وآثاره ومنهجه في التأليف، وما قام به المؤلف في هذا الباب من سرد الحقائق التاريخية المستمدة من المراجع والمصادر، وهي في صميمها لا تزيد على التخيّر والانتقاء والاقتباس، سالكاً في كل ذلك مسلك الإيجاز.

أما الباب الثاني فاشتمل على مذهب الفراء النحوي واللغوي، وقد قسمه إلى فصلين: الفصل الأول: مذهب الفراء النحوي، والفصل الثاني: مذهبه اللغوي.

وما يهمنا الفصل الأول (مذهب الفراء النحوي)، في هذا الفصل قام المؤلف بمناقشة قضايا كثيرة حول الفراء بتعمق وتدقيق ونقد، مثل: الفراء مؤسس المدرسة البغدادية، عوامل

تأثر الفراء بالمذهب البصري، ومقومات مذهبه، وخلاصة القول في مذهبه، الـرد علـى مـن تشكك أن يكون للفراء نحو، أثر الفراء في تيسير النحو، وغيرها من القضايا[1].

وعندما تحدث عن نحو الفراء تحت عنوان: "من آراء الفراء فـي النحـو"[2]، ذكـر أن للفراء آراءا كثيرة في النحو وأنها مشتتة في بطون الكتب، ولم تجمع بعد في كتاب واحد.

ثم تحدث عن الاضطراب الحاصل في نقل تراث الفراء النحوي، وأن هناك مـن الآراء ما وصل إلينا منسوباً إليه صراحة، وقام بالإشارة وسرد طائفة من تلـك الآراء قـائلاً: "ومـن الآراء التي نسبت صراحة إلى الفراء ما جاء في باب المعرفة والنكرة وباب المبتـدأ والخبـر، وكان وأخواتها... كما تناول مفسر ضمير الشأن وباب ظن وأخواتها...إلخ[3].

كما أشار أيضاً إلى أن هناك آراءا منسوبة للكوفيين بعامة مع أنها للفراء وحـده، نحـو (إضافة الشيء إلى نفسه)، وكذلك القول باسمية (نعم وبئس)، وإعراب الأسماء الستة من مكانين وغيرها من الآراء الأخرى التي ذكرها.

ثم يستطرد إلى ذكر مجموعة من الآراء الصرفية التي تمثل عنايـة الفـراء بالجانـب الصرفي، والمتمثلة في تناوله المسائل الجزئية ثم وضع القواعد الكلية لها[4].

وعلى هذا العرض والسرد لتراث الفراء النحوي سارت الدراسة ولم تُعنَ بآراء الفـراء تحليلاً ودراسة، بل كانت مجرد ذكر وإشارة لتلك الآراء، كما أشار صاحب الدراسة بنفسه إلـى ذلك بقوله: "هذا وما يزال بين يدي أكداس مكدسة من البطاقات التي تحمل آراء الفراء ولم أشـر إليها بعد، وأحسب أنني بالإشارات السابقة قد بلغت ما أريد من إثبات أن الفراء خلّف لنا ثـروة نحوية ضخمة كانت خافية على كثير من المتخصصين"[5]، فيتضح بجلاء اختلاف ما سوف أقوم به إن شاء الله تعالى في دراستي من دراسة لآراء الفراء النحوية في خزانة الأدب للبغدادي، وما قام به الدكتور الأنصاري في هذه الدراسة.

---

(١) أنظر الدراسة ص٣٥٢-٤١٢.

(٢) ينظر الدراسة ص٤١٢.

(٣) ينظر ص٤١٤ من الدراسة.

(٤) ينظر الدراسة ص٤١٥-٤١٧.

(٥) ص٤١٨.

ملاحظة:

تجدر الإشارة إلى أن الباحث في رسالته هذه قد ذكر ما يقارب سبعة وأربعين رأيـــاً أو مسألة نحوية، وهو حين يحيلها إلى المصادر أو الكتب التي وردت فيها هذه الآراء، لم يحل إلـــى خزانة الأدب إلا في ستة مواضع فقط.

٤- ورابعها أطروحة دكتوراه للدكتور عبدالفتاح محمد حبيب، قدمها لجامعـــة الأزهـــر معنونـــة بـــ"النحو والتصريف عند الفراء".

اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وتمهيد، وخمسة أبواب وخاتمة، رصد فيها أهم نتـــائج البحث. ففي الباب الأول تناول حياة الفراء ومؤلفاته ومصطلحاته وعرض لمؤلفاته وشخصـــيته، وللحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في حياته.

أما الباب الثاني فناقش فيه عدة قضايا نحو: سماع الفراء، وتوصل إلى أنه كـــان شـــديد الحرص على السماع من فصحاء العرب، وكذا توسعه في الرواية إذ روى عن اليمنيين، بينمـــا يرى البصريون عدم الأخذ عنهم، وتناول كذلك توسعه في القياس، إذ كان يرد بعض القـــراءات المتواترة بحجة أنها ليس لها وجه في العربية.

وفي الباب الثالث تعرض لدراسة تحليلية لآراء الفراء في كتبه، ويشمل خمسة فصـــول وتحدث عن استشهاده بالشعر وكذا بالحديث الشريف، وغيرها من القضايا وموقف الفراء منها.

ولعل أبرز باب برزت فيه أهمية الدراسة هو الباب الرابع؛ إذ عرض لأبرز آراء الفراء النحوية والصرفية، وقام بدراسة عدد من المسائل النحوية هي: ضمير الفصـــل، والابتـــداء، ولا جرم، ولات، وكاد، وإن وأخواتها، والفاعل والاشتغال، والمفعول لأجله، والاســـتثناء، والحـــال، والتمييز، والإضافة، ونعم وبئس، والعطف، والبدل، والنداء، واسم الفعل.

والملاحظ في هذه المسائل التي عرض لها بالدراسة أن جلها مما ذكر في كتاب المغنـــي لابن هشام مثل ضمير الفصل، ولا جرم، ولات، وإن وأخواتها، واسم الفعل،، والتمييز (تمييـــز كم الخبرية)، وبعض مسائل الإضافة، والحال، وهذه المسائل لن أتناولها في دراستي كما أشرت إلى ذلك سابقاً.

أما الباب الخامس، فقد كان عرضاً لأبرز آراء الفراء النحوية والصرفية في جملة مـــن مؤلفات من جاء بعده من العلماء، وهذا يختلف عن دراستي التي تعتمد على الدراسة والتحقيـــق، مبيناً رأيه في معاني القرآن.

٥- رسالة ماجستير بعنوان: "آراء الكسائي والفراء الواردة في كتاب همع الهوامع لجلال الدين السيوطي"، تقدمت بها الباحثة خديجة حسين عبدالباري الحفظي للرئاسة العامة لتعليم البنات لنيل الدرجة عام ١٤١٤هـ.

واشتملت هذه الدراسة على: مقدمة وتمهيد، وأربعة مباحث وخاتمة. أما التمهيد فتحدثت الباحثة فيه بإيجاز عن مدرسة الكوفة، وأشهر علمائها، ثم ترجمت ترجمة يسيرة للكسائي والفراء.

وتناولت في المبحث الأول آراء الكسائي، ويشتمل على ثلاث وعشرين مسألة، وفي المبحث الثاني تناولت الآراء التي وافق فيها الفراء الكسائي، ويشتمل على ثلاث عشرة مسألة. ودرست في المبحث الثالث آراء الفراء ويشتمل على اثنتين وخمسين مسألة، قسمتها إلى خمسة أقسام:

الأول: آراء الفراء في الأسماء، ويشتمل على إحدى وعشرين مسألة.

الثاني: آراء الفراء في الصرف، وفيه أربع مسائل.

الثالث: آراء الفراء في الأفعال، وفيه عشر مسائل.

الرابع: آراء الفراء في الحروف، وفيه ثلاث عشرة مسألة.

الخامس: آراء نسبها السيوطي للفراء خطأ، ويشتمل على أربع مسائل.

وفي المبحث الخامس تناولت ودرست الآراء التي خالف فيها الفراءُ الكسائي ويشتمل على ثماني عشرة مسألة.

ورصدت في خاتمة هذه الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها.

٦- وأخيراً رسالة ماجستير بعنوان: "آراء الفراء النحوية في مغني اللبيب" تقدمت بها إحدى الطالبات في جامعتنا (أم القرى)، .

وقد وازنت بين ما في خزانة الآداب – موضع بحثي – وما في مغني اللبيب، واستبعدت المسائل المشتركة، تسليماً لما قامت به الباحثة.

ومما سبق عرضه من توصيف الدراسات السابقة التي قامت حول الفراء، وبالأخص الدراسات الأربع الأولى،يتضح أن ما قامت به مجرد ذكر واستعراض وتعداد لآراء الفراء دون التوقف عندها ودراستها،، وهذا يختلف تماماًعما قمت به في بحثي هذا من توثيق لآراء الفراء النحوية الواردة في خزانة الأدب من كتب النحاة المتقدمين على البغدادي، ثم التنبيه إلى الأقوال المختلفة المنسوبة إلى الفراء في المسألة إن وجدت، ثم التحقق من صحة ما نسب للفراء في

المسألة بمقابلته بما أشار إليه الفراء في كتابه معاني القرآن، إما بموافقته لما نُسِب إليه أو بمخالفته أو التنبيه إلى ذلك، ثم الإشارة بإيجاز إلى المذاهب الأخرى في المسألة.

أما ما يخص الدراسة الأخيرة (آراء الكسائي والفراء الواردة في همع الهوامع...) للباحثة خديجة الحفظي فهي وإن توقفت عند آراء الفراء والكسائي بدراستها وتحقيق نسبتها، إلا أنها تختلف عما قمت به في بحثي من حيث إن آراء الفراء النحوية التي قامت بدراستها تختلف تماماً عن آراء الفراء التي وردت في خزانة الأدب والتي قمت بدراستها، إلا في ست مسائل وردت في الهمع، ووردت في الخزانة، وقد قمت بدراستها أيضاً، وهذه المسائل منها: مسألة منسوبة للكسائي فقط، وهي: جواز حذف نون المثنى والجمع في السعة، ص٢٢. وأربع مسائل منسوبة للفراء فقط وهي:

- جواز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر، ص٢٠٦.
- تتركب (لهنك) من (له إنك)، ومعنى (له): والله. وإنَّ: جواب قسم، ص٣٥٢.
- جواز إعمال (ليت، ولعل) إذا دخلت عليهما (ما)، ص٣٥٧.
- عامل الاسم المرفوع بعد (لولا)، هو لولا نفسها، ص٣٩١.

ومسألة نسبت للكسائي والفراء وهي:

- جواز إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة، ص١٤١.

الباب الأول

حروف المعاني والمفردات

ويقع في فصلين:

الفصل الأول

حروف المعاني: الأصل، والمعنى، والعمل

وذلك في مبحثين:

المبحث الأول: الحروف العاملة، في خمسة مطالب:

المطلب الأول: الجارَّة، وفيه مسائل:

١- تكرير حرف الجر (تأكيداً)
٢- على، وعن: حرفان بعد (مِن)
٣- (مِن): ما لا تدخل عليه من حروف الجر.
٤- الكاف: زيادتها، دخولها على الضمير

١- تكرير حرف الجر (تأكيداً)

المشهور عند النحاة أنه يجوز تكرير الحرف تأكيداً من غير فاصل بينهما إذا كان الحرف حرف جواب يفيد الإثبات أو النفي، نحو: لا لا تشتم الناسِ، ونعم نعم أفعلِ الخيرَ، وبلى بلى أعرفُ الحق، فجميع حروف الجواب يصح الوقف عليها والابتداء بها.

فأما إذا كان الحرف غير جوابي كحروف الجر، فيجوز تكريرها تأكيداً إذا فصل بينهما بفاصل؛ لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾(١)، فأكد (في) الأولى بالثانية (فيها) مع وجود الفاصل وهو (الجنة خالدين). ومنه كذلك قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾(٢)، فأكد اللام الأولى في (لنا) باللام الأخرى في (لأولنا) مع وجود الفاصل وهو (عيداً)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ ﴾(٣) أكد (من) الأولى (من المشركين) بـ(مِن) الثانية (من الذين) لوجود الفاصل بينهما وهو (المشركين)(٤).

وأما تكرير حرف الجر من غير فصل بينهما، فنسب البغدادي للفراء أنه ذهب إلى أن تكرير حرف الجر من غير فصل بينهما خاص بالضرورة الشعرية(٥).

قال البغدادي: "وقال الفراء (في آخر تفسير سورة الإنسان): قرأ عبدالله: ﴿وللظالمين أعدَّ لهم﴾(٦)، فكرر اللام في (الظالمين) وفي (لهم). وربما فعلت العرب ذلك. أنشدني بعضهم:

---

(١) هود: ١٠٨

(٢) المائدة: ١١٤

(٣) الروم: ٣١-٣٢

(٤) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط١ (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ١٩/٢-٢٠، وشرح المفصل، ابن يعيش، ط.د (بيروت، عالم الكتب)، ١٧/٧-١٨، ٤٣/٨. والمقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، ط١، (مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية: ١٣٩١هـ-١٩٧١م)، ٢٣٨/١، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، (دار المأمون للتراث: ١٤٠٢هـ-١٩٧٣م)، ١١٨٦/٣. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، دراسة وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، ط.د، (الكويت، دار البحوث العلمية)، ٢١٠/٥.

(٥) المقصود بالضرورة الشعرية عند الفراء: هي ما وقع للشاعر في الشعر دون النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، فهو موافق للجمهور. ينظر: النحو والتصريف عند الفراء، عبدالفتاح محمد حبيب: ١٥٥-١٥٦.

(٦) الإنسان: ٣١.

فأَصْبَحْنَ لا يسألْنَه عن بما به   أَصَعَّد في عَلْوِ الهوى أم تَصوَّبا

فكرر الباء مرتين، ولو قال: لا يسألنه عما به لكان أَبْيَنَ وأجود، ولكن الشاعر ربما زاد أو نقص ليكمل الشعر.

وعده ابن عصفور كالفراء من ضرائر الشعر، قال: ومنها إدخال الحرف على جهة التأكيد؛ لاتفاقهما في اللفظ والمعنى، أو في المعنى لا في اللفظ، نحو قول بعض بني أسد:

فلا والله لا يُلفَى لما بي   ولا للما بهم أبداً دواءُ

فزاد على لام الجر لاماً أخرى للتأكيد...، ونحو قول الآخر:

فأَصْبَحْنَ لا يسألْنَه عن بما به   ....

فأدخل (عن) على الباء تأكيداً؛ لأنهم يقولون: سألت عنه، وسألت به، والمعنى واحد"(١).

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

وما يفهم مما نص عليه الفراء أنه أجاز تكرير حرف الجر (لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً) في سعة الكلام إذا وجد فاصل بينهما، ويفهم هذا من قوله: "وهي في قراءة عبدالله: (وللظالمين أعد لهم) فكرر اللام في (الظالمين) وفي (لهم)، وربما فعلت العرب ذلك"، دون قصره على الشعر، فدل ذلك على تجويزه ذلك في السعة، وهذا لا خلاف فيه.

وأما تكرير حرف الجر لفظاً، أو معنى، مع عدم وجود فاصل بينهما فلم يشر الفراء إلى ذلك كدخول عن على الباء فيما ذهب إليه ابن عصفور معللا ذلك؛ بأن عن،والباء متفقان في المعنى؛لأن العرب يقولون: سألت عنه،سألت به.

وما قاله الفراء في تعليقه على البيت الذي دخلت فيه عن على الباء: (فكرر الباء مرتين ولو قال:لا يسألنه عما به لكان أبين وأجود، ولكن الشاعر ربما زاد أو نقص ليكمل الشعر). فتحدث عن تكرير الباء وقد فصل بينهما ب(ما) وعد ذلك(تكرير الباء مع وجود الفاصل بينهما خاص بالضرورة الشعرية.

---

(١) خزانة الأدب، تح وشرح عبدالسلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، ٩/٥٢٨-٥٢٩.، وانظر: معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ط.د، (بيروت، عالم الكتب)، ٣/٢٢٠-٢٢١. وضرائر الشعر، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق د. السيد إبراهيم محمد، ط١، (دار الأندلس للطباعة والنشر: ١٩٨٠م)، ص٦٩، ٧٠.

وهذا قد يفهم منه أن الفراء مضطرب،كما أشار إلى ذلك الدكتور عبد الفتاح محمد حبيب فقد ذكر كلام الفراء السابق ثم قال :(وهذا اضطراب من الفراء ،فصدر كلامه معناه أن تكرير حرف الجر على جهة التأكيد جائز في الشعر وفي السعة،وعجزه أن ذلك جائز في الشعر ضرورة)[1].

وهذا الاضطراب الذي نسبه الدكتور عبد الفتاح للفراء يزول بما نسبه البغدادي له من أن تكرير حرف الجر لفظا ومعنى، أو معنى لا لفظا مع عدم وجود فاصل بينهما خاص بالضرورة،كدخول عن على الباء تأكيدا من غير فصل بينهما؛لأنهما بمعنى واحد.

ولكن الفراء كما أشرت إلى ذلك لم يصرح بدخول عن على الباء ،وإنما أشار إلى تكرير الباء مرتين وقد فصل بينهما ب(ما).

إلا أنه قد يشفع للبغدادي فيما نسبه للفراء هنا(تكرير حرف الجر مع عدم وجود فاصل بينهما خاص بالضرورة الشعرية) أن الباء تكون بمعنى عن بعد السؤال عند الكوفيين؛بدليل قوله تعالى:(فسأل به خبيرا) [2] ، أي فاسأل عنه خبيرا ، وقول الشاعر:

فإن تسألوني بالنساء فإنني بصير بأدواء النساء طبيب

أي:تسألوني عن النساء [3].

كما أن الفراء صرح بأن الباء تأتي بمعنى عن،قال في تفسير قوله تعالى:(ويوم تشقق السماء با لغمام) [4] :....تشقق السماء عن الغمام.......لأن العرب تقول:رميت عن القوس وبالقوس) [5]

ومذهب ابن عصفور كما هو الظاهر من كلامه أن تكرير حرف الجر (لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً) من غير وجود فاصل بينهما خاص بالضرورة الشعرية، ويظهر ذلك مما مثل به من قول الشاعر:

.... ولا للما بهم أبداً دواء

---

١ – النحو والتصريف عند الفراء: ١٧١.

٢ – الفرقان: ٥٩.

٣ – ارتشاف الضرب من لسان العرب،أبو حيان الأندلسي،تح د.رجب عثمان محمد،ط١(القاهرة،مكتبة الخانجي:١٤١٨ه–١٩٩٨م):١٦٩٨/٤.،والهمع،للسيوطي:١٦١/٤.

٤ –الفرقان:.٢٥

٥ –معاني القرآن:٢٦٧/٢،وينظر:٢٤٢/٣.

فأدخل على لام الجر لاماً أخرى تأكيداً من غير فصل بينهما، وهما متفقان في اللفظ والمعنى.
وكذا قول الآخر:

فأصبحن لا يسألنه عن بما به ....

فأدخل (عن) على الباء تأكيد من غير فصل بينهما، وهما متفقان معنى لا لفظاً؛ لأنهم يقولون: سألت عنه، وسألت به، والمعنى واحد، حسبما ذكر ابن عصفور.

.

والذي عليه أغلب النحاة أن توكيد الحروف غير الجوابية –كحروف الجر – من غير فصل بين الحرف المؤكِّد والمؤكَّد شاذ في نفسه، وأنه في قول الشاعر:

.... ولا للما بهم أبداً دواء

في غاية الشذوذ؛ لأن الحرفين المؤكِّد والمؤكَّد على حرف واحد[(١)]، فالتوكيد هنا واضح الثقل؛ لأن الحرف فردي وتكراره مباشرة يزيد ثقله[(٢)].

وممن جعل دخول اللام على اللام من غير فاصل بينهما في قوله:

.... للما بهم أبداً دواءُ

من ضرورة الشعر الرضي[(٣)]، وأبو حيان[(١)] ،والسيوطي[(٢)]

---

(١) ينظر: ابن السراج في الأصول: ٢/١٩-٢٠، وابن جني في المحتسب في تبيين وجوه القرآن والإيضاح عنها، تح: علا النجدي، ناصف، عبدالحليم النجار، د. عبدالفتاح اسماعيل شلبي، (القاهرة: ١٩٨٦م)، ٢/٢٥٦. وسر صناعة الإعراب، دراسة وتح د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق، دار القلم: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م): ٢/٢٣٢.

والجرجاني في المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، (العراق، دار الرشيد للنشر: ١٩٨٢م)، ٢/١٠٥٣.، وابن يعيش في شرح المفصل: ٧/١٧-١٨، ٨/٤٣، ٩/١٥. وابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٣/١١٨٦، ١٥٣٣-١٥٣٤. وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد، تح: د. محمد كامل بركات، ط٢، (مكة المكرمة، معهد الدراسات والبحوث: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ٣/٢١٨. والشيخ خالد الأزهري في التصريح بمضمون التوضيح، تح: عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط١، (الزهراء للإعلام العربي: ١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، ٣/٥٣٤. والأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، تقديم: حسن حمد، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ٢/٣٤٧.

(٢) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، ط٥، (دار المعارف)، ٣٠/٥٣٤.

(٣) ينظر: شرحه على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، (جامعة قاريونس: ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، ٢/٣٦٣-٣٦٤.

وذهب ابن فارس إلى أن اجتماع اللامين هنا قبيح، وأنــه مــن أغــاليط مــن يغلــط، والعرب لا تعرفه(٣).

وأما دخول حرف الجر (عن) على الباء في قول الشاعر:

فأصبحن لا يسألنه عن بما به ....

من غير فصل بينهما، فذهب بعض النحاة(٤) إلى أنه أقل شذوذاً من دخول اللام على الــلام مــن غير فصل بينهما؛ لأن له مسهلين، أحدهما: أن (عن) على حرفين، والآخــر: أن لفــظ المؤكِّــد مغاير للفظ المؤكَّد، فكان الثقل أخف في النطق، بخلاف، (للما بهم..).

وجعله ابن جني(٥) من غريب زيادة الباء؛ لأنها لا تزاد في المجرور، وجرى عليه ابــن سيده(٦)، والرضي(٧)، وابن منظور(٨)، والسيوطي(٩).

وذهب ابن مالك(١٠)، وأبو حيان(١١)، إلى أن دخول (عن) على (الباء) من غيــر فصــل بينهما في قول الشاعر السابق من ضرائر الشعر.

ومما ســبق عرضــه فــي هــذه المســألة يمكــن القــول: إن تكريرحــرف الجــر (لفظــاً ومعنــى، أو معنــى لا لفظــاً) مــن غيــر فصــل بينهمــا شــاذ، وهــو فــي

---

١ -ينظر:التذييل والتكميلفي شرح كتاب التسهيل، تح:د:حسن هنداوي،ط١(دمشق، دار القلم: ١٤٢٢-٢٠٠٢م)،٩٦/٥.

٢ -ينظر:الهمع:٢١٠/٥.

(٣) ينظر: الصاجي في فقه اللغة، تح: السيد أحمد صقر، (القاهرة، مطبعة عيسى الباني)، ص٣٩-٤٠.

(٤) كابن مالك في شرح الكافية الشافية: ١١٨٦/٣، ١٥٣٣-١٥٣٤، وابن هشام في مغني اللبيــب عــن كتــب الأعاريب، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، (بيروت، الدار النموذجية للطباعــة: ١٤٢٥هـــ-٢٠٠٥م)، ٤٠٨/٢. وخالد الأزهري في التصريح: ٥٣٤/٣، والأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك: ٣٤٧/٢.

(٥) ينظر: سر الصناعة: ١٣٦/١.

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبدالحميد هنداوي، (بيروت، دار الكتب العلمية: ٢٠٠٠م)، ٤٢١/١.

(٧) ينظر: شرحه على الكافية: ٢٨٣/٤.

(٨) ينظر: لسان العرب، ط١، (بيروت، دار صادر)، ٢٥١/٣ (مادة صعد).

(٩) ينظر: الهمع ١٦٢/٤.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل، تح: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، (مصر، هجر للطباعة والنشر: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، ٣٠٢/٣-٣٠٤.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل: مرجع سابق.

الحرفين المتماثلين لفظاً ومعنى أكثر شذوذاً من الحرفين المتماثلين معنى لا لفظـــاً؛ لأنـــه أكثـــر ثقلاً في الأول.

وعليه أجدني أميل إلى أن تكرير حرف الجرمن غير فصل بينهما شاذ، وما ســمع منـــه يحفظ ولا يقاس عليه؛ لقلته وشذوذه. والله أعلم.

٢-على، وعن: حرفان بعد (مِن)

تعددت الآراء في (على، وعن) إذا دخلت عليهما (مِن) هل ينتقلان إلى الاسمية، أو هما باقيان على حرفيتهما؟

فنسب البغدادي للفراء ومن وافقه من الكوفيين القول بأنهما باقيان على حرفيتهما لم ينتقلا إلى الاسمية، قال في حديثه عن قول الشاعر:

غَدَتْ مِن عليه بعد ما تمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قيضٍ بزيزاء مَجْهَلِ[١]:

"ومذهب سيبويه يرد قولين: أحدهما للفراء ومن تبعه من الكوفيين، وهو أن (عن وعلى) إذا دخل عليهما (مِن) باقيان على حرفيتهما لم ينتقلا إلى الاسمية"[٢].

وما نسبه البغدادي هنا للفراء ومن تبعه من الكوفيين سبقه إليه أبو حيان[٣]، والمرادي[٤]، وعزاه ابن عصفور[٥] والسيوطي[٦] للكوفيين عامة.

وبهذا يكون أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) هو أول من أشار إلى نسبة هذا الرأي للفراء ومن تبعه من الكوفيين فيما وقفت عليه من مصادر، وبينه وبين الفراء قرون.

وفي (تهذيب اللغة) للأزهري ما يخالف ما نُسِبَ للفراء في هذه المسألة في (عن)، قال الأزهري: "سلمة عن الفراء: تكون (من) ابتداء غاية، وتكون بعضاً، وتكون صلة، قال الله عز وجل: ﴿ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة﴾[٧]...، وأنشد لديه الأحنف فيه:

والله لولا حنف برجله ما كان من فتيانكم من مثلِهِ

قال الفراء: (من) صلة هاهنا.

(١) هو الشاهد رقم (٨٢٨) في الخزانة.

(٢) الخزانة: ١٤٨/١٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب في معرفة كلام العرب، تح: د. رجب عثمان محمد، ط١، (القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ١٧٢٢/٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن ابن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، ونديم قابيل، ط١، (حلب، المكتبة العربية: ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م): ٢٤٢-٢٤٣.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر: ٣٠٧.

(٦) ينظر: الهمع ٢١٨/٤.

(٧) يونس: ٦١.

قال: والعرب تدخل (مِن) على جميع المحال إلا على اللام والباء، وتدخل (من) على (عـــن) ولا تدخل (عن) عليها؛ لأن (عن) اسم، و(من) أداة، قال القطامي:

* من عن يمين الحُبَيَّا نظرة قَبَلُ*"[١].

وأورد ما نص عليه الأزهري هنا، ابن منظور[٢].

ويفهم مما نص عليه الأزهري أن الفراء ذهب إلى أن (عن) بعـد (مـن) اسـم، وهـذا مخالف لما نسبه البغدادي وقبله أبو حيان والمرادي للفراء في هذه المسألة.

كما اختلف النقل عن الفراء في (تاج العروس)[٣] في هذا الموضع عما نقلـه الأزهـري عن الفراء، فليس في تاج العروس: (لأن عن اسم ومِن أداة).

وإذا عُدَّ الأزهري متفرداً بهذا النقل عن الفراء، فهل يبنى عليه شيء؟ خاصـة أن مـن أورد بيت القطامي السابق من النحاة[٤] لم ينسب أحد منهم إنشاده للفراء، ولم يذكروا ما نسب له الأزهري: (أنَّ (عن) اسم بعد (مِن)).

إلا أن ما نقله الأزهري عن الفراء يجب أن يؤخذ في الاعتبار؛ لأنه كما أشار إلى ذلك هو ممـا صحت روايته عن أبي الفضل بن أبي جعفر المنذري عن أبي طالب بن سلمة عـن أبيـه عـن الفراء[٥]. وسلمة بن عاصم من جلة تلاميذ الفراء الذين نسخوا كتاب معاني القرآن للفراء[٦].

---

(١) تهذيب اللغة، تح: عبدالسلام محمد هارون، (مصر، دار القومية العربية: ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م)، ٤٧٣/١٥.

(٢) ينظر: لسان العرب، تصحيح نخبة من الأساتذة المتخصصين، (القاهرة، دار الحديث: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م)، ٣٨٠/٨.

(٣) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الزبيدي، تح مجموعة من المحققين (دار الهداية)، ٢١٥/٣٦.

(٤) ينظر: الزجاجي في (الجمل في النحو)، تح: علـي توفيـق الحمـد، ط١، (بيـروت، مؤسسـة الرسـالة: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، ص٦٠. وابن السيد في الاقتضاب في شرح أدب الكتـاب، تـح: مصـطفى السـقا، و د. حامد عبدالمجيد، (القاهرة، مطبعة دار الكتب: ١٩٩٦م): ٣٣١/٣.، وابن عصفور في شـرح جمـل الزجاجي، تح: د. صاحب أبو جناح، (العراق، مكتبة الثقافة الدينيـة): ٤٧٦/١.، وفـي المقـرب ١٩٥/١، والمالقي في رصف المباني في شرح حروف المعاني، تح ودراسة أ.د. أحمد محمد الخراط، ط٣، (دمشق، دار القلم: ١٤٢٩هـ): ٤٢٩، وأبو حيان في الارتشاف: ١٧٢٢/٤، والمرادي في الجنـى الـداني: ٢٤٢-٢٤٣.

(٥) ينظر: التهذيب، تعليق عمر سلامي، وعبدالكريم حامد، ط١، (لبنان، دار إحياء التراث العربي: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، ١٧/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١٣/١-١٤.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم أجد إشارةً من الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه في هذه المسألة (عن وعلى حرفان بعد مِن) على ما نسبه البغدادي، وأبو حيان، والمرادي، أو على ما نسبه له الأزهري (أن (عن) اسم بعد مِن).

ومما سبق عرضه اتضح الاضطراب فيما نسب للفراء في هذه المسألة، كما لم يشر الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه فيها؛ لذا تعذر الترجيح في صحة ما نسب للفراء؛ لعدم وجود أدلة قاطعة تجعلني أجزم بما ذهب إليه الفراء، أو الكوفيون عامة في هذه المسألة.

وسواء نسب القول بأن (عن وعلى حرفان بعد مِن) للكوفيين عامة، أم للفراء خاصة ومن تبعه، فإنه يمكن أن يحتج لهذا المذهب بأن الأصل إقرار الألفاظ على ما وضعت عليه، وما ثبت لها في الأصل إلا لضرورة. وما ثبت وأقر لـ(عن وعلى) في الأصل هو الحرفية.

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

ومذهب جمهور البصريين أن (عن وعلى) بعد (مِن) اسمان، وهما حينئذ ظرفان بمعنى جانب أو ناحية وفوق[(١)].

قال سيبويه في (باب عدة ما يكون عليه الكلم): "وأما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك؛ لأن من لا تعمل إلا في الأسماء"[(٢)].

ويقول في حديثه عن (على): "ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: نهض من عليه، قال الشاعر:

غَدَتْ من عليه بعد ما تم خِمسها   تَصِلُّ وعن قيضٍ ببيداء مَجْهَلِ"[(٣)]

فصريح كلام سيبويه اسمية (عن وعلى) بعد (مِن) في الشعر وفي سعة الكلام، وهو ظاهر ما ذهب إليه غيره من النحاة ممن جاءوا بعده: كالمبرد[(٤)]، وابن السراج[(٥)]،

(١) ينظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: ٣٠٧، وارتشاف الضرب: ١٧٢٢/٤.

(٢) الكتاب، تح: عبدالسلام محمد هارون، (بيروت، عالم الكتب): ٢٣١/٤.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ينظر: المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، ط٢، (بيروت، عالم الكتب)، ٥٣/٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١٧٦/٣.

والزجاجي[١]، والسيرافي[٢]، وأبي علي الفارسي[٣]، والزمخشري[٤]، وابن الشجري[٥]، وابن الأنباري[٦]، وابن السيد[٧]، وابن مالك[٨]، والرضي[٩]، وأبي حيان[١٠]، والمالقي[١١]، والمرادي[١٢]، وابن عقيل[١٣]، وخالد الأزهري[١٤]، والأشموني[١٥].

وإليه ذهب من اللغويين ابن سيده[١٦]، وابن منظور[١٧].

واحتج البصريون لمذهبهم بأن حروف الجر مختصة بالأسماء لعملها فيها، وبأنه لا يجوز دخول حرف الجر على حرف جر إلا إذا كان لفظهما واحدا ومعناهما فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للآخر، كدخول لام الجر على مثله في قوله:

فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبداً دواء

كما احتجوا لمذهبهم بأن السماع يؤيده، فقد وردت (عن، وعلى) اسمان بمعنى جانب أو ناحية، وفوق، ومنه قول ذي الرمة:

---

(١) ينظر: الجمل في النحو: ١/٦٠-٦١.

(٢) ينظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، عبدالمنعم ثائر، ط١ (دمشق، دار الفكر: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، ص٥٤١.

(٣) ينظر: الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، ط٢، (بيروت، عالم الكتب: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، تح: د. علي أبو ملحم، ط١، (بيروت، دار ومكتبة الهلال: ١٩٩٣م)، ص٣٨٤-٣٨٥.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، ط١،(القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٤١٣هـ-١٩٩٢م)، ٢/٥٨٤.

(٦) ينظر: أسرار العربية، تح: فخر صالح قباوة، ط١، (بيروت، دار الجيل: ١٩٩٥م)، ص٢٣١.

(٧) ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، (القاهرة، دار الكتب المصرية: ١٩٩٦م)، ٣/٣٣٠-٣٣١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٤٠.

(٩) ينظر: شرحه على الكافية: ٤/٢٢٣.

(١٠) ينظر: الارتشاف: مرجع سابق، ٤/١٧٢٢، ٥/٢٤٥٤.

(١١) ينظر: رصف المباني: ٤٢٩.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل: ٧٠١.

(١٣) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك: ٣/٢٨.

(١٤) ينظر: التصريح: ٢/١٨-١٩.

(١٥) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط١، (المنصورة، مكتبة الإيمان: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م): ٢/٩٩.

(١٦) ينظر: المخصص، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ١٤/١١، ٥٧.

(١٧) ينظر: لسان العرب، ط١، (بيروت، دار صادر)، ٣/٢٩٠، ١١/٣٨.

وهيفٍ تهيج البين بعد تجاوزٍ إذا نفحت من عن يمين المشارقِ

و(عن) اسم بمعنى جانب أو ناحية؛ ومثله قول الآخر (القطامي):

فقلتُ للركب لما أن علا بهم من عن يمين الحبيبا نظرة قبل

ومثله قوله:

فلقد أراني للرماح دريئةً من عن يميني مرةً وأمامِي

وفي (على) اسماً بمعنى (فوق) بعد (مِن) قول الشاعر:

غدت من عليه تنفض الطلَّ بعدما رأت حاجب الشمس استوى فترفعا

أي: غدت من فوقه.

ومثله قول الآخر:

باتت تنوش الحوض نَوْشاً من على نوشاً به تقطعُ أحواز الفلا

وما ذهب إليه البصريون هنا في تفسير (عن) بمعنى جانب أو ناحية، و(على) بمعنى فوق أجده قريباً ليس فيه تكلف، ويدل عليه سياق الكلام.

واضطرب ابن عصفور فيما ذهب إليه في هذه المسألة، ففي (الضرائر) ذهب إلى أن استعمال (على، عن) اسمين خاص بالضرورة[١]، ولكن صريح كلامه في (المقرب)[٢]، وكذا في (شرح جمل الزجاجي)[٣]، أن اسمية (على، وعن) بعد (مِن) غير خاص بالضرورة.

وهناك مذهب آخر نُسب لابن الطراوة، وابن طاهر في الخزانة، وهو أن (على) اسم دائماً، ولا تكون حرفاً[٤]. ولا يخفى ما في هذا القول من مخالفة للأصل الذي وضعت له (على) وهو الحرفية، وثبت لها، دون مبرر ولا ضرورة لهذه المخالفة. ولم أستطع أن أجد ما قد يحتج لهذا القول.

الترجيح:

يترجح عندي من بين هذه الأقوال، قول البصريين من جواز استعمال (عن، وعلى) اسمين بعد (مِن) مجازاً لاتساع العرب في المجاز، ولاختصاص (من) بالعمل في الأسماء، كما أن ما ذهبوا إليه في تفسير معنى (عن وعلى) بجانب أو ناحية، وفوق، كما في الشواهد التي أوردوها تفسيرا قريبا وظاهرا، ويفهم من سياق الكلام. والله أعلم.

---

(١) ينظر: ص٣٠٥-٣٠٧.

(٢) ينظر: ١٩٥/١.

(٣) ينظر: ٤٧٦/١، تح: د. صاحب أبو جناح، (العراق، مكتبة الثقافة الدينية).

(٤) ينظر: ١٤٨/١٠ وما بعدها.

٣-(مِن): ما لا تدخل عليه من حروف الجر:

نسب البغدادي للفراء ومن تبعه من الكوفيين القول بأن (مِن) تدخل على حروف الجر كلها سوى (مذ، واللام، والباء، وفي)[١].

ونسب هذا القول للفراء ومن تبعه من الكوفيين قبل البغدادي أبو حيان[٢]، والمرادي في الجنى الداني[٣]، ولكن المرادي في (شرح التسهيل) نسب للفراء والكوفيين القول بأن (مِن) تدخل على حروف الجر كلها سوى (حرف اللام، والباء، وفي)، ولم يذكر (مذ)[٤].

ونسب ابن قتيبة للفراء أن (مِن) لا تدخل على (نفسها، والباء، واللام، وفي)، قال: "وقال الكسائي: (مِن) تدخل على جميع حروف الصفات إلا على (الباء، واللام، وفي). وقال الفراء: ولا تدخل أيضاً على نفسها، قال: وإنما امتنعت العرب من إدخالها على الباء واللام؛ لأنهما قلتا فلم يتوهموا فيهما الأسماء؛ لأنه ليس من أسماء العرب اسم على حرف، وأدخلت على الكاف؛ لأنها في معنى (مثل)"[٥].

وأورد نص ابن قتيبة هذا، ابن سيده في المخصص[٦].

ويظهر من هذا النص مخالفة الفراء للكسائي فيما نسب إليهما، فنسب للفراء عدم جواز دخول (مِن) على نفسها، بينما لم يذكر الكسائي (من) من الحروف التي لا يجوز دخول (من) عليها على ما نسب إليه.

أما الأزهري فنسب للفراء وحده أن (من) تدخل على جميع حروف الجر إلا (اللام، والباء)[٧]، ومثله صاحب اللسان[٨]، وللكوفيين عامة نسب السيوطي القول: إن (مِن) تدخل على كل حرف جارٍّ إلا (مِن، واللام، والباء، وفي)[٩].

---

(١) ينظر: الخزانة: ١٠/١٤٨.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٤/١٧٢٣.

(٣) ينظر: ص٢٤٣.

(٤) ينظر: ص٧٠١.

(٥) أدب الكاتب، تح: د. محمد الدالي، ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، ص٥٠٤. وص٤٣٣، تح: علي محمد زينو، ط١، (مؤسسة الرسالة: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

(٦) ينظر: ٣/٣٢٦ (باب دخول بعض الصفات على بعض).

(٧) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/٤٧٣، تح: عبدالسلام هارون، ط١، (دار إحياء التراث العربي: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، ١٥/٣٤٠.

(٨) ينظر: لسان العرب، طبعة (القاهرة، دار الحديث)، ٨/٣٨٠.

(٩) ينظر: الهمع: ٤/٤١٩.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم أجد في معاني القرآن للفراء ما يشير إلى ما نُسب إليه في هذه المسألة، وعليه فيمكن القول إن ابن قتيبة هو أول من نسب للفراء أن (مِن) تدخل على حروف الجر سوى (الباء، واللام، وفي، ومن) في القرن الثالث الهجري.

ومما سبق عرضه يتبين الاضطراب فيما نسب للفراء في هذه المسألة، فلم يتبين حقيقة ما ذهب إليه الفراء في حروف الجر التي منع (من) أن تدخل عليها، وهذا الاضطراب يؤكد ضرورة دراسة النحو الكوفي، ودراسة نحو الفراء وتوثيقه، وتحقيق ما نسب له من آراء، وأن الحاجة قائمة لذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن كل النحاة واللغويين الذين نسبوا للفراء، أو للكوفيين القول بجواز دخول (مِن) على حروف الجر كلها سوى (اللام، والباء)، أو سوى (اللام، والباء، وفي، ومن)، أو سوى (اللام والباء، وفي، ومذ) – لم أجد عندهم تعليلاً لهذا سوى ما نسبه ابن قتيبة للفراء في قوله: "وإنما امتنعت العرب من إدخالها على (الباء واللام)؛ لأنهما قلَّتا فلم يتوهموا فيهما الأسماء؛ لأنه ليس في أسماء العرب اسم على حرف، وأدخلت على الكاف لأنها في معنى مثل"[1]، ولم يعلل لمنعه دخول (من) على باقي الحروف: (من، وفي، ومذ). ولم تَرِد شواهد عن العرب في هذه المسألة تؤيد ما نسب للفراء واختلف فيه النحاة، ليمكن من خلالها الترجيح وتقويم ما نسب للفراء في هذه المسألة، وما ذهب إليه غيره فيها. وعليه فما ذكر في هذه المسألة يحتاج إلى توقف وبحث عما يؤيد ذلك مما قد يكون ورد في شعر العرب أو نثرهم.

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

ذكر سيبويه (مِن، ومذ)، وذهب إلى منع دخول كل منهما على صاحبه، وعلل بأن كلاً منهما يدل على ابتداء غاية الأيام والأحيان[2]، يعني أنهما بمعنى واحد، فما تفيده (من) في موضع هو ما تفيده (مذ)، فلا داعي للجمع بينهما، ولا فائدة من ذلك.

وما ذهب إليه سيبويه هنا فيه حجة مقنعة، فلا داعي للحشو في أي تركيب إذا كانت المفردات تؤدي المعاني نفسها، ولا تضيف معنى جديداً.

---

(١) أدب الكاتب: ٥٠٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٢٦/٤، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/٤-٩٤.

وذهب ابن السراج إلى أن حروف الجر الخمسة وهي (اللام، والباء، وفي، وإلى، ومن) لا يجوز أن يدخل كل حرف منها على الآخر، قال بعد أن ذكر هذه الحروف الخمسة: "ولا يجوز أن يدخل حرف من هذه الحروف على حرف منها، فلا يجوز أن يدخل (الباء) على (إلى)، ولا (اللام) على (مِن)، ولا (في) على (إلى)، ولا شيئاً منها على آخر"[١].

وصرح جماعة من النحاة منهم: ابن يعيش[٢]، وابن مالك[٣]، وأبو حيان[٤]، والشيخ خالد الأزهري[٥]، والسيوطي[٦]، بأن حرف الجر لا يدخل على حرف مثله؛ لأن حروف الجر مختصة بالأسماء، وإلى ذلك ذهب الأستاذ عباس حسن من المعاصرين[٧].

وخلاصة هذه المسألة: أن البغدادي نسب للفراء ومن تبعه من الكوفيين القول بأن (مِن) تدخل على حروف الجر كلها سوى (مذ، واللام، والباء، وفي)، وكذا أبو حيان، والمرادي قبل البغدادي.

الترجيح:

والذي أميل إليه أن دخول حرف الجر على حرف الجر شاذ، لاختصاص حروف الجر بالعمل في الأسماء، وهذا هو الشائع والمشهور، ولعدم ورود ما يؤيد دخول حرف الجر على حرف جر آخر عن العرب في نثرهم، أو في شعرهم إلا فيما شذ، وأما ما ورد من دخول (مِن) على (عن، وعلى) فعلى أن (عن وعلى) اسمان (ظرفان) بمعنى: جانب وفوق، وقد عرضت لهذه المسألة (دخول (من) على (عن، وعلى)) في المسألة السابقة. والله أعلم.

---

(١) الأصول في النحو: ٤١٥/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٧/٧-١٨، ٤٣/٨.

(٣) ينظر: شرحه على الكافية الشافية: ١١٨٦/٣.

(٤) ينظر: تذكرة النحاة، تح: د. عفيف عبدالرحمن، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م): ص٤٧١.

(٥) ينظر: التصريح: ١٨/٢-١٩.

(٦) ينظر: الهمع: ٢١٠/٥.

(٧) ينظر: النحو الوافي: ٥١٧/٢.

٤-الكاف: زيادتها، دخولها على الضمير:

أ ـ الكاف: زيادتها:

الكاف حرف جر، يدخل على الظاهر غالباً، ومعناه التشبيه كقولك: زيد كالأسد، وتأتي لمعنى التعليل والسببية، كقوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ ﴾[(١)]، أي بسبب هدايته إياكم، أو لهدايته إياكم[(٢)].

ونسب البغدادي للفراء نقلاً أبي حيان أن الكاف تأتي زائدة أيضاً، قال البغدادي: "قال أبو حيان: وحكى الفراء أنه قيل لبعض العرب: كيف تصنعون الأقطَ؟ قال: كهيِّن، يريد: هيناً. ومن زيادتها قول بعضهم: كمذ أخذت في حديثك، جواباً لمن قال له: مذ كم لم ترَ فلانا؟ يريد: مذ أخذت"[(٣)].

وما نسبه البغدادي هنا للفراء، نسبه أيضاً للفراء: ابن مالك[(٤)]، والمرادي[(٥)]، وابن عقيل[(٦)]، والسلسيلي[(٧)]، والشاطبي[(٨)]، ومن المعاصرين: أحمد مكي الأنصاري[(٩)].
وهو ما نص عليه الفراء في معاني القرآن مع بعض الاختلاف، قال: "وقال بعض العرب في كلامه وقيل له: مذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذتَ في حديثك... وإنهم ليقولون: كيف أصبحت، فيقول: كالخير، وكخير، وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقِط؟ فقال: كهيِّن"[(١٠)]، وعليه يتأكد صحة ما نسبه له البغدادي نقلاً عن أبي حيان.

---

(١) البقرة: من آية ١٩٨.

(٢) ينظر: كتاب اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، (الكويت، دار الكتب الثقافية: ١٩٧٢م)، ص٧٥.، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢، (دمشق، دار الفكر: ١٩٨٥م)، ٢٥/٣، ٢٦.

(٣) الخزانة: ١٧٨/١٠، الارتشاف لأبي حيان: ١٧١٦/٤-١٧١٧، وتذكرة النحاة: ٥٦٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٠/٣.

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٨٦-٨٧.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٦/٣.

(٧) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح: د. الشريف عبدالله الحسيني، (مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م): ٦٧٠/٢-٦٧١.

(٨) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي): ٦٦٣/٣.

(٩) ينظر: أبو زكريا الفراء: ٤٧٨.

(١٠) ينظر: ٤٦٦/١.

ومما ذكره الفراء في معانيه يتبين أنه يرى زيادة الكاف في سعة الكلام، وأن زيادتها ليست مقصورة على ضرورة الشعر، كما ذهب إليه بعضهم.

وذهب جماعة من النحاة إلى القول بزيادة الكاف في سعة الكلام، منهم: المبرد(١)، وابن السراج(٢)، وأبو القاسم الزجاجي(٣)، وأبو علي الفارسي(٤)، وابن جني(٥)، وابن الأنباري(٦)، وابن مالك(٧)، والمرادي(٨)، وابن عقيل(٩)، وابن هشام(١٠).

وجملة ما احتج به هؤلاء لمذهبهم: أولاً: أن الكاف جاءت زائدة في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾(١١) إذ المعنى: ليس مثله شيء، فأقحمت كاف التشبيه على مثل وهي بمعناه؛ لأن معنى المثل هو الشبيه، فتعين أن الكاف أفادت تأكيد معنى مثل، وهو من التأكيد اللفظي باللفظ المرادف من غير جنسه(١٢).

وقالوا: لابد من اعتقاد زيادة الكاف في الآية ليصح المعنى؛ لأنه إذا لم يعتقد زيادتها أُثبِت لله عز اسمه مثل وزُعِمَ أنه ليس كالذي هو مثله شيء، فيفسد هذا من وجهين:

أحدهما: ما فيه من إثبات المثل لمن لا مثل له تعالى عن ذلك علواً كبيراً.

والآخر: أن الشيء إذا ثبت له مثل فهو مثل مثله؛ لأن الشيء إذا ماثله شيء فهو أيضاً يماثل ما ماثله، ولو كان كذلك – على فساد اعتقاده، لما جاز أن يقال: ليس كمثله شيء؛ لأنه – تعالى عن ذلك – قد ثبت له مثل(١٣).

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢١٨/٤، ١٤٠/٤، طبعة (بيروت، عالم الكتب).

(٢) ينظر: الأصول: ٢٩٥/١.

(٣) ينظر: حروف المعاني، تح: د. علي توفيق الحمد، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٩٨٤م)، ص٤٠.

(٤) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات)، دراسة وتحقيق صلاح الدين عيد السنكاوي، (بغداد، مطبعة العاني): ٣٩٩-٤٠٠.

(٥) ينظر: سر الصناعة: ٢٩١/١-٢٩٦، ٣٠١.

(٦) ينظر: الإنصاف: ٢٥٩/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٧٠/٣.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ٨٦-٨٧.

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ٢٦/٣.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب، تح: د. مازن المبارك، د. محمد علي حمد الله، ط٦، (بيروت، دار الفكر: ١٩٨٥م)، ص٢٣٧.

(١١) الشورى: ١١.

(١٢) ينظر: التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهرين عاشور، (تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع: ١٩٩٧م)، ٤٦/٢٥. وانظر: ١٥٩/٣.

(١٣) ينظر: سر الصناعة: ٢٩١/١-٢٩٦، ٣٠١.

وحكى الطبري في قوله تعالى: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ﴾ وجهين، أحدهما: أن يكون معناها: ليس هو كشيء، فدخلت (مثل) في الكلام توكيداً له، إذ اختلف اللفظ به وبالكاف، وهما بمعنى واحد فمثل هي الزائدة. والآخر: أن يكون معناها: ليس مثله شيء، وتكون الكاف هي المدخلة في الكلام، كقول الراجز:

* وصالياتٍ ككما يؤثفين *

فزاد على الكاف كافاً توكيداً للتشبيه[1].

ورَدَّ الوجه الأول بأنه ليس بالجيد؛ لأن زيادة الأسماء ضعيفة، وأن التقدير بضمير: ليس كهو شيء، ودخول الكاف على الضمائر لا يجوز إلا في الشعر[2].

ويفهم مما ذكره الطبري أنه يرى زيادة الكاف في الشعر وفي سعة الكلام، وعليه جرى القرطبي[3]، والثعالبي[4].

واقتصر الإمام الشوكاني على القول بأن(مثل) في قوله تعالى :﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾ [5] هي الزائدة، وقول الشاعر:

* فصيروا مثل كعصفٍ مأكول *

أي: فصيروا كعصف مأكول[6].

ثانياً: أنها زيدت في قول رؤبة:

* لواحق الأقراب فيها كالمقق *

والمقق: الطول، واللواحق:الأضلاع، أي فيها: مقق، فهو يصف الأضلاع بأن فيها طولا، ولا يقال: في الشيء كالطول، إنما يقال: فيه طول[7].

---

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد محمد شاكر، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م)، ٤٧٠/١٦، ٥٠٨/٢١-٥٠٩.

(٢) ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ١٧٣/١٧.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، تح: هشام سمير البخاري، (الرياض، دار عالم الكتب: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م)، ١٤٢/٢.

(٤) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ط (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات)، ١٠٣/٤.

(٥) الشورى: ١١.

(٦) ينظر: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، ط(بيروت، دار الفكر)، ١٤٧/١.

(٧) ينظر: الأصول: ٢٩٥/١، وسر الصناعة: ٢٩٢/١.

وفيما حكاه الفراء سابقاً: كهين(١)، و قوله ﷺ : "ويكفي كالوجه واليدين"(٢).

وكحكاية الفارسي "كقولهم فيما حدثناه عن أبي العباس: فلان كذي الهيئة، يريدون: فلان ذو الهيئة"(٣).

وخص الرضي زيادة الكاف بموضعين، أحدهما: إذا لم تلتبس بالأصلية، وجعل من ذلك قول رؤبة:

* لواحق الأقراب فيها كالمقق *

والآخر: إذا دخلت على مثل، كقوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء﴾، أو إذا دخلت عليها (مثل) كقوله:

* فصيروا مثل كعصفٍ مأكول *(٤)

وجعل المالقي زيادة الكاف في ثلاثة مواضع(٥):

الأول: أن يكون دخولها كخروجها، وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿ليس كمثله شيء﴾(٦)، أي: ليس مثله شيء، وقول الآخر:

* فصيروا مثل كعصفٍ مأكول * أي: مثل عصف مأكول.

وقوله:

* وصالياتٍ ككما يؤثفين * يريد: كما يؤفين.

الثاني: في قولهم: له عليَّ كذا وكذا درهما، فـ(ذا): اسم إشارة، والكاف زائدة ركبا تركيباً واحداً.

الثالث: في قولهم: كأين من رجل عندك، وخرج عليه قوثله تعالى:وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله ﴾(٧).

- **مذهب آخر في المسألة:**

ذهب ابن عصفور إلى أن زيادة الكاف مقصورة على ضرورة الشعر محتجاً لما ذهب إليه بقلة مجيء الكاف زائدة في الكلام، وأن بابه الشعر(٨).

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٤٦٦/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ١٧٠/٣.

(٣) البغداديات: ٣٩٩-٤٠٠.

(٤) ينظر: شرحه على الكافية: ٣٢٤/٤-٣٢٥.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٢٧٧.

(٦) الشورى: ١١

(٧) العنكبوت: ٦٠

(٨) ينظر: ضرائر الشعر: ٦٥، وشرح جمل الزجاجي: ٥٥٩/٢-٥٦٠.

ولعل ابن عصفور، كما قال الألوسي في ضرائره، لم يلتفت إلى ما نسب للفـراء مـن حكايته، لضعف سند ورودها[1]، وليس كما قال الألوسي: "لضعف سند ورودها"؛ لأنهـا وردت في كتابه معاني القرآن[2]، وهذا يقوي الاحتجاج بها.

وما ذهب إليه ابن عصفور يرده ما أورده الفراء في حكايته عن بعض العرب زيـادتهم الكاف في الكلام، ويرده أيضاً زيادتها فيما أورده ابن مالك من زيادتها في الحديث الشريف، كما أن اتفاق أغلب النحاة والمفسرين على زيادتها في قوله تعالى ﴿ ليس كمثله شيء﴾ يقوي القول بمجيئها زائدة في سعة الكلام، وأن ذلك ليس مقصوراً على ضرورة الشـعر، وعليـه يتـرجح مذهب الفراء ومن وافقه من القول بجواز زيادة الكاف مطلقاً في الشعر وفي الكـلام، ولا وجـه لتخصيص زيادتها بضرورة الشعر.

وما ذهب إليه الفراء في هذه المسألة متابع لمنهج الكوفيين في القياس على ما سمع عـن الفصحاء وبنى عليه مذهبه.

وأما ما خصصه الرضي والمالقي في زيادة الكاف فـي الموضـع الأول: (ألا تلتـبس بالأصلية) عند الرضي، و(أن يكون دخولها كخروجها) عند المالقي، فمضمونهما واحد تقريبـاً، فالزائد من الحروف هو ما كان دخوله كخروجه، فلا يلتبس بالأصلي، وما استشهد به الفراء من السماع في زيادة الكاف، ظاهر فيه أن دخول الكاف فيه كخروجـه، وإن لـم يصـرح الفـراء بذلك، فإن هذا الشرط جامع مانع في الحكم على زيادة الكاف من عدمها فـي أي تركيـب، ولا خلاف في ذلك.

وأما ما خصصاه في بقية المواضع الأخرى، ففي نظري أنه ضعيف؛ لأن هنـاك مـن يرى أن الكاف إذا دخلت على (مثل) كما في الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ ليست هي الزائـدة، بل الزائد (مثل) ففيه خلاف. وأما الموضعان الأخيران اللذان ذكرهما المـالقي فـي تخصـيص زيادة الكاف فتفرَّد بهما ولم يذكرهما غيره، وهذا يضعفهما.

---

(١) ينظر: ص٢٣١.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/٤٦٦.

ب- دخولها على الضمير

١- دخولها على ضمير الجر:

المشهور أن الكاف تجر الظاهر أو الضمير المنفصل في سعة الكلام؛ لجريانه مجرى الظاهر، فيقال: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، وهذا ما عليه النحاة، واختلفوا في حكم جرها الضمير المتصل (الغائب، والمخاطب، والمتكلم) نحو قولك: كه، كك، وكِي.

فنسب البغدادي للفراء نقلاً عن ابن عصفور أنه لم يجز دخول الكاف على الضمير المتصل إلا في الضرورة، وأن استعمال ذلك عنده في حال السعة شذوذٌ لا يلتفت إليه.

قال البغدادي: "وقال ابن عصفور (في كتاب الضرورة): ومنه أن يستعل الحرف للضرورة، استعمالاً لا يجوز مثله في الكلام، نحو قول العجاج:

* وأم أوعالٍ كها أو أقربا *

فجر بالكاف الضمير المتصل... ومن ذلك قوله:

وإذا الحرب شمَّرت لم تكن كِي   حين تدعو الكماةُ فيها نَزَالِ

أنشده الفراء وقال: أنشدنيه بعض أصحابنا، ولم أسمعه أنا من العرب. قال الفراء: وحكي عن الحسن البصري: أنا كك وأنت كِي. واستعمال هذا في حال السعة شذوذٌ لا يلتفت إليه"(١).

وقال أبو حيان في (الارتشاف): "وفي الواضح: أجاز سيبويه وأصحابه: أنت كِي وأنا كك، وضعَّفه الكسائي والفراء وهشام"(٢).

وكذا نقل عن التذكرة، وليس هذا من (كتاب الواضح) لأبي بكر الزبيدي الأشبيلي النحوي المتوفى سنة ثلاثمائة وسبعين وتسع (ت: ٣٧٩هـ)، فلم أجد فيه ما ذكره أبو حيان، وقد يكون أبو حيان نقل عن كتاب يسمى الواضح، ولكنني لم أهتد إليه.

وفي موضع آخر من الخزانة ينقل البغدادي عن أبي حيان في (تذكرته) أن الفراء قال: "لم تقل العرب: أنت كِي، وآثروا أنت كأنا، ولم يقولوا: أنا كك، وآثروا أنا كأنت"(٣).

ولم أجد في تذكرة أبي حيان (المطبوعة) ما نقله عنه البغدادي.

---

(١) الخزانة: ١٠/١٩٦-١٩٧، وانظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) ٤/١٧١٠-١٧١١.

(٣) الخزانة: ١٠/١٩٨.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم يُشِرِ الفراء في معانيه إلى ما نُسب إليه في هذه المسألة، وهذا لا يعني عدم نسبته إليه؛ لأمرين: أحدهما: إمكان أن الفراء قد يكون أشار إليه في أحد كتبه المفقودة التي لم تصلنا، والآخر: أنني لم أجد فيما وقفت عليه من مصادر من نسب للفراء غير ما نسب إليه ههنا في هذه المسألة، أو من نفاه عنه ونسبه لغيره، مما نسب له من قوله: "وحكي عن الحسن البصري: أنا كك، وأنت كِي، واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه"، وما نسب له أنه قال: "لم تقل العرب: أنت كِي، وآثروا: أنت كأنا، ولم يقولوا: أنا كك، وآثروا: أنا كأنت"[١]. ولم ينسب أحد قبل ابن عصفور للفراء هذا القول في هذه المسألة، وما نسب للفراء من أنه لم يجز دخول الكاف على الضمير المجرور إلا في الضرورة، حجته فيه أنه لم يسمع عن العرب ذلك هو بنفسه، وما سمع من ذلك كما في قول الشاعر:

وإذا الحرب شمَّرت لم تكن كِي ....

إنما أنشده بعض أصحابه، فلم يقس عليه كما هو منهج الكوفيين في الاتساع في القياس على كل ما سمع، وهذا يدل على عدالة الفراء وأمانته في النقل والسماع، وأنه إنما يبني الحكم على ما يسمعه هو لا ما ينقله له غيره، وهذا يزيدنا ثقة بما ينقله الفراء من الأساليب اللغوية التي نطق بها العرب وليست مشهورة، فينبه عليها، وستأتي في مسائل لاحقة من هذا البحث إن شاء الله.

وما نسب للفراء هنا في هذه المسألة هو مذهب سيبويه، قال في باب (ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر): "كما استغنوا بـ(مثلي) و(مثله) عن كِي وكه... إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس، قال العجاج:

فلا ترى بعلاً ولا حلائلا   كه ولا كَهُنَّ إلا حاظلا

... ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: كِي، وكَيْ خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة"[٢]. فسيبويه لا يجيز دخول الكاف على ضمير الجر استغناءً عنها بمثل.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية، للشاطبي: ٥٨١/٣، والدرر اللوامع على شرح جمع الجوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي، شرح وتحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، (بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م): ١٥٤/٤، والموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، شرحه محمد بهجة البيطار، (دمشق، مطبوعات المجمع العلمي العربي): ص١٤٠، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الألوسي البغدادي، شرح محمد بهجة الأثري البغدادي، ط١، (القاهرة، دار الأوقاف العربية: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م): ١٣٤-١٣٥.

(٢) الكتاب: ٣٨٣/٢-٣٨٥.

ويظهر من كلام سيبويه منعه دخول الكاف على ضمير الجر إلا في الضرورة، وعليه يتبين خطأ ما نسبه أبو حيان لسيبويه من أنه أجاز دخول الكاف على ضمير الجر في سعة الكلام، ومخالفة الفراء له(١)، وهذا ما قرره البغدادي.

وما ذهب إليه سيبويه في هذه المسألة ذهب: ابن يعيش(٢)، وابن عصفور(٣)، والرضي(٤)، والمالقي(٥)، والسيوطي(٦)، واحتجوا بما يلي:

أولاً: أن حكم الكاف في سعة الكلام أن لا تجر إلا الظاهر أو الضمير المنفصل؛ لجريانه مجرى الظاهر(٧).

ثانياً: أن الكاف لا تجر الضمير؛ لبعد تمكنها وضعف المضمر(٨).

ثالثاً: أن الكاف لو دخلت على ضمير المخاطب (الكاف) لأدى إلى اجتماع الكافين، فطرد المنع في الهاء والياء(٩).

رابعاً: أن دخول الكاف على الضمير المتصل مخالفة لأصلها في جرها الظاهر، والضمير المنفصل(١٠).

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

ويرى المبرد إضافة الكاف إلى المضمر، ولا يمنع ذلك(١١).

وذهب الزمخشري(١٢)، وأبو حيان(١٣)، وابن عقيل(١٤)، إلى منع دخول الكاف على ضمير الجر الغائب، والمتكلم والمخاطب، وأما ما جاء من ذلك في الشعر كقوله:

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٤/١٧١٠-١٧١١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨/١٦-١٧، ٤٤.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر: ٣٠٨-٣٠٩، والمقرب: ١/١٩٣-١٩٤.

(٤) ينظر: شرحه على الكافية: ٤/٣٢٦.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٢٧٦-٢٨٠.

(٦) ينظر: الهمع: ٤/١٩٥-١٩٧.

(٧) مرجع سابق، الهامش (٣) من هذه الصفحة.

(٨) مرجع سابق، الهامش (٢) من هذه الصفحة.

(٩) مرجع سابق، الهامش (٤) من هذه الصفحة.

(١٠) ينظر: التسهيل، لابن مالك: (باب حروف الجر): ص١٤٧، وشرح التسهيل: ٣/١٦٩.

(١١) ينظر: المقتضب: ١/٣٩٠.

(١٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٨٥.

(١٣) ينظر: ارتشاف: ٤/١٧١٠-١٧١١.

(١٤) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ٣/٧٦٩.

خلِّي الذنابات شمالاً كثبا   وأم أوعالٍ كها أو أقربا

وكقول الآخر:

وإذا الحرب شمَّرت لم تكن كِي   ....

وما سمع من قولهم: أنا كك، وأنت كِي، فعدُّوه من قبيل النادر والشاذ.

وفرق الأشموني في دخول الكاف على ضمير الجر، فجعل دخولها على ضمير الغائب من ضرائر الشعر، كقوله:

وأم أوعالٍ كها أو أقربا   ....

وجعل دخولها على ضمير المخاطب والمتكلم شاذاً، كقول الشاعر:

وإذا الحرب شمرت لم تكن كِي   ....

وكقولهم: أنا كك، وأنت كِي.

وخلاصة هذه المسألة: أنه نسب للفراء أنه لم يجز دخول الكاف على الضمير المجرور إلا في الضرورة وأن استعمال ذلك في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه. ولم يشر الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه في هذه المسألة. وما نسب للفراء هنا هو مذهب سيبويه وأصحابه. وهناك مذاهب أخرى في المسألة:

الثاني: مذهب المبرد: وهو جواز دخول الكاف على المضمر، ولا يمنع ذلك.

الثالث: وهو ما ذهب إليه الزمخشري وجرى عليه أبو حيان وابن عقيل من منع دخول الكاف على الضمير المجرور مطلقاً، وما جاء من ذلك فعدوه من النادر الشاذ.

الترجيح:

والذي أميل إليه وترجح لي من بين هذه المذاهب هو ما نسب للفراء وقبله سيبويه وهو أن الكاف لا تدخل على الضمير المجرور إلا في ضرورة الشعر؛ لأن الأصل في الكاف أن لا (تجر) إلا الظاهر أو الضمير المنفصل في سعة الكلام لجريانه مجرى الظاهر، ولقلة ما ورد من السماع من دخول الكاف على الضمير المجرور، ويكاد يكون كله من الشعر، إلا ما نسب للحسن البصري من أنه قال: أنا كك وأنت كي، في حال السعة. والله أعلم.

٢- دخولها على ضمير الرفع المنفصل:

نسب البغدادي إلى ا لفراء والكسائي نقلاً عن أبي حيان في التذكرة أنهما أجازا دخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل في السعة؛ لورود السماع به.

قال البغدادي: "وقال في (تذكرته)... وقال الفراء لم تقل العرب: أنت كِي، وآثروا أنت كأنا، ولم يقولوا: أنا كك وآثروا أنا كأنت، وجعلوا أنت وأنا للخفض كما جعلوا هو للخفض، فقالوا: أنا كهو... قال الكسائي: قيل لبعض العرب: من تعدون الصعلوك فيكم؟ فقال: هو الغداة كأنا"(١).

وما نقله البغدادي لم أجده في تذكرة أبي حيان، ولا في الارتشاف، ولا في التذييل والتكميل. وفي موضع آخر من الخزانة، قال: "قال أبو حيان (في الارتشاف والتذكرة): قال الفراء: ومن لم يقل: مررتَ بي وزيد على اختيار قال مختاراً: أنت كأنا وزيد، وأنا كأنت وزيدٍ"(٢).

وما نسب للكسائي والفراء هنا، نسبه الشنقيطي أيضاً لهما ولهشام(٣).

ونسب البغدادي للكوفيين نقلاً عن أبي حيان أنهم منعوا دخول الكاف على ضمير الرفع، قال البغدادي: "قال [أبو حيان]: وفي البسيط: وقد ورد أيضاً في ضمير الرفع في قولهم: أنت كأنا، وأنت كهو، وأنكره الكوفيون"(٤).

وهذا الذي نُسب للكوفيين هنا نسبه لهم كذلك ابن عقيل(٥).

ويظهر مما سبق أن الكسائي والفراء أجازا دخول الكاف على ضمير الرفع في السعة؛ لما نقلوه عن العرب سماعاً، وأما الكوفيون فأنكروا ذلك.

---

(١) الخزانة: ١٠/١٩٧-١٩٨.

(٢) الخزانة: ١٠/٢٠٠، والارتشاف: ٤/١٧١٠-١٧١١، ولم أجده في التذكرة.

(٣) ينظر: الدرر اللوامع: ٤/١٥٤.

(٤) الخزانة: ١٠/١٩٨، والارتشاف: المصدر السابق.

(٥) ينظر: المساعد: ٢/٢٧٦.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم أجد في معاني القرآن إشارة إلى ما نسب إليه في هذه المسألة، وعليه فإن أبا حيان هو أول من أشار إلى ذلك، وهذا فيما وقفت عليه من مصادر.

وما نسب للكسائي والفراء في هذه المسألة هو ما عليه النحاة، كالمبرد(١)، وابن عصفور(٢)، وابن مالك(٣)، والرضي(٤)، وأبي حيان(٥)، والمرادي(٦)، والخوارزمي(٧)، وإليه ذهب البغدادي(٨). وحجتهم في ذلك:

أولاً: ورود السماع به كقول بعض العرب وقد سئل مَن تعدون الصعلوك فيكم؟ فقال: هو الغداة كأنا، وما ورد من قولهم: أنا كأنت وأنت كأنا، وكهو(٩).

ثانياً: أن ذلك من باب إنابة الضمائر بعضها عن بعض، فكما جاز مررت بك أنت، ونزلت عليهم هم، فأكد الكاف والهاء وهما ضميرا جر بـ(أنت، وهم)، جاز نيابة ضمير الرفع عن ضمير الجر في قول بعض العرب: هو الغداة كأنا، وقولهم: أنا كأنت، قال ابن مالك: "وهذا ليس ببدعٍ؛ لأن أصل المبني ألا يختص بموضع من الإعراب دون موضع، والمضمرات من المبنيات فلا يستبعد ذلك فيها"(١٠).

ولم أجد أحداً من النحاة ذهب إلى منع دخول الكاف على ضمير الرفع المنفصل في السعة فيما وقفت عليها من مصادر، والظاهر أنها مسألة لا خلاف فيها، إلا ما نسب للكوفيين من أنهم أنكروا ذلك، ويرده ما ورد من السماع، واتفاق النحاة على جواز ذلك.

والفراء فيما نسب إليه ههنا معتمد على السماع والقياس عليه.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٢٥٥/١، ٢١٨/٤.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٦٢، ٣٠٨-٣٠٩، والمقرب: ١٩٣/١-١٩٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٩/٣، ٢٦٠/٢.

(٤) ينظر: شرحه على الكافية: ٣٢٦/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٧١١/٤، ٢٤٥٥/٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل، تح: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، ط١، (المنصورة، مكتبة الإيمان: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م)، ص٧١٤.، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، (دار الفكر: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م)، ٧٤٦/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل الموسوم بالتخميرة: ٣٠/٤.

(٨) ينظر: الخزانة: ١٩٩/١٠.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، وشرح الرضي على الكافية، والارتشاف، وتوضيح المقاصد: مراجع سابقة.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ١٦٩/٣، ٢٦٠/٢.

٣- دخولها على ضمير النصب المنفصل:

نسب البغدادي للكسائي والفراء وهشام نقلاً عن أبي حيان أنهم أجازوا دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل؛ لورود السماع به، كما في قول الشاعر:

فأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ في أسيرك إنَّه　　ضعيفٌ ولم يأْسِرْ كإياك آسِرُ

قال البغدادي: "وقال أبو حيان (في أماليه): أنشد الفراء وهشام عن الكسائي:

* وأَحْسِن وأَجْمِلْ في أسيرك إنه * ....

نصب (إياك) في موضع الخفض لتقارب ما بين النصب والخفض، والنصب على (إياك) أغلب كما (أنت) بالرفع أشهر وأعرف"[١].

ولم أعثر على (أمالي) أبي حيان هذه التي نقل عنها البغدادي؛ لأوثق ما نقله البغدادي عن أبي حيان فيما نسبه للفراء.

• رأي الفراء في معاني القرآن:

لم يُشِرِ الفراء في معانيه إلى ما نسب له ههنا في هذه المسألة، كما لم أجد ذكراً للبيت السابق الذكر، فلم يورده الفراء في معانيه.

وعليه يمكن القول إن أول من أشار إلى ما نُسب للفراء هنا هو أبو حيان في (أماليه) حسب ما نقله عنه البغدادي.

كما أن ما نسب للفراء وهشام والكسائي قبلهما في هذه المسألة من جواز دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل لما سمع من قول الشاعر:

....　　...... ولم يأسر كإياك آسر

جاء على منهج الكوفيين في القياس على ما سمع، ولو كان شاهداً واحداً.

وأجاز ابن مالك دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل، إلا أنه عده خلافاً للأصل؛ لأن الكاف لا تجر إلا الظاهر، قال: "وقد خولف بها الأصل أيضاً فدخلت على ضمير الرفع وضمير النصب المنفصلين، فقالوا: أنا كأنت، وأنت كأنا، وأنا كإياك"[٢]، واحتج كذلك بما أنشده الكسائي:

....　　لم يأسر كإياك آسرُ

---

(١) الخزانة: ١٠/١٩٤.

(٢) شرح التسهيل: ٣/١٦٩-١٧٠.

ويظهر من كلامه أنه سوى بين ضمير الرفع المنفصل وضمير النصب المنفصل في دخول الكاف عليهما في الشعر وفي سعة الكلام.

ومثله أبو حيان قال: "وقد أدخلت العرب على ضمير الرفع المنفصل، وعلى ضمير النصب المنفصل الكاف، قالت: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، وقال:

فأحسِن وأجْمِلْ......... لم يأسر كإياك آسر"[1].

وعلَّق البغدادي على ما ذهب إليه أبو حيان من تسويته بين ضمير الرفع المنفصل وضمير النصب المنفصل في دخول الكاف عليهما بقوله: "وهذا غير جيد؛ لأن الثاني إنما ورد في الشعر"[2]، يقصد ضمير النصب المنفصل فإنه لم تدخل الكاف عليه إلا في قول الشاعر:

.... لم يأسر كإياك......

- **مذهب آخر في المسألة:**

ذهب ثعلب[3]، وابن عصفور[4]، والرضي[5]، إلى أن دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل خاص بالشعر؛ لأنه لم يسمع في سعة الكلام.

ومما سبق ذكره في هذه المسألة تبين أن الشاهد الذي دارت عليه هذه المسألة، والذي احتج به النحاة بيت واحد، وعليه بنى كل من قصر ذلك على الشعر، وتفرَّد ابن مالك بإيراد شاهد آخر في حال السعة وهو قولهم – كما زعم – أنا كإياك، إلا أنه لم يذكر سند روايتها، أو نسب روايتها لأحد ممن هم في زمن الاحتجاج، وهذا يضعفها في نظري، كما أنه لم يذكرها أحد ممن قبله من النحاة، ولم يلتفت إليها من جاء بعده ؛ لذلك أرجح ما ذهب إليه ثعلب ومن تابعه من أن دخول الكاف على ضمير النصب خاص بالشعر؛ لقلة ما ورد في ذلك فما ورد شاهد واحد وهو شعري؛ ولأنه لو كان جائزاً في سعة الكلام لسمع، ولكثر استعماله؛ وبذلك يضعف ما نُسب للفراء وهشام وللكسائي قبلهما، والله أعلم.

---

(١) الارتشاف: ١٧١٠/٤-١٧١١.

(٢) الخزانة: ١٩٩/١٠.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب، تح: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، ١٣٣/١.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٦٢.

(٥) ينظر: شرحه على الكافية: ٣٢٦/٤.

المطلب الثاني: الناصبة للمبتدأ

وفيه مسائل:

١- (إنَّ) دخولها على (أنَّ).

٢- لا: النافية للجنس: عملها في المعرفة.

٣-لكنَّ: دخول اللام في خبرها.

٤-لَعَلَّ وليت: لا تكفهما (ما)

١-(إنَّ): دخولها على (أنَّ):

اختلف النحاة في حكم دخول (إنَّ) المكسورة الهمزة وأخواتها على (أنَّ) المفتوحة الهمزة دون فصل بينهما – أي أن تقع أنَّ ومعموليها اسماً لــ(إنَّ) وأخواتها.

فنسب البغدادي للفراء وهشام نقلاً عن أبي حيان أنهما أجازا دخول (إنَّ) علــى أنَّ دون الفصــل بينهما، نحو: إنَّ أنَّ زيداً كريمٌ حقٌ.

قال البغدادي في معرض حديثه عن قول الشاعر(١):

يا ليتَ أنِّي وسُبيعاً في غَنَمْ والخُرْجُ منها فوق كرَّازٍ أجمّْ:

"على أن (أنَّ) مع اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين، وهذا مما انفردت به ليت.

قال أبو حيان في (الارتشاف): ولا يجوز دخول لعل على (أنَّ) فتقول: لعل أنَّ زيــداً قــائمٌ، ولا كأنَّ فتقول: كأنَّ أنك ذاهب، ولا لكن فتقول: لكن أنك منطلقٌ، خلافاً للأخفش في هذه الثلاثة. ولا دخول إنَّ على أنَّ فتقول: إنّ أنّ زيداً منطلقٌ حقٌ، وإنّ أنك قائمٌ يعجبني خلافاً للفراء وهشام"(٢).

وتكملة ما أورده أبو حيان في (الارتشاف): "ولا دخول أنَّ على إنَّ خلافاً للكسائي والفراء"(٣).

فنسب أبو حيان للكسائي والفراء أنهما أجازا دخول أنَّ علــى إنَّ دون فصــل بينهمــا. فحقيقة ما نسبه أبو حيان للفراء أنه أجاز دخول (إنّ) على (أنّ)، ودخول (أنَّ) على (إنَّ). ونسب المرادي للفراء وهشام جواز دخول (إنَّ) على (أنَّ)(٤).

أما السيوطي فنسب لهشام وحده أنه أجاز دخول (إنَّ) علــى (أنَّ)(٥)، ونســب للكســائي والفراء أنهما أجازا دخول أنَّ على (أنَّ) نفسها، قال: "وأجاز الكسائي والفراء إدخال (أنَّ) لقوله:

وخُبِّرتُ أنَّ أنّما بين بيشة ونجران أحوى والجَنَابُ رطيبُ"(٦).

والشاهد في هذا البيت كما نقله صاحب الدرر جــواز وقــوع (أنَّ) بــالفتح والتشــديد ومعموليها اسماً لأنَّ عند الكسائي والفراء، فأنَّما ومعمولاها اسم لــ(أنَّ) المتقدمة(٧).

---

(١) الشاهد برقم (٨٤٣) في الخزانة.

(٢) الخزانة: ٢٤٤/١٠، والارتشاف: ١٢٨٦/٣.

(٣) ١٢٨٧/٣.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٤٠٩.

(٥) ينظر: الهمع: ١٥٨/٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق: ١٥٩/٢.

(٧) ينظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، ١٧٢/٢.

فهذا الشاهد في الهمع والدرر بفتح (أنَّ) و(أنَّما)، وفي معاني القرآن للفراء بسكون (أنْ) وكسر (إنَّما)، و(خبرتما) بألف الاثنين.

ونسبت الباحثة خديجة الحفظي للكسائي والفراء جواز دخول (إنَّ) على (أنَّ)[1]، مع أن السيوطي نسب ذلك لهشام[2].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم يشر الفراء في معانيه إلى جواز دخول (إنَّ) المكسورة الثقيلة على (أنَّ) المفتوحة الثقيلة، أو العكس، وإنما أشار إلى دخول (أنْ) المخففة على (إنَّما) المكسورة الثقيلة في ثلاثة مواضع من معانيه مستشهداً بقول الشاعر:

وخَبَّرتما أنْ إنَّما بين بيشةٍ ونجران أحوى والمحل قريبُ

فقال في الموضع الأول في تفسير قوله تعالى:(**وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه**)[3]: "ولو كان في الكلام: (أَنْ إنْ كان قميصه) لصلح؛ لأن الشهادة تستقبل بـ(أنْ) ولا يكتفى بالجزاء، فإذا اكتفت فإنما ذهب بالشهادة إلى معنى القول، كأنه قال: وقال قائل من أهلها، كما قال:يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين﴾[4] فذهب بالوصية إلى القول، وأنشدني الكسائي:

وخبَّرتما أنْ إنما ....

(والجناب خصيب)[5] فأدخل (أنْ) على إنَّما وهي بمنزلتها"[6].

وقال في الموضع الثاني من معانيه: "ولو أدخلت العرب (أنْ) قبل (ما) فقيل: علمت أن ما فيك خير، وظننت أنْ ما فيك خير، كان صواباً. ولكنهم إذا لقي شيئاً من هذه الحروف أداةُ مثل (إن) التي معها اللام أو استفهام، كقولك: اعلم لي أقام عبدالله أم زيد (أولَئِن) ولو اكتفوا بتلك الأداة فلم

(١) ينظر: آراء الكسائي والفراء في همع الهوامع: ١٣٥.
(٢) ينظر: الهمع: ١٥٨/٢.
(٣) يوسف: ٢٦
(٤) النساء: ١١
(٥) إشارة إلى رواية أخرى محل (والمحل قريب).
(٦) معاني القرآن: ٤١/٢-٤٢.

يدخلوا عليها (أنْ) ألا تــرى قولــه: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ [1] لو قيل: أنْ ليسجننه كان صواباً، كما قال الشاعر:

وخَبَّرتما أَنْ إنّما بين بيشَةٍ .... والمحل خصيب

فأدخل (أنْ) على إنّما..."[2].

وفي الموضع الثالث، قال: "وقوله:﴿ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ ﴾[3] وجه الكلام (فتح أنَّ)؛ لأن (يوحى) يقع عليها، و(إنما) بالكسر يجوز، وذلك أنها أداة كما وصفت لــك مــن قــول الشاعر:

.... أنْ إنِّما بين بيشَةٍ

فتلقى (أنْ) كأنه قيل: إنما يوحى إليَّ أنْ إنما إلهكم إله واحد"[4].

فظهر مما ذكره الفراء في معانيه أنه أورد البيت السابق في المواضع الثلاثــة بســكون النون في (أنْ) مستشهداً به على جواز دخول (أنْ) المخففة على (إنَّ) وأنها بمنزلتها. ولــم أجــد إشارة من الفراء إلى جواز دخول (إنَّ) على (أنَّ) الثقيلتين، أو العكس، وهذا لا يعني أن ما نسبه أبو حيان للفراء خطأ؛ لأن أبا حيان ثقة فيما ينقله فقد يكون نقله عمن قبله إلا أنني لم أقف علــى من نقل عنه أبو حيان ما نسبه للفراء في هذه المسألة فيما وقفت عليه من مصادر.

- **مذهب آخر في المسألة:**

ومذهب سيبويه أنه لا يجوز دخول (إنَّ) أو إحدى أخواتهــا علــى (أنَّ) ومعموليهــا إلا بفصل أخبارها بينها وبين (أنَّ) إلا ما جاء في (ليت) فإنه جائز أن يليها (أنَّ) ومعمولاها فتســد مسد اسمها وخبرها، فلا يجوز عنده، نحو: إنَّ أنّك فاضل عندي، لعدم الفصل بــين (إنَّ)و أنّــك ويجوز: إنَّ عندي أنّك فاضل، للفصل بين إنَّ وأنّك بــ(عندي) وهو خبــر (إنَّ) واســمها: أنــك فاضل. وهكذا في سائر أخوات إنَّ، إلا في (ليت).

قال سيبويه: "واعلم أنه ليس يحسن لــ(أنّ) أن تلي (إنَّ) ولا أنَّ، كمــا قــبح ابتــداؤك الثقيلــة المفتوحة وحسن ابتداؤك الخفيفة؛ لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلــة تــزول فتبــدأه. ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء. واعلم أنه ليس يحسن أن تلي إنَّ أنَّ ولا أنَّ إنَّ، ألا ترى أنــك

---

(١) يوسف: ٣٥

(٢) ٢٠٧/٢

(٣) الأنبياء: ١٠٨

(٤) ٢١٣/٢

لا تقول: إنّ أنَّك ذاهب في الكتاب، ولا تقول: قد عرفت أنّ إنَّك منطلق في الكتاب، وإنما قبح هذا ههنا كما قبح في الابتداء، ألا ترى أنه يقبح أن تقول: أنّك منطلقٌ بلغني أو عرفت؛ لأن الكلام بعد أنَّ وإنَّ غير مستغنٍ، كما أن المبتدأ غير مستغنٍ، وإنما كرهوا ابتداء (أنَّ) لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها إنَّ، ولئلا يشبهوها بأن الخفيفة؛ لأن (أنْ) والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها (إنّ) و(أنَّ)"[١].

وجرى جماعة من النحاة على مذهب سيبويه كالمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والزمخشري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن مالك[٦]، وأبو حيان[٧]، والمرادي[٨]، فمنعوا دخول (إنَّ) على (أنَّ) إلا بفصل خبرها بينها وبين (أنَّ)، نحو: إنَّ عندي أنَّك فاضلٌ.

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلي:

أولاً: قالوا إن العرب لا تجمع بين حرفين بمعنى واحد إلا إذا فصلوا بينهما، مستدلين بأنهم لم يجمعوا بين اللام وإنَّ، فلا يقولوا: لئن زيداً منطلق، ويقولون: إنَّ زيداً لمنطلق، فلم يجمعوا بينهما مع تباين لفظيهما، فأولى ألا يجمعوا بين إنَّ وأنَّ مع اتحاد لفظيهما ومعناهما[٩].

ثانياً: أن اجتماع إنّ وأنَّ بغير فاصل بينهما قد يوهم تقصير أحدهما عن تفخيم المعنى، والأمر ليس كذلك إذ اللام تؤدي ما تؤديه إنَّ من تفخيم المعنى في قولنا: لزيد خير منك، وإن زيداً خيرٌ منك، فسبيل اجتماع إنَّ مع أنَّ سبيل اجتماع (إنَّ) واللام[١٠].

---

(١) الكتاب: ٣/١٢٤.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/٣٤٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/٢٤٢-٢٤٣.

(٤) ينظر: المفصل: ٣٩٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٨/٧١.

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر: ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م): ٦٥، وشرح التسهيل: ٢/٣٩.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٨٦-١٢٨٧.

(٨) ينظر: الجنى الداني: ٤٠٩.

(٩) ينظر: المقتضب، وشرح المفصل: مرجعان سابقان.

(١٠) ينظر: المقتضب، وشرح المفصل: مرجعان سابقان.

وخلاصة المسألة: أنه نسب للكسائي والفراء أنهما أجازا دخول (إنَّ) على (أنَّ) من غير فصل بينهما، ولا يجوز ذلك عند سيبويه ومن تبعه في (إنّ) وأخواتها إلا إذا فصل بينهما وبين (أنَّ) ومعموليها بفاصل إلا ليت فيجوز أن تسد (أنَّ) ومعموليها مسد خبر ليت بدون فاصل.

الترجيح:

والصحيح مذهب سيبويه ومن تبعه؛ لعدم سماع أن العرب جمعوا بين حرفي تأكيد من غير فصل بينهما، كما لم يجمعوا بين إنَّ واللام مع الفصل بينهما، فمن باب أولى ألا يجمعوا بين (إنَّ) و(أنَّ) من غير فصل بينهما؛ لأن ذلك يؤدي إلى ثقل في اللفظ، كما أن أحدهما يكفي لتأكيد المعنى وتفخيمه.

كما أن الخبر قبل دخول إنّ وأخواتها عليه كان يجب تقديمه إذا كان المخبر عنه (أنَّ) وصلتها فكذا بعد دخولها، فكان تقديمه هنا أحق؛ لأن من جملة النواسخ (إنّ)، و(أنَّ) فيؤدي عدم الفصل به إلى ثقل اللفظ.

٢-لا النافية للجنس: عملها في المعرفة

تعمل لا النافية للجنس عمل (إنَّ) بشروط هي[(١)]:

١- أن يقصد بها عموم النفي، فإن لم يقصد بها ذلك عملت عمل (ليس)، أو ألغيت ورفع ما بعدها على الابتداء.

٢- ألا يفصل بينها وبين اسمها، فإن فصل بينهما ألغيت ورفعها ما بعدها.

٣- ألا تقع بين عامل ومعموله، كقولك: جئت بلا زادٍ.

وزاد البصريون شرطاً، وهو أن يكون معمولها نكرة، لأنها لا تعمل في معرفة. وأما ما ورد من ذلك فمؤول بأحد وجهين: إما بحذف مثل، وإما بتأويله باسم الجنس[(٢)]. وخالفهم الكوفيون في هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في الاسم العلم، سواء أكان مفرداً نحو: لا زيدَ، ولا عمرَو، أو مضافاً كنية نحو: لا أبا محمد، ولا أبا زيد؛ لأن الكنية بمنزلة الاسم[(٣)]، أو كان مضافاً إلى الله والرحمن والعزيز[(٤)]، فيقول: لا عبدالله، ولا عبدالعزيز.

ونسب البغدادي للفراء نقلاً عن أبي حيان (في تذكرته) أنه أجاز أن يكون معمول لا النافية للجنس معرفة (مضافاً إلى الله، أو إلى الرحمن، أو إلى العزيز، أو الرحيم)، أو مضافاً كنيةً، وأوجب حذف (أل) إن كانت فيه فيما أضيف إليه نحو: قضية ولا أبا حسن لها، إلا في (عبدالله) فأجاز الفراء إعمال (لا) النافية للجنس فيه دون حذف (أل) منه؛ لأنه مستعمل فيقال لكل أحد (عبدالله) فـ(أل) لازمة فيه، ولم يقس على (عبدالله) عبدالعزيز وعبدالرحمن وغيره، فخالف الكسائي في ذلك، فأجاز: لا عبدالله لك، ولم يجز: لا عبدالعزيز، ولا عبدالرحمن،

.

قال البغدادي: "ثم رأيت في (تذكرة أبي حيان) ما نصه: قال الفراء: من قال: قضية ولا أبا حسن لها لا يقول: ولا أبا الحسن لها بالألف واللام؛ لأنها تمحض التعريف في ذا المعنى وتبطل

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، ص: ٦٧-٦٨. والارتشاف، لأبي حيان: ١٣٠٦/٣-١٣٠٧.، والتذييل والتكميل، لأبي حيان: ٢٧٧/٥-٢٩٠.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٩٦/٢-٢٩٧، والمقتضب للمبرد: ٣٥٧/٤-٣٦٢، والجمل للزجاجي: ٢٣٧، وأمالي ابن الشجري: ٣٦٥/١-٣٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٢/٢-١٠٤، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك: ٥٣٠/١-٥٣٢.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج: ٤٠٦/١، والخزانة: ٦١/٤.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٣٠٦/٣، والهمع للسيوطي: ١٩٤/٢-١٩٥.

مذهب التنكير، وقال: إنما أجزنا لا عبدَالله لك بالنصب؛ لأنه حرف مستعمل يقـال: لكـل أحـد عبدالله، ولا نجيز: لا عبدالرحمن ولا عبدالرحيم؛ لأن الاستعمال لم يلزم هذين كلزومـه الأول. وكان الكسائي يقيس عبدالرحمن وعبدالعزيز على عبدالله وما لذلك صحة"[١].

وقد تصفحت كتاب (التذكرة) لأبي حيان فلم أجد ما أورده البغدادي عنـه، ومـا نسـب للفراء هنا في هذه المسألة ووجدته في كتابي أبي حيان الارتشـاف[٢]، والتـذييل والتكميـل[٣]، ونسبه للفراء كذلك السيوطي[٤]، وقبله ابن السراج في الأصول، ونسب للفراء جواز عمـل (لا) في (عبدالله) بدون حذف أل منه، وحذف أل في العلم المضاف لغير الله[٥].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم أجد إشارة من الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه في هذه المسألة، وعلى هـذا يكـون ابن السراج (ت:٣١٦) هو أول من أشار إلى ما نسب إلى الفراء في هذه المسألة وبينـه وبـين الفراء (ت:٢٠٧) قرنٌ ونيِّف.

وما نسب للفراء هنا من أنه أوجب سقوط (أل) من معمول لا النافية للجنس (المعرفـة) إذا كانت فيه أو فيما أضيف إليه؛ لأنها تمحِّض التعريف وتبطل مذهب التنكير، يظهر فيما نسب إليه ههنا مراعياً للمعنى الذي تؤديه لا النافية للجنس وهـو العمـوم، لأن أل فيهـا مـا يفيـد التخصيص، فقولنا مثلاً: قضية ولا أبا الحسن لها، فيه تحصيص لاسم لا، ويفهم منه أن المعنـي هو علي كرم الله وجهه، أما حذف أل، فتقول: قضية ولا أبا حسن لها، ففيه عموم أكثـر ويفهـم منه أن المعني كل أبي حسن وعلي كرم الله وجهه داخل فيهم.

ويؤيد مراعاته للمعنى التي تفيده لا النافية للجنس وهو العموم، ما أجازه مـن قولنـا: لا عبدالله لك، بالألف واللام؛ لأن عبدالله يقال لكل أحد ففيه معنى العموم، ولم يجز ذلك فيما سـواه من عبدالعزيز، وعبدالرحمن وغيره؛ لأنهما لم يستعملا كـ(عبدالله) فيقالا لأي أحد، مخالفاً بـذلك أستاذه الكسائي الذي قاس على عبدالله، عبدالعزيز وعبدالرحمن، فأجاز: لا عبدالعزيز لـك، ولا عبدالرحمن لك، بالألف واللام.

---

(١) الخزانة: ٥٨/٤

(٢) ينظر: ١٣٠٦/٣-١٣٠٨

(٣) ينظر: ٢٨٦/٥-٢٨٩

(٤) الهمع: ١٩٤/٢-١٩٥

(٥) ينظر: ٤٠٦/١

وذهب ابن مالك إلى أن العلم الواقع إسماً لـ(لا) النافية للجنس إذا كان عبدالله أو عبدالرحمن، فلا يؤول ولا يحذف منه (أل) للزومها فيهما على الأصح[1]، ووافقه ابن عقيل[2].

الترجيح:

والذي أميل إليه هو ما نسب للفراء من جواز وقوع اسم لا النافية للجنس معرفة (علماً مضافاً كنيةً،أو إلى الله ، ووجوب حذف (أل) إذا كانت في معمول لا النافية للجنس، أو فيما أضيف إليه، إلا في عبدالله؛ لأنه يفيد العموم الذي هو القصد من لا النافية للجنس أكثر مما يفيده غيره من الأسماء نحو: عبدالرحمن وعبدالعزيز وغيرهما، وإن لزمتهما (أل)، إذ المشهور أن عبدالله يمكن أن يقال لكل أحد، ولا يقال لكل أحد عبدالعزيز أو عبدالرحمن أو غيرهما. والله أعلم.

(١) ينظر: التسهيل: ٦٨، وشرح التسهيل: ٦٧/٢.

(٢) ينظر: المساعد: ٣٤٧/١.

٣ـ لكنَّ: دخول اللام في خبرها

(لكنَّ) المشددة: من أخوات (إنَّ) ومعناها الاستدراك، واختلف البصريون والكوفيون في أصلها، أ بسيطة، أم مركبة؟

فذهب البصريون إلى أنها بسيطة، وأنها منتظمة من خمسة أحرف، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف، وذهب الفراء والكوفيون إلى أنها مركبة، وأصلها: (إنَّ) زيدت عليها لام وكاف، فصارت جميعاً حرفاً واحداً، وقيل إن أصلها عند الكوفيين: لا، وإنَّ، وزيدت الكاف فحذفت الهمزة تخفيفاً[١].

وعلى القول بتركيبها وأن أصلها (إنَّ) فزيد اللام والكاف فيها، أجاز الكوفيون دخول (لام التأكيد) في خبرها، نسب هذا القول لهم البغدادي، قال معلقاً على قول الشاعر:

* ولكنَّني من حُبِّها لَعمِيدُ *[٢]:

"على أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول اللام في خبر (لكنَّ)،... وهذا نص إمام الكوفيين الفراء (في تفسيره): وإنما نصبت العرب إذا شدِّدت نونها؛ لأن أصلها: إنَّ زيدت على (إنَّ) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً، ألا ترى أن الشاعر قال:

* ولكنَّني من حبها لكميدُ *

فلم تدخل اللام إلا أن معناها إنَّ، وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر:

لَهِنَّكِ من عبسيَّةٍ لوسيمةٌ   على هنوات[٣] كاذبٍ من يقولها

وصل (إنَّ) هاهنا بلام وهاء، كما وصلها ثَمَّ بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره"[٤].

إذاً فالفراء فيما نص عليه هنا إنما أجاز دخول اللام على خبر (لكنَّ)؛ لأنها في الأصل (إنَّ) – ودخول اللام في خبر (إنَّ) متفق عليه – وإنما زيد فيها اللام والكاف، مدللاً على ذلك

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي بركات الأنباري، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، (القاهرة، دار الطلائع): ١/١٨٥-١٨٦.، واللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تح: غازي مختار طليمات، ط١، (دمشق، دار الفكر: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م): ١/٢١٧.، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٨/٦٤، ٧٩.، والارتشاف، لأبي حيان: ٣/١٢٣٧-١٢٣٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٧٢، والهمع، للسيوطي: ١/١٥٠، ٢/١٧٥.

(٢) هو الشاهد رقم (٨٦٥) في الخزانة.

(٣) الهنوات: جمع هنة وهي ما يقبح التصريح به، يريد الفعلات القبيحة.

(٤) الخزانة: ١٠/٣٦١-٣٦٢، وانظر: معاني القرآن للفراء: ١/٤٦٥-٤٦٦.

بأن الحرف(الاسم) قد يزاد فيه حرف على أصله، نحو: هذا، وهذاك، أصلها: ذا، وذاك، فزيدت فيها الهاء من أولها[١].

كما أن الفراء استدل بشطر البيت السابق على أن (لكنَّ) فيه ليست بمعنى الاستدراك فيراد بها مخالفة ما بعدها لما قبلها، وإنما جعلها بمعنى (إنَّ)، كأنه يريد: وإنَّني من حبها لكميد. قال: "فلم تدخل اللام إلا أن معناها (إنَّ).

ويمكن القول إن الأصل في الحروف أن يكون لكل منها معنى مستقل؛ كي لا تلتبس المعاني بعضها ببعض، إلا أن أساليب العربية يوجد فيها من مجيء حرف بمعنى آخر، الكثير منها، على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[٢]، والصلب لا يكون إلا على الجذع، فـ(في) بمعنى على، وقوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ ﴾[٣]، أي: في حين غفلة، وقوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[٤]، قال الفراء: يريد: للحق"[٥]، وأشار الفراء إلى أن (أنَّ) قد تأتي بمعنى (لعل) قال: "وللعرب في (لعل) لغة بأن يقولوا: ما أدري أنك صاحبها، يريدون: لعلك صاحبها...، وهو وجه جيد أن نجعل (أنَّ) في موضع لعل"[٦].

وما ذهب إليه الفراء في هذه المسألة يبرهن على سعة اطلاعه بأساليب العربية وطرقها في التعبير عن المعاني ثم خروج الألفاظ عن معانيها الأصلية التي وضعت لها إلى معان أخرى يتطلبها سياق الكلام والمعنى المراد.

وأرى أن تفسير الفراء لـ(لكنني) بمعنى (إنَّ) مناسب ، بل هو الأقرب والأولى لمعنى (البيت) على رواية صدره كما أورده ابن عقيل[٧] وهو قوله:

يلومونَنِي في حُبِّ ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميدُ

---

(١) ينظر: تكملة نص الفراء في معانيه: ٤٦٦/١.
(٢) طه: ٧١، معاني القرآن: ١٨٦/٢.
(٣) القصص: ١٥.
(٤) الدخان: ٣٩
(٥) معاني القرآن: ٤٢/٣، ١٨٦/٢.
(٦) معاني القرآن: ٣٥٠/١.
(٧) ينظر: شرحه على الألفية: ٣٦٣/١.

وما ذهب إليه الفراء في معانيه، نقله عنه النحاس[١] ونقله جماعة من النحـاة عـن الكوفيين عامة، كابن الأنباري[٢]، والعكبري[٣]، وابن جمعة الموصلي[٤]، وابن يعـيش[٥]، وابـن عصفور[٦]، وابن مالك[٧]، وأبي حيان[٨]، والمـرادي[٩]، وابـن هشـام[١٠]، وابـن عقيـل[١١]، والعيني[١٢]، والسيوطي[١٣]، والشنقيطي[١٤]، ومن المعاصـرين، د. ناصـر حسـين علـي[١٥]، والمختار أحمد ديرة[١٦].

والذي يظهر مما نسبه هؤلاء النحاة أن جواز دخول اللام على خبـر (لكـن) للكـوفيين عامة، وليس مما تفرد به الفراء عنهم، وجملة ما احتج الكوفيون لما ذهبوا إليه، ما يلي[١٧]:

أولاً: (السماع)، كقول الشاعر:

---

(١) ينظر: إعراب القرآن، تح: د. زهير غازي زاهد، ط٣، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م)، ٢/٢٥٦.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١/١٨٥.

(٣) ينظر: اللباب: ١/٢١٧

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٢/٩١١-٩١٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٨/٦٤، ٧٩.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٤٣٠.

(٧) ينظر: التسهيل: ٦٤، وشرحه: ٢/٢٩.

(٨) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٣٧-١٢٣٨.

(٩) ينظر: الجنى الداني: ٦١٨-٦١٩، وشرح التسهيل للمرادي: ٣٥٠.

(١٠) ينظر: تخليص الشواهد بتلخيص الفوائد، تح: د. عباس مصطفى الصـالحي، ط١، (لبنـان، دار الكتـاب العربي: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ص٣٥٨، وانظر: المغني: ٢/٢٦٠.

(١١) ينظر: شرحه على الألفية: ١/٣٦٣، والمساعد: ١/٣٢٢-٣٢٣.

(١٢) ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تـح: محمـد باسل عيون السود، ط١، (لبنان، دار الكتب العلمية: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م): ٢/٥٥.

(١٣) ينظر: الهمع: ٢/١٧٥.

(١٤) ينظر: الدرر اللوامع: ٢/١٨٥.

(١٥) ينظر: شرح أبيات معاني القرآن للفراء ومواضع الاحتجاج بها، للـدكتور ناصـر حسـين علـي، ط١، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م): ١٠٨.

(١٦) ينظر: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، ط١، (بيروت، دار قتيبة للطباعة والنشـر والتوزيع: ١٤١١هـ-١٩٩١م): ٤١٦.

(١٧) ينظر: الإنصاف: ١/١٨٥-١٨٦، واللباب: ١/٢١٧، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٨/٦٣-٦٤، وشـرح التسهيل، لابن مالك: ٢/٢٩-٣٠، ورصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أ.د. أحمد محمد الخراط، ط٣، (دمشق، دار القلم: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م): ٣٤٩.، والتذييل والتكميل، لأبي حيان: ٥/١١٦.

* ولكنني من حبها لعميدُ *

ثانياً: القياس، على أن أصل (لكنَّ): (إنَّ) زيدت عليها اللام أو لا والكاف، فصارت جميعها حرفاً واحداً؛ لأن الحرف(الاسم،أو الكلمة) قد يوصل بحرف آخر.

ثالثاً: أن (لكنَّ) لا تغير معنى الابتداء مثل (إنَّ) فجاز دخول اللام في خبرها كما جاز في خبر (إنَّ)، كما أنها لا تغير معنى الخبر كـ(إنَّ) التي يدخل اللام في خبرها لتأكيده، فكذلك (لكنَّ) يجوز دخول اللام في خبرها.

ووافق الفراء والكوفيين فيما ذهبوا إليه ابن الحاجب(١)، والاسفراييني(٢)، إلا أنه وصف ذلك بأنه ضعيف. ووافقهم كذلك المالقي.

- **مذهب آخر في المسألة:**

ويرى البصريون منع دخول اللام في خبر (لكنَّ)، ورفضوا مذهب الفراء والكوفيين، محتجين بما يلي(٣):

أولاً: أن (لكنَّ) متضمنة معنى الاستدراك بعد الجحد فلم تدخل اللام في خبرها، كما أن معنى الابتداء يتغير معها، والكلام معها يفتقر لما قبله، على العكس من (إنَّ) فلا تغير معنى المبتدأ، ولا يفتقر ما بعدها من الكلام لما قبلها.

ثانياً: أن اللام لو جازت مع خبر (لكن) لتقدمت عليها؛ لأن موضعها صدر الجملة، وإنما أخرت في (إنَّ)؛ لئلا يتوالى حرفا تأكيد، ولكن ليست للتوكيد، بل للاستدراك، وبهذا يتبين أن معنى الابتداء لا يبقى معها.

ثالثاً: أما قول الشاعر:

* ولكنني من حبها لكميد *

فلا حجة فيه لقلته وشذوذه، فلا يكاد يعرف له نظير في القرآن ولا في اختيار كلامهم، وأشعارهم، كما لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ يقول: سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف.

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، تح وتقديم: د. موسى بناي العليلي، (بغداد، مطبعة العاني): ٤٧٨/١.

(٢) ينظر: اللباب في علم الإعراب، تح: د. شوقي المصري، ط١، (مكتبة لبنان: ١٩٩٦م): ٤٥٧.

(٣) ينظر: الأصول، لابن السراج: ٢٣١/١، والجمل للزجاجي: ٥٤، وشرح ألفية ابن معطي: ٩١٢/٢، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٤٣٠/١-٤٣١، والمراجع السابقة.

رابعاً: لو صح ما استشهدوا به في إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجِّه بجعل أصله: ولكنْ إنَّنـــي، ثم حذفت همزة (إنّ) ونون (لكنْ)، وجيء باللام في الخبر؛ لأنه خبر (إنَّ)، أو حُمِل علـــى أن اللام زيدت ضرورة.

خامساً: أن قولهم: إن الأصل في (لكنَّ) (إنَّ) زيدت فيها اللام والكاف فصارت حرفاً واحــداً لا نسلم به؛ لأنه مجرد دعوى من غير دليل.

وقد رُدَّ على البصريين بما يلي[1]: لا يلزم من عدم معرفة تتمة البيــت أنـــه لا يصـــح الاستشهاد به؛ لأنه إنما وقع الاعتناء بمكان الشاهد.

وقد توسع الكوفيون كما هو معروف عنهم، فكان يكفيهم للاستدلال على القاعــدة شـــاهد واحد، بخلاف البصريين.

وأما قولهم بعدم معرفة تتمة البيت المستشهد به، فقد أورد صدره ابن عقيــل[2]، وابـــن هشام[3]، والأشموني[4]:

يلومونني في حب ليلى عواذلي

كما أن عدم معرفة قائل البيت، أو معرفة راويه ليس سبباً في ردَّ الشاهد فيه لأن العبـــرة بالنص مادام ثبت أنه في عصر الاحتجاج.

وقولهم: ولا راوٍ يقول: سمعته ممن يوثق بعربيته، فيكفيهم في ذلك إنشاد الفراء لهذا الشاهد لمـــا اشتهر به من مشافهته للعرب والنقل عنهم.

وقولهم: ولو صح احتمل أن يكون أصله: لكنْ إنَّني، فنقلت حركة إنَّ، وحذفت الهمزة ونون لكن، وجيء باللام في الخبر...، فهذا يحتاج إلى نظر، لما فيه من التكلف الواضح، كما أنه دعوى من غير دليل.

وخلاصة هذه المسألة: أن دخول اللام على خبر (لكنَّ) فيه مذهبان:

الأول: وهو قول الكوفيين أنه يجوز دخول اللام على خبر (لكنّ) قياساً على جواز دخوله علـــى خبر (إنَّ)؛ لأن أصل (لكنّ): إنَّ زيدت فيها اللام والكاف، كما في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان: ٥/١١٧-١١٩، وشرح التسهيل للمرادي: ٥٥.

(٢) ينظر: شرحه على الألفية: ١/٣٦٣، وانظر تتمة البيت في: شرح ألفية ابن معطي: ٢/٩١٢ (الهامش)، وشرح جمـــل الزجاجي: ١/٤٣٠ (الهامش)، والتذييل والتكميل: ٥/١١٦ (الهامش)، وشرح التسهيل للمرادي: ٣٥٠ (الهامش).

(٣) ينظر: تخليص الشواهد: ٣٥٧.

(٤) ينظر: شرح الأشموني: ١/٣٠٦.

ولكنني من حبِّها لكميدُ

وأضاف الفراء إلى ما احتج به من القياس على (إنَّ) الداخل في خبرها اللام، أن جعل (لكن) في هذا الشاهد معناها (إنَّ)، وظاهر كلامه أن (لكنَّ) لم تدل على معنى الاستدراك وأنها دلت على معنى التأكيد، وهذا يزيد ويقوي قياسهاعلى(إنَّ) في جواز دخول اللام على خبرها، مشيراً بذلك إشارة غير مباشرة إلى أساليب العربية التي يأتي فيها الحرف بمعنى حرف آخر، وهو باب واسع ليس محله هنا.

الثاني: وهو قول البصريين، أنه لا يجوز دخول اللام على خبر (لكنَّ) لندرة ما احتج به الكوفيون وشذوذه.

الترجيح:

والذي ترجح عندي، أن اللام دخلت على خبر (لكن) في الشاهد الذي أورده الفراء – بصرف النظر عن الخوض في أصلها؛ لأنه لا يمكن الجزم به على وجه التحديد – ولأن لكل من (إنَّ، لكنَّ) معنى مستقل عن الأخرى كما هو المشهور، إلا أن مذهب الفراء والكوفيين يؤيده العمل بالظاهر القريب المفهوم من السياق، والبعد عن التأويل والتقدير، فعدم التأويل أولى من التقدير والتأويل. أما ما احتج به البصريون في رد الشاهد فقد رُدَّ عليهم، وما تأولوه ففيه تكلف. والله أعلم.

٤- لَعَلَّ، وليت: لا تكفهما (ما)

تعددت آراء النحاة في جواز إعمال (لعل، وليت) وباقي حروف هذا الباب إذا وقعت بعدها (ما)، فنسب البغدادي للفراء القول بأن (ما) لا تكف (ليت، ولعل) عن عملهما، فإعمالها واجب، ولم يجَّوِّز فيهما الإلغاء.

قال البغدادي في حديثه عن قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حماماتِنَا أو نصفُه فَقَدِ[1]:

"وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز كف (ما) لليت ولا للعل، بل يجب إعمالهما"[2].

ونسب هذا القول للفراء قبل البغدادي، أبو حيان[3]، والسيوطي[4]، ونسبه كذلك للفراء بعد البغدادي الشنقيطي[5].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم يشر الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه ههنا في هذه المسألة، وهذا لا يعني نفيه عنه؛ لأن للفراء كتباً مفقودة لم تصلنا، فمن المحتمل أن يكون الفراء قد أشار إلى ما نسب إليه في هذه المسألة في أحد تلك الكتب. وعدم إشارة الفراء لما نسب إليه ههنا، لا يمكن أن نبني عليه تخطئة من نسب إليه ذلك. ولعل أبا حيان فيما نسبه للفراء في هذه المسألة نقله عمن قبله وله معتمده في ذلك، إلا أنه لم يشر إليه، ولم أجد أحداً قبل أبي حيان نسب للفراء ذلك فيما وقفت عليه من مصادر. وبذلك يكون أبو حيان هو أول من أشار إلى نسبة هذا القول للفراء ، كما أن [أبا حيان] لم يذكر معتمد الفراء وحججه فيما نسبه له، إلا ما ذكره: من أن الفراء زعم أنه لا يجوز مجيء الفعل بعد (لعلما، وليتما)، فلا تقع الجملة الفعلية بعدهما[6]، وهذا يفهم منه أن (لعلما، وليتما) باقية على اختصاصها بالجملة الاسمية؛ لذا أوجب إعمالهما، ولم يجوز فيهما الإلغاء.

---

(١) الشاهد برقم (٨٤٥) في الخزانة.

(٢) الخزانة: ٢٥٢/١٠.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٢٨٥/٣

(٤) ينظر: الهمع: ١٩١/٢

(٥) ينظر: الدرر اللوامع: ٢٠٥/٢

(٦) ينظر: الارتشاف: ١٢٨٤/٣

ويرد ما نسب للفراء من اختصاص (لعلما) بالجملة الاسمية ما سمع من قول الفرزدق[(١)]:

أعِدْ نظراً يا عبد قيسٍ لعلما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدا

حيث وقعت الجملة الفعلية بعد (لعلما)

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

ذهب سيبويه إلى أن (ليتما) وحدها يجوز فيها الإلغاء والإعمال، ورجح الإعمال، وما عداها لا يجوز فيها إلا الإلغاء؛ لأنه لم يُسمع الإلغاء والإعمال إلا في (ليتما) وحدها، كما في بيت النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ....

برفع (الحمامَُ) ونصبه، فرفعه: على إلغاء (ليتما)، و(ما) كافة، و(هذا) مبتدأ، والحمامُ: بدل منه، ونصبه: على إعمال (ليتما)، فيكون (هذا): اسم (ليتما) و(ما) زائدة، والحمامَ: بدل منه منصوب. وما عدا (ليتما) لم يسمع فيه الإعمال.

وأما القياس: فإن (إنَّ) وأخواتها إنما كان عملها باختصاصها بالجملة الاسمية، وإذا لحقتها (ما) أخرجتها عن الاختصاص بالجملة الاسمية فدخلت على الفعلية، فينبغي ألا تعمل، إلا (ليتما) فإنها باقية على اختصاصها بالاسمية، ولم يسمع دخولها على الفعلية، أما أخواتها فقد سمع مفارقتها للاختصاص، و (لعلما)، كقول الشاعر:

أَعِدْ نظراً يا عبد قيسٍ لعلما أضاءت لك النارُ الحمار المقيدا

فدخلت (لعلما) على الجملة الفعلية، فألغي عملها.

وهذا يَرُدُّ ما نسب للفراء من وجوب إعمال (لعلما) فلا تكفها (ما) عن العمل، كما يردّ ما نسب له من أنه زعم أنها لا يقع الجملة الفعلية بعدها.

وكقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [(٢)]، وكقوله: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾ [(٣)]،وقوله ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾[(٤)]، وكقول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٥٤/٨، وشرح ألفية ابن معطي: ٩١٦/٢، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٤٣٣/١–٤٣٤، والمغني لابن هشام: ٣١٦/١.

(٢) فاطر: ٢٨

(٣) المؤمنون: ١١٥

(٤) الأنفال: ٦

وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثَّلِ

فأُوْلِيَ الفعل، أخوات (إنَّ)، دون (ليتما). ومذهب سيبويه هو ما عليه جمهور النحاة[١].

وذهب الزجاجي إلى جواز الإعمال والإلغاء في (ليتما ولعلما) وباقي أخواتهما، قال: "ومن العرب من يقول: إنما زيداً قائمٌ، ولعلما بكراً مقيمٌ، فيلغي (ما) وينصب بـ(إنَّ) وكذلك سائر أخواتها"[٢]. ونُسب هذا المذهب لابن السراج[٣]، وجرى عليه الصيمري[٤]، والزمخشري[٥]، وابن مالك[٦]، ومن حججهم[٧]:

أولاً: إنما أبطلت (ما) عمل هذه الحروف؛ لأنها (إنما) تعمل في الاسم بشبه الفعل، فلما فصل بينها وبين ما عملت فيه ضعفت عن العمل، قال الشاعر:

تحلَّل وعالج ذات نفسك وانظرنْ أبا جُعَلٍ لعلما أنت حالمُ

فـ(لعلما) هنا ألغي عملها.

ثانياً: أنه جاز عمل هذه الحروف؛ لأنه يجوز أن لا يعتد بـ(ما)، كما لم يعتد بها في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[٨]، وفي قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[١].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٣٧/٢-١٣٨، ٢٢٢/٤، والإيضاح لأبي علي الفارسي، تح: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، (بيروت، عالم الكتب: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م): ١٢٦-١٢٧.، وأمالي ابن الشجري: ٥٦٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/٨، والمرتجل لأبي محمد الخشاب، تح ودراسة: علي حيدر، (دمشق: ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م): ص١٧٠-١٧١.، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٣٣/١-٤٣٤، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ١٦٢/٢-١٦٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٨/٤، والجنى الداني للمرادي: ٣٩٥، وشرح قطر الندى وبدل الصدى، لابن هشام، تح: د. محمد محي الدين عبدالحميد، ط١١، (القاهرة): ١٥١، وشرح شذور الذهب لابن هشام، تح: عبدالغني الدقرا، ط١، (دمشق، الشركة المتحدة: ١٩٨٤م)، (باب المنصوبات): ٣٦٣، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٤١/٢، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح: د. محمد أحمد الخراط، ط١، (دمشق، دار القلم: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م): ٩٦/١.

(٢) الجمل في النحو: ٣٠٤.

(٣) نسبه له ابن عصفور في شرح الجمل: ٤٣٣/١، والسيوطي في الهمع: ١٩١/٢، وابن مالك في شرح التسهيل: ٣٨/٢ والجنى الداني، والأشموني في شرحه على الألفية: ٣١١/١-٣١٢.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة، تح: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، (دمشق، دار الفكر: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م): ٢١٤/١-٢١٥.

(٥) ينظر: المفصل، تح: د. علي بو ملحم، طبعة بيروت، دار الهلال: ٩٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٨/٢.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة، مرجع سابق.

(٨) النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣.

(١) آل عمران: ١٥٩.

ثالثاً: أن (ليتما) قد سمع إعمالها، كما في قول الشاعر النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمامَ ....

بنصب (الحمام) على إعمالها، فحملت أخواتها عليها.

ويرى الزجاج أن (ليتما، ولعلما، وكأنما) يجوز فيها الإلغاء والإعمال، ولا يجوز فيما عداها إلا الإلغاء[١]، ووجّه باشتراك هذه الثلاثة في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأُخَر فإنهن لا يغيرن معنى الابتداء[٢]. وذكر ابن جمعة الموصلي أن (لعلما، وكأنما، ولكنما) مثل (ليتما) في جواز الإعمال والإلغاء فيها[٣].

وعند السيوطي جواز الوجهين [الإعمال والإلغاء] في (ليتما، وإنَّما) قصراً على السماع، وتعين الإلغاء في البواقي[٤]، ولم يذكر ما هو هذا السماع الذي بنى عليه مذهبه.

ونسب الأشموني وجوب الإعمال في (ليتما) لبعض النحويين؛ لأنها باقية على اختصاصها بالأسماء، ولم يسمع خروجها عن ذلك لتدخل على الأفعال[٥].

و[عدم سماع (ليتما) داخلة على الجملة الفعلية، وأنها مختصة بالاسمية] قد يشفع للفراء فيما نسب إليه من وجوب عمل (ليتما)، وعدم وقوع الجملة الفعلية بعدها.

ويظهر مما سبق عرضه في هذه المسألة ما يلي:

أولاً: اتفاق النحاة – إلا ما نسب للفراء وما نسبه الأشموني لبعضهم – على جواز إعمال (ليتما) وإهمالها؛ لورود السماع بذلك، كما في بيت النابغة السابق، ولبقاء اختصاصها بالجملة الاسمية، فلم يسمع وقوع الجملة الفعلية بعدها، وقد صرح بعضهم بذلك[٦].

ثانياً: أن (لعلما) ثبت بالسماع إلغاؤها، كما في قول سويد بن كراع العقيلي[٧]:

تحلل وعالج............ لعلما أنت حالمُ

---

(١) ينظر: رأي الزجاج في الارتشاف: ١٢٨٥/٣، وشرح الجمل: ٤٣٣/١-٤٣٤، والهمع: ١٩١/٢.

(٢) ينظر: الهمع: ١٩١/٢.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٩١٧/٢.

(٤) ينظر: الهمع: ١٩١/٢.

(٥) ينظر: شرحه على الألفية: ٣١٢/١.

(٦) كابن عصفور في شرح الجمل: ٤٣٣/١، وابن هشام في المغني: ٣١٥/١-٣١٦.

(٧) استشهد به سيبويه: ٢٨٣/١، وابن يعيش في شرح المفصل: ٥٤/٨، والموصلي في شرح ألفية ابن معطي: ٩١٦/٢، والصيمري في التبصرة: ١١٥/١.

حيث جاءت (لعلما) ملغاة عن العمل، فأنت: مبتدأ، وحالمُ: خبره.

كما ثبت إلغاؤها، ودخولها على الجملة الفعلية، كما في قول الفرزدق[1]:

أعِدْ نظراً .... لعلما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدا

فقوله: "لعلما أضاءت" اتصلت لعل بـ(ما) فكفتها عن العمل، والأصل فيهاا الدخول على الجملة الاسمية، فدخلت هنا على الفعلية لدخول (ما) وكفها عن العمل.

وسماع هذا البيت يرد به على ما نسب للفراء من القول بوجوب عمل (لعلما)، وعدم وقوع الجملة الفعلية بعدها.

ثالثاً: يظهر الفراء فيما نسب إليه في هذه المسألة مخالفاً لمنهج الكوفيين في القياس على كل مسموع، فلم يعتمد ما سمع في قول النابغة السابق في جواز إلغاء (ليتما) وجواز إعمالها، ولم يعتمد السماع فيما جاء في إلغاء (لعلما)، في قول سويد بن كراع العقيلي، وفيما جاء في قول الفرزدق من دخول (لعلما) على الجملة الفعلية.

وخلاصة هذه المسألة: أن في جواز إعمال (ليت، ولعل) وباقي حروف هذا الباب إذا وقعت (ما) بعدها، سبعة أقوال:

الأول: ما نسب للفراء من وجوب الإعمال في (ليتما) و(لعلما)، ولا يجوز فيهما الإلغاء، لبقاء اختصاصهما بالجملة الاسمية، فلا تقع الجملة الفعلية بعدهما، ولم يثبت ذلك عن الفراء في معانيه.

الثاني: قول سيبويه، وعليه الجمهور، وهو جواز الإعمال والإلغاء في (ليتما) وحدها دون سائر أخواتها.

الثالث: جواز إعمال (ليتما، ولعلما) وباقي أخواتها، وبه قال الزجاجي وتبعه ابن السراج، والصيمري، والزمخشري، وابن مالك.

الرابع: ما رآه الزجاج من جواز إلغاء وإعمال (ليتما، ولعلما، وكأنما)، ولا يجوز فيما عداها إلا الإلغاء.

الخامس: ما ذكره ابن جمعة الموصلي من أن (لعلما، ولكنما، وكأنما) مثل (ليتما) في جواز الإعمال والإلغاء، ولا يجوز فيما عداها إلا الإلغاء.

---

(١) استشهد به: ابن الشجري، وابن يعيش في شرح المفصل: ٥٤/٨، والموصلي في شرح ألفية ابن معطي: ٩١٦/٢، وابن عصفور في شرح الجمل: ٤٣٣/١-٤٣٤، وابن هشام في المغني: ٣١٦/١، وغيرهم.

السادس: ما أجازه السيوطي من إعمال وإلغاء (ليتما، وإنما) قصراً على السماع، وتعين الإلغاء في البواقي.

السابع: ما نسبه الأشموني لبعض النحويين من وجوب إعمال (ليتما) لبقاء الاختصاص.

الترجيح:

وترجح عندي من بين هذه الأقوال، ما قال به سيبويه والجمهور من جواز إعمال (ليتما) وإهمالها؛ لأن السماع يؤيده، وإن كان شاهداً واحداً، إلا أن اتفاق أغلب النحاة على جواز الوجهين فيه يقويه. كما أن القياس يؤيده أيضاً، لبقاء اختصاص (ليت) بالجملة الاسمية، وعدم سماع وقوع الفعلية بعدها باتفاق.

أما بقية أخواتها، فقد انفكت عن الاختصاص بالجملة الاسمية، ووقعت بعدها الفعلية، ولم يثبت السماع بإعمالها، إلا ما ذكره الزجاجي من السماع عن بعض العرب في إعمال (إنَّما)، و(لعلما)، ولم يثبته أغلب النحاة، فالصحيح إهمال بقية أخوات ليتما.

أما ما نسب للفراء فقد ثبت تضعيفه بما ورد من جواز إعمال (ليتما)وإهمالها سماعاً، وقياساً ومن إهمال (لعلما) سماعاً، ووقوع الجملة الفعلية بعدها، ففارقت الاختصاص بالأسماء.

ويمكن ترجيح ما نسب له من القول بأن الجملة الفعلية لا تقع بعد (ليتما)؛ لأن ذلك غير مسموع باتفاق، أما (لعلما) فقد وقعت الجملة الفعلية بعدها، كما سبقت الإشارة إليه، فضعف ما نسب له من القول بعدم وقوع الجملة الفعلية بعد (لعلما). والله أعلم.

المطلب الثالث: الناصبة للخبر

وفيه مسائل:

١- ليس: العطف بها

٢- ما انفك: تامة

٣- ما: التي تزاد الباء في خبرها

١- ليس: العطف بها

من المسائل الخلافية بين النحاة، العطف بـــ(ليس)، هل يجوز أو لا؟

ذكر البغدادي نقلاً عن أبي العباس ثعلب، أن الفراء يجيز العطف بـــ(ليس) إذا حسنت (ليس) موضع (لا)، كقولك: مررت بزيد ليس عمرو، فيجوز: مررت بزيدٍ لا عمروٍ، ووجّهه: أن ليس شبهت بـــ(لا) فحملت عليها في العطف كما حملت (لا) عليها في العمل[١].

قال البغدادي: "قال أبو العباس ثعلب في (أماليه): مررت بزيد ليس عمروٍ، قال الكسائي: لا نجيزه إلا مع الباء والفراء لا يلزمه أن يقوله، لأن الكسائي يقول: الثاني محذوف مطلوب، وإذا جاء الخفض لم يحذف الخافض والفعل، والفراء يقول: إذا حسنت (ليس) موضع (لا) جاز، وأنشد:

* إنما يجزي الفتى[٢] ليس الجملْ[٣]"[٤].

وما نسبه ثعلب هنا للفراء، نسبه للكوفيين جماعة من النحاة: النحاس[٥]، والهروي[٦]، وابن مالك[٧]، وابن بابشاذ[٨]، والمرادي[٩]، والسلسيلي[١٠]، وابن عقيل[١]، والشيخ خالد الأزهري[٢]، والسيوطي[٣]. ولبعض الكوفيين نسبه ابن أبي الربيع[٤].

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي، للموصلي: ٧٧٤/١.

(٢) الفتى: السيد اللبيب.

(٣) الجمل: الجاهل. ينظر: دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تعليق: محمود محمد شاكر، ط٥، (مدينة ١٦ أكتوبر، الشركة الدولية للطباعة: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م)، ص٣٥٣.

(٤) الخزانة: ١٩١/١١، وانظر: مجالس ثعلب: ٤٤٦/٢-٤٤٧.

(٥) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان: ١٩٧٧/٤، والجنى الداني للمرادي: ٤٩٨، والمساعد، لابن عقيل: ٤٤٣/٢.

(٦) ينظر: كتاب الأزهية في علم الحروف، تح: عبدالمعين الملوحي، ط٢، (دمشق، مجمع اللغة العربية: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، ص:١٩٦.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٢٣٢/٣، وشرح التسهيل: ٣٤٦/٣-٣٤٧.

(٨) ينظر: شرح الجمل: ٩٨/١، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالأزهر.

(٩) ينظر: الجنى الداني: ٤٩٨.

(١٠) ينظر: شفاء العليل: ٧٧٨/٢.

(١) ينظر: المساعد: ٤٤٣/٢.

(٢) ينظر: التصريح: ١٩١/١.

(٣) ينظر: الهمع: ٢٦٣/٥.

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: د. عيَّاد الثبيتي، ط١، (بيروت، دار الغرب الإسلامي: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م)، ٣٣٩/١.

ونسبه أبو علي الفارسي[١] للبغداديين، أو طائفة منهم، وابن عصفور للبغداديين[٢].

أما ابن فارس فنسبه لأناس لم يسمِهم[٣]، وكذلك الرضي نسبه للبعض دون تسميتهم[٤].

وقال ابن هشام متحدثاً عن (ليس): "أن تكون حرفاً عاطفاً أثبت ذلك الكوفيون، أو البغداديون على خلاف بين النقلة"[٥].

ونفى أبو حيان في (الارتشاف) أن تكون (ليس) حرف عطف عند الكوفيين، بناءً على ما ذكر من أن ابن كيسان قال: "قال الكسائي: هي على بابها ترفع اسماً وتنصب خبراً، وأجريت في النسق مجرى لا مضمراً اسمها، فإذا قلت: رأيت زيداً ليس عمراً، ففيها اسم مجهول وهو الأمر، ورأيت: محذوفة اكتفاءً بالتي تقدمها، وعمرو: محمول على المحذوف لا على العطف على ما قبله. قال ابن كيسان: وهذا الذي أذهب إليه؛ لأن (ليس) فعل، ولابد للفعل من اسم، فإذا عملت في اسم فلابد لها من خبر، والخبر حذفه جائز"[٦]، ثم قال أبو حيان: "وفي الحقيقة ليست (ليس) عندهم (الكوفيين) أداة عطف، لأنهم أضمروا الخبر في قولهم: قام زيد ليس عمرو... وأضمروا الفعل بعدها وذلك الفعل المضمر في موضع خبر (ليس)، هذا تحرير مذهبهم، فليس يعطف مفردا على مفرد على ما يفهم من كلام ابن عصفور، وابن مالك، وهشام وابن كيسان أعرف بتقدير مذهب الكوفيين منهما"[٧]. ولم يعين أبو حيان معتمده فيما نقله ونسبه للكوفيين من منع العطف بـ(ليس).

وما ذهب إليه أبو حيان فيه نظر؛ لاحتمال أن يكون ما ذهب إليه الكسائي من أن (ليس) لا يجوز العطف بها، مذهباً خاصاً به؛ لأن أبا العباس ثعلب وهو كوفي أثبت ذلك للكسائي، ثم علق على مذهب الكسائي قائلاً: "وأول ما ينبغي أن تقول للكسائي: لم حذفت الثاني وطلبته"[٨]، فيبدو ثعلب غير موافق مذهب الكسائي، ثم أثبت ما يخالفه وهو جواز العطف بـ(ليس) للفراء،

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات، تح: د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق، دار القلم للطباعة والنشر: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م): ص٢٦٤-٢٦٥.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/٢٢٥.

(٣) ينظر: الصاجي في فقه اللغة: ٢٦٦.

(٤) ينظر: شرحه على الكافية: ٤/٤١٧.

(٥) ينظر: المغني: ١/٣٢٥.

(٦) الارتشاف: ٤/١٩٧٧-١٩٧٨

(٧) المرجع السابق.

(٨) مجالس ثعلب: ٢/٤٤٦-٤٤٧

فدل ذلك أن ما ذهب إليه الكسائي ليس مذهب الكوفيين كلهم، كما أن هناك من نسب للكسائي خاصة (عدم جواز العطف بليس) كابن فارس[1]، ولم ينف عن الكوفيين أن تكون (ليس) حرف عطف إلا أبو حيان، ويضعفه ما نسبه ثعلب للفراء، وينبغي أخذه بعين الاعتبار؛ لأن ثعلباً كوفي متقدم، وعليه يكون مذهب الكسائي (عدم جواز العطف بليس)، والفراء: جواز العطف بـ(ليس)، وهو ما نُسب للكوفيين عامة عند أغلب النحاة، كما لا يبعد أن يكون أيضاً البغداديون ذهبوا إلى جواز العطف بـ(ليس)، كما نُقِلَ عنهم.

- **مذهب الفراء في معاني القرآن:**

لم يشر الفراء في معانيه إلى ما نسبه له أبو العباس ثعلب، وهذا لا يعني نفيه عن الفراء، لاحتمال أن يكون أبو العباس قد اطلع عليه في مصدر غير معاني القرآن، فما لم يصلنا من تراث الفراء والنحو الكوفي كثير، كما أن ثعلباً كوفي متقدم وهو أدرى بمذهب الكوفيين.

وربما يرجع أصل الخلاف في هذه المسألة إلى ما ذكره أبو القاسم الزجاجي: من أن (ليس) عند الفراء وجميع الكوفيين حرف، وعند البصريين فعل، ودليل الكوفيين أنها ليست على وزن شيء من الأفعال؛ لسكون ثانيها، وأنها لم يجيء منها اسم فاعل ولا مفعول[2].

وقد رجعت إلى معاني القرآن للفراء فوجدته يصرح بفعلية (ليس) في موضعين، الأول: قال: "أن تقول: ليس بقائم أخوك؛ لأن (ليس) فعل يقبل المضمر، كقولك: لست ولسنا..."[3]. و في الموضع الثاني: "...ثم يقولون: لَيْسَ وليسوا سواء، لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل..."[4]. ولم يصرح بأن (ليس) قد تكون حرفاً. ومع ما ذكره الفراء هنا من فعلية (ليس)، يبقى ما نسبه له أبو العباس ثعلب لا يمكن تجاهله أو نفيه، فهو كوفي، وأدرى بمذهب الفراء في هذه المسألة؛لأنه من الممكن أن يكون الفراء قد قال بحرفية(ليس) في أحد كتبه المفقودة.

واحتُج للفراء والكوفيين فيما نسب إليهم بما يأتي:

١- قول الشاعر لبيد:

وإذا أُقرضْت قرضاً فاجزه إنما يجزي الفتى ليس الجملْ

---

(١) ينظر: الصاجي: ٢٦٦

(٢) ينظر: كتاب اللامات، تح: مازن المبارك، ط٢، (دمشق، دار الفكر: ١٩٨٥م)، ص٣٤.

(٣) ٢/ ٤٣

(٤) ٣/ ٦٢

على أن (الجمل) فيه معطوف على (الفتى) بـ(ليس) وهي حرف هنا[١].

٢- وبقول الآخر:

أين المفر والإله الطالبُ   والأشرم المغلوب ليس الغالبُ

فليس: حرف عطف، والغالب: معطوف على المغلوب[٢].

٣- وقال ابن مالك: "ومن أجود ما يحتج لهم به قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: بأبي شبيه بالنبي ليس شبيه بعلي" كذا ثبت في صحيح البخاري[٣] برفع (شبيه)، كما يقال: بأبي شبيه بالنبيِّ لا شبيه بعلي"[٤].

٤- قال السيوطي: "وبه نطق الشافعي، فإنه قال في (الأم) في أثناء مسألة: لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف، أي: لا، ولا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حينئذ، وقول الشافعي حجة في اللغة"[٥]. يقصد السيوطي: أن التقدير: لأن الطهارة على الظاهر لا على الأجواف، فصلحت (لا) محل (ليس)، فهي هنا حرف عطف، ولو كانت فعلاً ناقصاً هنا لقال: ليست على الأجواف فأنث الفعل.

- **مذهب آخر في المسألة:**

أما البصريون فلم يجيزوا العطف بـ(ليس)؛ لأنها لا تشبه من حروف العطف شيئاً، لأنها فعل ولابد للفعل من اسم، فإذا عملت في اسم فلابد من خبر[٦].

ورُدَّ ما احتج به للفراء والكوفيين؛ لا مكان غيره مما لا خلاف في جوازه وهو حذف خبر (ليس)[٧].

فالشاهد الأول: يمكن تخريجه على أن (الجمل) اسم ليس، والخبر محذوف لفهم المعنى، كأنه أراد: ليس الجمل جازياً أو يجزي، وحذف الخبر جائز في الشعر، كقوله:

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٦٤-٢٦٥، والصاجي في فقه اللغة: ٢٦٦، والأزهية: ١٩٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: ١٢٣٢/٣، والجنى الداني: ٤٩٨.

(٣) ينظر: صحيح البخاري: ٢٢٧/٤. ط الشعب: وكانت فاطمة بنت رسول الله ﷺ ترقِّص الحسن بن علي رضي الله عنه وتقول: إن بنيَّ شبيه النبي ليس شبيهاً بعلي. العقد الفريد، لابن عبدربه (لجنة التأليف والترجمة: ١٩٥٣م): ٤٣٩/٢.

(٤) شرح التسهيل: ٣٤٦/٣-٣٤٧.

(٥) الهمع: ٢٦٣/٥

(٦) ينظر: الصاجي في فقه اللغة، مصدر سابق، والارتشاف: ١٩٧٧/٤، وشرح ألفية ابن معطي، للموصلي: ٧٧٤/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٤٦/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢٠٩/٤.

لهفي عليك للهفةٍ من خائف   يبغي جوارك حين ليس مجير

على أنه يريد: ليس في الدنيا مجير، فحذف (في الدنيا) وهو الخبر لفهم المعنى. ويمكن أن يكون (الجمل) خبر ليس، كأنه قال: ليس الذي يجزي الجمل[1].

وكذلك الشاهد الثاني: يمكن أن يكون (الغالبُ) اسم ليس، ويجعل خبرها ضميراً متصلاً عائداً على الأشرم، ثم حذف لاتصاله، كأنه قال: ليسه الغالب[2]، والأقرب أن يقال: الغالب: اسم ليس، وخبرها محذوف. ومثله قول أبي بكر الصديق، جعلوا (شبيه) اسم ليس، وخبرها ضمير مستتر كسابقه حذف لاتصاله، كأنه قال: بأبي شبيه بالنبي ليسه شبيه بعلي، فاستغني بنيته عن لفظه، كما قال الشاعر:

فأطعمنا من لحمها وسديفها   شواءً وخير الخيرما كان عاجله

يريد: ما كانه عاجله، فحذف الضمير، ونواه.

وخلاصة هذه المسألة: أن في جواز العطف بـ(ليس) مذهبين:

الأول: ونسب للفراء والكوفيين والبغداديين أنه يجوز ذلك إذا حسنت (ليس) موضع (لا)، ويدل على ذلك سياق الكلام، واحتجوا بأن السماع يؤيده.

الآخر: وقال به البصريون أنه لا يجوز العطف بـ(ليس)؛ لأنها فعل، ولا تشبه من حروف العطف شيئاً، وأولوا ما احتُج به للفراء ومن وافقه من الكوفيين.

الترجيح:

وترجح عندي من بين هذه المذاهب مذهب البصريين، وهو عدم جواز العطف بـ(ليس)؛ لأن المشهور عنها أنها (فعل)، إذا دخل على الاسم فلابد له من خبر، وأما ما احتج به الفراء والكوفيون، فقد احتمل التأويل على المشهور وهو حذف الخبر، وهو الأولى، كما أن التقدير على حذف الخبر فيما احتج به للكوفيين ظاهر قريب يدل عليه السياق، وليس فيه تكلف. والله أعلم.

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٦٤-٢٦٥، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٢٥/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤١٧/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٤٦/٣-٣٤٧، وشرح الكافية الشافية: ٤٢٣٢/٣، والجنى الداني: ٤٩٨.

٢- ما انفك: تامة

اختلف النحاة في (تنفك) في بيت ذي الرمة:

قلائص لا تنفك إلا مناخةً   على الخسفِ أو نرمي بها بلداً قفرا

أتامة أم ناقصة؟

فنسب البغدادي للفراء أنه أول من ذهب إلى أنها تامة، قال: "وأول من ذهب إلى أن (تنفك) في بيت ذي الرمة تامة هو الفراء (في تفسيره) عند قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [١] قد يكون الانفكاك على جهة يزال، ويكون الانفكاك الذي تعرفه. فإذا كانت على جهة يزال فلابد لها من فعل، وأن يكون معها جحد، فتقول: ما انفككت أذكرك، تريد: مازلت أذكرك. فإذا كانت على غير معنى يزال قلت: قد انفككت منك، وانفك الشيء من الشيء، فيكون بلا جحد، وبلا فعل، وقد قال ذو الرمة:

قلائص لا تنفك إلا مناخة   ....

فلم يدخل فيها (إلا) إلا وهو ينوي بها التمام، وخلاف يزال؛ لأنك لا تقول: مازلت إلا قائماً"[٢]، وما نسبه البغدادي هنا للفراء، نسبه للفراء قبل البغدادي: الأزهري[٣]، وابن منظور[٤]. ونسبه ابن الأنباري للكسائي[٥]، ونسبه أبو جعفر النحاس للمازني[٦].

أما المرادي فقد نسب للفراء القول بأن (تنفك) في بيت ذي الرمة ناقصة[٧]، وهذا مخالف لما ورد في معاني القرآن للفراء، وهو أنها تامة، وهو الصواب، وبذلك يتضح صحة ما نسبه البغدادي للفراء، أما أنه أول من ذهب إلى ذلك، فإن ما نسبه ابن الأنباري للكسائي أنه أيضاً ذهب إلى أن (تنفك) تامة في بيت ذي الرمة تجعلنا نتوقف في ذلك؛ لأن ابن الأنباري متقدم عن البغدادي بقرون، كما أن الكسائي شيخ الفراء، ولكن الأزهري وهو متقدم عن ابن الأنباري نسب للفراء القول بأن تنفك (تامة) في بيت ذي الرمة ولم يذكر الكسائي، وهذا قد

---

(١) البينة: ١

(٢) الخزانة: ٢٥١/٩، وانظر: معاني القرآن للفراء: ٢٨١/٣.

(٣) ينظر: التهذيب، ط١، (بيروت، دار إحياء التراث العربي: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، ٣٣٨/٩، مادة (فك).

(٤) ينظر: لسان العرب: ٤٧٥/١٠، (طبعة: بيروت، دار صادر).

(٥) ينظر: الإنصاف: ١٥٥/١-١٥٦.، مسألة (القول في تقديم خبر مازال).

(٦) ينظر: إعراب القرآن: ٢٧٢/٥.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٥٢١.

يؤنس بأن الرأي للفراء في هذه المسألة أولاً، ولا يمنع أن يكون الكسائي أيضاً ذهب إليـــه. والله أعلم.

ووافق الفراء فيما ذهب إليه، أبو جعفر النحاس[٨]، وابن الشجري[٩]، والاســـفرابيني[١٠]، وابن مالك[١١]، والرضي[١٢]، وابن هشام[١٣]، وابن عقيل[١٤]، والبغدادي[١٥]، ومن حججهم:

أولاً: إدخاله (إلا) في الكلام، فلم يدخلها إلا وهو ينوي بـــ(تنفك) التمام؛ لأن (ما انفك) وأخواتها نفيها إيجاب، فمعناها الإثبات، والاستثناء المفرغ قلما يجيء في الإثبات، فلا يجوز: مازلتُ إلا قائماً، فالمعنى: ما تنفصل عن جهد ومشقة إلا في حال إناختها على الخســـف، ورمـــي البلد القفر بها، أي تنتقل من شدة إلى شدة. ذكره ابن الشجري.

أو ما تتخلص من السير أو تنفصل عنه إلا في حال إناختها على الخسف، وهـــو حبســـها على غير علف. ذكره ابن مالك وابن عقيل.

وقيل إن المعنى على تمام (تنفك) أنه يريد: لا تنفك عن أوطانها، أي لا تنفصل عنهـــا، إلا ولها بعد الانفصال هاتان الحالتان: إما الإناخة على الخسف في المراحل، أو السير في البلد القفر. نقله البغدادي عن الزمخشري في حواشي المفصل[١٦].

ثانياً: أن تقدير تنفك ناقصة، ضعيف؛ لأن العامل قبل (إلا) لا يعمل عند البصريين، فيمـــا بعـــد المستثنى إلا في تابعه، أو في المستثنى منه. ذكره الرضي.

---

(٨) ينظر: إعراب القرآن: ٢٧٢/٥.

(٩) ينظر: أماليه: ٣٧٣/٢.

(١٠) ينظر: اللباب في علم الإعراب: ١٤٧.

(١١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٥٧/١-٣٥٨

(١٢) ينظر: شرحه على الكافية: ١٩٧/٤-١٩٨

(١٣) المغني: ٨٦/١-٨٧

(١٤) ينظر: المساعد: ٢٦٤/١

(١٥) ينظر: الخزانة: ٢٥٥/٩

(١٦) ينظر: الخزانة: ٢٥٢/٩

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

أن (تنفك) ناقصة، والخبر: على الخسف، ومناخة: حال، فكأنه قال: ما تنفك كائنة على الخسف، أي الذل والتعب، أو مرمياً بها بلداً قفراً إلا في حال إناختها؛ وينسب للأخفش سعيد بن مسعدة[١]، أو أن ذا الرمة أخطأ حيث أوقع (إلا) في غير موقعها، وهذا قول من ذو الرمة عنده لا يستشهد بكلامه، كالجرمي والأصمعي، قال: "ولا يحتج بذي الرمة، فطالما أكل الزيت من حوانيت البقالين"[٢]، يعني أنه كثرت ملازمته الحاضرة، ففسد لسانه، ووجه تخطئته، أن مناخة الخبر، فدخلت عليه إلا، وذلك خطأ؛ لأن لا تنفك معناها الثبات[٣]. فوقعت (إلا) في غير موقعها والنية بها التأخير، والمراد: ما تنفك مناخةً إلا على الخسف.

وذهب ابن جني إلى أن (إلا) زائدة، والمراد: ما تنفك مناخة، لأن (مازال) وأخواتها لا تدخل (إلا) على خبرها[٤]، فـ(تنفك) عنده ناقصة. ونسبه ابن يعيش للمازني، وأبو حيان لابن جني والمازني[٥].

ورد عليهم أبو حيان[٦] ووافقه المرادي[٧]، بأن ما ذهبوا إليه ضعيف؛ لأنه لم يثبت زيادة زيادة (إلا) في غير هذا فيحمل عليه.

أما ابن عصفور فخرج البيت على أن (لا) زائدة فيه ضرورة، وتنفك تامة، وإلا داخلة على الحال[٨].

وهناك من أجاز في (تنفك) أن تكون تامة، وأن تكون الناقصة، كالعكبري أبو البقاء[٩]، والأشموني[١٠].

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ١٠٧/٧. وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٧/١-٣٥٨، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٧/٤-١٩٨، والهمع: ٩٧/٢، والخزانة: ٢٥٣/٩.

(٢) الموشح، للمرزباني: ٢٣٦.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش، مرجع سابق، والتذييل والتكميل، لأبي حيان: ٢٠٠/٤.، والخزانة: ٢٥٣/٩.

(٤) ينظر: المحتسب: ٣٢٩/١، والجنى الداني للمرادي: ٥٢١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠١/٤.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٠/٤.

(٧) ينظر: الجنى الداني: ٥٢١.

(٨) ينظر: الضرائر: ٧٥-٧٦.

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٧٠/١.

(١٠) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك: ٢٥٢/١-٢٥٣.

وخلاصة هذه المسألة: أنه اختلف في تخريج (تنفك) في بيت ذي الرمة على أقوال:

الأول: وإليه ذهب الفراء، أن (تنفك) فعل تام مطاوع فكه، بمعنى فصله وخلصه، فكأنه قال: ما تتخلص من السير، أو تنفصل منه إلا في حال إناختها على الخسف.

الثاني: أن (تنفك) ناقصة، والخبر: على الخسف، ومناخة: حال، فكأنه قال: ما تنفك كائنة على الخسف، أي الذل والتعب، أو مرمياً بها بلداً قفراً، إلا في حال إناختها، وينسب للأخفش.

الثالث: أن ذا الرمة أخطأ، فأوقع إلا في غير موقعها، ووجه تخطئته أن: مناخة: الخبر فدخلت عليه إلا وذلك خطأ؛ لأن (إلا) لا تدخل على خبر ما انفك وأخواتها؛ لأن معناها الإثبات، وتفسير هذا القول: أن (إلا) وقعت في غير موقعها والنية بها التأخير، والمراد: ما تنفك مناخةً إلا على الخسف.

الرابع: وقال به المازني وابن جني أن (إلا) زائدة، والمراد: ما تنفك مناخة، و(تنفك) ناقصة.

الخامس: أن (إلا) زائدة فيه ضرورة، قاله ابن عصفور، وتنفك تامة.

الترجيح:

وترجح عندي من بين هذه المذاهب ما ذهب إليه الفراء من أن تنفك في بيت ذي الرمة تامة؛ لأنه راعى العمل بما هو مجمع عليه، وهو أن (إلا) لا تدخل على خبر (مازال) وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب فهي مثبتة في المعنى، والمشهور أن الاستثناء المفرغ لا يأتي إلا مع المنفي، والظاهر المفهوم من السياق أن تنفك تامة على أن المعنى: لا تنفصل عن الجهد والمشقة إلا في حال إناختها على الجوع، ورمي البلد القفر بها، فهي تنفك من شدة إلى شدة، مراده: أنها لا تتخلص من تعب إلا إلى مثله فليس لها حال راحة أصلاً، فأصبحت ضامرة هزيلة لشدة تعبها، كما أن ما ذهب إليه الفراء ليس فيه تأويل من تقديم أو تأخير، أو زيادة.

٣- ما: التي تزاد الباء في خبرها

اختلف النحاة في الباء الزائدة في خبر (ما) النافية، أمختصة بدخولها على خبر (ما) الحجازية العاملة عمل ليس؟ أم غير مختصة، ويجوز دخولها على خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) التميمية؟

فذهب سيبويه والفراء إلى جواز دخول الباء الزائدة في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) التميمية، وليس ذلك مختصاً (بما) الحجازية العاملة عمل ليس.

قال البغدادي بعد أن أورد قول الشاعر:

لو أنك يا حسين خلقت حراً   وما بالحرِّ أنت ولا الخليق

"على أن فيه دليلاً على جواز تقديم الخبر المنصوب، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب...، قال الشاطبي (في شرح الألفية): والأصح ما ذهب إليه سيبويه من أوجه... ثم ذكر ما حكى الفراء عن كثير من أهل نجد: أنهم يجرون الخبر بعد (ما) بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا"[١].

وعزا هذا الرأي لسيبويه والفراء، أبو حيان[٢]، وابن عقيل[٣].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

وأشار الفراء إلى ما نسب إليه في هذه المسألة في معانيه، قال: "وقوله: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[٤] نصبت (بشرا)؛ لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك...، وأما أهل نجد [وهم غير أهل الحجاز ويدخل فيهم تميم][٥] فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا...أنشدني بعضهم:

---

(١) الخزانة: ٤/١٤٠-١٤٢، وانظر: المقاصد الشافية للشاطبي: ٢/٢٣٣-٢٣٥، وشرح شواهد التحفة الوردية، الوردية، عبدالقادر البغدادي، دراسة وتحقيق د. عبدالله بن علي شلال، ط١، (الرياض، مكتبة الرشد: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م): ١/١٨٠-١٨١.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٢٠-١٢٢١.

(٣) ينظر: شرحه على الألفية: ١/٣٠٩.

(٤) يوسف: ٣١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ١/٣٦٩، والتذييل والتكميل، لأبي حيان: ٤/٢٥٦.

لشتان ما أنوي وينوي بنوا أبي جميعاً فما هذان مستويان"[١].

فقول الفراء: "وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء"، ومن أهل نجد تميم، فأشار الفراء بذلك إلى أن تميماً تدخل الباء في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) على لغتها.

وفي موضع آخر من معانيه يشير إلى السبب في جواز دخول الباء الزائدة في خبر (ما) على اللغتين، وهو أنها إنما دخلت على الخبر لكونه منفياً، لا لكونه منصوباً، قال: "ومثله ما حمل على معنى هو مخالف لصاحبه في اللفظ قول الشاعر:

يقول إذا اقلولى[٢] عليها وأقردت[٣] ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم

فأدخل الباء في (هل) وهي استفهام، وإنما تدخل الباء في ما الجحد، كقولك: ما أنت بقائل، فلما كانت النية في (هل) يراد بها الجحد أدخلت لها الباء"[٤]. يقصد أن المراد: ...ألا ما أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم.

وقال في موضع ثالث من معانيه: "...أنشدتني امرأة من غَنِيّ:

أما والله أن لو كنتَ حراً وما بالحرِّ أنت ولا العتيقِ[٥]

فأدخلت الباء فيما يلي (ما) فإن ألقيتها رفعت..."[٦]، وهذا على لغة أهل نجد، كما أشار إلى ذلك سابقاً من أنهم إذا أسقطوا الباء رفعوا، ولغتهم غير لغة أهل الحجاز.

ويظهر مما أورده الفراء هنا أنه اعتمد فيما ذهب إليه على السماع.

وقد أشار سيبويه قبل الفراء إلى أن بني تميم يدخلون الباء في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) على لغتهم، قال: "لأن معنى ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد واحد، ولكن (من) دخلت توكيداً كما تدخل الباء في قولك:... ما أنت بفاعل، ولست بفاعل. ومثل ذلك: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به، من قبل أن (بشيء) في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على

---

(١) ٤٢/٢.
(٢) اقلولى عليها: نزا عليها.
(٣) أقررت: سكنت.
(٤) ١٦٤/١.
(٥) الكريم الأصيل
(٦) ٤٤/٢

الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع، و(بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء: إلا شيء لا يعبأ به فكأنك قلت: ما أنت إلا شيء لا يعبأ به"[1].

ويقصد بأقيس الوجهين: (وجه التميميين وهو الإهمال)[2]، وعلل له ابن مالك بأن (ما) غير مختصة فلا تستحق عملاً[3].

وما ذهب إليه سيبويه والفراء في هذه المسألة جرى عليه الأخفش[4]، وابن الأنباري[5]، وابن يعيش[6]، وابن مالك[7]، والرضي[8]، والمالقي[9]، وأبو حيان[10]، وابن عقيل[11]، والشاطبي[12]، والسيوطي[13]، والبغدادي[14].

وجملة ما احتج به أصحاب هذا المذهب (جواز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) التميمية)، ما يلي:

أولاً: أن بني تميم يدخلونها في الخبر لتأكيد النفي، وإذا أسقطوها رفعوا، فيقولون: ما زيد بقائم، بالباء، قال الشاعر:

لشتان ما أنوي .... جميعاً فما هذان مستويان

على أنه أراد: فما هذان بمستويين، فلما أسقط الباء من الخبر رفعه فقال: مستويان.

وما ذكره الفراء أن امرأة أنشدته وهي من غني:

---

(١) هامش الكتاب: ٣١٦/٢ (وعلل له ابن مالك؛ بأن (ما) غير مختصة فلا تستحق عملاً) شرح التسهيل: ٣٦٩/١.

(٢) الكتاب: ٣١٦/٢ الهامش.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٩/١.

(٤) ينظر رأي الأخفش في: شرح الرضي على الكافية: ١٨٨/٢-١٨٩، والخزانة للبغدادي: ١٤١/٤، وشرح التحفة الوردية، للبغدادي: ١٨٠/١-١٨١، والإنصاف، لابن الأنباري: ١٧٨/١-١٧٩ الهامش.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١٧٨/١-١٧٩.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٦/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٩/١.

(٨) ينظر: شرحه على الكافية: مصدر سابق.

(٩) ينظر: رصف المباني: ٢٢٥.

(١٠) ينظر: الارتشاف: ١٢٢٠/٣-١٢٢١.

(١١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٠٩/١.

(١٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٢٣٣/٢-٢٣٥

(١٣) ينظر: الهمع: ١٢٦/٢

(١٤) ينظر: الخزانة: ١٤١/٤

.... وما بالحر أنت ولا العتيق

قال: فأدخلت الباء في خبر ما، فإن ألغيتها رفعت، وهذا على لغة تميم.

ثانياً: أن سيبويه أنشد للفرزدق وهو تميمي:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه ولا منسئ معنٌ ولا متَيسِّرُ[١]

فأدخل الباء في خبر ما، وهو قوله (بتارك حقه).

ثالثاً: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً، لا لكونه خبراً منصوباً، ولذلك دخلت في خبر لم يكن، ولم تدخل في خبر كنت. وإذا ثبت أن المسوغ لدخولها إنما هو النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل. ذكره ابن يعيش، والشاطبي، وقبلهم الفراء.

رابعاً: أنه قد ثبت دخول الباء بعد (ما) مؤكدة بإن، نحو قول المنتحل الهذلي:

لعمرك ما إن أبو مالك بواهٍ ولا بضعيفٍ قواه

كما قد ثبت دخولها بعد هل لشبهها بحرف النفي، كقول الفرزدق:

.... ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم

فدخولها بعد النفي المحض وهو ما التميمية أولى. ذكره الفراء[٢]، والشاطبي، والرضي.

- **مذهب آخر في المسألة:**

ذهب أبو علي الفارسي[٣]، والزمخشري[٤]، وابن السراج(*) فيما نقله عنه أبو حيان[٥]، حيان[٥]، والشاطبي[٦]، إلى منع دخول الباء في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) التميمية.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/٢٣٣-٢٣٥، الكتاب: ١/٦٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/١٦٤، ٤٢٣.

(٣) ينظر: المسائل البغداديات: ٢٨٤، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)، تح: د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق، دار القلم: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ص: ٤٨٣.، والأغفال، تح: د. عبدالله عمر الحاج إبراهيم، ط.د، (أبو ظبي، المجمع الثقافي): ٢/١١٤.

(٤) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، تقديم د. اميل بديع، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، ص١١٨.

(*) ولم يشر ابن السراج صراحة إلى منع دخول الباء في خبر المبتدأ بعد (ما) التميمية، إلا قوله: "وتقول: ما زيد بقائم، فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر ليس، فيكون موضع (بقائم) نصباً"، الأصول: ١/٩٣.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٣/١٢٢٠.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٢/٢٣٤.

واحتج أبو علي الفارسي ومن وافقه لما ذهبوا إليه من منع دخول الباء في خبر المبتدأ الواقع بعد ما التميمية واختصاص دخولها بخبر (ما) الحجازية، بأن قالوا: إنه لما شابهت (ما) الحجازية (ليس) في نفي الحال، والدخول على الابتداء والخبر، وقد دخلت الباء على خبر (ليس) لتأكيد النفي،جاز دخولها على خبر (ما) الحجازية لمشابهتها (ليس)، لأن الباء مع الخبر في موضع نصب[1].

ثانياً: أن من رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه؛ لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ، كما أن (منطلقٌ) في: زيد منطلقٌ، يرتفع بذلك، فلما لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ كذلك لم يطرد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) في لغة بني تميم[2].

ويَرُدَّ ما احتج به هؤلاء، ما حكاه الفراء من أن أهل نجد (ومنهم تميم) يتكلمون بالباء وبغيرها، وأنهم إذا أسقطوها رفعوا.

وما سمع من قول الفرزدق وهو تميمي:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه ....

فأدخل الباء على خبر (ما).

وخلاصة المسألة: أن الباء تزاد في خبر (ما) الحجازية، كما زيدت في خبر (ليس) لمشابهتها، واختلف في جواز دخول الباء في خبر المبتدأ الواقع بعد (ما) التميمية على مذهبين:

الأول: جواز ذلك، وينسب لسيبويه والفراء، ووافقهم الأخفش، وابن الأنباري، وابن يعيش، وابن مالك وغيرهم، محتجين بالسماع، وبأنه إنما دخلت الباء في الخبر المنفي؛ لكونه منفياً، فتستوي في ذلك اللغتان.

الثاني: وهو عدم جواز ذلك؛ لأنها إنما تدخل على الخبر المنصوب، ويرد على ما ذهبوا إليه السماع، فمن سمع حجة على من لم يسمع.

الترجيح:

والذي ترجح لدي هو مذهب سيبويه والفراء؛ لأن السماع يؤيده، ولا يمكن دفعه، فلا التفات إلى من منع ذلك. والله أعلم.

---

(١) ينظر: الإيضاح، لأبي علي: ١٢١.

(٢) ينظر: المسائل البغداديات: ٢٨٤.

المطلب الرابع: الناصبة للفعل

وفيه مسائل:

١- إذن: إعمالها وإهمالها

٢- أن المصدرية: وقوعها بعد أفعال اليقين

٣- كما: النصب بها

٤- مجيء (كي) مختصرة من (كيف)

١-إذن: إعمالها وإهمالها

إذن: من الحروف التي ينتصب الفعل بعدها، ومعناها الجواب والجزاء لكلام إما محقق، أو مقدر، فالأول كقولك: أنا أزورك، فيقال لك: إذن أكرمَك، فالإكرام، جواب لكلامك، وجزاء لزيارتك. والثاني: منه قول الشاعر:

اردُدْ حمارك لا يرتعْ بروضتنا إذن يَردَّ وقيدُ العير مكروب

كأنه قال: وماذا يكون إذا رتع، فقال: إذن يردَّ.

والمقرر عند النحاة أن (إذن) لا تعمل إلا بشروط، أولها: أن تكون جواباً، كما مر. والثاني: أن يكون الفعل مستقبلاً، كقولك لمن يقول: أنا آتيك: إذن أكرمَك. الثالث: أن تكون مصدرة، بمعنى ألا يكون ما بعدها من تمام ما قبلها، إما لأنها لم يتقدمها شيء، وإما لأنه تقدمها كلام، فيجوز أن يستأنف بها وينصب الجواب كما لو لم يتقدمها شيء، كما في قول الشاعر السابق، فقد نصب ما بعد إذن؛ لأن ما قبله من الكلام قد استغنى وتم. الرابع: أن تتقدم على الفعل. الخامس: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم والدعاء والنداء، نحو: إذن والله أحسنَ إليك، وإذن أحسن الله جزاءك أجازيَك، إذن يا زيد أكرمَك[(١)].

وخالف الفراءُ جمهورَ البصريين في شرط التصدر، فذهب إلى جواز إعمال (إذن) وهي غير متصدرة في ثلاثة مواضع:

الأول: جواز إعمالها بين الاسم وخبره مع (إنَّ) وحدها.

الثاني: إذا سبقت بأداة شرط أجاز إعمالها في جواب الشرط (النصب)، كما أجاز رفعه، وجزمه على إهمالها.

الثالث: إذا وقعت في جواب أمر، أو نهي، أجاز نصب جواب الأمر، أو النهي إعمالاً لها، وأجاز فيه الرفع على إهمالها.

قال البغدادي: "وقد نقل الفراء عن العرب (في تفسيره) أن النصب في مثل البيت:

لا تتركنِّي فيهمُ شطيرا إني إذاً أهلكَ أو أطيرا[(٢)]

---

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٣/١٤-١٥، والمقتضب، للمبرد: ٢/١٠-١١، والجمل في النحو للزجاجي: ١٨٣، ١٩٥. والإيضاح، لأبي علي الفارسي: ٢٤٢، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرماني: ١٠٥٤-١٠٥٧، والمفصل للزمخشري: ٤٢٠، تقديم د. اميل بديع. وشرح المفصل، لابن يعيش: ٧/١٦-١٧، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٤/٢١.

(٢) الشاهد رقم (٦٤٩) في الخزانة.

لغة، قال عند تفسير قوله تعــالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ [١]: إذا وقعت إذن على يفعل وقبله اسم بطلت فلم تنصب، فقلت: أنا إذن أضربُك. وإذا كانت في أول الكلام (إنّ) نصبت يفعل ورفعت، فقلت: إني إذن أوذيك، والرفع جائز. أنشدني بعــض العرب:

لا تتركنِّي فيهم شطيرا   إني إذاً أهلكَ أو أطيرا"[٢]

وقال أيضاً في تفسير (سورة الأحزاب) عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [٣]: وقد تنصب العرب بإذن وهي بين الاسم وخبره في إن وحدها، فيقولون: إنـــي إذن أضـــربك.

قال الشاعر:

لا تتركنِّي فيهم شطيرا   إني إذاً أهلكَ أو أطيرا

والرفع جائز. وإنما جاز في إنّ ولم يجز في المبتدأ بغير إنّ؛ لأن الفعل لا يكون مقدماً فـــي إنّ، وقد يكون مقدماً لو أسقطت"[٤].

وقال البغدادي في موضع آخر: "وقد أجاز الجزم والنصب، والرفع في جواب الشـــرط. قال: وإذا كان قبلها جزاء وهي له جواب قلت: إن تأتني إذن أكرمْك، وإن شئت: أكرمُك، فمـــن جزم أراد: أكرمْك إذن، ومن نصب نوى في إذن فاء تكون جواباً فنصب الفعل بإذن، ومن رفـــع جعل إذن منقولة إلى آخر الكلام، كأنه قال: فأكرمُك إذن"[٥].

ويقول البغدادي نقلاً عن معاني القرآن: "وكذلك الأمر والنهي، يصلح في إذن وجهـــان: النصب بها، ونقلها. ولو شئت رفعت الفعل إذا نويت النقل فقلت: ائته فإذن يكرمُك زيـــد، فهـــو يكرمُك إذن، ولا تجعلها جواباً"[٦].

---

(١) النساء: ٥٣.

(٢) الخزانة: ٨/٤٥٩-٤٦٠، ومعاني القرآن، للفراء: ١/٢٧٤.

(٣) الأحزاب: ١٦.

(٤) الخزانة: ٨/٤٦٠، ومعاني القرآن للفراء: ٢/٣٣٨.

(٥) الخزانة: ٨/٤٦١، ومعاني القرآن للفراء: ١/٢٧٤.

(٦) الخزانة: ٨/٤٦١، ومعاني القرآن للفراء: ١/٢٧٣.

أولاً: ما ذهب إليه الفراء من جواز إعمال إذن وهي بين الاسم وخبره مع إنَّ وحدها:

نسب هذا الرأي للفراء، النحاس[1]، والشيخ خالد الأزهري[2]، ونسبه للكسائي والفراء أبو حيان[3]، والسيوطي[4]. ونسبه للفراء من المحدثين الدكتور إبراهيم رفيدة[5].

وقول الفراء: "أنشدني بعض العرب:

.... إني إذاً أهلكَ أو أطيرا

يفيد أن البيت حجة يصح الاستدلال به على جواز إعمال إذن وهي بين الاسم وخبره في إنّ. وهو فيما ذهب إليه هنا متابع لمنهج الكوفيين في القياس على الشاهد الواحد.

وتابع الفراءَ فيما ذهب إليه في هذه المسألة ابنُ الناظم[6]، والسلسيلي[7]، والشاطبي[8].

ولعل قلة الشواهد هنا هي التي جعلت جمهور البصريين يمنعون إعمال إذن في هذا الموضع، وخرجوا الشاهد السابق على الشذوذ، وقالوا: إن صحت روايته فهو محمول على حذف الخبر، والتقدير: إني أذَل إذاً أهلك.. فيكون ابتدأ بإذن بعد تمام الأول بخبره المحذوف، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريباً بعيداً إني أُذَل إذاً أهلك.. أو أن الخبر هو مجموع: إذن أهلك، لا أهلك وحده، فتكون إذاً مصدرة"[9].. "[10].ويرد البغدادي على جمهور البصريين بقوله: "وأنت ترى أنه إمام ثقة، وقد نقل عن أهل اللسان فينبغي جواز النصب في الفعل الواقع خبراً لاسم (إنَّ) لا غير حسبما نقل وحينئذ يسقط ما تكلفوا من التخريج"[11].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، ط٢، (عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ٣٠٧/١-٣٠٨.

(٢) ينظر: التصريح: ٣٠٨/٤.

(٣) ينظر: التذكرة: ٥٥٩، الارتشاف: ١٦٥٢/٤.

(٤) ينظر: الهمع: ١٠٦/٤.

(٥) ينظر: النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة، ط٣، (ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع: ١٣٩٩هـ-١٩٩٠م)، ٢٢٥/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢١/٤.

(٧) ينظر: شفاء العليل: ٩٢٥/٢

(٨) ينظر: المقاصد الشافية: ١٩/٦

(٩) ينظر: شرح المفصل، للخوارزمي: ١٥٦/٤، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٦/٧-١٧. وشرح الرضي على الكافية: الكافية: ٤٧/٤-٤٨، ورصف المباني، للمالقي: ١٥٤-١٥٥. وشرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي: ٣٤٣/١.

(١٠) ينظر: شرح المفصل، للخوارزمي: ١٥٦/٤، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٦/٧-١٧. وشرح الرضي على الكافية: ٤٧/٤-٤٨، ورصف المباني، للمالقي: ١٥٤-١٥٥. وشرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي: ٣٤٣/١.

(١١) الخزانة: ٤٦٠/٨.

وهي نظرة منصفة ورأي مقبول يحفظ للفراء إمامته والثقة فيه؛ لأنه وإن خالف جمهور البصريين إمام كبير، وما ينشده ينبغي الاهتمام به والنظر إليه بمنظار الثقة(١).

ثانياً: ما ذهب إليه الفراء من جواز إعمال (إذن) في جواب شرط:

أجاز في الفعل الواقع بعدها، النصب على إعمالها، والجزم، والرفع على إهمالها، نحو: إنْ تأتني إذنْ أكرمُك. ولم يذكر الفراء فيما ذهب إليه هنا سماعاً، وإنما اعتمد على التقدير والتأويل(٢).

وما ذهب إليه الفراء هنا مخالف لمذهب جمهور البصريين الذين يرون عدم جواز عمل إذن إذا وقعت في جواب الشرط، فأوجبوا إلغاءها، ولم يجيزوا في الفعل الواقع بعدها إلا الجزم؛ لضعفها عن العمل في هذا الموضع، ولأن الفعل هنا معتمد على ما قبلها، فهي داخلة بين عامل ومعمول فيه(٣).

وقالوا: "قولك: إنْ تأتني، يقتضي الجواب وهو قبل إذاً، فاستحقاقه للفعل أقوى من استحقاق إذاً، وإذا اقتضى الفعلَ الشرطُ جزمه، وإذا جزم لم يكن لإذاً فيه حظ إذ المجزوم لا ينصب. ولو قلت: إن تكرمْني إذاً أكرمَك بنصب الفعل بإذاً بطل حكم الشرط، وذلك فاسد من حيث أنَّ إذاً يصح له معنى من غير نصب، ولا يصح للشرط معنى من غير الجزاء، فإذا قلت: إن تكرمْني، لم يتحصل الغرض ما لم تأتِ بالجزاء فتقولُ: أكرمْك. وإذا كان الأمر على هذا وجب إبطال عمل إذاً، وجعل الفعل مجزوماً بالجزاء، لأن ذلك لا ينقض معنى إذاً، وإعمال إذاً ينقض معنى الشرط"(٤).

وقد يحتج للفراء في جواز إعمال إذن هنا، بأنها متصلة بالفعل داخلة عليه غير مفصولة عنه بخلاف إنْ، فيكون إعمال إذن النصب أولى بالفعل من إعمال إن الجزم فيه. أو يكون جواب الشرط هو مجموع (إذن أكرمَك) وليس (أكرمك) وحده، فتكون إذاً عاملة فيه.

---

(١) ينظر: النحو وكتب التفسير: ٢٢٥/١.

(٢) ينظر: أبو زكريا الفراء، للأنصاري: ٤٥٩.

(٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ١٤/٣، والمقتضب: ١١/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٦/٧-١٧. وشرح ألفية ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي: ٣٤٣/١، ورصف المباني، للمالقي: ١٥٤-١٥٥.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني: ١٠٥٥.

أما ما ذهب إليه الفراء من جواز الرفع في الفعل الواقع بعد إذن، في جواب الشرط، نحو: إن تكرمْني إذن أكرمُك، على جعل إذاً منقولة إلى آخر الكلام، وتقدير الفاء، كأنه قال: ...فأكرمُك إذاً، ففيه تقديم وتأخير، وتقدير حرف، وعدم التقدير والتأويل أولى من التقدير والتأويل.

ويمكنني القول إن تخريجاته التي فسَّر بها جواز الأوجه الثلاثة: الجزم والرفع على إهمال إذن، والنصب على إعمالها إذا وقعت في جواب الشرط، تخريجات يمكن قبولها؛ لأنها لم تخل بمضمون الجملة والمعنى المراد منها؛ إلا أن فيها تقديماً وتأخيراً وتأويلاً وتقدير حرف، وهو الفاء، والعمل بالظاهر البعيد عن التقدير والتأويل أولى من العمل بالمتأول والمقدر؛ تسهيلاً وبعداً عن التعقيد في اللغة، والظاهر القريب في الموضع المشار إليه، أن الفعل بعد إذن مفتقر لما قبلها؛ لأن الشرط يقتضي الجواب، والشرط قبل إذن هنا، فاستحقاقه الفعل أولى من استحقاق إذن له؛ لأن المعنى الظاهر من الجملة أنه مبني على الشرط والجواب. إضافة إلى ضعف عمل إذن وهي متوسطة، وعدم سماع ذلك عن العرب؛ لذلك ترجح عندي مذهب جمهور البصريين بوجوب إهمال إذن في هذا الموضع. والله أعلم.

ثالثاً: ما ذهب إليه الفراء من جواز إعمال إذن وإهمالها إذا وقعت في جواب أمر أو نهي:

أجاز النصب في جواب الأمر والنهي على إعمال إذن، كما أجاز فيه الرفع على إهمالها نحو: إيته فإذن يكرمَك، نصب الفعل بإذن، أو على نصب الفعل بجواب الفاء ونية النقل فتقول: إيته فيكرمَك إذاً[(١)].

أما الرفع فعلى تقدير: إيته فإذاً يكرمُك، أي: فهو يكرمُك إذاً.

ويلحظ مما ذهب إليه ههنا أنه اعتمد أيضاً على التقدير والتأويل، ولم يعتمد على السماع. وتفرد الفراء فيما ذهب إليه ههنا فجعل لوقوع إذاً في جواب الأمر والنهي خاصةً الإعمال والإهمال، ولم يشر أحد من النحاة فيما وقفت عليه من مصادر إلى إفراد حكم لإذن في جواب الأمر والنهي. إلا أنني أميل إلى القول بأن الظاهر أن ما بعد إذاً في هذا الموضع مفتقر لما قبلها، فكونه جواباً للأمر، أو للنهي، أولى من أن يكون منصوباً بإذن. والله أعلم.

(١) ينظر: معاني القرآن: ٢٧٣/١.

٢- أن المصدرية: وقوعها بعد أفعال اليقين

المتفق عليه بين النحاة أن كلاً من (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع، و(أنْ) ا لمخففة من الثقيلة، مختص بنوع من الفعل تأتي بعده، ولهما اشتراك في نوع منه(١).

فالمخففة من الثقيلة تقع بعد فعل العِلْم وما جرى مجراه من الأفعال الدالة على اليقين، كـ(علمت، ورأيت)، بمعنى علمت وأيقنت؛ لأن هذه الأفعال تدل على تأكيد الشيء وثباته، واستقراره، وحكم المخففة كحكم الثقيلة في التوكيد؛ فهي ملائمة في المعنى لما ثبت واستقر من الأفعال. ومنه قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ (٢) قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾(٣)، فـ(أنْ) هنا المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن.

والمصدرية الناصبة للمضارع تقع بعد فعل لا يقتضي اليقين، ولا ما جرى مجراه؛ لأنها ليست من التوكيد في شيء، ولا تدل إلا على ما ليس بمستقر ولا ثابت، وبابها أن تدخل في الاستقبال مثل (لن، وإذن) وما لا ينحصر وقته، وليس بثابت، فهي ملائمة لما ليس له ثبات من الأفعال نحو: أفعال الطمع، والرجاء، والخوف، والتمني، والإشفاق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ (٤)، وقوله: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾ (٥).

---

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٣/١٦٥-١٦٧، ومعاني القرآن، للأخفش، تح: د. هدى قراعة، ط١، (القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٤١١هـ-١٩٩٠م)، ١/١٢٩-١٣٠.، والمقتضب، للمبرد: ٢/٢٩، ٣/٧-٨.، والمسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، (القاهرة، مطبعة المدني: ١٤٠٢هـ-١٩٨٥م): ١/٧٠٥-٧٠٧،وسر الصناعة، لابن جني: ٢/٥٤٨، والمفصل، للزمخشري: ٣٩٧، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٨٤-٣٨٧، شرح المفصل، لابن يعيش: ٨/٧٧. وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٤.، وشرح شذور الذهب، ص٣٧١-٣٧٨، شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام: ١/٦٠.، والهمع، للسيوطي: ١/٣٠٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣/١٨٧. وإليه ذهب الزركشي ينظر: البرهان في علوم القرآن، تح: دمحمد أبو الفضل إبراهيم، ط.د، (بيروت، دار المعرفة: ١٣٩١هـ)، جـ٤، ص٢٢٥. والسمين الحلبي في: الدر المصون: ٥/٤١٠.

(٢) المزمل: ٢٠

(٣) طه: ٨٩

(٤) الشعراء: ٨٢

(٥) يوسف: ١٣

وأما ما اشتركتا فيه من الفعل فما يقتضي الظن ونحوه من أفعال الرجحان، نحو: ظن، حسب، زعم، خال، فأنْ الواقعة بعد هذه الأفعال محتملة لأن تكون المصدرية الناصبة، وأن تكون المخففة من الثقيلة على أن يؤول فعل الظن الداخل عليها باليقين في الثبات والاستقرار. ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾ [(١)]، برفع ونصب (تكون)، فرفع أبو عمرو وحمزة والكسائي، وفتح ابن كثير ونافع، وعاصم، وابن عامر[(٢)].

واختلف في جواز وقوع (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع بعد فعل العِلْم، فنسب البغدادي للفراء وابن الأنباري القول بجواز وقوع أنْ المصدرية بعد فعل علم غير مؤول بالظن (أي معمولة له).

قال البغدادي بعد ذكره قول الشاعر[(٣)]:

فلما رأى أن ثمَّر الله ماله وأثَّل موجوداً وسد مفاقره

:"على أن الفراء وابن الأنباري جوَّزا وقوع أن المصدرية بعد فعل علم غير مؤول بالظن، كما في البيت، فإن (رأى) فيه علمية"[(٤)]. وما نسبه البغدادي للفراء وابن الأنباري نسبه إليهما ابن مالك[(٥)]، والرضي[(٦)]، وأبو حيان[(٧)]، والسلسيلي[(٨)]، والأشموني[(٩)]، والشنقيطي[(١٠)]. ونسبه السيوطي السيوطي للفراء وحده[(١١)].

---

(١) المائدة: ٧١

(٢) ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، ط٢، (القاهرة، دار المعارف: ١٤٠٠هـ)، ص٢٤٧.، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: عبدالرحيم الطرهوني، ط.د، (القاهرة، دار الحديث: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م): ٤٥٤/١.، وأمالي ابن الشجري: ٣٨٥/١.

(٣) الشاهد رقم (٦٤١) في الخزانة.

(٤) الخزانة: ٤١٤/٨.

(٥) ينظر: التسهيل: ٢٢٨-٢٢٩.

(٦) ينظر: شرحه على الكافية: ٣٤/٤.

(٧) ينظر: الارتشاف: ١٦٣٩/٤.

(٨) ينظر: شفاء العليل: ٩٢٠/٢.

(٩) ينظر: شرحه على الألفية: ١٨٧/٣.

(١٠) ينظر: الدرر اللوامع: ٥٦/٤-٥٧.

(١١) ينظر: الهمع: ٨٨/٤-٨٩.

• **رأي الفراء في معاني القرآن:**

وفي معاني القرآن ما قد يشير إلى ما نسب إليه هنا، حيث تحدث عن (حتى) وعملها، قال: "ومثله ما يرفع وينصب إذا دخلت (لا) في قول الله تبارك وتعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [(١)]، رفعاً ونصباً. ومثله: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [(٢)] ينصبان ويرفعان، وإذا ألقيت منه (لا) لم يقولوه إلا نصباً؛ وذلك أن (ليس) تصلح مكان (لا) فيمن رفع بحتى وفيمن رفع بـ(أنْ)؛ ألا ترى أنك تقول: إنه ليؤاخيك حتى ليس يكتمك شيئاً، وتقول في (أن): حسبت أن لست نذهب فتخلّفتُ. وكل موضع حسنت فيه (ليس) مكان (لا) فافعل به هذا: الرفع مرة، والنصب مرة"[(٣)].

فالفراء أجاز نصب (يرجع) وهو بعد (يرون) فنصب بأن المصدرية، وإن كان الفراء هنا لم يصرِّح بأن الفعل (يرون) بمعنى العلم، أو من الرؤية البصرية، إلا أن السياق يدل على أن (يرون) بمعنى (يعلمون). قال ابن كثير: "لأن الله تعالى قرَّع أولئك الذين اتخذوا العجل إلهاً لهم، فبدأ بالاستفهام التقريري بأنهم قد علموا علم يقين أن هذا العجل لا يجيبهم إذا سألوه، ولا إذا خاطبوه، ولا يملك لهم ضراً ولا نفعاً"[(٤)].

كما يفهم من نص الفراء أنه أجاز في (أنْ) إذا دخلت (لا) بعدها سواء وقعت بعد فعل علم أو غيره، أن تكون أن الناصبة فينصب الفعل بعدها، وأن تكون أن المخففة من الثقيلة، فيرفع الفعل بعدها، بشرط أن تصلح ليس مكان (لا)، أي أنه ليس عنده موضع تتعين فيه المخففة، وبناءً عليه أجاز وقوع المصدرية بعد فعل العلم غير المؤول بالظن، وأما قوله: "وإذا ألقيت منه (لا) لم يقولوه إلا نصباً.."، فلم يذكر شاهداً على ذلك. ونقل الرضي[(٥)]، والسلسيلي[(٦)]، والسيوطي[(٧)]،

---

(١) المائدة: ٧١

(٢) طه: ٨٩

(٣) ١/١٣٥، وانظر: ١/٢١٣

(٤) مختصر ابن كثير، تح: محمد علي الصابوني، ط١، (بيروت، دار إحياء التراث العربي: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، ٢/٤٩٠.

(٥) ينظر: شرحه على الكافية: ٤/٣٤.

(٦) ينظر: شفاء العليل: ٢/٩٢٠

(٧) ينظر: الهمع: ٤/٨٨-٨٩

والأشموني[١] أن: معتمد الفراء فيما ذهب إليه من جواز وقوع أن المصدرية بعد فعل علم غير مؤول، السماع، كما في قول النابغة السابق:

فلما رأى أن ثمَّر الله ماله ....

وقول جرير:

ترضَّى عن الله إنّ الناس قد علموا   ألا يدانينا من خلقه بشرُ

فوقعت (أن) المصدرية بعد (علموا).

وقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴾[٢] بنصب (يرجعَ)، و(يرون) بمعنى (يعلمون)[٣].

وقد يحتج للفراء أيضاً بما نُقِل عن ابن مسعود أنه قرأ قوله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهلُ الكتابِ ألاَّ يقدروا على شيء﴾[٤] بنصب (يقدروا) بأن، وهي واقعة بعد (يعلم). وفي إعراب القرآن للنحاس: "وروى المعتمر عن أبيه عن ابن عباس: اقرءوا بقراءة ابن مسعود (ألا يقدروا) بغير نون فهذا على أنه منصوب بأن"[٥].

وردَّ أبو جعفر بأنه بعيد في العربية أن تقع أن معملة بعد يعلم، وأنه من الشواذ[٦].

وكذلك خُرِّجَ قول جرير السابق، على أنه مما شذ، وكذا قوله تعالى ﴿أفلا يرون ألا يرجعَ﴾ على أنها قراءة شاذة، لأن القياس ألا تقع أن المصدرية الناصبة بعد فعل العلم (معمولة له)؛ لعدم تناسب معناها مع معنى فعل العلم وما جرى مجراه[٧].

وإن كان المقصود بابن الأنباري: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، وهو متقدم عن أبي البركات، فلم يشر هو كذلك إلى هذه المسألة في كتابه (الزاهر في معاني كلمات الناس)، وفيه بعض الآراء التي وافق فيها الفراء، وقد أشرت إليها في مواضعها من هذا البحث.

---

(١) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك: ١٨٧/٣

(٢) طه: ٨٩

(٣) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م): ٢٦٩/٦.

(٤) الحديد: ٢٩

(٥) ٣٦٩/٤

(٦) ينظر: المرجع السابق في الهامش (٥).

(٧) ينظر: شفاء العليل، والبحر المحيط: مرجعان سابقان.

مذاهب أخرى في المسألة:

•

وذهب سيبويه، وعليه الجمهور إلى جواز وقوع (أنْ) المصدرية الناصبة للمضارع بعد فعل عِلْم بشرط تأويله بغير العلم القاطع(١)، قال: "وتقول: ما علمتُ إلا أنْ تقومَ، وما أعلم إلا أن تأتيَه، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة، كما تقول: أرى من الرأي أن تقومَ، فأنت لم تخبر أن قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتة، فكأنه قال: لو قمتم. فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلا أن ستقومون"(٢).

ويظهر مما نص عليه سيبويه أن فعل العلم الواقعة بعده (أن) المصدرية في الأمثلة التي ذكرها، خرج عن معنى الثبات والعلم القاطع، فجاز لذلك وقوع (أنْ) المصدرية بعده.

وبسط ابن الشجري عبارة سيبويه السابقة بقوله: "فلأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى فعلها، إذا قلت: أشير عليك أن تقومَ، ولو أراد العلم القاطع جعلها المخففة، وأتى بالعوض، فقال: ما علمت إلا أن ستقومُ"(٣).

ومنع المبرد وقوع أنْ المصدرية الناصبة للمضارع بعد لفظ العلم مطلقاً، وأنكر على سيبويه إجازته ذلك على الوجه الذي قرره، معللاً ذلك بأنه بعيد أن تقع أنْ المصدرية بعد لفظ العلم؛ لأنه من مواضع أن الثقيلة(٤).

ويرد ما ذهب إليه المبرد، قول جرير:

ترضَّى عن الله إن الناس قد علموا   أن لا يدانينا...............

فأتى بأن الناصبة بعد (علموا)

وخلاصة هذه المسألة، أن المتفق عليه بين النحاة أنَّ (أنْ) متى وقعت بعد فعل علم وما في معناه وجب أن تكون المخففة، وإذا وقعت بعد ما ليس يقتضي اليقين فهي الناصبة، وإن

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للأخفش: ١/١٢٩-١٣٠، والمسائل البصريات: ١/٧٠٥-٧٠٧، والتسهيل، لابن مالك: ٢٢٨-٢٢٩، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٤، والارتشاف: ٤/١٦٣٩، وشفاء العليل: ٢/٩٢٠، والهمع: ٤/٨٨-٨٩، وشرح الأشموني: ٣/١٨٧.

(٢) الكتاب: ٣/١٦٨

(٣) أماليه: ١/٣٨٦

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/٢٩، ٣/٨.

وقعت بعد فعل يحتمل اليقين والشك جاز فيها وجهان باعتبارين: إن جعلناه يقيناً، جعلناها المخففة ورفعنا ما بعدها، وإن جعلناه شكاً جعلناها الناصبة ونصبنا ما بعدها.

وخالفهم الفراء فيما ذهبوا إليه، فليس عنده موضع تتعين فيه المخففة، وبناءً عليه أجاز وقوع أن المصدرية بعد فعل العلم غير المؤول محتجاً بالسماع.

وأجاز سيبويه والجمهور ذلك بشرط تأويل فعل العلم بغير العلم القاطع. أما المبرد فمنع وقوع أن المصدرية بعد لفظ العلم مطلقاً.

الترجيح:

والذي ترجح عندي من بين هذه المذاهب هو مذهب الفراء في جواز وقوع أن المصدرية الناصبة بعد فعل العلم غير المؤول بالظن؛ لأن السماع يؤيده، كما في قول جرير:

ترضى عن الله إن الناس قد علموا   أن لا يدانينا............

فقد وقعت (أن) المصدرية بعد (علموا) ولا ضرورة تدعو إلى تأويله. و لما ذكره الفراء من قوله تعالى: ﴿أفلا يرون ألا يرجعَ...﴾ بقراءة النصب، فوقعت أن المصدرية الناصبة بعد (يرون) وهي بمعنى (يعلمون)، والفراء ثقة فيما ينقله، فينبغي قبوله. والله أعلم.

٣- كما: النصب بها

اختلف البصريون والكوفيون في (كما)، هل يجوز نصب المضارع بعدها، أو لا؟ فذهب الكوفيون إلى أن (كما) تأتي بمعنى (كيما)، وهي مؤلفة من (كي) الناصبة للمضارع و(ما) الزائدة، ويجوز أن تكف (ما) الزائدة (كي) عن عمل النصب فيرتفع المضارع بعدها، ويجوز أن لا تكفها فينتصب المضارع بعدها، كما في قول الشاعر، صخر الغيّ:

جاءت كبيرٌ كما أخفِّرَها   والقوم صيدٌ كأنهم رُمِدوا

على أنه نصب (أخفِّرَها) بـ(كما)، واصلها (كيما) وحذفت الياء تخفيفاً[١].

ونسب البغدادي للفراء نقلاً عن ابن الأنباري في الإنصاف، أنه روى البيت السابق برفع الفعل (أخفرُها)، وأنه اختار الرفع فيه، وهذا يعني أن الفراء مخالف لأصحابه الكوفيين في جواز النصب بـ(كما).

قال البغدادي ي حديثه عن قول الشاعر:

(لا تظلموا الناس كما لا تظلموا)

:"وقد نقل ابن الأنباري في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) اختلاف أهل البلدين في هذه المسألة[٢]...، وقال في احتجاج البصريين: وكذلك رواه الفراء من أصحابكم، واختار الرفع في هذا البيت"[٣].

ولم أجد أحداً من النحاة فيما وقفت عليها من مصادر نسب للفراء ما نسبه له ابن الأنباري، كما أن الفراء لم يشر إلى ما نسبه له ابن الأنباري، ولم يذكر البيت السابق أصلاً في معانيه وهو قول صخر الغيِّ:

جاءت كبيرٌ كما أخفِّرَها   ....

وعليه يمكن القول: إن ابن الأنباري هو أول من نسب للفراء أنه اختار رفع الفعل بعد (كما) في الشاهد السابق، بمعنى أنه لا يجيز النصب بـ(كما)، وبينه وبين الفراء قرون.

---

(١) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري: ١٣١/٢ (المسألة رقم ٨١)، وشرح الرضي على الكافية: ٥١/٤، ٣٢٨، ومجالس ثعلب: ١٢٧/١-١٢٨، والهمع، للسيوطي: ١٠٢/٤، والمساعد، لابن عقيل: ٢٨١/٢-٢٨٢. وشرح التسهيل، للمرادي: ٧١٧، والجنى الداني، للمرادي: ٤٨٥.

(٢) جواز النصب بـ(كما) أم لا.

(٣) الخزانة: ٢٢٥/١٠، والإنصاف: ١٣٥/٢.

أما البصريون فذهبوا إلى أن (كما) لا تأتي بمعنى (كيما)، ولا يجوز نصب ما بعدها بها؛ لأنها في الأصل مركبة من (ما) و(الكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل (ربما)، فكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد (ربما) فكذلك لا ينصبونه بعد (كما)(١).

قال سيبويه: "سألت الخليل عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، فزعم أن ما والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيرت للفعل كما صيرت للفعل (ربما)، والمعنى: لعلي آتيك. فمن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بـ(ربما)"(٢).

واحتج الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن نصب الفعل بعد (كما)؛ لأنها بمعنى (كيما) قد جاء كثيراً عن العرب(٣) ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

وطرفَك إمَّا جئتنا فاصرفَنَّه   كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظرُ

أراد: كيما يحسبوا، فحذف الياء تخفيفاً.

وقول الآخر:

* لا تَظلِموا الناس كما لا تُظلموا *

أراد: كيما لا تُظلموا.

وكذا قول عديٍّ بن زيد العِبادي:

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثَه   عن ظهرِ غيبٍ إذا ما سائل سألا

أراد: كيما يوماً تحدثَه.

وقول الآخر:

يقلِّبُ عينيه كما لأخافَه   تشاوَسْ رويداً إنني من تأملُ

أراد: كيما أخافَه، إلا أنه أدخل اللام توكيداً، ولهذا كان الفعل منصوباً.

ووافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه، الأزهري(٤)، والمبرد(٥)، وأبو علي الفارسي(٦)، وابن مالك(٧).

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١٣٥/٢.
(٢) الكتاب: ١١٦/٣.
(٣) ينظر: الإنصاف: ١٣١/٢-١٣٤.
(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٢٣/١٠، ط١، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).
(٥) ينظر: الإنصاف: ١٣١/٢
(٦) ينظر: المسائل البغداديات: ٢٩٠-٢٩١، وشرح التسهيل، لابن مالك: ١٧٣/٣-١٧٤، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك: ٨١٧/٢-٨٢٠، والجنى الداني، للمرادي: ٤٨٥، وشرح التسهيل، للمرادي: ٧١٧، والمغني، لابن هشام: ١٩٩/١٠-٢٠٠.
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ١٨/٤-١٩

وأجيب عن الكوفيين ومن وافقهم بأن ما احتجوا به من الشواهد لا حجة فيها؛ لأن روايتها على غير ما ذكرها الكوفيون.

فالشاهد الأول: روي (كما أَخَفِّرُها) بالرفع؛ لأن المعنى: جاءت كما أجيئها.

والشاهد الثاني روايته:

لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر. وليس: كما يحسبوا

وكذلك الشاهد الثالث: الرواية فيه بالتوحيد:

لا تظلمِ الناس كما لا تظلَمُ

وأما الشاهد الرابع، فاتفق الرواة على أن الرواية: (كما يوماً تحدثُه) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب (كما يوماً تحدثَه) إلا المفضل الضبي، وإجماع الرواة من نحويِّي البصرة والكوفة على خلافه يؤيد الرفع.

و البيت الخامس كما زعموا فيه تكلف وقبح والأظهر فيه:

يقلب عينيه لكيما أخافه

على أنه لو صح ما رووه من هذه الشواهد على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة، فلا يكون فيه حجة. هذا ما رد به البصريون على الكوفيين فيما ذهبوا إليه(١).

وردَّ محمد محيي الدين عبدالحميد على البصريين بما يلي(٢):

أولاً: أن الروايات تكثر في الشعر العربي، وكل راوٍ يعتمد إحدى الروايات، ويعول عليها، والراوي غير متهم فيما يرويه بعد أن يسمعه من أفواه العرب.

ثانياً: إذا روي البيت بروايتين أو أكثر، ووضعت في إحدى الروايتين كلمة في مكان كلمة في الرواية الأخرى دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ لأن الراوي العارف بالعربية لا يضع الكلمة مكان الكلمة إلا وهو على ثقة من أن معناهما واحد؛ لأنه يريد أن يؤدي المعنى الذي فهمه من الكلام.

ثالثاً: أن الكوفيين لم يقولوا بوجوب نصب المضارع بعد (كما)، وإنما يقولون بجواز الوجهين: النصب والرفع، وقد أتوا بشواهد جاء فيها النصب، والذي يرد مذهبهم هو أن لا يكون ثمت شاهد قد جاء بالنصب، فكيف وقد جاءت شواهد بالنصب أثبتها رواة ثقات كـ(ثعلب، وأبي علي الفارسي).

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١٣٥/٢-١٣٦، والمغني، لابن هشام: ٢٠٠/١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ١٣٤/٢-١٣٧ الهامش.

وذكر المالقي أن (كما) تكون تارة مركبة من كاف التشبيه الجارة، وما الموصولة أو المصدرية، وتكون بسيطة في ثلاثة مواضع منها: أن تكون بمعنى (كي) فتنصب ما بعدها كما تنصب (كي)، كما في قول الشاعر:

.... كما يحسبوا أن الهوى[1].

وما ذكره المالقي هنا يقارب مذهب الكوفيين، إلا أنه جعل (كما) بسيطة، وجعلها الكوفيون (كيما) حذفت الياء منها تخفيفاً.

وخلاصة هذه المسألة أن في (كما) وجواز النصب بها ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو قول الكوفيين أن (كما) يجوز أن تأتي بمعنى (كيما) وهي (كي) الناصبة و(ما) الزائدة فتنصب المضارع بعدها؛ لعدم كف (ما) الزائدة لها، ويجوز أن تكفها (ما) عن النصب فيرتفع الفعل المضارع بعدها.

الثاني: وهو مذهب البصريين أنه لا يجوز أن ينصب الفعل بعد (كما)؛ لأنها لا تأتي بمعنى (كيما)؛ لأنها في الأصل مركبة من (ما) والكاف جعلتا بمنزلة حرف واحد وصيرت للفعل كـ(ربما).

الثالث: ما ذكره المالقي أن (كما) تأتي بسيطة في ثلاثة مواضع ومنها: أن تكون بمعنى (كي)، وما ذكره يقارب مذهب الكوفيين.

ونسب للفراء القول بأنه اختار الرفع للفعل المضارع بعد (كما) فيكون بذلك متابعا للبصريين، ومخالفا للكوفيين.

الترجيح:

ويترجح عندي من هذه المذاهب، مذهب الكوفيين؛ لأن السماع يؤيده، ولا يمكن دفعه فقد أثبته ثقات، ولتعدد الروايات في الشعر العربي، ولأن الكوفيين لم يوجبوا النصب، بل أجازوه مع الرفع، كما أن تفسير (كما) فيما استشهد به الكوفيون بـ(كي) قريب ظاهر يدل عليه السياق. والله أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر: رصف المباني: ٢٨٨-٢٨٩.

٤- مجيء (كي) مختصرة من (كيف)

اختلف في جواز مجيء (كي) مخففة من (كيف)، فأجاز ذلك الفراء معللاً له بأن كثرة استعمال الكلمة، ومعرفة موضع الحرف منها تؤدي إلى جواز حذفه للتخفيف، وأن حذف الحرف لكثرة الاستعمال ثابت في كلام الحرب، واحتج بقول الشاعر:

من طالبين لبعرانٍ لنا رفضت   كيلا يُحسون من بعراننا أثراً

على أنه أراد: كيف لا يحسون؟ فحذف الفاء من (كيف).

قال البغدادي في حديثه عن قول الشاعر:

أوراعيان لبعرانٍ شردن لنا   كي لا يحسان من بعراننا أثراً

:"على أن (كي) فيه بمعنى (كيف)، أو أن أصلها (كيف)، فحذفت الفاء لضرورة الشعر[١].

وهذا البيت أنشده الفراء في تفسيره عند قوله تعالى:﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [٢]... قال: هي في قراءة عبدالله: ﴿ولسيعطيك ربك فترضى﴾ والمعنى واحد، إلا أن (سوف) كثرت في الكلام وعرف موضعها، فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربما فُعِل به ذلك، كما قيل: أيشٍ تقول؟ وكما قيل: قم لا أباك، وقم لا بشانئك، يريدون: لا أبالك، ولا أبا لشانئك، وقد سمعت بيتاً حذفت الفاء فيه من كيف، قال الشاعر:

من طالبين لبعران لنا رفضت   ....

أراد: كيف لا يحسون. وهذا كذلك"[٣]. وقوله: "وهذا كذلك" يقصد: أن حذف الفاء من قوله: "كي لا (في الشاهد) كما حذفت الفاء من (سوف)، وما مَثَّل به.

ويظهر من قول الفراء: "وقد سمعت بيتاً حذفت الفاء فيه..." أن مجيء (كي) مخففاً من (كيف) بحذف الفاء لم يسمعه الفراء إلا في هذا البيت.

وما ذهب إليه الفراء هنا نقله عنه قبل البغدادي، أبو علي الفارسي[٤]، وابن مالك[٥]، ونسبه للفراء كذلك من المعاصرين إبراهيم رفيدة[٦]، ونقله ابن يعيش عن قوم، ولم يُسَمِّهِمْ[٧].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠٧/٣.

(٢) الضحى: ٥

(٣) الخزانة: ١٠٣/٧-١٠٤، وانظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٧٤/٣، وفيه: "وهذا لذلك" باللام لا بالكاف.

(٤) ينظر: المسائل البغداديات: ٣٤٩-٣٥٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١٩/٤.

(٦) ينظر: النحو وكتب التفسير: ٢٧٤/١.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ١١٠/٤.

ووافق الفراء فيما ذهب إليه، أبو سعيد السيرافي[١]، وابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، والمرادي[٤]، وابن هشام[٥]، والسيوطي[٦]. قال أبو سعيد السيرافي: "ومما يشبه الترخيم قول الشاعر:

.... كي لا يحسان من بعراننا أثراً

أراد: كيف لا يحسان، ولا يجوز أن يكون في معنى كي؛ لأن الراعيين لم يفعلا شيئاً كيلا يحسا أثراً من البعران".

وقال ابن عصفور: "وربما حذفوا آخر الاسم المبني والحرف تشبيهاً بالاسم المعرَّف، إلا أن ذلك قليل جداً. ومنه قوله:

.... كي لا يحسان من بعراننا خبرا

يريد: كيف لا يحسان"[٧]، وما احتج به هنا ابن عصفور هو ذلك البيت فقط.

واحتج ابن مالك، وابن هشام، والسيوطي لما ذهبوا إليه، بشاهد آخر وهو قول الشاعر:

كي تجنحون إلى سلمٍ وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرمُ

على أنه أراد: كيف تجنحون؟

وخالف الفراءَ فيما ذهب إليه أبو علي الفارسي وخطأه معللاً ذلك بأن (كيف) يمتنع ترخيمه من غير وجه، أحدها: أنه اسم ثلاثي، والثلاثي لم يجيء مرخماً، إلا ما كان ثالثه تاء التأنيث. والآخر: أنه منكور، والمنكور لا يرخم كما لا يبنى، والترخيم أبعد من البناء، فإن امتنع بناؤه كان ترخيمه أشد امتناعاً. ثالثاً: أن (كيف) اسم مبني مشابه للحروف، والحذف إنما يكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المأخوذة منها ولا يكون في الحروف إلا فيما كان مضاعفاً، فكما لا يكون في الحروف، كذلك ينبغي أن لا يكون فيما غلب عليه شبهها[٨].

---

(١) ينظر: ضرورة الشعر، تح: د. رمضان عبدالتواب، ط١، (بيروت، دار النهضة العربية: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ص١١٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٩/٤.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢٤١٨/٥.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٦٥

(٥) ينظر: المغني: ٢٠٥/١.

(٦) ينظر: الهمع: ٢٢١/٤.

(٧) ضرائر الشعر: ١٤١.

(٨) ينظر: المسائل البغداديات: ٣٤٩-٣٥٠.

وقال في موضع آخر من البغداديات: "إن (كي) تكون على ضربين: مرة بمعنى السلام، نحو قول من قال: كيمه، ومرة في معنى (أنْ) في نحو: ﴿ لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ ﴾[1]"[2].

وخلاصة ما ذهب إليه أبو علي، إنكاره مجيء (كي) مخففة من (كيف)، وحمل (كي) في الشاهد الذي احتج به الفراء، على أنها بمعنى اللام، دخلتها (ما) الكافة فمنعتها عن النصب فارتفع الفعل بعدها، على أنه رُوي الشاهد السابق هكذا:

من طالبين لبعران لهم شردت كيما يحسون من بعرانهم خبر

ردَّ البغدادي على ما ذكره أبو علي هنا، بأنه كله تطويل بلا طائل؛ لأن رواية البيت الثابتة عن الفراء "كي لا" بلا النافية لا بـ(ما). ولأن التصرف في الحرف بالحذف ثابت مع أنه خلاف الأصل، فكونه في الاسم أولى وأحق. فنظير حذف الفاء من (كيف) حذفها من (سوف)، فإنهم يقولون: سو أفعل، والأصل: سوف أفعل، وقد حذفت النون من حرف الجر فقالوا: مِ الرجل، أي: من الرجُل، كما حذفت من (على) الحرفية اللام والألف، كقول الشاعر: وأنشده سيبويه:

طَفَتْ عَلْماء غُرلَةُ خالد

والأصل: على الماء.

وأن المراد بالترخيم في نحو هذا التخفيف بالحذف، وهو شائع في كلامهم، وعلى صحة روايته للشاهد السابق على أنها بمعنى اللام بمعونة (ما) الكافة لها عن النصب، فما يصنع بقول الآخر:

كي تجنحون إلى سلمٍ وما ثئرت ....

فليس بعدها (ما)، والمعنى على الاستفهام، ولعله يقول: إن (كي) موضوعة للاستفهام عن حال الشيء بمعنى (كيف)، إلا أنها مخففة من كيف"[3].

وذكر ابن يعيش أن في (كيف) لغتين: كيف، وكي، قال: "وفي (كيف) لغتان، قالوا: كيف وكي، قال الشاعر:

.... كي لا يحسان من بعراننا أثراً

قالوا: كي هنا بمعنى كيف استفهام، وقال قوم: أراد: كيف، وإنما حذفت الفاء تخفيفاً، كما قالوا: سو أفعل، والمراد: سوف"[1].

---

(١) الحديد: ٢٣

(٢) ص٣٥٢

(٣) الخزانة: ٧/١٠٥-١٠٦.

ويظهر مما ذكره ابن يعيش أنه لم ينكر مجيء كي مخففة من (كيف)، فيكون موافقاً بذلك الفراء.

وعلق البغدادي على ما ذكره ابن يعيش بقوله: "والظاهر أن هذا من قبيل ضرورة الشعر؛ إذ لو كانت (كي) موضوعة للاستفهام لوردت في النثر، ولدونت في كتب اللغة كسائر الألفاظ الموضوعة"(٢).

وتعرض الدكتور إبراهيم بن سليمان البعمي، لدراسة (كي) في اللغة، وخلص إلى أن (كي) جاءت في اللغة على أربعة أوجه: منها وجه سماعي، والثلاثة الباقية قياسية، قال: "أما الوجه السماعي: فأن تأتي اسماً مختصراً من كيف، كما اختصر (سو) من (سوف)، قال الفراء: سمعت بيتاً حذفت الفاء فيه..."(٣).

ويتبين مما سبق ذكره أن ما احتج به الفراء ومن وافقه على جواز مجيء (كي) مختصرة من (كيف) قليل جداً، وهما شاهدان فقط، وغير منسوبين لأحد، أي أنهما مجهولا القائل. قال البغدادي معلقاً على الشاهدين: "والبيت الأول غير واضح المعنى، وقائله غير معروف، وما قبله مجهول... وقائل البيت الثاني مجهول أيضاً..."(٤).

وخلاصة هذه المسألة أن فيها أربعة أقوال:

الأول: وهو قول الفراء أنه يجوز مجيء (كي) مختصرة من (كيف)، كما اختصر (سو) من (سوف)، لكثرة استعمالها، واحتج بشاهد شعري سمعه حذفت فيه الفاء من (كيف).

الثاني: وهو قول أبي علي الفارسي أنه لا يجوز ذلك، وقد رُدَّ عليه.

الثالث: وقال به ابن يعيش، وهو أن في (كيف) لغتين: كيف، وكي، ورُدَّ عليه بأنه لو كانت كي موضوعة للاستفهام؛ لوردت في النثر، ولدونت في كتب اللغة.

الرابع: وذكره الرضي أن حذف الفاء من كيف من قبيل ضرورة الشعر.

الترجيح: ويترجح عندي من بين هذه الأقوال، قول الفراء، وهو جواز مجيء (كي) مختصرة من كيف، ويقتصر ذلك على السماع، لقلة الشواهد، ولعدم معرفة قائليها. والله أعلم.

---

(١) شرح المفصل: ٤/١١٠.
(٢) الخزانة: ٧/١٠٧
(٣) ينظر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٦)، بحث (نزع الخافض في القرآن)، مطلب: دراسة (كي) في اللغة.
(٤) مرجع سابق، في الهامش (١).

المطلب الخامس: الرافعة

وفيه مسألة واحدة

١-لولا: رفعها ما بعدها، إعراب الضمير المتصل بها

لولا: رفعها ما بعدها، إعراب الضمير المتصل بها

أ ـ لولا: رفعها ما بعدها:

لا خلاف بين النحاة في أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع، وإنما الخلاف بينهم في عامل الرفع في هذا الاسم ، فنسب البغدادي للفراء أنه مرفوع بـ(لولا) ولم يصرح بنوع رفعه، أعلى الابتداء، أم على الفاعلية؟

قال البغدادي: بعد ذكره قول الشاعر[1]:

قالت أمامةُ لما جئت زائرها   هلا رميت ببعض الأسهم السُّودِ

لادر دَرُّكِ إني قد رميتُهمُ   لولا حددتُ ولا عذرى لمحدودِ

:"على أنه ربما دخلت (لولا) على الفعلية كما هنا، أي لولا الحد وهو الحرمان. وهذا البيت يرد مذهب الفراء القائل بأن ما بعد لولا مرفوع بها؛ فلو كانت عاملة للرفع لذكر بعدها هنا مرفوع، فوجب كونها غير عاملة لعدم مرفوع"[2].

وما نسبه البغدادي للفراء نسبه للفراء قبله: الرضي[3]، والمرادي[4]، والشاطبي[5]، ونورالدين الجامي[6]، والسلسيلي[7]، والشيخ خالد الأزهري[8]، والسيوطي؛ "لاختصاصها بالأسماء، ولاستغنائه بها وانعقاد الفائدة"[9]. ونسبه ابن الشجري للفراء وغيره من الكوفيين[10]، وللفراء ولابن كيسان نسبه أبو حيان[11]. أما ابن الأنباري فنسبه للكوفيين[12].

---

(١) الشاهد رقم (٧٩) في الخزانة.

(٢) الخزانة: ١/٤٦٢-٤٦٣.

(٣) ينظر: شرحه على الكافية: ١/٢٧٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٢٧، ٥٩٧.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/١٩٩.

(٦) ينظر: الفوائد الضيائية، تح: د. أسامة طه الرفاعي، (العراق، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م): ١/١٩٦.

(٧) ينظر: شفاء العليل: ١/٢٧٧.

(٨) ينظر: التصريح: ٤/٤٣٢.

(٩) ينظر: الهمع: ٢/٤٣.

(١٠) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٥١١.

(١١) ينظر: الارتشاف: ٤/١٩٠٤.

(١٢) ينظر: الإنصاف: ١/٧٦ مسألة (١٠).

ولم يصرح أحد من هؤلاء النحاة – الذين نسبوا للفراء القول بأن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بها – بنوع رفعه عند الفراء، أعلى الابتداء، أم على الفاعلية.

إلا ما ذكره السيوطي أن المرفوع عند الفراء ليس مبتدأ، قال: وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل مرفوع بها، لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل"(١)، وتبعه المختار أحمد ديرة من المعاصرين(٢).

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه هنا في هذه المسألة، قال: "وقوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ (٣)، رفعهم بـ(لولا)، ثم قال:(أن تطؤهم) فـ(أن) في موضع رفع رفع بلولا"(٤).

وقال في موضع آخر: "وهما ترفعان ما بعدهما"(٥) متحدثاً عن لولا، ولوما.

ويظهر مما ذكره الفراء أن الاسم بعد لولا مرفوع بها أصالةً، لا لأنها نائبة عن الفعل، إلا أنه لم يُسَمِّ المرفوع بعدها، أهو فاعل، أم خبر، أم مبتدأ؟

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ (٦) إن لولا "متروك الجواب؛ لأنه معلوم المعنى، وكذلك كل ما كان معلوم الجواب، فإن العرب تكتفي بترك جوابه، ألا ترى أن الرجل يشتم صاحبه فيقول المشتوم: أما والله لولا أبوك، فيعلم أنه يريد لشتمتك، فمثل هذا يترك جوابه"(٧).

فالفراء هنا يرى أن لولا شرطية، وجوابها أغنى عنه سياق الجملة، وقد عبر عن ذلك بقوله: "معلوم الجواب".

ولكنه لم يتعرض لإعراب ما بعد لولا إلا أنه يؤكد أنه مرفوع، ففي المثال الذي ضربه: "لولا أبوك" يحتمل أن يكون (أبوك) مرفوعاً بالابتداء، ويحتمل أن يكون مرفوعاً

---

(١) ينظر: الهمع: ٢/٤٣.
(٢) ينظر: دراسة في النحو الكوفي، للمختار ديرة: ٣٦٨.
(٣) الفتح: من آية ٢٥.
(٤) ١/٤٠٤
(٥) ٢/٨٤-٨٥
(٦) النور: ١٠
(٧) معاني القرآن: ٢/٢٤٧.

بفعل محذوف تقديره: لو لم يمنعني أبوك، فالحذف في كلام العــرب للدلالــة عليــه، أو لكثــرة الاستعمال كثير[١].

ورد على مذهب الفراء القائل بأن الاسم بعد لولا مرفوع بها، بأنه لو كانت لولا عاملــة لكان الجر أولى بها من الرفع؛ لاختصاصها بالاسم[٢].

واستضعف أيضاً مذهب الفراء بأن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بما يعمل فيــه، وهذا الحرف لا يختص بالاسم؛ لأنه قد دخل على الفعل، كما في قول الشاعر:

.... لولا حددتَ ولا عذرى لمحدودِ

فقال: لولا حددت، فأدخلها على الفعل.

وقول الآخر:

ألا زعمت ليلى أن لا أحبها فقلتُ: بلى لولا ينازعني شغلي

فقال: لولا ينازعني، فأدخلها على الفعل، فدل على أنها لا تختص فوجب أن لا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء[٣].

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

يرى البصريون أن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بالابتداء[٤]. واحتج البصريون لمــا ذهبوا إليه بما يلي:

أولاً: قالوا: إننا لم نرَ حرفاً يرفع اسماً إلا وهو ينصب الآخر، كإنَّ وأخواتها، و(لا) في نحو: لا رجل أفضلُ منه، و(ما) في لغة أهل الحجاز، ولولا لا تعمل ذلك كهذه الحروف، فوجب أن لا تعمل الرفع فيما بعدها، فوجب أن يكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء[٥].

---

(١) ينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٣٦٨

(٢) ينظر: الهمع: ٤٣/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ١٤٦/٨، وانظر: ٩٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١٢٩/٢، والمقتضب: ٧٦/٣، والأصول في النحو، لابن السراج: ٦٨/١، والجمــل في النحو، للزجاجي: ٣١١، والإيضاح، لأبي علي: ٩٧-٩٨، والمقتصــد، للجرجــاني: ٢٩٩/١، وشــرح المفصل: ٩٥/١-٩٦، والتسهيل، لابن مالك: ٤٥، ولباب الإعراب، للأسفراييني: ٢٥٦-٢٥٧، والارتشاف: ١٩٠٤/٤، والجنى الداني: ٥٩٧-٢٧، والمغني: ٣٠١/١، والتصريح: ٢٦٣/٢، ٤٣٢/٤.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥١١/٢-٥١٣.

ثانياً: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون لولا؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل، فقد جاء دخولها على الفعل؛ كما دخلت على الاسم، قال الشاعر:

.... لولا حددت ولا عذرى لمحدودِ

فأدخل لولا على الفعل (حددت)، ولو فرض أن (لولا) مختص، فإن وجوب العمل للحروف المختصة مردود؛ لأنه ليس كل حرف مختص عاملاً، فالألف واللام مختصان بالأسماء ولكنهما لا تعملان فيها، وكذلك السين وسوف مختصان بالأفعال وهما أيضاً غير عاملين فيها، فالاختصاص وحده لا يكفي لعمل الحرف، وإنما العامل يفتقر إلى معنى وهو قوة شبه الفعل(١).

وأجاب ابن الأنباري عن البصريين بأنه مسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، وليس مسلماً به أن لولا غير مختص؛ لأن (لولا) التي في هذا البيت(٢) الذي استشهدوا به ليست مركبة مع (لا) كما هي مركبة مع (لا) في قولك: لولا زيد لأكرمتك، وإنما (لو) حرف باق على أصله من الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معها بمعنى (لم)؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة (لم) مع المستقبل، فكأنه قال: قد رميتهم لو لم أحد، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ أي: لم يقتحم العقبة، وكقوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ (٤)، أي: لم يصدق ولم يصل، فكذلك هنا قوله: لولا حددت، أي: لو لم أحد، فدل ذلك على أن لولا هذه ليست لولا التي وقع فيها الخلاف، فدل على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال فوجب أن تكون عاملة(٥).

وذهب جماعة من المتقدمين إلى أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بها لنيابتها عن الفعل وتقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر(٦)، قال الشيخ خالد الأزهري: "وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم"(٧)، ولم أجده في معانيه، ونسب للكوفيين(٨).

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري، تح: د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، ط١، (الرياض، مكتبة العبيكان: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م): ٢٤٣.، والإنصاف: ٧٣/١-٧٤.

(٢) البيت: .... لولا حددتُ ولا عذرى لمحدودِ.

(٣) البلد: ١١

(٤) القيامة: ٣١

(٥) ينظر: الإنصاف: ٧٥/١-٧٨.

(٦) ينظر: الارتشاف: ١٩٠٤/٤، والهمع: ٤٣/٢.

(٧) التصريح: ٢٦٣/٢.

(٨) ينظر: الإنصاف: ٧٦/١، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبدالرحمن بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: د. طارق الجنابي، ط١، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)،ص: ١٦٤.

وهذا المذهب قريب مما ذهب إليه الفراء، فالمذهبان يتفقان على أن لولا هي العاملة للرفع في الاسم الواقع بعدها، إلا أن الفراء كان أكثر تسهيلاً فيما ذهب إليه فجعل لولا هي الرافعة للاسم بنفسها لا نيابة عن فعل تقديره: لو لم يوجد أو يحضر، فابتعد عن التقدير والتأويل.

ووافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه هنا ابن الأنباري(١)، والمالقي(٢)، والزبيدي(٣).

وتتلخص حجج الكوفيين ومن وافقهم فيما يلي:

أولاً: أن لولا نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأن التقدير في قولك: لولا زيد لأكرمتك، أي: لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً وزادوا (لا) على (لو) فصارا بمنزلة حرف واحد(٤).

ثانياً: أن الحذف في كلام العرب لدلالة الحال، وكثرة الاستعمال أكثر من أن يحصى، ومنه حذف الفعل هنا بعد لولا، واكتفى بها، فوجب أن يكون مرفوعاً(٥).

ثالثاً: الذي يدل على أن الاسم يرتفع بلولا دون الابتداء أن (أنّ) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، نحو قولك: لولا أن زيداً ذاهب لأكرمتك، ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة، فلما وجب الفتح دل ذلك على صحة رفع لولا لما بعدها نيابة عن الفعل(٦).

رابعاً: أن المتفق عند البصريين والكوفيين عليه أن لولا مركبة من (لو) التي هي حرف امتناع لامتناع، ولا النافية، وكل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوعة له قبل التركيب. فإذا زالت (لا) ولي (لو) الفعل ظاهراً أو مقدراً، وإذا دخلت لولا كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أن لا نائبة مناب الفعل(٧).

ويُرَدُّ على حجج الكوفيين ومن وافقهم بما احتج به البصريون لمذهبهم، من عدم اختصاص (لولا) بالاسم، ولو فرض اختصاصها فالاختصاص وحده لا يكفي لعمل الرفع بل يحتاج إلى معنى وهو قوة شبه الفعل.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/٧٣، ٧٦ وما بعدها.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣٦٢.

(٣) ينظر: ائتلاف النصرة: ١٦٤

(٤) ينظر: المرجع السابق في الهامش (١).

(٥) ينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٣٦٨

(٦) ينظر: الإنصاف: ١/٧٣ مسألة (١٠).

(٧) رصف المباني: ٣٦٢.

ونسب للكسائي القول بأن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بفعل مضمر تقديره: لولا وجد، أو نحوه، واحتج له بظهور الفعل، كما في قول الشاعر:

فقلتُ: بلى لولا ينازعني شغلي[1].

والتمس الرضي لما نسب للكسائي هنا وجهاً من الصواب، قال: "وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله:

لو ذات سوار لطمتني

وهو قريب من وجه؛ وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني، دخلت على (لا) وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع (لا) أيضاً باقٍ على ما كان، كما تبقى مع غير (لا) من حروف النفي، فمعنى: لولا علي لهلك عمر: لو لم يوجد علي لهلك عمر...، ومن ثم كان (لولا) تفيد ثبوت الأول، وانتفاء الثاني، كإفادة (لو) في قولك: لو لم تأتني شتمتك"[2].

وخلاصة هذه المسألة: أن في عامل الاسم المرفوع بعد (لولا) أربعة مذاهب:

الأول: مذهب الفراء، وهو أن الاسم المرفوع بعد (لولا) رُفع بها أصالةً؛ لاستغنائه بها، وانعقاد الفائدة، ولاختصاصها بالأسماء.

إلا أن الفراء لم يصرح بنوع رفعه، أهو فاعل، أو مبتدأ، أو خبر؟ وكذلك لم يصرح أحد من النحاة الذين نسبوا هذا القول للفراء بنوع رفعه عنده، إلا ما ذكره السيوطي: أن المرفوع بعد لولا عند الفراء ليس مرفوعاً على أنه مبتدأ. وقد أُجيب عن مذهب الفراء.

الثاني: مذهب البصريين، وهو أن الاسم المرفوع بعد (لولا) رُفِعَ بالابتداء، وكان لهم حججهم فيما ذهبوا إليه، وقد أجيب عما احتجوا به.

الثالث: ما نسب لجماعة من المتقدمين وهو منسوب للكوفيين أيضاً، وهو أن الاسم المرفوع بعد (لولا) رُفِعَ بها لنيابتها عن الفعل وتقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر.

ويجاب على هذا المذهب بما احتج به البصريون.

الرابع: ما نسب للكسائي بأن الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل مضمر تقديره، لولا وجد، ونحوه، واحتج له بظهور الفعل كما في قول الشاعر:

فقلتُ بلى لولا ينازعني شغلي

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٧٤/١، والتصريح: ٢٦٣/٢، والهمع: ٤٣/٢.
(٢) ينظر: شرحه على الكافية: ١٠٤/١.

الترجيح:

ويترجح عندي من بين هذه المذاهب، مذهب البصريين؛ لثبوت عدم اختصاص لولا بالأسماء ودخولها على الفعل، وإذا كانت لولا عاملة فلماذا لم تعمل الجر في الاسم بعدها وعملت الرفع فيه. ثم إن الفراء فيما ذهب إليه لم يبين نوع رفعه على وجه دقيق، أو يحتج لما ذهب إليه، إلا ما نسب له من اختصاصها بالأسماء، ولاستغناء المرفوع بعدها بها، وهذه تعليلات ضعيفة.

ويرجح مذهب البصريين أيضاً أن المعلوم في رافع المبتدأ أنه معنوي لا لفظي، ومن جعله لفظيا اقتصر فيه على الخبر لا غيره[1].

---

(١) ينظر: مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر – فرع الزقازيق، د. سعد الغامدي، ص: ١٥٤–١٥٥ (لولا، ولوما) تأصيلهما، وخصائصهما.

ب- لولا: إعراب الضمير المتصل بها

اهتم النحاة بالموضع الإعرابي للضمير المتصل بـــ(لولا)، نحو قولهم: لولاي، ولولاك، ولولاه، وتعددت آراؤهم في ذلك، فنسب البغدادي للفراء نقلاً عن النحاس: أن الفراء ذهب إلـــى أن موضع الضمير المتصل بـــ(لولا) رفع.

قال [البغدادي] في حديثه عن هذه المسألة: "وما نسبه ابن الأنباري للكوفيين نسبه النحاس (في شرح أبيات سيبويه) للفراء، قال: ...وقال الفراء: لولاي، ولولاك المضمر في موضع رفع، كما تقول: لولا أنا ، ولولا أنت"[١].

وما نُسب هنا للفراء، نسبه للفراء وللأخفش: الهروي[٢]، وابن الشجري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابـــن مالك[٥]، والرضي[٦]، والشاطبي[٧]، والعيني[٨]، ومن المعاصرين عبدالفتاح محمد حبيب[٩].

ونسبه للأخفش وللكوفيين عامة: ابن الأنباري[١٠]، وابن جمعـــة الموصــــلي[١١]، وابـــن مالك[١٢]، وأبو حيان[١٣]، وابن عقيل[١٤]، والسلسيلي[١٥]، والســـيوطي[١٦]، ومـــن المعاصـــرين الأستاذ الدكتور سعد بن حمدان الغامدي[١٧]. ونسبه المالقي للأخفش ولبعض الكوفيين[١٨].

---

(١) الخزانة: ٥/٣٤٠-٣٤١، وانظر: شرح أبيات سيبويه المختصر، ابن النحاس، تح: زهير غـــازي زاهـــد، (العـــراق، النجف: ١٩٧٤)، ص:٢٠٥.
(٢) ينظر: الأزهية: ١٧٢.
(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٢٧٧، ٢/٥١٣.
(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣/١٢٣.
(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٧٨٧، ٣/١٦٥١-١٦٥٢.
(٦) ينظر: شرحه على الكافية: ٢/٤٤٤-٤٤٥.
(٧) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/٥٦٦، ٦/٢٠٠
(٨) ينظر: المقاصد النحوية: ٢/٤٤١.
(٩) ينظر: النحو والتصريف عند الفراء: ٢٧٣.
(١٠) ينظر: الإنصاف: ٢/٢١٢.
(١١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ١/٣٧٩.
(١٢) ينظر: التسهيل: ١٤٨.
(١٣) ينظر: التذكرة: ٧١٢
(١٤) ينظر: المساعد: ٢/٢٩٣-٢٩٤
(١٥) ينظر: شفاء العليل: ٢/٦٧٨
(١٦) ينظر: الهمع: ٤/٢٠٨-٢١٠.
(١٧) ينظر: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد (٢٦)، صفر ١٤٢٤هـــ، جـــ١٥/٦٨٥.
(١٨) ينظر: رصف المباني: ٣٦٤-٣٦٥.

وللأخفش وحده نسبه المبرد[١]، وابن مالك[٢]، وأبو حيان[٣]، وابن هشام[٤]، والعيني[٥]، والعيني[٥]، والأشموني[٦].

والذي يظهر مما نسبه النحاة في هذه المسألة اتفاقهم على نسبته للأخفش، ومنهم من نسبه للكوفيين عامة، ومنهم من نسبه للفراء.

ولم يذكر النحاة موضع الرفع للضمير المتصل بـ(لولا) عند الفراء، هل رفع على الفاعلية، أو على الابتداء؟ إلا ما صرح به ابن الشجري[٧]، وابن يعيش[٨]، والسيوطي[٩]، بأن موضعه (الضمير المتصل بـ(لولا)) رفع بالابتداء.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه في هذه المسألة، قال: "وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك، ولولاي، والمعنى فيها كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب؛ وذلك أنا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خفض، فلو كان مما يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر فإنه الذي يأتي بالمستجاز، وإنما دعاهم إلى أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع؛ لأنهم يجدون المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتك، ومررت بك، ويجدونه يستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض، فيقال: ضربَنا ومر بنا، فيكون الخفض والنصب بالنون ثم يقال:

---

(١) ينظر: المقتضب، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، (القاهرة، لجنة إحياء التراث)، ٧٣/٣.، وانظر: الكامل، للإمام أبي العباس محمد بن المبرد، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د. محمد أحمد الدالين ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م): ١٢٧٧/٣-١٢٧٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٨٦/٣.

(٣) ينظر: النكت الحسان، تح: د. عبدالحسين الفتلي، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م)، ص١١١. ص١١١.

(٤) ينظر: المغني: ٥٠٨/١.

(٥) ينظر: المقاصد النحوية: ٤٣٩/٢-٤٤١.

(٦) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك: ٦٣/٢-٦٤.

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٧٧/١.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ١١٨/٣

(٩) ينظر: الهمع: ٢٠٨/٤-٢١٠.

قمنا وفعلنا، فيكون الرفع بالنون. فلما كان كذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع أنت رفعاً إذ كان إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات. قال الشاعر:

أيطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حَسَم

وقال آخر:

ومنزلةٍ لولاي طِحْتَ كما هوى بأجرامه من قلةِ النَيْقِ منهوي"[١].

والتعليل لما رآه الفراء صواباً في الرفع أنه لم يأت في كلام العرب اسم ظاهر بعد (لولا) مخفوضاً، فلو كان مما يخفض لجاء في الشعر؛ لأنه يجوز فيه ما لا يجوز في النثر، ولأن الضمير يستوي لفظه في الرفع والخفض والنصب، كقولنا: ضربْنَا، وضربَنا، ومرَّ بنَا، ويستوي في الخفض والنصب، نحو: ضربتك، ومررت بك، فلما كان ذلك استجيز أن يكون موضع الكاف، والهاء والياء في لولاه، ولولاك، ولولاي، موضع أنت ،هو وأنا.

ويظهر مما نص عليه الفراء أنه لا يرى خلافاً في المعنى بين قولك: لولاي، ولولا أنا، ولولاك، ولولا أنت، وإنما الخلاف في اللفظ، قال: "حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك، ولولاي، والمعنى فيها كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت". ولم يصرح الفراء بنوع الرفع، أهو على الفاعلية، أم على الابتداء؟

ومما أورده الفراء في معانيه ثبت صحة ما نسبه له البغدادي. وأن الرفع على الابتداء على ما نسبه له ابن يعيش والسيوطي، وهو مذهب الأخفش الأوسط من البصريين، وتبعهما في ذلك: ابن الأنباري[٢]، وابن يعيش[٣]، والرضي[٤]، والمالقي[٥]، وعبداللطيف الشرجي الزبيدي[٦]، وابن عقيل[٧].

وجملة ما احتج به أصحاب هذا المذهب ما يلي:

أولاً: أن الظاهر الذي وقعت هذه الضمائر موقعه بعد (لولا) مرفوع، وإنما دخلت ضمائر الجر هنا كما دخلت ضمائر الرفع على الجر في قولهم: ما أنا كأنت ا، ولا أنت كأنا،

---

(١) ٨٥/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢١٥/٢-٢١٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١١٨/٣.

(٤) ينظر: شرحه على الكافية: ٤٤٤/٢-٤٤٥.

(٥) ينظر: رصف المباني: ٣٦٤-٣٦٥.

(٦) ينظر: ائتلاف النصرة: ٦٦.

(٧) ينظر: المساعد: ٣٩٢/٢-٢٩٣، ٢٩٤.

وأنت، وأنا ضمائر رفع وهي هنا في موضع جر، وكذلك الياء والكاف من ضمائر الجــر، وهما في: لولاي، ولولاك وقعت ضمائر للمرفوع.

ويؤكد ذلك أنا نجد المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب، نحو: ضربتك، ومررت بك، ويستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض، نحو: ضربَنا، ومر بنا، وقمنا، فــ(نا) وقعت موضع المرفوع، والمنصوب، والمجرور، فإذا كان كذلك، جاز أن تكون الكاف في موضع أنت، وأنت في موضع الكاف ويفرق بين إعرابهما بالقرائن ودلالات الأحوال(١).

وقد رُدَّ على ذلك بأنه لو كان موضع الياء والكاف في: لولاي، ولولاك رفعاً، وأن ضمائر الرفع وافقت ضمائر الجر كما وافقها النصب إذا قلت: معك وضربك؛ لفصل بينهمــا فــي المتكلم فكنت تقول في الرفع: لولاني، وفي الجر: لولاي، كما تقول في النصب: ضربني، وفي الجر معي(٢).

وبأن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبت في الكلام في المنفصل، وإنمــا جاءت في المنفصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلاً، وتوافقهما فــي الإعــراب، وكون ذلك في الضرورة كما زعم ابن هشام(٣).

وعقب الدكتور سعد الغامدي على ما زعمه ابن هشام هنا، قــال: "ولعــل فــي: لــولاي، وعساني ما يرد على ابن هشام زعمه هذا، ويرد عليه أيضاً مجيء المتصل في مواضع لا يأتي فيها إلا المنفصل مثل وقوعه بعد (إلا) في قول الشاعر:

أعوذ برب العرش من فئةٍ بغت   عليَّ فمالي عوض إلاه ناصرا

وقوله:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا   ألا يجاورَنا إلاكِ ديَّارُ"(٤).

ثانياً: أن الاسم الظاهر الواقع بعد (لولا) يرتفع عند جماعة البصريين، فإذا كني عنه فينبغــي أن لا يختلف إعرابه؛ لأن العامل في الحالين شيء واحد، فكما أنه إذا كــان ظــاهراً يكــون مرفوعاً بالابتداء، فكذلك إذا كنى عنه يكون في محل رفع بالابتداء، وما عليــه النحــاة أن

---

(١) ينظر: المقتضب: ٧٣/٣، والكامل: ١٢٧٧/٣-١٢٧٨، وشرح المفصل: ١٢٣/٣، والأزهية: ١٧٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/٣

(٣) ينظر: المغني، لابن هشام: ٥٠٨/١-٥٠٩.

(٤) مجلة جامعة أم القرى (الضمير المتصل بعد (لولا))، ص٦٨٩.

(لولا) ليست من حروف الجر، فكيف يكون الضمير بعدها في محل جر؟ و(لولا) لم تجر الاسم الظاهر بعدها، وهو الأصل، فكيف تجر فرعه وهو الضمير؟[1]، هذا مع أن (لولا) لها صدر الكلام ولا تحتاج إلى كلام قبلها وتكون جواباً له، وهذا كله معدوم في حروف الجر[2].

ثالثاً: أن (لولا) ليس في حروف الجر ما هو بمعناها فتحمل عليه، فتكون جارة مثله كـ(عسى) التي حملت على (لعل)؛ لأنها بمعناها ولذلك نصب الضمير، فقالوا: عساك، وعساني، ولو كانت (لولا) جارة للضمير لوجدنا اسماً ظاهراً مخفوضاً بها؛ فليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكني دون الظاهر، فلو كانت مما يخفض لجاء ذلك في بعض المواضع، أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز، وفي عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض ظاهراً ولا مضمراً، فدل ذلك على أن الضمير المتصل بعد (لولا) في موضع رفع[3].

رابعاً: أنا إذا جعلنا (لولا) حرف جر احتاجت إلى ما تتعلق به، فليست زائدة كالباء في: بحسبك زيد، وليس في الكلام ما تتعلق به، ولا تقدر متعلقة به، والقول بأن الضمير المتصل بعد (لولا) في موضع رفع فيه إقرار (لولا) على ما ثبت لها وعدم مخالفة الأصل بعدم تعلق الجار، على أنه قد قيل: إنها تتعلق بمحذوف واجب الإضمار، أي لولا حضرت، ورُدَّ بلزوم تعدي فعل المضمر المتصل إلى مضمره[4].

خامساً: إن القول بأن موضع الضمير المتصل بعد (لولا) جر، فيه تغيير واحد، وهو تغيير (لولا) بجعلها حرف جر يضعفه أن تغيير العامل لم يعهد إلا في لدن، بخلاف تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض فإنه ثابت في غير هذا الباب، فضمير المرفوع يستعار كثيراً لتأكيد المجرور، نحو: مررت بك أنت، وبه هو، وبنا نحن، ولتأكيد المنصوب، نحو: أكرمتك أنت، وأكرمتنا نحن، وأكرمته هو[5].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١١٨/٣، والهمع: ٢٠٩/٤-٢١٠.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣٦٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨٥/٢، والإنصاف: ٢١٢/٢-٢١٦.

(٤) ينظر: رصف المباني: ٣٦٤-٣٦٥، والمساعد: ٣٩٢/٢-٣٩٣.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٣٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٤٤/٢-٤٤٥.

- **مذهب آخر في المسألة:**

ويرى سيبويه والخليل ويونس (البصريون) أن الضمير المتصل بعد (لولا) في نحـو: لولاي، ولولاك، موضعه خفض بـ(لولا)[١].

قال سيبويه: "باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعـده الاسـم، وذلك: لولاك، ولولاي إذا أضمرت الاسم جُرَّ وإذا أظهرت رُفِع"[٢]، واستدل على الجر بأن "الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع"[٣].

ورفض القول بموافقة ضمير الجر ضمير الرفع في (لولاي) وموافقة ضمير النصـب ضـمير الرفع في: عساني، كما ردَّ مذهب أن الياء والكاف في (لولاي، ولولاك) فـي موضـع رفـع، ووصفه بالوجه الرديء[٤].

ووضح ابن مالك ما ذهب إليه سيبويه، بأن الياء وأخواتها (الكاف، والهـاء) لا يعـرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، والنصب في لولاي ممتنع؛ لأن الياء لا تنصب بغير اسـم إلا ومعها نون الوقاية وجوباً أو جوازاً، ولا تخلو منها وجوباً إلا وهي مجرورة، وبـاء لـولاي خالية منها وجوباً، فامتنع كونها منصوبة وتعيَّن كونها مجرورة[٥].

وجملة ما احتج به أصحاب هذا المذهب، ما يلي:

أولاً: أن لولا في عملها الخفض مع المكني، وإن كانت لا تعمله مع الظاهر بمنزلة (عسى) فـي عملها النصب مع المكني نحو: عساك، وعساني، وإن كان عملهـا مـع الظـاهر الرفـع فلعسى، وللولا مع المضمر حال تخالف الظاهر[٦]، وقد أجيب عنه[٧].

ثانياً: أن (لولا) هنا حرف، ولا تتعلق بشيء كالباء في بحسبك زيد[٨].

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/٢١٤، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٧٦-٢٧٧، والأزهية: ١٧٢، والنكت الحسان: ١١١، والتذكرة: ٧١٢.

(٢) الكتاب: ٢/٣٧٣

(٣) المرجع السابق في الهامش (٢).

(٤) الكتاب: ٢/٣٧٥-٣٧٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٨٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٣/١٢١-١٢٢.

(٧) ينظر: الإنصاف: ص١٢١ من البحث.

(٨) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ١/٣٧٩.

وأجيب عن ذلك بأن (لولا) ليست زائدة كالباء في بحسبك، وليس في الكلام ما تتعلق به ولا تقدر متعلقة به[1]، وأن زيادة الباء دخوله كخروجه، فهو في نية الإطراح، بخلاف لولا فليس دخولها كخروجها، فلو حذفت لبطل المعنى الذي دخلت من أجله بخلاف الباء في بحسبك، فبان الفرق بينهما[2].

ثالثاً: أن الحكم بأن (لولا) حرف جر لا يؤدي إلا إلى تغيير واحد، وهو تغيير الحرف والضمائر معه جارية على قياسها، والحكم بأن الياء والكاف في لولاي في موضع رفع يؤدي إلى تعدد التغيير[*]؛ لأن هذه الضمائر تبلغ اثني عشر ضميراً، فالحكم بتغيير واحد أولى، ولأن تغيير المعمول لفظي وتغيير العامل معنوي وتقديري وهو أسهل من التغير اللفظي[3]. وقد وقد أجيب عن ذلك[4].

ويظهر مما ذهب إليه الفراء والأخفش ومن وافقهما من أن الياء والكاف في لولاي، ولولاك في موضع رفع، أنه لم يترتب عليه خلاف معنوي وإنما ترتب عليه خلاف لفظي، فالتغيير وقع في الصيغة لا في الإعراب، فلم ير الفراء خلافاً بين قولنا: لولاي، ولولا أنا، قال: "والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت"[5].

أما ما ذهب إليه سيبويه والبصريون من أن الياء والكاف في لولاي ولولاك، في موضع جر، فإنه ترتب عليه خلاف في اللفظ بإحلال الياء والكاف محل أنا، وأنت، ولاخلاف في المعنى حيث أصبحت الياء والكاف في موضع جر لا رفع، فالتغيير وقع في الصيغة والإعراب.

أما المبرد فمنع وقوع المضمر المتصل بعد (لولا) مطلقاً، نحو: لولاي، ولولاك خطأ؛ لأنه لم يحك عن فصيح[6]، وإنما يقال: لولا أنت.

---

(١) ينظر: رصف المباني: ٣٦٤-٣٦٥.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢/٢١٥-٢١٦.

(*) يقصد بتعدد التغيير وجهين، أحدهما: إيقاع المتصل موقع المنفصل، إي إيقاع الباء والكاف موقع أنا، وأنت. والثاني: إيقاع المجرور موقع المرفوع. ينظر: بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر الزرعي، تح: هشام عبدالعزيز عطا، وعادل عبدالحميد العزوي، أشرف أحمد الحج، ط١ (مكة، مكتبة نزار الباز: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، ٣/٥٦٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢/٢١٤-٢١٦.

(٤) ينظر: ص١٢١ من هذا البحث.

(٥) معاني القرآن: ٢/٨٥.

(٦) ينظر: المقتضب: ٣/٧٣، والكامل: ٣/١٢٧٧-١٢٧٨، وشرح ألفية ابن معطي: ١/٣٧٩.

وما زعمه المبرد مردود بما رواه سيبويه[١]، والفراء من قول يزيد بن الحكم الثقفي:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة النيق منهوي

وأنشد الفراء:

أيطمعُ فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابِنا حسم

ويقول عمر بن أبي ربيعة:

أَوْمَتْ بعَيْنَيْها من الهودجِ لولاك هذا العامَ لم أَحْجُجِ

فإنكار مثل هذا الاستعمال: [لولاي، لولاك] لا يحسن، فقد نطق به أعيان شعراء العرب، وروى ذلك الثقات، فلا سبيل إلى منع الأخذ به[٢].

وخلاصة هذه المسألة: أن في حكم موضع الضمير المتصل بعد (لولا) ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الفراء والأخفش ونسب للكوفيين أيضاً، أنه في موضع رفع بالابتداء.

الثاني: مذهب سيبويه وحكي عن الخليل ويونس، وعليه البصريون، أن الضمير المتصل بعد لولا في موضع جر بلولا، واحتجوا بحجج كثيرة، وأجيب عنها.

وترتب على مذهب الفراء والأخفش ومن وافقهم اختلاف في اللفظ لا في المعنى؛ لأنه تغيير في (صيغة الضمائر) لا تغيير في الإعراب.

أما على مذهب سيبويه والبصريين فترتب عليه اختلاف في اللفظ والمعنى؛ لأنه تغيير في الصيغة وفي الإعراب.

الترجيح:

وترجح عندي من بين هذه المذاهب، مذهب الفراء والأخفش ومن وافقهما؛ لقوة ما احتجوا به؛ ولأنه يترتب عليه اختلاف في اللفظ فقط دون المعنى، فهو أولى من مذهب سيبويه والبصريين الذي ترتب عليه اختلاف في اللفظ والمعنى.

فمذهب الفراء والأخفش أقرب لسهولته، إضافة إلى أن المتفق عليه بين النحاة أن الاسم الظاهر بعد (لولا) مرفوع ولم يسمع عن العرب أنه جاء مخفوضاً، والضمير فرع الاسم الظاهر، فأولى أن يقوم مقامه في الإعراب، كما أن ما عليه النحاة أن لولا ليست من حروف الجر.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٧٤/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١١٩/٣-١٢٠، والنكت الحسان: ١١١، وشفاء العليل: ٦٧٨/٢، والمقاصد النحوية: ٤٣٩/٢، ٤٤١.

المبحث الثاني

الحروف غير العاملة

وفيه مسائل:

٥- لام الابتداء (التوكيد) دخولها على خبر (أنّ) المفتوحة

٦- لا: حذفها في جواب القسم ـ زيادتها

٧- نون الوقاية: وقوعها بعد إسم الفعل

١- لام الابتداء (التوكيد) دخولها على خبر (أنَّ) المفتوحة

اتفق النحاة على أن (لام الابتداء) تدخل في خبر (إنَّ) خاصة؛ لتوكيده لأنها أختهـــا فـــي المعنى فلا تغير الكلام عما كان عليه، ولا تدخل على أخبار أخواتها؛ لندرة السماع في ذلـــك[١]، وأما ما سمع من دخول (اللام) على خبر (أنَّ) نحو قول الشاعر:

وأعلمُ أنَّ تسليماً وتركاً   للا متشابهان ولا سواءُ

فدخلت: اللام في خبر (أنَّ) المنفي وهو قوله: لا متشابهان. وكذا قول الآخر:

ألم تكن حلفت بالله العليِّ   أنَّ مطاياك لمن خير المطيِّ

فـــ(من خير المطي) خبر (أنَّ) وقد دخلت اللام عليه.

ومنه قراءة سعيد بن جبير: ﴿إلاّ أنَّهم ليأكلون الطعام﴾[٢] بفتح (أنَّهم) والكسر فـــي (إلاَّ)، فدخلت اللام على خبر (أنّ) وهو قوله: ﴿ليأكلون...﴾، والقـــراءة المشـــهورة فيهـــا: ﴿إلا إنهـــم ليأكلون الطعام﴾ بكسر همزة (إنَّهم) وكسر همزة (إلاَّ).

فكل ذلك المسموع فيه دخول (اللام) على خبر (أنَّ) مردود عند النحاة، وشاذ لا يقـــاس عليه؛ محتجين بما يلي:

أولاً: أن اللام في خبر (أن) في الشاهد الأول، زائدة شذوذاً؛ لدخولها على النافي وهو (لا) وذلك لا يجوز؛ لأن أكثر النفي بما أوله لام [لم، لا، لن] فكُرِه دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد، فلم يؤكَّد بلامٍ خبرٌ منفي[٣]، كما أن دخـــول الـــلام علـــى هـــذه الأدوات المبدوءة باللام يثقل النطق بها[٤].

---

(١) ينظر: الأصول، لابن السراج: ٢٣١/١، والجمل في النحو، للزجاجي: ص٥٣-٥٤، والإيضاح، لأبي علي: ١٢٤-١٢٥، وسر الصناعة، لابن جني: ٣٧٦/١-٣٧٧، والمفصل، للزمخشري: ٣٩٢، وشرح المفصـــل، لابن يعيش: ٦٣/٨-٦٤، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ٤٧٨/١، وشـــرح الجمـــل، لابـــن عصفور: ٤٣٠/١-٤٣١، والتسهيل، لابن مالك: ٦٤، وشرحه: ٢٧/٢-٣٠، وشرح الرضي على الكافيـــة: ٣٥٩/٤-٣٦٠، ورصف المباني، للمالقي: ٣١٢، والتذييل والتكميـــل، لأبـــي حيـــان: ١١٥/٥، وأوضـــح المسالك، لابن هشام، طبعة (بيروت، دار الجيل: ١٩٧٩م)، ٣٤٥/١.، وتخلـــيص الشـــواهد: ٣٥٥-٣٥٧، والهمع، للسيوطي: ١٧٥/٢.

(٢) الفرقان: ٢٠ ينظر القراءة في الضرائر: ٥٧، ورصف المباني: ٣١٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٩/٤-٣٦٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٢٧/٢.

(٤) ينظر: النحو الوافي: ٦٦٠/١.

ثانياً: أنه يحتمل أن (أنَّ) في الشاهدين السابقين مكسورة،، فقد أوردهما بكسر (إن) غير واحد، فلا يكون فيهما شاهد على دخول اللام في خبر (أنَّ)(١).

ثالثاً: أن الاتفاق على أن قراءة سعيد بن جبير شاذة(٢).

وذكر البغدادي في حديثه عن قول الشاعر:

واعْلَمَ أنَّ تسليما........ للا متشابهان ولا سواءُ

أن ابن عصفور نقل هذا البيت عن الفراء بفتح (أنَّ)، فيكون شذوذ اللام فيه من جهتين، قال [البغدادي]: "والرواية فيه فتح (أنَّ)، نقله ابن عصفور (في كتاب الضرائر) عن الفراء. فيكون شذوذ اللام فيه من جهتين كما بيناه"(٣). يقصد شذوذ دخول اللام على خبر (أنَّ)، وعلى حرف النفي.

قال ابن عصفور: "ومنها [الضرائر] إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام... وقول الآخر أنشده الفراء:

واعلم أنَّ تسليماً وتركاً للا متشابهان.........

ألا ترى أن اللام قد زيدت... في خبر أنَّ المفتوحة"(٤).

ونسبة إنشاد هذا البيت لا توقفنا على رأي الفراء في الشاهد، خاصة أنه لم يورده في معانيه.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

ليس هذا الشاهد مما أنشده الفراء في معانيه، ولكنه أشار إلى مذهبه في عدم جواز دخول اللام في خبر (أنَّ)، وجواز دخولها في خبر (إنَّ) المكسورة، قال: "وقوله: ﴿فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَـٰذِبُونَ﴾(٥) فكسرت(٦)؛ لأنها من صلة القول، ومن فتحها لو لم تكن فيها لام في في قوله: ﴿لكاذبون﴾ جعلها تفسيراً للقول: ألقوا إليهم أنكم كاذبون، فيكون نصباً لو لم يكن فيها

---

(١) كابن جني في المحتسب: ٤٣/١، وفي سر الصناعة: ٣٧٩/١، وابن مالك في شرح التسهيل: ٢٧/٢، وأبو حيان في الارتشاف: ٢٣٩٧/٤، وابن عقيل في شرحه على الألفية: ٣٦٨/١، وابن منظور في اللسان: ٢٦٩/١٥، ٢٨٤، وابن هشام في تخليص الشواهد: ٣٥٥-٣٥٦.

(٢) ينظر: الضرائر، لابن عصفور: ٥٧، ورصف المباني، للمالقي: ٣١٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٩/٤-٣٦٠.

(٣) الخزانة: ٣٣٠/١٠.

(٤) الضرائر: ٥٧.

(٥) النحل: ٨٦.

(٦) أي (إنكم).

لام، كما تقول: ألقيت إليك أنك كاذب، ولا يجوز إلا الكسر عند دخول اللام، فتقول: ألقيت إليك إنك لكاذب"(١).

فاتضح بما ذكره الفراء هنا منعه دخول اللام على خبر أنَّ، وجواز دخولها على خبر إنَّ، متفقاً بذلك مع جمهور النحاة. كما يتضح مخالفة ما ذهب إليه الفراء لما نسبه إليه ابن عصفور

وقد يقول قائل: إن الفراء يظهر متناقضاً في آرائه، فقد أجاز دخول اللام في خبر (لكن) معتداً بشاهد وحيد وهو قول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

ولكنه في هذه المسألة لا يجيز دخول اللام في خبر (أنَّ) وفيها شاهدان وقراءة؟ والجواب: أنه فيما ذهب إليه في (لكن) من جواز دخول اللام في خبرها؛ سمع ذلك الشاهد وأورده كما سمعه وهو ثقة فيما يسمعه وينقله، وهو بذلك على منهج الكوفيين في القياس على السماع ولو كان شاهداً وحيداً.

ثانياً: أنه إنما أجاز دخول اللام على خبر (لكن) لأن أصلها: إنَّ زيدت عليها اللام والكاف، فاللام عنده إنما دخلت على خبر (إنَّ) وهذا متفق عليه.

أما ما ذهب إليه من عدم جواز دخول اللام في خبر (أنّ)، فلم يتعرض للشاهدين السابقين والقراءة التي جاءت فيها اللام داخلة على خبر (أنّ)، فأنكر هذه الشواهد، ولم يجز القياس عليها، فيحكم عليه بأنه متناقض في التعامل مع المسموع، ولا يمكن الحكم على الفراء بأنه قليل الخبرة بكلام العرب؛ لأنه من الممكن أن يكون قد سمع الشاهدين السابقين بكسر همزة (إنّ)، فقد وردت كذلك كما أشرت سابقاً، فحينئذ لا حجة فيها.

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

نسب ابن هشام(٢)، وابن عقيل(٣)، والسيوطي(٤)،الى المبرد، القول بجواز دخول لام الابتداء على خبر (أنَّ)، وهذه النسبة يدفعهاما ذهب إليه المبرد في المقتضب، قال: "وذلك قولك:

---

(١) معاني القرآن: ١١٣/٢.

(٢) ينظر: المغني: ٢٦٠/١.

(٣) ينظر: شرحه على الألفية: ٣٦٧/١.

(٤) ينظر: الهمع: ١٧٥/٢.

أشهد أنَّ زيداً منطلقٌ، وأعلم أنَّ زيداً خيرٌ منك، فإذا أدخلت اللام[1]، قلت: أشهد إنَّ زيداً لخير منك، وأعلم إنَّ زيداً لمنطلقٌ، قال الله عز وجل ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[2]، وكذلك: بلغني أنك منطلق، لا يجوز أن تدخل اللام، فتقول: بلغني أنك لمنطلق"[3].

فصريح كلام المبرد أنه لا يجيز دخول لام الابتداء على خبر (أنَّ)، وهذا ردٌّ على من نسب له خلاف ذلك.

أما ابن عصفور فقد جعل دخول اللام في خبر (أنَّ) المفتوحة من ضرائر الشعر كما في الشاهدين السابقين[4].

وخلاصة هذه المسألة: أن ما ذكره البغدادي نقلاً عن ابن عصفور أن الفراء روى قول الشاعر:

واعلمُ أن تسليماً وتركاً   للا متشابهان ولا سواء

ليس مما أنشده الفراء في معانيه، وإنما أشار الفراء إلى منع دخول لام التأكيد على خبر (أنَّ)، وأجاز دخولها على (إنَّ)، وهذا متفق عليه بين النحاة، فلم يختلف عنهم الفراء، ولم يأت بجديد في هذه المسألة، وأما ما سمع من دخول اللام على (أنَّ) فمن الشاذ الذي لا يقاس عليه لندرته، ولإمكان أن تكون (إن) فيه مكسورة، فقد أوردهما بكسر همزة إنَّ غير واحد[5]. فلا يكون فيها شاهد، أما القراءة فيضعفها اتفاق النحاة على شذوذها.

وذهب ابن عصفور إلى أن دخول اللام على خبر (أنَّ) من ضرائر الشعر ولا يجوز في سعة الكلام.

الترجيح:

ويترجح عندي منع دخول اللام في خبر (أنَّ)، وهو مذهب الفراء وجمهور النحاة؛ لضعف السماع الوارد في دخول اللام في خبر (أنَّ) من وجهين، الأول: قلته وشذوذه، والآخر:

---

(١) يقصد: أدخلت اللام في (الخبر) كسرت همزة (إنَّ).

(٢) المنافقون: ١.

(٣) ينظر: المقتضب للمبرد: ٣٤٤/٢-٣٤٥.

(٤) ينظر: الضرائر: ٥٧.

(٥) ينظر: المحتسب: ٤٣/١، وشرح التسهيل: ٢٧/٢، والارتشاف: ٢٣٩٧/٤، ولسان العرب: ٢٦٩/١٥.

إمكان أن تكون (أنَّ) فيه مكسورة، كما أورده بعض النحاة، وهو الأولى لدفع الضـــرورة فيهمـــا والشذوذ (من دخول اللام على لا)، فلا حجة فيه حينئذ.

٢ ـ أ- لا: حذفها في جواب القسم

المقرر عند النحاة أن (زال، وفتئ، وبرح) النواسخ لا تكون إلا بجحد ظاهر أو مضمر؛ لأن الغرض منها إثبات الخبر واستمراره، ولا يكون ذلك إلا باقترانها بحرف النفي، فاستعمالها مجردة منه ينافي هذا الغرض فلا تفيد الإثبات، والغرض منها إثبات الخبر.

فالظاهر من النفي فيها، كقوله تعالى ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾(١)، وقوله ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾(٢)، وقوله: ﴿لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ﴾(٣)، والمضمر فيه النفي، نحو قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾(٤)، أي: تالله لا تفتأ تذكر يوسف.

ويجوز عند النحاة حذف (لا) من هذه الأفعال الناقصة قياساً بشرط أن تكون مضارعة وجواباً لقسم، فأما كونها مضارعة؛ فلكونه في القسم أكثر من الماضي، وكونها جواباً لقسم للزومه النفي بـ(لا)، فإذا حذفت (لا) منه أمن اللبس بالموجب، ولا يبقى إشكال في الحذف؛ لأن السامع يعرف معنى الكلام؛ لمعرفته موقعها؛ وإنما حكم بأن المحذوفة من المضارع (لا) دون (ما)؛ لأنها أكثر استعمالاً في نفي المضارع من (ما)(٥)، ومنه قول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً   ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

يريد: لا أبرح قاعداً، فحذف (لا) لمعرفة موقعها، وأبرح: مضارع، وجواب للقسم (يمين الله). وقول الآخر:

حلفت يميناً يا ابن قحفان بالذي   تكَفَّل بالأرزاق في السهل والجبلْ

تزال حبال مبرمات أعدها   لها ما مشى يوماً على خفه جملْ

أراد: لا تزال، فحذف (لا)، لأن: تزال مضارع، وجواب للقسم السابق: (حلفت يميناً).

---

(١) هود: ١١٨

(٢) الأنبياء: ١٥

(٣) الكهف: ٦٠

(٤) يوسف: ٨٥

(٥) ينظر: المفصل، للزمخشري: ص٣٥٥-٣٥٦، وأمالي ابن الشجري: ١٤٠/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: يعيش: ١٠٩/٧-١١١، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٥/٤-١٩٦، ٣١٥-٣١٦.، والارتشاف، لأبي حيان: ١١٦١/٣، وشرح التسهيل، للمرادي: ص٢٨٥، والتصريح، لخالد الأزهري: ١٨٥/١، والهمع، للسيوطي: ٣٣٦/٥، والمقرب، لابن عصفور: ٩٤/١، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٣٨٧/١.

ومنه أيضاً الآية السابقة: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾، أي: تالله لا تفتأ، فحذفت (لا) لمعرفة مكانها، تفتأ: مضارع جواب لـــ(تالله).

ونسب البغدادي للفراء أنه أجاز حذف (لا) من (زال) في قول الشاعر:

فلا وأبي دهماءَ زالت عزيزةً   على قومها ما فتَّل الزَّندَ قادحُ

و(زالت) في البيت ماض، وواقع جواباً لليمين (القسم) وهو قوله: (وأبي دهماء).

قال البغدادي معلقاً على ما رآه ابن الملا الحلبي من جواز حذف (لا) في البيت: "وقد ردَّ الشارح المحقق هذا الجواز، فقال: وليس مما حذف منه حرف النفي. مراده الرَّد علـــى الفـــراء، فإنه ذهب في موضعين (من تفسيره) إلى أن حرف النفي منه محذوف"[١].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء إلى ما نسبه له البغدادي في هذه المسألة، في موضعين مـــن معانيـــه، الأول في تفسيره سورة يوسف، قال: "قالوا: ﴿تالله تفتأ﴾[٢] معناه: لا تزال تـــذكر يوســـف، و(لا) قـــد تضمر مع الأيمان؛ لأنها إذا كانت خبراً لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلا بلام، ألا ترى أنك تقـــول: والله لآتينَّك، ولا يجوز أن تقول: والله آتيك إلا أن تكون تريد (لا) فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر أضمرت، قال امرؤ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً   ....

وأنشدني بعضهم:

فلا وأبي دهماءَ زالت عزيزةً   ....

يريد: لازالت"[٣].

والآخر: في تفسيره سورة الكهف عند قوله تعـــالى ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبۡرَحُ﴾[٤]، قـــال: "يريد: لا أزال حتى أبلغ، لم يرد: لا أبرح مكـــاني...، وقولـــه: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ معناه: لا تزال تذكر يوسف. ولا يكون تزال وأفتأ وأبرح إذا كانت فـــي معناهمـــا[٥] إلا بجحـــد

---

(١) الخزانة: ٢٣٨/٩.

(٢) يوسف: ٨٥

(٣) ٥٤/٢

(٤) الكهف: ٦٠.

(٥) يعني: لا أبرح، تفتأ، المشار إليهما في الآيتين ومعناهما أنهما ناقصتان فلابد من أن تسبق بجحد.

ظاهر أو مضمر. فأما الظاهر فقد تـراه فـي القـرآن ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[1]، ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[2]...، والمضمر فيه الجحد قول الله ﴿تفتأ﴾ ومعناه: لا تفتأ، لا تزال تذكر يوسف، ومثله قول الشاعر:

فلا وأبي دهماءَ زالت عزيزةً ....

وكذلك قول امرئ القيس:

فقلت يمينُ الله أبرح قاعداً ...."[3].

ويظهر من كلام الفراء أنه جعل (لا) محذوفة مع (زالت) في قول الشاعر السابق، وهـو ماضٍ وجواب قسم لقوله: (وأبي دهماء...)، كما حذفت من قوله ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾، ومـن ﴿أبرح﴾ في قول امرئ القيس، و(تفتأ، وأبرح) مضارعان وهما جوابا قسم لـ(تالله، ويمين الله).

إذاً فالفراء يجيز حذف (لا) من هذه الأفعال الناقصة الواقعة جواب قسم سـواء أكانـت مضارعة، وهذا متفق عليه بين النحاة، أم ماضية؛ معللاً ما ذهب إليه بأنه قد عرف موضع (لا) للزومها القسم، ومحتجاً بما سمع من قول الشاعر السابق، وهو شاهد وحيد في حـذف (لا) مـن (زال) الناقصة وهي ماضية، متبعاً في ذلك منهج الكوفيين في القياس على الشاهد الواحد.

ووافق الفراء فيما ذهب إليه الطبري، قال في حديثه عن (زال، وفتئ، وبرح): "وإذا كان ما بعدها[4] مجحوداً تُلُقِّيَتْ بـ(ما) أو بـ(لا) فلما عرف موقعها حذفت من الكلام لمعرفة السامع بمعنى الكلام، ومنه قول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح............

وكما قال الآخر:

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة........."[5]

فخرَّج البيت على حذف (لا) وأنها (لازالت) لمعرفة موقعها في جواب القسم، وهذا معنى قولـه: "لمعرفة السامع بمعنى الكلام".

وفي المحرر الوجيز: "ومن المواضع التي حذفت فيها (لا) ويدل عليها الكلام قول الشاعر:

---

(١) هود: ١١٨

(٢) الرعد: ٣١، الحج: ٥٥.

(٣) ١٥٤/٢

(٤) يعني: اليمين أو القسم.

(٥) جامع البيان: ٢٢١/١٦.

فلا وأبي دهماء زالت......"[1].

- **مذهب آخر في المسألة:**

وهو أنه لا يجوز حذف (لا) من (برح، وفتئ، وزال) النواسخ إذا كانت ماضية، جواباً لقسم؛ لأنه لم يسمع ذلك إلا في مضارع هذه الأفعال، وأما قول الشاعر:

* فلا وأبي دهماء زالت عزيزةً *

فحذف (لا) فيه شاذٌ، أو أنه فصل بين (لا) وبين (زالت)، فالأصل فيه: فوأبي دهماء لازالت عزيزةً[2].

أما ابن عصفور فقد خرَّج حذف (لا) في البيت السابق.

على أنه ضرورة شعرية؛ لأن (زالت) ماض[3].

وخلاصة هذه المسألة: أن المتفق عليه بين النحاة أن حذف (لا) ينقاس مع مضارع (زال، وفتئ، وبرح) الواقع جواباً لقسم؛ لوروده في القرآن الكريم، وهذا يقوي القياس، ولوروده في الشعر في غير شاهد.

واختص الفراء بأن أجاز حذف (لا) من ماضٍ هذه الأفعال الناقصة (زال، برح، فتئ) الواقع جواباً لقسم محتجا بأنه قد عُرف موضع (لا) مع القسم للزومها إياه، ولأنه قد سمع ذلك كما في قول الشاعر:

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة ....

على أنه حذفت من (لا). ووافقه بعضهم على جواز حذف (لا) في هذا البيت.

الترجيح: والذي أميل إليه أن ما ذهب إليه الفراء من جواز حذف (لا) من ماضي هذه الأفعال ضعيف لسببين، الأول: أن ما احتج به شاهد واحد، الثاني: إمكان تأويله بما هو أقرب من حذف (لا)، وهو أن يكون قد فصل بين (لا) ومنفيها، والشاهد إذا احتمل التأويل يضعف الاحتجاج به. والله أعلم.

---

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق غالب بن عطية الأندلسي، تح: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط١، (لبنان، دار الكتب العلمية: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، ٢٧٣/٣، ٢٨٠.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣١٥/٤-٣١٦، والارتشاف: ١١٦٠/٣-١١٦١، وشرح التسهيل، للمرادي، ص: ٢٨٥.، والمغني، لابن هشام، تح: د. مازن المبارك، ط٦، (بيروت، دار الفكر: ١٩٨٥م)، ٥١٣/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٨٦/١-٣٨٧.

ب-لا : زيادتهـا

اختلف في (لا) في قول العجَّاج:

في بئر لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ   بإفكه حتى رأى الصبح جَشَرْ

أزائدة هي، أم نافية؟

فنسب البغدادي للفراء القول بأنها نافية لا زائدة، قال (البغدادي) في حديثه عـن قـول العجاج السابق[1]: "وذهب جماعة إلى أن (لا) هنا نافية لا زائدة، أولهم الفراء..."[2].

وفي موضع آخر من الخزانة قال: "وذهب الفراء وتبعه جماعة إلى أن (لا) هنـا نافيـة وليست بزائدة، قال: لأن المعنى: في بئر ماء لا يُحِيرُ عليه شيئاً، كأنك قلت: إلـى غيـر رشـدٍ توجه وما درى ووقع على ما لا يتبين فيه عمله، فهو جحد محض"[3].

ونسب هذا القول للفراء قبل البغدادي، الأزهري[4]، وابن الأنباري محمد بن القاسـم[5]، والجوهري[6]، والمرتضى الزبيدي[7]، ومن المعاصرين الدكتور عبدالفتاح محمد حبيب[8].

ونسبه الطبري لبعض نحويي الكوفة، وعلق عليه المحقق بأنه يقصـد بـبعض نحـويي الكوفة الفراءَ[9].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء في معانيه إلى ما نُسب إليه هنا في هذه المسألة، في موضعين، الأول: فـي تفسيره سورة الفاتحة، قال: "وقد قال بعض من لا يعـرف العربيـة: إن معنـى (غيـر) فـي ﴿الحمد﴾[10]، معنى (سوى)، وإن (لا) صلة في الكلام، واحتج بقول الشاعر:

* في بئرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ *

---

(١) هو الشاهد رقم (٢٦٠) في الخزانة: ٥١/٤.

(٢) الخزانة: ٥٢/٤.

(٣) ٢٢٤/١١

(٤) ينظر: تهذيب اللغة: ١٤٧/٥.

(٥) ينظر: كتاب الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (بيروت، المكتبة العصرية: ١٤١١هـ-١٩٩١م)، ٢١٤-٢١٥.

(٦) ينظر: الصحاح، تح: عبدالغفور عطار، ط١، (القاهرة: ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م)، ط٤ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م): ٢١٩.

(٧) ينظر: تاج العروس: ٤٦٦/٤٠.

(٨) ينظر: النحو والتصريف عند الفراء (أطروحة دكتوراه): ١٣٤-١٣٥.

(٩) ينظر: جامع البيان: ١٩٠/١-١٩١، وانظر هامش الصفحة نفسها.

(١٠) "أي سورة الفاتحة، والحمد من أسمائها". معاني القرآن، للفراء: ٨/١ (الهامش رقم ٢).

وهذا غير جائز؛ لأن المعنى: وقع على ما لا يتبين فيه عمله، فهو جحد محض. وإنما يجوز أن تجعل (لا) صلة إذا اتصلت بجحد قبلها، مثل قوله:

ما كان يرضى رسولُ الله دينهم والطيبانِ أبو بكر ولا عمرُ

فجعل (لا) صلة لمكان الجحد الذي في أول الكلام؛ هذا التفسير أوضح؛ أراد: في بئر لا حور، (لا) الصحيحة في الجحد؛ لأنه أراد: في بئر ماء لا يحير عليه شيئاً؛ كأنك قلت: إلى غير رشد توجه وما درى، والعرب تقول: طحنت الطاحنةُ فما أحارت شيئاً[1]، أي: لم يتبين لها أثر عمل"[2].

وفي الموضع الآخر، قال: "وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[3]، وفي قراءة عبدالله: لكي يعلم يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون والعرب تجعل (لا) صلة في كل كلام دخل في آخره جحد، أو في أوله جحد غير مصرح، فهذا مما دخل آخره الجحد، فجعلت (لا) في أوله صلة.

وأما الجحد السابق الذي لم يصرح به فقوله عز وجل: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[4]، وقوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5]، وقوله: ﴿وَحِرْمٌ[6] على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون﴾[7]، يرجعون﴾[7]، وفي الحرام معنى الجحد والمنع، وفي قوله: ﴿وما يشعركم﴾ فلذلك جعلت (لا) بعده صلة معناها السقوط من الكلام"[8].

ويتبين من كلام الفراء أنه يرى أن (لا) لا تزاد إلا في الكلام الذي فيه الجحد في أوله أو في آخره. والمراد بالجحد عنده: النفي وما يشبهه كالمنع في قوله: (ما منعك..) والتحريم في قوله: (وحرام على قرية)، ونحو ذلك مما دَلَّ على معنى النفي.

وبناءً على ما رآه في زيادة (لا)، ذهب إلى أن (لا) في بيت العجاج نافية، لا زائدة؛ لأنه لم يدخل في الكلام جحد أو معنى الجحد.

---

(١) أي: ما ردت شيئاً من الدقيق، فلم يتبين لها أثر عمل.

(٢) معاني القرآن: ٨/١.

(٣) الحديد: ٢٩

(٤) الأعراف: ١٢

(٥) الأنعام: ١٠٩

(٦) على أنها قراءة ابن عباس، وقراءة أهل المدينة ﴿وحَرَامٌ﴾، ينظر: معاني القرآن: ٢١١/٢.

(٧) الأنبياء: ٩٥

(٨) ١٣٧/٣-١٣٨.

والفراء فيما ذهب إليه، اعتمد أولاً: على السماع، كما جاء في الآيات التي أوردها، وكما في قول الشاعر:

ما كان يرضى رسول الله...... والطيبان أبو بكر ولا عمر

أراد: وعمر، فجعل لا زائدة مؤكدة للنفي السابق، وكذلك في الآيات السابقة.

ثانياً: اعتمد في تفسير بيت العجَّاج:

في بئر لا حور.........

على أن معنى الحُور: الرجوع، و(لا) للنفي، أي: سرى في بئر غير رجوع، أي بئر منسوبة إلى عدم الرجوع؛ لأنها لا ترجع عليه بخير[١].

وهذا المعنى لـ(الحور) وهو (الرجوع) معنى ثابت عن العرب كما ذكر ذلك الجوهري[٢]، وابن سيده[٣]. ثالثاً: احتج بأن قال: لو جاز مجيء (لا) زائدة – يراد بها الطرح – من غير دلالة دلالة جحد يدل على ذلك، لم يعرف خبر يراد به النفي من خبر لا يراد به النفي، نحو: أردت أن لا أكرم زيداً، فهل تريد: أكرم أم لا أكرم فهو ملبس[٤].

وتبع الفراء فيما ذهب إليه من أن (لا) في قول العجاج السابق، نافية لا زائدة: ابن الأعرابي في نوادره، كما أشار إلى ذلك الأزهري، وابن جني، والسيد أحمد صفر[٥].

ووافق ابنُ قتيبة الفراء في أن (لا) تزاد في الكلام والمعنى اطراحها لإباءٍ في الكلام أو جحد، كما في الآيات التي أوردها الفراء، وكما في قول أبي النجم:

وما ألوم البِيضَ أن لا تسْخَرا وقد رأيْنا الشمِطَ القفندرا

ومعناه: أن تسخرا، فزاد (لا) في آخر الكلام، للجحد في أوله.

والشمِط: بياض شعر الرأس، والقفندرا: القبيح المنظر.

إلا أن ابن قتيبة جعل قول العجاج:

في بئر لا حُورٍ...............

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٨/١ (هامش رقم ٢).

(٢) ينظر: الصحاح: ١/٩–٢.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: مقلوب (ح – و – ر).

(٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٠٧/٣، وجامع البيان، للطبري: ١٩٠/١–١٩١.

(٥) ينظر رأي الأعرابي في التهذيب: ١٤٧/٥، والخصائص: ٢٣٥/٢، ٤٧٧/٢، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب.، والصاجي في فقه اللغة، لابن فارس: ٢٦٠ (الهامش).

من الكلام الذي جاء فيه جحد في آخره فجعل (لا) زائدة فيه، لذلك قال معلقاً على قول العجاج: "فزاد (لا) في أول الكلام؛ لأن في آخره جحدا"، يقصد قوله: (وما شعر)[1]، في حين أن الفراء لم يشر أو يعتمد على الجحد في آخر شطر بيت العجاج، فكأنه اعتمد على المعنى اللغوي (للحُور) ففسر وفقاً لذلك أن لا نافية فيه، لا زائدة. ولم أجد تفسيراً من الفراء لماذا لم يعتمد الجحد (وما شعر) الوارد بعد (لا) كما ذكره ابن قتيبة اتساقاً مع ما ذكروه من أن (لا) تزاد في كلام فيه معنى الجحد سواء بعد (لا) أو قبلها.

- **مذهب آخر في المسألة:**

ويرى أبو عبيدة أن (لا) في قول العجاج:

في بئر لا حُورٍ ....

زائدة، وليست نافية، قال: "(لا) من حروف الزوائد لتتميم الكلام والمعنى إلغاؤها، قال العجاج:

في بئر لا حُورٍ

أي: في بئر حورٍ، أي هلكة"[2].

وتبع أبا عبيدة جماعة، منهم: ابن دريد[3]، والأزهري[4]، والجوهري[5]، والزمخشري[6]، وابن الشجري[7]، والهروي[8]، وابن الأنباري أبو البركات[9]، والرضي[10].

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلي:

أولاً: قالوا: أن الأصل في قول العجاج هو: في بئر حورٍ، ففصل بينهما بـ(لا) ومعنى حور: هلكة، والمعنى: في بئر هلكة سرى وما شعر.

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صفر، (دار إحياء الكتب العربية)، ص: ١٨٩-١٩١.

(٢) مجاز القرآن، تعليق: د. محمد فؤاد سنزكين، (القاهرة، مكتبة الخانجي): ١/٢٥-٢٦.

(٣) ينظر: الجمهرة: مادة (ح -ر -و).

(٤) ينظر: التهذيب: ٥/١٤٧.

(٥) ينظر: الصحاح: ٢/٦٣٩، ٦/٥٥٣، ٩/١-٢.

(٦) ينظر: المفصل: ٤٢٤، والكشاف، تح: أحمد عبدالواحد، وعلي محمد معوض، (الرياض، مكتبة العبيكان: ١٤١٨هـ-١٤١٨هـ-٢٠٠١م)، ٦/٢٦٦.

(٧) ينظر: أماليه: ٢/٥٤١-٥٤٢.

(٨) ينظر: الأزهية: ١٥٤-١٥٧.

(٩) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، تح: د. طه عبدالحميد طه، (الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م): ١/٣٥٥-٣٥٦.

(١٠) ينظر: شرحه على الكافية: ٢/١٦٣-١٦٤.

ثانياً: أن (لا) زيدت في كلام العرب كثيراً، وأن قطرباً كان يقول: إن العرب تدخل (لا) توكيداً في الكلام كما يدخلون (ما) في مثل قوله تعالى ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[2]، فكذلك (لا) زادوها، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[3]، والمعنى: أن تسجد، وقول زهير:

مورَّثُ المجدِ لا يغتال همَّته   عن الرياسة لا عجزٌ ولا سأمُ

أي: لا يغتالها عجز، فزاد (لا).

وقول آخر:

بيوم جُدودٍ[4] لا فضحتم أباكم   وسالمتم والخيلُ تَدْمَى نحورُها

يريد: فضحتم أباكم فزاد (لا) وليس في الكلام جحد.

وقال ساعدة بن جؤية الهذلي:

أفعنكِ لا بَرْقٌ كأنَّ وميضه   غابٌ تسنَّمه ضِرامٌ مُثْقَبُ[5]

يريد: أفعنك ومنك برق، ولا زائدة.

ويلحظ زيادة (لا) هنا في قول الهذلي، وفي الشاهد الذي قبله، دون أن يكون في الكلام جحد.

وأن قطرباً حكى: "ضربت لا زيدا"[6]، فـ(لا) فيه زائدة دون جحد في الكلام.

وقول الأحوص:

ويَلْحَيْنَنِي[7] في اللَّهْوِ أنْ لا أُحبَّه   ولِلَّهْوِ داعٍ دائبٌ غيرٌ غافلِ

يريد: في اللهو أن أحبه، فزاد (لا)، وليس في الكلام جحد.

ومنه قول الشماخ:

أعائش ما لأهلك – لا – أراهم   يضيعون الهجان مع المُضيعِ

يريد: أراهم يضيِّعون الهجان، و(لا) زائدة.

---

(١) البقرة: ٨٨

(٢) النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣.

(٣) الأعراف: ١٢

(٤) جدود:اسم موضع في أرض بني تميم.

(٥) غابٌ: شجر، وتسنَّمه: علاه، والضرام: النار في الحطب الدقيق الذي تضرم فيه، ومثقب: مُوْقَدٌ.

(٦) ينظر: الصاجي: ٢٥٩.

(٧) أي: يَلُمْنني.

ويتبين مما احتج به القائلون بزيادة (لا) في قول العجاج تبعاً لأبي عبيدة، أنهم يرون جواز زيادة (لا) في الكلام كما زيدت (ما)، ولم يفرقوا في جواز زيادتها بين ما إذا كان في الكلام جحد تقدمها فجاءت (لا) مؤكدة له، أو تأخر عنها فتقدمت (لا) للإيذان به، فأجازوا زيادتها وليس في الكلام ما يدل على معنى الجحد؛ لأن السماع يؤيد ذلك كما في قول ساعدة الهذلي، وقول الأحوص، وما نسبوه لقطرب: (ضربت لا زيد). وبناءً على ذلك رأوا أن (لا) زائدة في قول العجاج.

وخلاصة هذه المسألة: أنه اختلف في (لا) في قول العجاج:

* في بئر لا حورٍ سرى وما شعر *

فذهب الفراء إلى أنها نافية لا زائدة؛ لأن المعنى: سرى في بئر غير رجوع، أي منسوبة إلى عدم الرجوع؛ لأنها لا ترجع عليه بخير.

ولأنه يرى أن (لا) إنما تزاد في كلام فيه معنى الجحد في أوله، فتأتي بعده مؤكدة لمعناه، أو في آخره فتكون (لا) زائدة ممهدة للإيذان به.

ولم يعتمد الفراء ما جاء بعد (لا) في قول العجاج من النفي، وهو قوله: (وما شعر)، واعتمده ابن قتيبة، فجعل (لا) زائدة؛ لمجيء الجحد بعدها.

وذهب أبو عبيدة وتبعه جماعة إلى أن (لا) زائدة؛ لأن المعنى: في بئر حور، أي هلكة، كأنه قال: في بئر هلكة سرى... وفصل بينهما بـ(لا).

ولأنهم يجيزون زيادة (لا) في الكلام كما زيدت (ما) وسواء عندهم أكان في الكلام جحد، أم لم يكن؛ لأن السماع يؤيده.

الترجيح:

ويمكن القول إن ما ذهب إليه الفراء من أن (لا) إنما تكون زائدة في الكلام الذي فيه النفي أو ما في معناه، هو الأغلب وليس على الإطلاق؛ لأن الأغلب في زيادة الحرف أن يأتي للتأكيد، إلا أنه قد وردت (لا) زائدة في كلام ليس فيه معنى الجحد، كما في الأمثلة المتقدمة المشار إليها، ولا يمكن دفعها ولم يشر إليها الفراء في معانيه، فمن سمع حجة على من لم يسمع، وبناءً عليه أميل إلى ما ذهب إليه أبو عبيدة ومن تابعه من القول بزيادة (لا) في قول العجاج، كما أن الأقرب أن يكون المعنى ما ذكره أبو عبيدة، أي: سرى في بئر هلكة وما شعر. والله أعلم بالصواب.

٣- نون الوقاية: وقوعها بعد اسم الفعل

إذا تعدى الفعل إلى ياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو:كلَّمني، ويكلِّمُني، وكلِّمْني، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً.

وتدخل نون الوقاية كذلك على اسم الفعل المتعدي إلى ياء المتكلم، ونسب البغدادي نقلاً عن الرضي للفراء، أنه حكى: مكانكني، وليونس أنه حكى: عليكني. قال البغدادي: "قال الشارح المحقق في باب المضمر: يجوز إلحاق نون الوقاية في أسماء الأفعال؛ لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها أيضاً؛ لأنها ليست أفعالاً في الأصل. حكى يونس: عليكني، وحكى الفراء: مكانكني"(١). والظاهر مما أورده الرضي من حكاية يونس والفراء استشهاده على جواز لحاق نون الوقاية لاسم الفعل المتعدي، أو تركها.

ونسب هذه الحكاية للفراء قبل البغدادي والرضي، ابنُ مالك(٢).

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه هنا، قال: "وسمعت بعض بني سُلَيم يقول في كلامه: كما أَنْتَنِي، ومكانكني، يريد: انتظرني في مكانك"(٣).

والذي يظهر من كلام الفراء أن لحاق نون الوقاية باسم الفعل لغة بعض العرب، وعليه يمكن القول: إن لحاق نون الوقاية باسم الفعل المتعدي إلى ياء المتكلم ثابت عند الفراء؛ لسماعه في (مكانكني)، أي: انتظرني، وأثبته قبل الفراء سماعاً عن بعض العرب يونس بن حبيب، كما نقل عنه سيبويه، في: عليكني، بمعنى: الزمني.

ففي باب الإضمار فيما يجري مجرى الفعل، قال: "وروید، وروِیدك، وعليك... وما أشبه ذلك فعلامات الإضمار حالهن هاهنا كحالهن في الفعل، لا تقوى أن تقول: عليك إياه، ولا رويد إياه؛ لأنك قد تقدر الهاء، فتقول: عليكه، ورويده. ولا تقول: عليك إياي؛ لأنك قد تقدر (ني)، وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول: عليكني من غير تلقين ومنهم من لا يستعمل (ني) في ذا الموضع استغناءً بـ(عليك بي، وعليك بنا)"(٤).

---

(١) الخزانة: ٢٤٨/٦-٢٤٩، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٤/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ١٣٨/١.

(٣) ٣٢٣/١.

(٤) الكتاب: ٣٦٠/٢-٣٦١.

ومما ذكره سيبويه يتضح الآتي، أولاً: أن الفراء لم يكن أول من أشار إلى أن وقوع نون الوقاية بعد اسم الفعل المتعدي لياء المتكلم لغة بعض العرب، بل كان مسبوقاً بما نسبه سيبويه ليونس من أنه سمع ذلك من بعض العرب. ثانياً: أن من العرب من لا يستعمل نون الوقاية بعد اسم الفعل المتعدي لياء المتكلم استغناءً بـ(عليك بي). وقد أشار النحاة بعد سيبويه والفراء إلى هذا الاستعمال (عليكني، دراكني،...)، مجيزين إياه، ومعللين لجوازه بقوة شبه اسم الفعل بالفعل، وبكون مدلولات أسماء الأفعال أفعالاً متعدية(١).

قال ابن مالك في شرح التسهيل: "وإذا أعملت (رويد) في الياء قلت: رويدني، أي أمهلني، وكذلك تفعل بكل متعدٍ من أسماء الأفعال"(٢).

وفي المغني لابن هشام: "نون الوقاية، وتسمى نون العماد أيضاً وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة، لواحد من ثلاثة ...... الثاني: اسم الفعل نحو: دراكني، وتراكني، وعليكني، بمعنى: أدركني واتركني والزمني"(٣)، وإليه ذهب الشاطبي(٤).

ولم أجد أحداً من النحاة فيما وقفت عليه من مصادر ذهب إلى منع إلحاق نون الوقاية بعد اسم الفعل المتعدي لياء المتكلم. والخلاف بين النحاة في حكم لحاق نون الوقاية لاسم الفعل المتعدي لياء المتكلم أعلى سبيل الوجوب، أم الجواز؟ وهذه مسألة أخرى.

---

(١) ينظر: الخصائص: ٣٥/٣.

(٢) ١٣٧/١-١٣٨.

(٣) ١٩٣/١، وانظر: ٣٩٧/٢، وانظر: الجامع الصغير في النحو، ابن هشام، تح: أحمد محمد الهرميل، (القاهرة: مكتبة الخانجي: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، ص: ١٩-٢٠.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٤٥/١.

الفصل الثاني

المفردات، وفيه مبحثان:

المبحث الأول

الظروف والضمائر

وفيه مسائل:

٨- بين: حذفها ونصب ما تضاف إليه بعد (ما)

٩- بينا: أصل الألف فيها

١٠- سوى: خروجها عن الظرفية

١١- ياء المتكلم: كسرها في الجر

١٢- الياء: حذفها في المبني والمعرب من الأفعال

١- بين: حذفها ونصب ما تضاف إليه بعد (ما)

تعددت الآراء في توجيه نصب (بعوضة) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾(١) على النحو التالي:

- أن تكون صفة لــ(ما)، إذا جعلت (ما) بدلاً من مثل، و(مثلاً) مفعول بــ(يضرب) وتكون إذ ذاك قد وصفت باسم الجنس المنكر لإبهام (ما).
- أن تكون (بعوضة) عطف بيان، و(مثلاً) مفعول بــ(يضرب).
- أن تكون بدلاً من مثل.
- أن تكون مفعولاً ثانياً لــ(يضرب)، والأول هو (مثلاً) على أن يتعدى (يضرب) إلى اثنين.
- أن تكون مفعولاً لــ(يضرب)، و(مثلاً) حال من النكرة مقدم عليها.
- أن تكون مفعولاً أول لــ(يضرب)، و(مثلاً) المفعول الثاني.
- أن تكون منصوبة على تقدير إسقاط المضاف، والمعنى: أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة فما فوقها(٢).

وهذا الأخير قول الكسائي والفراء، أجازا حذف (بين) ونصب ما أضيفت إليه.

قال البغدادي: "قوله (يعني الرضي): "على ما حكى الزجاجي: مطرنا ما بين زبالةَ فالثعلبية"، هذه الحكاية والتوجيه إنما هما للكسائي والفراء، قال في تفسير الآية: وأما الوجه الثالث وهو أحبها إليَّ فأن تجعل المعنى على: إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضةٍ إلى ما فوقها. والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح إلى في آخر، نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما ببين والآخر بإلى، فيقولون: مطرنا ما زبالةَ فالثعلبيةَ، وله عشرون ماناقةً فجملا، وهي أحسن الناس ما قرناً فقدماً، يراد به ما بين قرنها إلى قدمها...، فإذا لم تصلح إلى في آخر الكلام لم يجز سقوط بين. من ذلك أن تقول: داري ما بين الكوفة والمدينة، فلا يجوز أن تقول: داري ما الكوفة فالمدينة؛ لأن إلى إنما تصلح إذا كان ما بين المدينة والكوفة كله من دارك، كما كان المطر آخذاً ما بين زبالة إلى الثعلبية. قال الكسائي: سمعت أعرابياً يقول ورأى

---

(١) البقرة: ٢٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ط٢، (دار الفكر: ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، ١/١٢٢-١٢٣.، والجامع الكبير لأحكام القرآن، للقرطبي: ١/٢٨٣، وجامع البيان، للطبري: ١/٤٠٤-٤٠٥، والجمل في النحو، المنسوب للفراهيدي، تح: فخرالدين قباوة، ط٥، (١٩٩٥م)، ص١٢١.، ومعاني القرآن، للزجاج: ١/١٠٤، والدر المصون، للسمين الحلبي: ١/٢٢٤.

الهلال: الحمد لله ما إهلالَكَ إلى سرارِك، يريد: ما بين إهلالك إلى سرارك. فجعلوا النصب الذي في (بين) فيما بعدها إذا سقطت؛ ليعلم أن معنى (بين) يراد"[١].

ويتضح من نص الفراء أنه خص جواز حذف (بين)بكلام تصلح (إلى) في آخره، فإذا لم تصلح (إلى) في آخره لم يُجزْ سقوط (بين).

كما اتضح أن استشهاد الفراء بما قاله الكسائي يثبت نسبة هذا الرأي للكسائي وموافقته له، وبذلك يمكن الاطمئنان لصحة نسبته لهما، وصحة ما نقله البغدادي.

ونسب هذا الرأي للكسائي والفراء، القرطبي والصابوني[٢]، ونسبه السمين الحلبي لهما ولغيرهما من الكوفيين[٣]، وللفراء وحده نسبه السيوطي[٤]، والمختار أحمد ديرة من المعاصرين[٥].

أما الزجاج فنسبه لبعض النحويين دون ذكر للكسائي ولا للفراء[٦].

وما ذهب إليه الكسائي والفراء في قوله تعالى ﴿... مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ...﴾[٧] من حذف (بين) ونصب الاسم المجرور بعدها، ذكره جماعةٌ من الوجوه في نصب (بعوضة)، ولم يردوه، من هؤلاء: الزجاج، والطبري، والقرطبي والسمين الحلبي، والشوكاني، والصابوني[٨].

ففي إقرارهم لهذا الوجه ما يؤنس بقبوله وإقراره على معنى: أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها، وهذا التفسير حسب فهمي تفسير قريب وليس بعيداً متكلفاً. إلا أنني أميل إلى القول بأن (ضرب) متعد لمفعول واحد بمعنى (يبين)، ومثلاً: مفعول به؛ لأنه المقدم في التركيب، بدليل قوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾[٩]. و(ما) صفة لـ(مثلا) النكرة،

---

(١) الخزانة: ١١/١٠-١١، ومعاني القرآن، للفراء: ١/٢١-٢٣.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/٢٨٣، ومختصر تفسير ابن كثير، الصابوني، ط٣، (بيروت، دار القرآن الكريم: ١٣٩٩)، ج١/٤٥.

(٣) ينظر: الدر المصون: ١/٢٢٤.

(٤) ينظر: شرح شواهد المغني: ١/٤٦٤.

(٥) ينظر: دراسة في النحو الكوفي: ص١٩١.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، تح: د. عبدالجليل عبده شلبي، ط١، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ١/١٠٤.

(٧) البقرة: ٢٦.

(٨) ينظر: جامع البيان: ١/٤٠٥، وفتح القدير، للشوكاني: ١/٥٦-٥٧.

(٩) الحج: ٧٣.

و(بعوضة) بدل لا عطف بيان؛ لأن عطف البيان ممنوع عند جمهور البصريين في النكرات، كما أن هذا الوجه في الإعراب أقرب من غيره، فلا يوجد فيه تقدير ولا تأويل كما أنه ظاهر بين، وهذا ما اختاره أبو حيان في البحر المحيط[(١)].

وذكر الفراء وجهين آخرين في نصب (بعوضة)، أحدهما: أن توقع الضرب على البعوضة، وتجعل (ما) صلة، كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[(٢)] [يريد عن قليل] على أن المعنى: إن الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة فما فوقها مثلاً.

والآخر: أن نجعل (ما) اسماً، بدلاً من مثلاً، المنصوب بـ(يضرب)، وبعوضةً صفة لـ(ما)[(٣)]، ووجهه إذ ذاك أننا وصفنا باسم الجنس المنكر لإبهام (ما). إلا أن الفراء فضل الوجه الثالث، وهو حذف (بين) ونصب بعوضةً، على أن المعنى: إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضةً إلى ما فوقها، وجعل الفاء بمعنى إلى.

وكأن الفراء يريد بتفضيله هذا الوجه الإشارة والتنبيه إلى هذا الأسلوب الذي استعملته العرب في كلامها، كقولهم: مطرنا ما زبالة فالثعلبية، يريد: ما بين زبالة إلى الثعلبية، وقولهم: هي أحسن الناس ما قرناً فقدما، يريد: ما بين قرنها إلى قدمها، فيضع قاعدة لهذا الاستعمال وهي أن (بين) تحذف بعد (ما) وينصب الاسم المجرور بعدها، والمجرور بـ(إلى)، بشرط أن تصلح (إلى) في آخر الكلام، فإذا لم تصلح (إلى) في آخر الكلام لم يجز حذف (بين) .

وهكذا شأن الفراء الإشارة إلى أساليب العرب، ووضع القواعد عليها، وسيأتي ذلك في مسائل أخرى من هذا البحث.

- **مذهب آخر في المسألة:**

أنه لا يجوز حذف (بين) إذا وقعت بعد (ما)، نحو قول العرب مطرنا ما زبالة فالثعلبية؛ وهي أحسن الناس ما قرناً فقدما، لأن كون أصله: ما بين قرنٍ، وما بين زبالة... دعوى لا دليل عليها، فيجوز أن تكون ما زائدة، وقرناً تمييزاً أو منصوباً على نزع الخافض[(٤)]، ولأن الفاء بمعنى إلى غريب[(٥)].

---

(١) ينظر: ١/١٢٢-١٢٣.

(٢) المؤمنون: ٤٠

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١/٢١.

(٤) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان: ٣/١٤٤٣-١٤٤٤، والخزانة: ١١/١٢.

(٥) ينظر: المغني، لابن هشام: ١/١٨٥.

ويمكن القول إن تخريج الآية السابقة وما احتج به الفراء والكسائي من السماع، على حذف بين ونصب الاسم المجرور بعدها، لا يخل بالمعنى، وهو قريب، فلا يمنع أن يكون أحد الوجوه المعتمدة، كما أنه قد أقر مجيء الفاء بمعنى (إلى) علماء مثل الهروي[١]، والرضي[٢]، والسيوطي[٣]، وهذا يؤنس بالقول بأن الفاء من وجوهها أن تأتي بمعنى (إلى).

وخلاصة المسألة: أن في حذف (بين) بعد (ما) ونصب الاسم المجرور بها مذهبان:

الأول: مذهب الكسائي والفراء، وهو جواز ذلك بشرط أن تصلح (إلى) في آخر الكلام، نحو: مطرنا ما زبالة فالثعلبية، أي ما بين زبالة إلى الثعلبية، فإذا لم تصلح (إلى) في آخر الكلام لم يجز حذف (بين) نحو قولك: داري ما بين الكوفة والمدينة، فلا يجوز قولك: داري ما الكوفة فالمدينة؛ لأن (إلى) إنما تصلح إذا كان ما بين المدينة والكوفة كله دارك، كما كان المطر آخذاً ما بين زبالة إلى الثعلبية.

الثاني: أنه لا يجوز ذلك؛ لأن دعوى حذف (بين) ونصب الاسم المجرور بعدها، والاسم المجرور بإلى مما احتجوا به من السماع، لا دليل عليه ؛ لاحتمال تأويله وتخريجه عن غير هذا الوجه من حذف بين ونصب الاسم المجرور بعدها.

والذي أميل إليه أن مذهب الفراء والكسائي جائز؛ لأنه تأويل يفهم من السياق قريب لا تكلف فيه، ولأنه قد اعتمد هذا التخريج كثير من المفسرين كأحد الوجوه المعتمدة في تخريج نصب (بعوضة) في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[٤]. كما أن مجيء حروف المعاني على غير معناها الذي وضعت له جائز، قال تعالى ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾[٥] أي: في حين غفلة، فجاءت (على) بمعنى (في) كما يدل عليه سياق الآية، وكذا قوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[٦] والصلب يكون على الجذع، فسياق الآية الآية يدل على أن (في) بمعنى (على)، وغيرها كثير لا يسع المقام ذكره مما جاءت فيه حروف الجر بمعان غير معناها المشهورة به. والله أعلم.

---

(١) ينظر: كتاب الأزهية: ٢٤٤-٢٤٥.

(٢) ينظر: شرحه على الكافية: ٣٨٥/٤-٣٨٦.

(٣) ينظر: الهمع: ٢٣٤/٥.

(٤) البقرة: ٢٦.

(٥) القصص: ١٥.

(٦) طه: ٧١.

٢- بينا:أصل الألف فيها

تعددت الأقوال في ألف (بينا)، والحاصل فيها ستة أقوال[١]:

أحدها: أنها إشباع للفتحة ، وهذا ما عليه أغلب النحاة، كأبي علي الفارسي[٢]، وابن جني[٣]، وابن يعيش[٤]، والرضي[٥]، وأبي حيان[٦]، والمرادي[٧]، وابن عقيل[٨]، وكذلك الأصمعي[٩]، الأصمعي[٩]، والجوهري[١٠]، وابن منظور[١١] من اللغويين.

ولعل كثرة أنصار هذا القول، هي ما جعل البغدادي يقول: "وهكذا كل من شرح (بينا) قال: الألف نشأت عن إشباع الفتحة"[١٢].

واحتج أصحاب هذا القول بأن إشباع الفتحة كثير في كلام العرب، لبيان الحركة في الوقف، كما في قولهم: أناْ، والظنوناْ، والرسولاْ، وليسا: أي ليسَ، فأشبعت الفتحة[١٣].

كما احتجوا بأن (بينا) متفق على إضافتها إلى المصدر، و(بينما) لا تضاف، وإنما هي مكفوفة بـ(ما) داخلة على الجملتين، فدل ذلك على أن (بينا) ليست محذوفة من (بينما)[١٤]، يقصدون أن ألف (بينا) ليست بقية (ما) المحذوفة من (بينما)؛ لأن (بينا) غير (بينما). ومثال إضافة (بينا) إلى المصدر قول الشاعر:

بينا تَعَانُقِهِ الكماةَ وروغِهِ يوماً أُتِيحَ له كميٌّ سلفعُ

---

(١) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان: ١٤٠٦/٣-١٤٠٧، والتذييل والتكميل، لأبي حيان: ٣٠٥/٧، والمغني، لابن هشام: ٤٢٧/٢-٤٢٩، والجنى الداني، للمرادي: ١٧٥، والهمع، للسيوطي: ٢٠٢/٣-٢٠٤.

(٢) ينظر: الإغفال: ٢٦٩/١-٢٧٤، ٢٧٨.

(٣) ينظر: سر الصناعة: ٢٣/١-٢٤، ٧١٩/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٤/٤-٣٥، ٩٩.

(٥) ينظر: شرحه على الكافية: ١٩٦/٣.

(٦) ينظر: الارتشاف، والتذييل والتكميل: مرجعان سابقان.

(٧) ينظر: الجنى الداني: مرجع سابق: ١٧٥.

(٨) ينظر: المساعد: ٥٠٣/١.

(٩) ينظر: رأي الأصمعي في شرح المفصل، لابن يعيش: ٩٩/٤، وفي التذييل: ٣٠٥/٧.

(١٠) ينظر: الصحاح: ١٣٢/١.

(١١) ينظر: لسان العرب، (بيروت، دار صادر)، ٦٢/١٣، باب (بين).

(١٢) الخزانة: ٦٢/٧.

(١٣) ينظر: سر الصناعة، لابن جني: ٢٣/١-٢٤، ٧١٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٦/٣.

(١٤) الإغفال: ٢٧٨/١، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٢١٠/٢، والتذييل: ٣٠٦/٧-٣٠٧، والهمع: ٢٠٣/٣-٢٠٤.

ومنه قول الآخر:

بينا تمارِيهمُ أُرْسِلَتْ   على شبَهِ الرأيِ لم تَستَبِنْ

الثاني: ما نسبه البغدادي للفراء من أن أصل (بينا) (بينما) فحذفت الميم، أي أن أصل الألف بقية (ما) المحذوفة من (بينما).

قال البغدادي: "وزعم الفراء أن بينا بينما فحذفت الميم"(١).

ولم أجد من نسب هذا القول للفراء فيما وقفت عليه من مصادر، ونسبه أبو حيان لبعض النحاة(٢). ونقل أبو حيان عن ابن جني أنه قال: ومن زعم أن (بينا) محذوفة من (بينما) احتاج إلى وحي يصدقه(٣)، فلم يبيِّن ابن جني فيما نقله عنه هنا أبو حيان، من الذي زعم ذلك.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم يشر الفراء في معانيه إلى ما نسبه له البغدادي في هذه المسألة، وعليه فإن البغدادي هو أول من أشار إلى ما نسب للفراء في هذه المسألة، ومؤكد أنه فيما نسبه للفراء نقله عمن قبله، إلا أنني لم أقف على من نقله عنه فيما بحثت فيه من مصادر، وهذا يحتاج إلى تحقيق وتوثيق لما نسب للفراء.

الثالث: أنها زائدة للكف عن الإضافة، من غير إشباع الفتحة، كذا نقله المرادي، وابن هشام(٤)، وردَّ على هذا القول بأنه لم يثبت كون الألف كافة، وثبت كونها إشباعاً(٥).

الرابع: أنها بدل من تنوين العوض، فالأصل: بيناً بالتنوين، والتنوين فيه للعوض عن المضاف إليه المحذوف وهو الأوقات، ثم أبدل الألف من التنوين في الوصل إجراءً للوصل مجرى الوقف، فثبت الألف ثبوتها في الوقف بدل التنوين.

ولا يخفى ما في هذا القول من تكلُّف وتمحُّل، كما أنه دعوى بلا دليل قاطع عليه.

الخامس: أنها للعوض عن الأوقات المحذوفة، فقولنا: بينا زيد قائم أقبل عمر، الأصل فيه: بينا أوقات زيد قائم أقبل عمر.

---

(١) الخزانة: ٦٢/٧

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٤٠٦/٣-١٤٠٧.

(٣) ينظر: التذكرة: ١٢٣.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ١٧٥، والمغني: ٤٢٧/٢-٤٢٩.

(٥) ينظر: سر الصناعة: ٢٥/١، ٧١٩/٢، والتذييل: ٣٠٥/٧.

ويرد عليه بأن حذف الأوقات ليس متفقاً عليه حتى يجزم بأن الألف عوض عنها[١].

السادس: أن الألف للتأنيث، فوزنها فعلى.

وردَّ هذا القول بفساده؛ لأن الظروف كلها مذكرة إلا ما شذَّ، وهو قدام، ووراء، والقول بذلك يؤدي إلى الدخول في الشاذ من غير داع[٢].

الترجيح:

ويترجح لي من هذه الأقوال في ألف (بينا) ما ذهب إليه أغلب النحاة وهو أنهـــا نشـــأت عن إشباع الفتحة، لثبوت ذلك عن العرب، ولأنه المشهور عند أغلب النحاة، والأخذ بالمشـــهور وبما ثبت عن العرب أولى. كما أنه الأسهل والأقرب من بين الأقوال، فلا تكلف فيه ولا تمحُّـــل، إضافة إلى أن القول بأن (بينا) أصلها (بينما)، أو أنهما مختلفتان في الاستعمال فيحتاج إلى بحث لإثبات ذلك، وهذه مسألة أخرى، وبذلك يضعف ما نسبه البغدادي للفراء من القول بأن (بينا) هي (بينما) حذف منها الميم. أما الأقوال الأخرى فقد رُدَّ عليها. والله أعلم.

---

(١) ينظر: التذييل: ٣٠٤/٧.

(٢) ينظر: التذييل: ٣٠٥/٧، والهمع: ٢٠٣/٣-٢٠٤، والجنى الداني: ١٧٥.

٣سُ ِ وى: خروجها عن الظرفية

(سوى) معدودة ظرف مكان، وفيها لغات: تُمدُّ: (سواء)، وتقصر (سوى)، والسين فيها تضم وتكسر وتفتح، وتمد مع فتح السين (سَواء)، وتقصر مع الضم (سُوى)، ويجوز الوجهان مع الكسر (سوى، وسِواء)[1].

واستعملت في غير باب الاستثناء على ضروب: بمعنى المكان المتوسط بين المكانين، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى﴾[2]، أي: عدل ونصف بيننا وبينك. وكذلك يقال في الممدودة: هذا مكان سواء، أي: متوسط بين المكانين[3]. واستعملت المقصورة بمعنى القصد، فقالوا: قصد سوى فلان، أي: قصدت قصده، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾[4]، أي قصد السبيل[5].

كما استعملت الممدودة بمعنى الوسط، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾[6]، أراد: في وسط الجحيم[7]. واستعملت بمعنى التسوية بين الشيئين المتضادين، ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾[8]، أي: سواء إنذارك لهم وترك إنذارك[9].

وكذلك استعملوها مصدراً في معنى اسم الفاعل المشتق من الاستواء، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ﴾[10]، أي: مستوٍ فيه هذا وهذا[11].

---

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٢/١٨١-١٨٢، والممدود والمنقوص، الفراء، تح: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، ط٣، (القاهرة، دار المعارف)، ص٢٣، وإصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام محمد هارون، ط٤، (القاهرة، دار المعارف): ١٣٣. والصحاح، للجوهري، عناية: خليل مأمون شيحا، ص: ٥٢٠.، وأمالي ابن الشجري: ٢/٥٨٢، والارتشاف، لأبي حيان: ٣/١٥٤٦، والهمع، للسيوطي: ٣/١٦٠، ١٦٢.، والخزانة، للبغدادي: ٣/٤٣٧.

(٢) طه: ٥٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/٢٢٠، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٥٩-٣٦١.

(٤) البقرة: ١٠٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/٧٣، أمالي ابن الشجري: ١/٣٦٠، الصحاح: ٥٢١.

(٦) الصافات: ٥٥.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٣/١٥٤٨، الهمع: ٣/١٦٣-١٦٤، أمالي ابن الشجري: ١/٣٦٠، والصحاح: ٥٢٠.

(٨) البقرة: ٦

(٩) المراجع السابق في الهامش (٧).

(١٠) الحج: ٢٥

(١١) المراجع السابق في الهامش (٧).

وتستعمل كـ(غير) فيستثنى بها نحو: قام القوم سوى زيد[١]، واختلف فيها حينئذ أباقية على ظرفيتها، أم أنها خرجت عن الظرفية؟

فنسب البغدادي للكوفيين نقلاً عن ابن الأنباري في الإنصاف أنها فارقت الظرفية وأنها اسم بمعنى (غير)، وأن الفراء حكى عن أبي ثروان: أتاني سواؤك[٢] أي غيرُك، فوقعت فاعلا.

ونقل خروج "سوى – سواء" عن الظرفية عن الكوفيين، ابن الشجري[٣]، وأبو البقاء العكبري[٤]، وابن الخباز[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن عصفور[٨]، وأبو حيان[٩]، حيان[٩]، والزبيدي[١٠].

وأما رواية (أتاني سواؤك) فنقلها عن الفراء، ابن مالك[١١]، وابن هشام[١٢]، والشيخ خالد الأزهري[١٣]، والسيوطي[١٤]، والأشموني[١٥]، والكنغراوي[١٦].

ونقلها ابن عصفور عن الكوفيين عامة[١٧].

---

(١) المقتضب، للمبرد: ٢/٢٧٢-٢٧٣، ٤/٣٤٩.، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٥٩، وشرح المفصل، لابن يعيش: يعيش: ٢/٨٤، والارتشاف: ٣/١٥٤٧، والهمع: ٣/١٦٣.

(٢) ينظر: الخزانة: ٣/٤٣٧-٤٣٩، وانظر: الإنصاف: ١/٢٥٢-٢٥٥.

(٣) ينظر: أماليه: ٢/٣٧٢-٣٧٣.

(٤) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص: ٤١٩.

(٥) ينظر: توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع)، تح: أ.د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، (القاهرة، دار السلام للطباعة للطباعة والنشر: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، ص: ٢٢٤.

(٦) ينظر: الكافية في النحو، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ١/٢٤٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٢/٨٤.

(٨) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٩٣.

(٩) ينظر: الارتشاف: ٣/١٥٤٦.

(١٠) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٤٠.

(١١) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣١٥.

(١٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢/٢٨١.

(١٣) ينظر: التصريح: ٢/٥٨٠-٥٨١.

(١٤) ينظر: الفرائد الجديدة، والمواهب الحميدة، تعليق: محمد الملال أحمد الكربي (العراق، وزارة الأوقاف)، ١/٣٨٧-٣٨٩.

(١٥) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٥٢٠.

(١٦) ينظر: الموفي في النحو الكوفي: ٧٣.

(١٧) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٩٣.

ونقل ابن السكيت عن الفراء أنه قال: "يقال: ما أتيت أحداً سواءَك"[١].

ونسب السيوطي للفراء أن (سوى) تتصرف قليلاً فاعلاً، نحو: أتاني سواك، ومضافاً إليها كقوله: ذكرك الله عند ذكر سواه[٢].

ونسب أبو حيان[٣] وابن عقيل[٤] للفراء القول: إن (سوى) لازمة الظرفية ولا تخرج عنها إلا في ضرورة الشعر.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

يقول الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾[٥]: "وسواء في هذا الموضع: قَصْدَ، وقد تكون (سواء) في مذهب (غير) كقولك للرجل: أتيت سواءَك"[٦].

فالفراء يشير هنا إلى أن (سواء – سوى) قد تكون بمعنى (غير)، أي تخرج عن الظرفية في الاستثناء كما مثل به من قولنا: أتيت سواءَك. وهذا هو مذهب الكوفيين، إلا أنه لم يذكر حكاية أبي ثروان: أتاني سواؤك، كما نسبها له البغدادي نقلاً عن ابن الأنباري.

وما ذهب إليه الفراء والكوفيون في جواز خروج (سوى – سواء) عن الظرفية وافقهم فيه، الزجاجي[٧]، والعكبري[٨]، وابن الشجري[٩]، وابن الناظم[١٠]، ورجحه المرادي[١١]، وابن هشام[١٢]، والسيوطي[١٣]، والأشموني[١٤].

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٣.

(٢) ينظر: الفرائد الجديدة، والمواهب الحميدة: ٣٨٧/١-٣٨٩.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٥٤٦/٣-١٥٤٧.

(٤) ينظر: المساعد: ٥٩٥/١.

(٥) البقرة: ١٠٨.

(٦) معاني القرآن: ٧٣/١.

(٧) ينظر: كتاب حروف المعاني، تح: د. علي توفيق الحمد، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، ص٢٤.

(٨) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبدالإله النبهان، ط١، (دمشق، دار الفكر: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)، ٣٠٩/١.

(٩) ينظر: أماليه: ٣٧٣/٢.

(١٠) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، تح: عبدالحميد السيد عبدالحميد، (بيروت، دار الجيل)، ص٣٠٦ وما بعدها.

(١١) ينظر: شرحه على التسهيل، تح: أحمد محمد عبدالله، ط٢، (مطبعة الأندلس: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، ١٩٩/٢.

(١٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، طبعة جديدة، (صيدا، المكتبة العصرية: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، ٢٤٨/٢.

(١٣) ينظر: الهمع: ١٦١/٣-١٦٢.

(١٤) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك: ٥١٧/١-٥٢٠.

وجملة ما احتج به أصحاب هذا المذهب، ما يلي:

أولاً: السماع؛ لأن الواقع في كلام العرب نثراً ونظماً تصرف (سوى – سواء)، ومن ذلك قوله ﷺ : ((سألت ربي ألاَّ يسلِّط على أمتي عدوًّا من سوى أنفسهم))[1]، وقوله عليه الصلاة والسلام: ((ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود))[2]، فوقعت (سوى) في الحديثين السابقين مجرورة بحرف الجر.

كما وردت (سوى) مرفوعة بالناسخ في قول الشاعر:

أأترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلةٍ؟ إني إذا لصبورُ

ومنصوبة بأنَّ في قول ابن العيَّار:

فآخِ لحال السِّلمِ من شئت واعْلَمَنْ بأن سوى مولاك في الحرب أجنبُ

وفاعلاً في قول الشاعر:

ولم يبقَ سوى العُدْوان دنَّاهم كما دانوا

ومرفوعة بالابتداء في قول الشاعر:

وإذا تباع كريمةٌ أو تُشترى فسواك بائعها وأنت المشتري

وغيرها من الشواهد التي وردت فيها (سوى – سواء) متصرفة، وليست ظرفاً[3].

ثانياً: أن (سواء) بمعنى مكان، وكما أن مكاناً يكون ظرفاً، وغير ظرف، كذلك (سواء)[4].

ثالثاً: أن (سوى) خرجت عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء[5].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب (الفتن)، باب (هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض)، رقم الحديث (٢٨٨٩): ٤/٢٢١٥، ونصه: "وإني "وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم".

(٢) المصدر سابق، كتاب (الإيمان)، باب (كون هذه الأمة نصف أهل الجنة)، رقم الحديث (٢٢١): ١/٢٠١. ونصه: "ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في ظهر الثور الأبيض، أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود".

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ١/٣٢١ وما بعدها.

(٤) التبيين: ٤٢١.

(٥) ينظر: الكافية في النحو، لابن الحاجب: ١/٢٤٨.

- **مذهبان آخران في المسألة:**

ويرى سيبويه أن (سوى – سواء) ملازمة للظرفية، فلا تخرج عنها، فإن جاء من كلام العرب استعمالها اسماً غير ظرف فهو ضرورة شعرية، قال: "ومن ذلك أيضاً: هذا سواءَك، وهذا رجل سواءَك، فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك، ولا يكون اسماً إلا في الشعر"(١).

وفي موضع آخر قال: "وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء"(٢).

وما ذهب إليه سيبويه والخليل تابعهما فيه المبرد، قال: "ومما لا يكون إلا ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً: (سوى)، و(سواء) ممدودة بمعنى (سِوى)، وذلك أنك إذا قلت: عندي رجل سوى زيدٍ، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أي يسد مسده ويغني غناءه"(٣)، يعني أن سوى: ظرف مكان ويقبح أن يكون اسماً.

وتابعهما كذلك ابن السراج(٤)، وابن الوراق(٥)، وأبو علي الفارسي(٦)، وابن جني(٧)، وابن برهان(٨)، وعبدالقاهر الجرجاني(٩)، وبه أخذ أكثر النحاة(١٠).

---

(١) الكتاب: ٤٠٧/١.

(٢) المصدر نفسه: ٣٥٠/٢.

(٣) المقتضب: ٣٤٩/٤-٣٥٠، ٢٧٣/٢.

(٤) ينظر: الأصول: ٢٨٧/١.

(٥) ينظر: علل النحو، تح: محمود جاسم الدرويش، ط١، (الرياض، مكتبة الرشد: ١٤٢٠هـ-١٩٩٠م)، ص٤٠٠.

(٦) ينظر: الإيضاح: ١٦٥.

(٧) ينظر: اللمع في العربية، تح: فائز فارس، (الكويت، دار الكتب الثقافية)، ص٦٩.

(٨) ينظر: شرح اللمع، تح: فائز فارس، ط١، (الكويت، السلسلة التراثية: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م)، ١٥٤/١.

(٩) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٥٢/١.

(١٠) ابن الأنباري في الإنصاف: ٢٥٤/١-٢٥٥، وابن خروف الأشبيلي في شرح جمل الزجاجي، تح: سلوى عرب، ط١، (مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي: ١٤١٩هـ)، ٩٦٥/٢.، وابن يعيش في شرح المفصل: ٨٣/٢-٨٤.، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٠/١، وابن عصفور في الضرائر: ٢٩١.، وابن أبي الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عباد الثبيتي، ط١، (بيروت، دار الغرب الإسلامي: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م): ٨٨٣/٢.، وأبو حيان الأندلسي في منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (حتى بآخر باب أفعل التفضيل)، تح: سدني جليزر، (أمريكا،نيوهافن: ١٩٤٧م)، ص١٧٣.

وجملة ما احتج به أصحاب هذا المذهب: أن (سوى) معناها وسط الشيء وهو ظــرف، فكانت (سوى) كذلك[١]، وأن (سوى) وقعت ظرفاً بلا خلاف[٢]، وأن العامل يتخطاها ويعمل فيما فيما بعدها، ولا يكون ذلك إلا في الظرف[٣] كقول الشاعر:

وابذُلْ سَوامَ المال إن   نَ سِواءَها دُهماً وجُوناً

فنصب (سواءَها) على الظرف، و(دُهماً) اسم (إنَّ) وتخطاها العامل إلى ما بعده، كما تقــول: إن عندك زيداً"[٤].

والمذهب الثالث: يرى أصحابه أن (سوى – سواء) مطلقةً اسم وهو كـــ(غيــر) فــي المعنى والتصرف، فلا يكون ظرفاً ولا يلزمها النصب، ونسب للزجاج وابن مالك[٥]، ونسبه أبــو حيان للزجاجي وابن مالك[٦]، وتبعه في هذه النسبة الشيخ خالد الأزهري[٧].

والذي في كتاب حروف المعاني للزجاجي: أن سوى لها أربعة مواضع تكــون اســماً، وظرفاً، وتخفيفاً، ومصدراً، ولم يرجح موضعاعلى الآخر [٨]، وهذا خلاف ما نقل عنه.

وهذا المذهب مردود، لمخالفته للأصل فيها أنها استعملت ظرفاً كثيراً.

الترجيح:

وأجدني أميل إلى مذهب الفراء والكوفيين وهو أن (سوى – سواء) في الاســتثناء اســم بمعنى غير؛ لأن السماع يؤيده فقد خرجت (سوى) فيه عن الظرفية في الشعر والنثر، إضافة إلى أن (سوى) خرجت عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء كما هو الظاهر فــي اســتعمالها فــي الاستثناء. والله أعلم.

---

(١) ينظر: التبيين: ٤٢٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق نفسه.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٨٣/٢.

(٤) شرح المفصل، ابن يعيش: ٨٣/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣١٥/٢–٣١٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تــح: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، (الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ١٤٠٧هـــ–١٩٨٧م): ١٥٩/١.، والفرائد الجديدة: ٣٨٧/١.

(٦) ينظر: الارتشاف: ١٥٤٦/٣.

(٧) ينظر: التصريح: ٥٨٠/٢.

(٨) ينظر: ص٢٣–٢٤.

٤-ياء المتكلِّم: كسرها في الجر

المتفق عليه بين النحاة أن حركة ياء المتكلم المدغم فيها ياء، هي الفتح، وهي اللغة الشائعة، واختلفوا في جواز كسرها كقراءة حمزة ﴿بمصرخيِّ﴾[١] بالكسر في قوله تعالى: ﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾[٢]، وكقولهم: فيِّ، كما في قول الراجز الأغلب العجلي:

قال لها هل لكِ يا تافيِّ   قالت له ما أنت بالمرضيِّ

فنسب البغدادي للفراء أنه أنكر قراءة الكسر، وقول الراجز (فيِّ)، بالكسر.

قال البغدادي: "واعلم أن الفراء والزجاج وغيرهما قد أنكروا هذه القراءة، والشعر. أما الفراء فقد قال (في تفسيره): الياء من (مصرخيَّ) منصوبة؛ لأن الياء من المتكلم تسكَّن إذا تحرك ما قبلها، وتنصب إرادة الهاء[٣] كما قرئ: ﴿لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ﴾[٤]: (ولِيْ دين)، بنصب الياء وجزمها. وجزمها. فإذا سكن ما قبلها ردَّت إلى الفتح الذي كان لها، فالياء من مصرخيَّ ساكنة والياء بعدها من المتكلم ساكنة، فحركت إلى حركةٍ قد كانت لها، فهذا مطرد في الكلام وقد خفض الياء من (مصرخيَّ) الأعمش ويحيى بن وثاب جميعاً...، ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قلَّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن الباء من (بمصرخيَّ) خافضة للحرف كلّه، والياء من المتكلم خارجة من ذلك.. قال الفراء وقد سمعت بعض العرب ينشد:

قال لها: هل لكِ ياتا فيِّ   ....

فخفض الياء من فيِّ، فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح. ألا ترى أنهم يقولون: لم أره مذُ اليوم ومذِ اليوم، والرفع في الذال

---

(١) نسبها لحمزة: ابن مجاهد في (السبعة في القراءات)، تح: د. شوقي ضيف، ط٢، (القاهرة، دار المعارف: ١٤٠٠هـ)، ص: ٣٦٢.، وابن جني في المحتسب: ٤٩/٢، وعبدالرحمن بن محمد بن زنجلة في (حجة القراءات)، تح: سعيد الأفغاني، ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٢هـ)، ص: ٣٧٧.، والقرطبي في (الجامع لأحكام القرآن): ٣٠٣/٩.، ومكي بن أبي طالب في (مشكل إعراب القرآن)، تح: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٥هـ): ٤٠٢/١-٤٠٣.

(٢) إبراهيم: ٢٢.

(٣) أي هاء السكت كأنك تقول في غلامي: غلاميه، فتحرك الياء إذا اتصلت بالهاء. معاني القرآن للفراء: ٧٥/٢ ٧٥/٢ (الهامش).

(٤) الكافرون: ٦

هو الوجه؛ لأنه أصل حركة مذْ، والخفض جائز، فكذلك الياء من مصرخي، خفضت ولها أصل في النصب"[١].

ويظهر من كلام الفراء أن المطرد في الكلام في حركة ياء المتكلم المضافة الفتح، وعليه قراءة الجمهور ﴿بمصرخيَّ﴾ بالفتح[٢]، وعليه ذهب إلى القول بوهم القراء في قراءتهم ﴿بمصرخيِّ﴾ بالكسر، فلعله كان يجهل قراءة حمزة، إلا أنه نقض ذلك الإنكار والتوهيم لمن قرأ بالكسر، وأنشد قول الراجز:

قال لها هل لكِ يا نا فيِّ ....

والتمس له وجهاً من القياس، وهو أن يكون مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما، قال النحاس في حديثه عن قراءة الكسر في (بمصرخيِّ)، وعدم جوازها: "فقد صار هذا بإجماع لا يجوز وإن كان الفراء قد نقض هذا وأنشد:

قال لها هل لكِ يا نا فيِّ ....

والفراء لم ينكر قراءة الكسر على الإطلاق، ولم ينكر رجز العجلي، وهذا خلاف ما نقله عنه البغدادي، والدليل على ذلك أنه نقض ذلك وأنشد قول العجلي والتمس وجهاً لجواز كسر (فيِّ)، وإن كان الأصل عنده الفتح، ثم قال في نهاية كلامه: "فكذلك الياء من (مصرخيَّ) خفضت ولها أصل في النصب"، فأقر الكسر في الآية على العلة المذكورة وهي أن الأصل في التقاء الساكنين الكسر.

إذاً فالفراء يجيز الكسر في ياء المتكلم المضاف إليها ياء؛ لما سمعه عن بعض العرب، على الأصل في التقاء الساكنين وهو الكسر، وهو بذلك ملتزم بمنهج الكوفيين في الاعتماد على السماع، وهذا ما نسبه له الزجاج[٣]، وأبو حيان[٤].

---

(١) الخزانة: ٤/٤٣١-٤٣٢، ومعاني القرآن، للفراء: ٢/٧٥-٧٦، وفيه: "وقد خفض الياء من قوله (بمصرخي)...، في حين لم يذكر البغدادي: "قوله"، وقول الفراء: "ولعله ظن أن الياء في (بمصرخيَّ)، ولم يذكر البغدادي (أن)، وذكر من بدل (في).

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٩/٣٠٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن، تح: د. عبدالجليل عبده شلبي، ط١، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ٣/١٦٠.

(٤) ينظر: التذكرة: ٢٩٨.

وذكر ابن مالك أن كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء، لغة قليلة حكاها الفراء وأبو عمرو بن العلاء، وقطرب، ولم ينسب هذه اللغة لأحد(١)، ومثله ابن عقيل(٢)، والأشموني(٣).

وصرح المرادي بأنها لغة بني يربوع حكاها الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو بن العلاء(٤)، ومثله الشيخ خالد الأزهري(٥)، وأحمد البناء(٦).

والفراء لم يصرح بأن كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء، لغة بني يربوع، أو قال إنها لغة، وما ذكره هو قوله: "وقد سمعت بعض العرب ينشد:

قال لها هل لك يا تا فيِّ ...."(٧).

وليس ببعيد أن يكون الكسر لغة، إلا أنها غير مشهورة، كالفتح، فقد نسبها كثير من النحاة والمفسرين لبني يربوع كما سبقت الإشارة إليهم،ولوجود الكسرفي لهجات بعض الشعوب كأهل لبنان وسوريا.

أما القرطبي فنسب للفراء أنه عاب قراءة ﴿بمصرخيِّ﴾ بالكسر(٨)، وهذا الاختلاف فيما نسب للفراء من أنه عاب القراءة والشعر كما نقل عنه البغدادي، والقرطبي قبله، وما نسب للفراء من أنها لغة بني يربوع، وأنه حكاها، هو الذي جعل السمين الحلبي يقول: "وقد اضطرب النقل عن الفراء في هذه المسألة... من نقل بعضهم عنه التخطئة مرة، والتصويب أخرى، ولعل الأمر كذلك؛ فإن العلماء يُسألون فيجيبون بما يحضرهم حال السؤال وهي مختلفة"(٩)، وأوافق السمين الحلبي في القول بالاضطراب فيما نقل عن الفراء، ولا أوافقه في قوله: "ولعل الأمر كذلك؛ فإن العلماء يسألون..."؛ لأن ما أورده الفراء في معانيه هو أنه أجاز قراءة الكسر، لما سمعه من بعض العرب وهو قول الراجز العجلي:

---

(١) ينظر: شرحه على الكافية الشافية: ١٠٠٦/٢.

(٢) ينظر: المساعد: ٣٧٨/٢-٣٧٩.

(٣) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك: ١٩٧/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٧٧٣.

(٥) ينظر: التصريح: ٢٤٢/٣.

(٦) ينظر: إتحاف فضلاء البشر، تح: د. شعبان محمد اسماعيل، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ١٦٧/٢-١٦٨.

(٧) معاني القرآن: ٧٦/٢.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٠٣/٩.

(٩) الدر المصون: ٩٥/٧.

قال لها هل لك ياتا فيَّ................

على أنه على أصل باب التقاء الساكنين وهو الكسر، وقد سبق بيانه، فسقط قول من نسب للفراء تخطئته للقراءة بلكسر، وإنكار الشعر.

وما ذهب إليه الفراء من جواز كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء، جرى عليه جماعة منهم ابن جني[(١)]، وابن الأنباري[(٢)]، والخوارزمي[(٣)]، وابن يعيش[(٤)]، والقرطبي[(٥)]، وأبو حيان[(٦)]، حيان[(٦)]، والمرادي[(٧)]، وأحمد البناء[(٨)].

ومن حججهم ما يلي: أن الكسر يؤيده السماع والقياس، أما السماع فكقول الأغلب السابق الذكر:

قال لها هل لك يا تا فيِّ ....

فكسر فيِّ، ومنه قول الآخر:

إن بنيِّ صبية صيفيون   أفلح من كان له ربعيون

ومنه أيضاً قراءة حمزة ﴿بمصرخيِّ﴾ بالكسر، وهي متواترة صحيحة، والطاعن فيها غالط مقصر، ونفي النافي لسماعها لا يدل على عدمها، فمن سمعها حجة على من لم يسمعها ومقدم عليه، وما ثبت بالتواتر عن النبي ﷺ لا يجوز أن يقال هو خطأ أو قبيح ورديء[(٩)].

وأما القياس: فإن علماء العربية قد وجهوا هذه القراءة بوجوه أحدها: أن الكسر على أصل التقاء الساكنين، فحركت الياء إلى الكسر لأن الياء أخت الكسرة، وهو الذي نَبَّه إليه الفراء وتبعه فيه من بعده[(١٠)].

---

(١) ينظر: المحتسب: ٤٩/٢.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، تح: د. طه عبدالحميد طه، (مصر، الهيئة المصرية للتأليف والنشر)، ٥٧/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل الموسوم بالتخميرة: ٦٩/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٥/٣-٣٦.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٠٣/٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط، ط.د، (مصر، مكتبة ومطابع النصر الحديثة)، ٤١٨/٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٧٧٣.

(٨) ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٦٧/٢-١٦٨.

(٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٠٣/٩، وإتحاف فضلاء البشر: ١٦٧/٢-١٦٨.

(١٠) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ٧٦/٢، والمحتسب: ٤٩/٢، والبيان لابن الأنباري: ٥٧/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٣٥/٣-٣٦، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: د. عبدالعال سالم مكرم، (بيروت، دار الشرق: ١٤٠١هـ)، ص: ٢٠٣.، والتذكرة، لأبي حيان: ٢٩٨، والإتحاف: مرجع سابق.

الثاني: أن الياء ليست تخلو من أن تكون في موضع نصب أو جر، فالياء في النصب والجر كالهاء فيهما، وكالكاف في أكرمتك وهذا لك، فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في هذا له، وضربه، ولحق الكاف أيضاً الزيادة في قول من قال: أعطيتكاه، وأعطيتكيه، وهما أختا الياء، كذلك ألحقوا الياء الزيادةَ من المد فقالوا: فيَّ[1].

الثالث: أن الكسر في (بمصرخيِّ) للاتباع للكسرة التي بعدها، وهي كسرة همزة (إني)، كما قرأ بعضهم: ﴿الحمدِ لله﴾ بكسر الدال إتباعاً لكسر اللام بعدها[2].

والأولى في نظري من هذه التوجيهات لقراءة الكسر في ﴿بمصرخيِّ﴾ هو توجيه الفراء وهو أن تكون على أصل التقاء الساكنين وهو الكسر؛ لأنه الأشهر والأقرب، ومتفق عليه.

ويمكن القول إن ما جرى عليه الفراء، من جواز كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء، وما وجه به جواز الكسر، يبطل ما زعمه النحاس من أن الكسر كما في قراءة حمزة ﴿بمصرخيِّ﴾ قد صار بإجماع لا يجوز، ويبطل ما نقله عن الأخفش عن قراءة الكسر ﴿بمصرخيِّ﴾ من أنه لم يسمع هذا من أحد من العرب ولا من النحويين[3].

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

ذهب الأخفش، والنحاس[4] والزجاج[5]، وتبعهم الزمخشري[6]، إلى أن كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء في مثل قراءة حمزة ﴿بمصرخيِّ﴾ لا يجوز لما يلي:

أولاً: أن ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حركت إلى الفتح، نحو: هذا غلامِيَ قد جاء، وذلك لأنها اسم مضمر على حرف واحد وقد منع الإعراب فحرك بأخف الحركات، كما حركت الفاء والواو في العطف، وكاف التشبيه، وما أشبه ذلك من الحروف الأحادية[7].

ثانياً: أن الكسر لم يُسمع من أحد من العرب، وما استشهدوا به بيت مجهول، لا يعرف قائله، فلا يُحمل كتاب الله على الشذوذ[8].

---

(١) ينظر: الخزانة: ٤/٤٣٥.

(٢) ينظر: البيان، لابن الأنباري: ٢/٥٧، والخزانة: ٤/٤٣٥، والتصريح: ٣/٢٤٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ٢/٣٦٨-٣٦٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ٣/١٦٠.

(٦) ينظر: الكشاف، (بيروت، دار المعرفة)، ٢/٣٠٠.

(٧) ينظر: حجة القراءات، لابن زنجلة: ٣٧٧، والتذكرة: ٢٨٩.

(٨) الخزانة: ٤/٤٣٤.

ويرد البغدادي على قولهم: إن البيت مجهول، قائلاً: "ليس بمجهول فقد نسبه غيره إلى الأغلب العجلي الراجز، ورأيته أنا في أول ديوانه"[1]، ويمكن الرد عليهم بأن الفراء قد سمعه، فالبيت طالما قد سمع في عصر الاحتجاج، فلا يضر الاستشهاد به، ولو لم يعرف قائله؛ لأن الفراء ثقة فيما يسمعه وينقله، إضافة إلى القراءة الواردة في ذلك، والقراءة سنة متبعة.

وذهب ابن الحاجب إلى أن كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء، لغة ليست بالقوية[2]. وقال ابن مالك[3] وتبعه ابن عقيل[4]، والأشموني[5]، إنها لغة قليلة.

وخلاصة هذه المسألة: أن في كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء، ثلاثة أقوال:

الأول: أنه جائز على الأصل في التقاء الساكنين، وهو الكسر، وهو قول الفراء، وعليه جرى جماعة من النحويين.

الثاني: أنه لا يجوز؛ لأن الشائع أن حركة ياء المتكلم المدغم فيها هي الفتح، وقراءة الكسر في ﴿بمصرخيِّ﴾ شاذة، وكذا ما سمع من قول الراجز:

قال لها هل لك يا تا فيِّ ....

لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به، وقد رُدَّ عليهم. وهذا القول للأخفش والنحاس والزجاج وتبعهم الزمخشري.

الثالث: أن الكسر لغة، ووصفها بعضهم بأنها قليلة، وبعضهم بأنها ضعيفة ليست بالقوية، وصرح بعضهم بأنها لغة بني يربوع حكاها الفراء وقطرب، وأبو عمرو بن العلاء، وأجازوها.

الترجيح:

والذي ترجح عندي من بين هذه الأقوال هو قول الفراء ومن تابعه (جواز كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء)؛ لأنه يؤيده السماع، ولا يمكن دفعه، كما أن له وجهاً من القياس وهو أن يكون على الأصل في التقاء الساكنين وهو الكسر.

ويؤيده أيضاً الكسر ﴿بمصرخيِّ﴾ في قراءة حمزة، فالقراءة سنة متبعة لا يجوز رفضها،أ والحكم عليها بالضعف، أو أنها رديئة. إلا أن العمل باللغة المشهورة الشائعة أفضل.

---

(١) الخزانة: ٤٣٤/٤.
(٢) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية، تح: د. موسى بناي العليلي،(العراق، مطبعة الآداب: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، ص٢٥٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٠٦/٢.
(٤) ينظر: المساعد: ٣٧٨/٢-٣٧٩.
(٥) ينظر: شرح الأشموني: ١٩٧/٢.

٥- الياء: حذفها

إذا اتصلت نون التوكيد بالمضارع والأمر المعتلين، فالأصل والمشهور في الاستعمال ألا تحذف الياء التي هي لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح، نحو: يرمِي، ويخشى، ويغني، في المضارع، يقال: يرمِيَنَّ، يخشَيَنَّ، وتُغنِيَنَّ.

وكذلك في الأمر، نحو: ارمِ، وابك، واخشَ، يقال: ارمِيَنَّ، وابكِيَنَّ، واخشَيَنَّ.

ومثله إذا كان المخاطب مؤنثاً في المبني والمعرب، فالمشهور أيضاً إبقاء ياء الضمير متحركة بالكسر، فيقال: هل تخشَيِنَّ يا هند، اخْشَين يا هند، ابكِينَّ.إذا إذا كان الخطاب لامرأة كان الياء المحذوف ضميراً، لا آخر الفعل، فقولك: ابكينّ يا هند، الياء ضمير المخاطبة،والياء الذي هو لام الكلمة محذوف لالتقاء الساكنين وأصله تبكيين على وزن تفعِلين تحركت الياء الأولى وهي لام الفعل وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا،وحذفت لالتقاء الساكنين [١].

ونقل البغدادي عن الفراء أن طيئاً يحذفون ياء الضمير بعد الفتحة، نحو: هل تخشَينَّ يا هند، فيجيزون حذف الياء بعد الفتحة يقولون: تخشِن، وكذلك: اخشَينّ يا هند، فيجيزون: حذف الياء، يقولون: اخشِنَّ.

قال [البغدادي] في قول الشاعر [٢]:

إذا قال قَطْنِي قلتُ بالله حِلفةً لَتُغْنِنَّ عنّي ذا إنائِك أجمعا

:"على أن الفراء نقل عن طيء أنهم يحذفون الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح، في المعرب والمبني...، فإن لغة طيء في حذف الياء إذا كانت لام الفعل في الواحد المذكر غير مشهورة، ولم أرَ نقلها عن الفراء عنهم إلا من الشارح المحقق، وهو ثقة فيما ينقله. وإنما المشهور عن الفراء عنهم حذف ياء الضمير بعد الفتحة" [٣].

واختلف نقل (الرضي)، ونقل البغدادي عن الفراء.. قال الرضي: "ولغة طيء على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني، نحو: والله ليرمِنَّ زيدٌ، وارمِنَّ يا زيدُ، وليخشَنَّ زيدٌ، واخشَنَّ يا زيدُ" [٤].

---

(١) ينظر: الخزانة: ٤٣٨/١١.

(٢) الشاهد رقم (٩٥٣) في الخزانة.

(٣) الخزانة: ٤٣٤/١١، ٤٣٦.

(٤) شرحه على الكافية: ٤٩١/٤.

وما نسبه البغدادي للفراء أن طيئاً يحذفون ياء الضمير بعد الفتحة، نسبه له كذلك الأشموني، قال: "أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها، نحو: اخشَينَّ يا هندُ، فتقول: اخشِنَّ، وحكى الفراء أنها لغة طيّء"[1].

فما نسبه الأشموني للفراء أن لغة طيء يجوز فيها حذف الياء بعد الفتحة، يقصد به ياء المخاطبة، وهو ما نسبه لهم كذلك ابن مالك[2].

أما حذف الياء التي هي لام الفعل في الواحد المذكر فنسبها ابن عصفور[3]، وابن مالك[4]، وابن هشام[5]، لفزارة، ونسبها ثعلب لطيء[6].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم يشر الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه ههنا في هذه المسألة من نقله عن طيء، سواء ما نسبه له البغدادي أو ما نسبه له الرضي، وعليه لا يمكن الجزم بصحة وحقيقة ما نقله الفراء عن طيء.

وحذف الياء سواء كانت لام الفعل في الواحد المذكر، أو كانت ياء الضمير في المؤنث، وإن كانت لغة، إلا أنني أميل إلى العمل باللغة الأشهر والأوسع، وهي عدم حذف الياء، على أن الحذف ليس خطأ، ولكن يكون بعداً عن الأجود، كما ذكر ذلك ابن جني في استخدام اللغة المشهورة الأوسع انتشاراً، واستعمال اللغة غير المشهورة[7].

إضافة إلى أن استعمال اللغة الأشهر والأوسع قياساً – وهي عدم حذف الياء – يمنع من حدوث اللبس في الخطاب بين المذكر والمؤنث، فقولنا: لتغنِنَّ يلبِس المذكر بالمؤنث؟ ولكن إذا لم تحذف الياء، قلنا: لتُغْنِيَنَّ، اتضح أن الخطاب فيه للمذكر، وقلنا: لتُغنِينَّ، كان الخطاب فيه للمؤنث. والله أعلم.

---

(١) شرحه على ألفية ابن مالك: ١٩٧/٢.

(٢) ينظر: التسهيل: ٢١٦.

(٣) ينظر: المقرب: ٧٥/٢-٧٧.

(٤) ينظر: التسهيل: ٢١٦.

(٥) ينظر: المغني: ٢٣٦/١.

(٦) ينظر: مجالس ثعلب: ٥٣٩/٢.

(٧) ينظر: الخصائص: ١١/٢-١٢.

المبحث الثاني

أسماء الإشارة، والاستفهام، والفعل

وفيه مسائل:

١- اسم الإشارة (هذا ـ ذا):هل يأتي اسماً موصولاً؟
٢- كم: أصلها
٣- هَلَمَّ: أصلها

١- اسم الإشارة (ذا): هل يأتي اسماً موصولاً؟

اختلف في حكم اسم الإشارة (ذا) هل يجوز استخدامه اسماً موصولاً بمعنى (الـــذي)، أو لا يجوز؟ فنسب للكوفيين أنهم يجيزون استخدام (ذا) اسماً موصولاً، وكذا سائر أسماء الإشارة، سواء وقعت بعد (ما)، أو (من)، أو لم تقع بعدهما. ونسب البغدادي للفـــراء والكـــوفيين القـــول بجواز استخدام (ذا) اسماً موصولاً(١). قال بعد ذكر قول الشاعر:

عدسْ ما لعبَّاد عليكِ إمارة أمنتِ وهذا تحملين طليقُ

:"على أن (هذا) عند الكوفيين اسم موصول بمعنى (الذي)، أي: الذي تحملينه طليق. قال الفـــراء في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾(٢): العرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنـــى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك؟ في معنى من الذي يقول؟ وأنشدوا:

عدس ما لعباد عليك إمارة ....

كأنه قال: والذي تحملين طليق"(٣).

ونسب هذا الرأي للكوفيين عامة، الزمخشـــري(٤)، والخـــوارزمي(٥)، والأســـفراييني(٦)، والأشموني(٧)، ومن المعاصرين ناصر حسين علي(٨).

أما أحمد مكي الأنصاري فقد نسبه للفراء، قال: "غير أنني أشير إلـــى بعـــض طرائفـــه النحوية التي لم يعرفها البصريون، وإنما ابتكرها الفراء وقلدْ فيها بعض الكوفيين مـــن ذلـــك أن اسم (ذا) يصح أن يكون موصولاً"(٩).

---

(١) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري: ٢٣٦/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٢٤/٤-٢٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣/٣، والهمع، للسيوطي: ٢٨٩/١-٢٩٠، والنحو وكتب التفسير، لإبراهيم عبدالله رفيدة: ٢٧٣/١، والمقاصد النحوية، للعيني: ٢٦٥/١، وائتلاف النصرة، للزبيدي، ص: ٦٧-٦٨ (مسألة رقم (٥٩).

(٢) البقرة: ٢١٩.

(٣) الخزانة: ٤١/٦-٤٢، ومعاني القرآن للفراء: ١٣٨/١-١٣٩..

(٤) ينظر: المفصل: ١٩٠/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل المسمى التخميرة: ٢٢٢/٢.

(٦) ينظر: لباب الإعراب: ١٨٥.

(٧) ينظر: شرح الأشموني: ٤٥/١-١٤٦.

(٨) ينظر: شرح أبيات معاني القرآن للفراء: ٢٤٤.

(٩) أبو زكريا الفراء: ٤١٨.

و اعتمد الأنصاري فيما نسبه هنا للفراء على ما ذكره الفراء في معانيه من قوله: "والعرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك؟ في معنى من الذي يقول؟..."[1].

والفراء فيما ذكره في معانيه لم يشر إلى جواز استخدام سائر أسماء الإشارة أسماءً موصولة، فقد رجعت لمعاني القرآن فلم أجده يفسر هؤلاء بمعنى الذين في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[2]، ولا في قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[3]. أما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[4] قال: "ومعنى (تلك) (تلك) هذه، وقوله: (يمينك) في مذهب صلة لتلك؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي، قال الشاعر:

عدس ما لعباد عليك إمارة   أمنت وهذا تحملين طليق

وعدس زجر للبغل، يريد: الذي تحملين طليق"[5].

ولعل الأنصاري فيما نسبه للفراء من ابتكاره أن اسم الإشارة (ذا) يصح أن يكون موصولاً، وأن ذلك لم يعرفه البصريون، لم يطلع على مذهب سيبويه وسأعرض له عند الحديث عن مذهب البصريين إن شاء الله.

وأما أبو علي الفارسي فقد نسب إنشاد قول الشاعر:

عدس ما لعباد عليك إمارة   ....

للبغداديين على أنهم استدلوا به على أن (ذا) بمنزلة الذي، وأنه يوصل كما يوصل الذي، فيجعلون تحملين: صلة لـ(ذا) كما يجعلونه صلة لـ(الذي)"[6].

إذاً فالفراء يجيز استخدام (ذا) و(تلك) اسمين موصولين؛ لأنهما يحتاجان إلى صلة، كما يوصل (الذي)، فقد جاء (هذا) بمعنى (الذي) في البيت السابق، فجعل قوله: (وهذا تحملين) بمعنى: والذي تحملين.

---

(١) ١٣٨/١-١٣٩.

(٢) البقرة: ٨٥.

(٣) النساء: ١٠٩.

(٤) طه: ١٧.

(٥) معاني القرآن: ١٧٧/٢.

(٦) شرح الأبيات المشكلة الإعراب، المسمى إيضاح الشعر، ص٤٢٣.

ثانياً: أن أصل (الذي): هو (ذا) المشار به إلى الحاضر، أرادوا نقله من الحضـــرة إلـــى الغيبـــة فأدخلوا عليه الألف واللام للتعريف، وحطوا ألفه إلى الياء للفرق بين الإشـــارة إلـــى الحاضـــر والغائب، فلأنه الأصل في الذي، و(الذي) يحتاج إلى صلة، كذلك احتاج ذا إلى صلة وقد استخدم بمعنى الذي، نسبه له ابن الشجري[١].

وقد أجيب عما احتج به الفراء، أما السماع فقد أنكر البصريون صحة الاستدلال بالبيـــت على ما استشهد به الفراء، ولهم فيه ثلاثة تخريجات[٢]، الأول: أن يكون هذا اسم إشـــارة مبتـــدأ وخبره: طليق، وجملة (تحملين) في محل نصب حال من الضمير المستتر في طليق، وكأنه قال: وهذا طليق حال كونه محمولاً عليك، والثاني: أن يكون هذا اسم إشارة مبتـــدأ خبـــره محـــذوف وجملة (تحملين) في محل رفع صفة لذلك الخبر المحذوف، و(طليق) خبر ثان، كأنه قال: وهـــذا رجل تحملينه طليق، والثالث: أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ، وله نعت هو اسم موصول محذوف وجملة (تحملين) لا محل لها صلة، و(طليق) خبر المبتدأ، كأنه قال: وهذا الذي تحملينـــه طليـــق، وزادوا أن دخول حرف التنبيه على (ذا) في البيت دليل على أنها للإشارة لا موصول.

وعلق البغدادي على التخريجين الأخيرين، وذهب إلى أنهما ضعيفان، أما الثاني؛ فلأنـــه تخريج على ضرورة كما زعم؛ لأن حذف الموصوف إذا كانت صفته جملة دون أن يكون بعضاً من مجرور بمن أو في، خاص بالضرورة أو الشذوذ. وأما الثالث؛ فلأن حذف الموصول وبقـــاء صلته لم يقل به بصري، وهذا الثالث قاله ابن الأنباري في الإنصاف.

واختار البغدادي بعد تعقيبه على التخريجين الأخيرين التخريج الأول، قال: "والتخـــريج على الحالية هو الجيد، ولا حاجة إلى اعتبار كونه في الأصل صفة فلما قدم صار حالاً؛ لأن ذلك إنما يعتبر في الأحوال المفردة لا في الجمل..."[٣].

وأما ما احتج له به من التقارب بين ذا والذي وأن أصل الذي: ذا...إلخ، فلا يمكن الجزم بصحة ذلك، كما أن الأصل في ذا الدلالة على الإشارة، والذي ليست كذلك، وهذا يضـــعف مـــن هذه الحجة.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٥٢/٣-٥٣، شرح المفصل، للخوارزمي: ٢٢٢/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢٣٩/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٢٤/٤-٢٥، وأوضح المسالك، ابن هشـــام، تـــح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٥، (بيروت، دار الجيل: ١٩٧٩م): ١٥٧/١.، وإيضاح الشعر، لأبي علـــي الفارسي: ٤٢٣-٤٢٥.

(٣) الخزانة: ٤٣/٦.

ووافق الفراء والكوفيين في الاحتجاج بقول ابن مفرغ، كل من الزجاج والطبري، فقد أورد الشاهد السابق على أن المعنى: والذي تحملين طليق(١).

أما البصريون فأجازوا استخدام (ذا) بمعنى الذي، ومنعوا استخدام سائر أسماء الإشارة أسماءً موصولة، واشترطوا لجواز استخدام (ذا) بمعنى (الذي) أن يكون قبل (ذا) (ما) أو (من) الاستفهاميتين، وألا تكون معهما ملغاة، والمراد بالإلغاء أن تجعل (ذا) مع (ما) أو (من) اسماً واحداً مستفهماً به، ويظهر أثر الأمرين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب، تقول عند جعلك (ذا) موصولاً: ماذا صنعت؟ فتجيب: خيرٌ بالرفع على البدلية من (ما) لأنه مبتدأ، و(ذا) وصلته خبر، ومثله: من ذا أكرمت؟ فتجيب: عمرٌ. وعند جعلهما اسماً واحداً (ملغاة) تقول: ماذا صنعت؟ فتجيب: خيراً، ومن ذا أكرمت، فتجيب: عمراً، بالنصب على البدلية من (ماذا) أو (من ذا) لأنه مفعول به مقدم(٢).

قال سيبويه في باب إجرائهم (ذا) وحده بمنزلة الذي: "وليس يكون كالذي إلا مع (ما ومن) في الاستفهام، فيكون ذا بمنزلة الذي ويكون ما حرف استفهام، وإجرائهم إياه مع ما بمنزلة اسم واحد. أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ...، وقال الشاعر:

ألا تسألان المرءَ ماذا يحاول　　　أنحبٌ فيُقْضَى أم ضلال وباطل

وأما إجراؤهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد فهو قولك: ماذا رأيت؟ فتقول: خيراً، كأنك قلت: ما رأيت؟"(٣).

وما ذكره سيبويه هنا يرد على ما زعمه الأنصاري من أن البصريين لم يعرفوا استخدام (ذا) بمعنى (الذي)، وجعل ذلك مما ابتكره الفراء، إلا أن الفراء لم يشترط ما اشترطه البصريون من ضرورة أن يكون قبل (ذا)، (ما) أو (من)، وألا تكون معهما ملغاة.

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، تح: عبدالجليل عبده شلبي، ط١، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ١/٢٨٧-٢٨٨، وجامع البيان: ٤/٢٩٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي: ٢/٢٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢٤-٢٥، وشرح التسهيل، لابن مالك: ١/١٩٩، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٢٣، وأوضح المسالك: ١/١٥٧، والهمع: ١/٢٨٩-٢٩٠، وشرح الأشموني على الألفية: ١/١٤٥-١٤٦.

(٣) الكتاب: ٢/٤١٦-٤١٧.

وقد احتج البصريون لما ذهبوا إليه بما يلي:

أولاً: أن الأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة دلالتها على الإشارة، والذي وسائر الأسماء الموصولة ليست في معناها؛ فينبغي ألا يحمل عليها، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال، فمن ادعى غير ذلك فعليه إقامة الدليل(١).

ثانياً: أنه إنما جاز في (ذا) دون غيره من أسماء الإشارة بشرط أن يكون قبله (ما) أو (من) الاستفهاميتين؛ لأنه نُقِل من باب إلى باب وذلك خروجه عن معنى الإشارة إلى الحاضر إلى معنى الذي وهو الغائب، واحتاج كذلك إلى الصلة كاحتياج الذي، وأدخلت قبله (ما) ليؤذن بذلك، كما أدخلوها على (حيثما) حين نقلوها عن الإضافة إلى الجملة إلى باب الجزاء(٢).

ثالثاً: السماع، وما جاء في القرآن الكريم(٣)، فمما سمع قول لبيد:

ألا تسألان المرءَ ماذا يحاول ....

وقول الآخر:

دعي ماذا علمتُ سأتقيه ولكن بالمغيَّبِ نبئيني

وقول الأعشى ميمون:

وغريبة تأتي الملوك كريمة قد قلتها ليقال من ذا قالها

وقول أمية بن أبي عائذ الهذلي:

ألا إن قلبي لدى الظاعنين حزين فمن ذا يعزِّي الحزينا

على أن (ماذا، ومن ذا) في هذه الشواهد بمنزلة: ما الذي، ومن الذي.

أما ما جاء في القرآن الكريم فقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾(٤)، أي: ما الذي أنزل، وقوله: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلۡعَفۡوَۗ﴾(٥)، والمعنى: ويسألونك ما الذي ينفقون؟

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/٢٣٧-٢٣٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل، للخوارزمي: ٢/٢٢٢.

(٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٢/٤١٧، أمالي ابن الشجري: ٣/٥٤، وجامع البيان، للطبري: ٤/٢٩٢، وشرح التسهيل، لابن مالك: ١/١٩٩.

(٤) النحل: ٣٠.

(٥) البقرة: ٢١٩.

وخلاصة هذه المسألة: أن الفراء أجاز استخدام (ذا، وتلك) أسماءً موصولة، دون اشتراط كونها بعد (ما)، أو (من).

وعن الكوفيين أنهم أجازوا استخدام (ذا) اسماً موصولاً وكذا سائر أسماء الإشارة. أما البصريون فأجازوا استخدام (ذا) اسماً موصولاً بشرط أن يكون قبلها (ما)، أو (من) وألاّ تكون معهما ملغاة.

الترجيح:

والذي ترجح عندي في هذه المسألة (استخدام ذا اسماً موصولاً بمعنى الذي) ما ذهب إليه سيبويه والبصريون، وهو جواز استخدام (ذا) بمعنى (الذي)، بشرط أن يكون قبلها (ما) أو (من) الاستفهاميتان؛ لأن ما ذهبوا إليه يؤيده السماع، وما جاء في القرآن الكريم.

أما ما احتج به الفراء والكوفيون فهو شاهد واحد وقد أوله البصريون، والشاهد إذا دخله التأويل بطل الاحتجاج به.

وحجتهم في القول بأن (ذا) أصل في الذي لا يمكن الجزم بصحتها؛ لأن الأصل في الألفاظ ما وضعت له، فذا للإشارة، وليس كذلك الذي، والله أعلم.

٢- كم: أصلها

اختلف في أصل (كم) أمفردة هي أم مركبة؟ فنسب البغدادي للفراء القول بأنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية، يقول (البغدادي) بعد ذكره قول الشاعر:

يا أبا الأسودِ لِمْ أسلمتني   لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ

شاهداً:"على أن (لِمْ) مركبة من اللام وما الاستفهامية، فلما جرت باللام حذفت الألف وسكنت الميم، كما أن (كم) مركبة من الكاف وما الاستفهامية، وهذا قول الفراء في تفسيره أورده في شرح (لكنَّ) من قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[(١)] من سورة يونس، قال: ونرى أن قول العرب: كم مالك؟، أنها (ما) وصلت من أولها بالكاف، ثم إن الكلام كثر بكم حتى حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها، كما قالوا: لِمْ قلت ذاك؟ ومعناه: لِمَ قلت ذاك؟ ولما قلت ذاك؟ كما قال الشاعر:

يا أبا الأسودِ لِمْ أسلمتني   ....

وقال بعض العرب في كلامه – وقيل: مذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك. فردُّه الكاف في مذ يدل على أن الكاف في كم زائدة................، وقيل لبعضهم: كيف تصنعون الأقِط؟ فقال: كهيِّن"[(٢)].

وكان الفراء قد ذكر قبل هذا قوله: "والحرف قد يوصل من أوله وآخره، فما وصل من أوله (هذا) و(ها ذاك) وصل بـ(ها) من أوله، ومما وصل من آخره قوله: ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ﴾[(٣)]، وقوله: (لتذهبنَّ ولتجلسنَّ) وصل من آخره بنون وبـ(ما)، ونرى أن قول العرب...الخ"[(٤)]. فكم عند الفراء مركبة من الكاف الزائدة وما الاستفهامية، وزيادة الكاف في (كم) قاسها على زيادة الأحرف في أول الأسماء و آخر الأفعال كما مثَّل، ويسوق أمثلة على مذهبه في تركيب (كم) مما سمعه عن العرب، كقوله: "كما قالوا: لِمْ قلت ذاك؟ ومعناه: لِمَ قلت ذاك؟ ولِما قلت ذاك؟ وقال الشاعر:

يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني   ....

---

(١) يونس: ٤٤.

(٢) الخزانة: ٧/١٠٨-١٠٩، وانظر: معاني القرآن، للفراء: ١/٤٦٦.

(٣) المؤمنون: ٩٣.

(٤) معاني القرآن: ١/٤٦٦.

وكذا يقول بعض العرب: مذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك...إلخ. فهو يدلل على الزيادة بالسماع والقياس.

ويورد أيضاً قول بعض العرب: كهيِّن، يريد: هيناً، فلسان حال الفراء أنه ما دامت الكاف قد دخلت زائدة على (مذ، وهيِّن) فما يمنع من دخولها زائدة على ما الاستفهامية؟ والسماع والقياس يعضدان ذلك(١)، ويمكن القول: إن الذي يمنعه أن الأصل عدم الزيادة، كما أن معنى (كم) في الاستفهام يختلف عن معنى (ما).

وقد نسب هذا الرأي للفراء قبل البغدادي، ابن فارس(٢)، وابن عصفور(٣)، ونسبه كذلك للفراء أحمد مكي الأنصاري من المعاصرين(٤).

ونسبه للكسائي والفراء، أبو حيان(٥)، والمرادي(٦)، وابن عقيل(٧)، والسيوطي(٨)، وللكوفيين عامة نسبه ابن الأنباري(٩)، والعكبري(١٠)، والرضي(١١).

والفراء فيما ذهب إليه في هذه المسألة كما ذكر الأنصاري يستلهم الحس اللغوي في تركيب (كم) ويقيسها على نظائرها من اللسان العربي مستشهداً بالشعر والنثر معاً، فهو حين يقول بالتركيب لا يقول لمجرد التفلسف، وإنما يقوله بوحي اللغة نفسها، وهذه من خصائص الفراء التي امتاز بها عن البصريين والكوفيين على السواء وتدل على استقلاله في مذهبه اللغوي(١٢).

---

(١) ينظر: دراسة في النحو الكوفي، للمختار ديره: ٤٠٢-٤٠٣.
(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٤١-٢٤٢.
(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٤٦/٢.
(٤) ينظر: أبو زكريا الفراء: ٤٧٨-٤٧٩.
(٥) ينظر: الارتشاف: ٧٧٦/٢.
(٦) الجنى الداني: ٢٦١.
(٧) المساعد: ١٠٦/٢.
(٨) الهمع: ٣٨٦/٤.
(٩) ينظر: الإنصاف: ٢٥٦/١.
(١٠) ينظر: التبيين: ٤٢٣.
(١١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٥٢/٣.
(١٢) ينظر: أبو زكريا الفراء: مرجع سابق.

وجملة ما احتج الفراء لما ذهب إليه بما يلي:

أولاً: القياس:

١- على زيادة الأحرف في أول الأسماء، كما في (هذا، وهاذاك) أو في آخر الأفعال، كما في (لتذهبَّن، ولتجلسنَّ) فقد زيدت الهاء في أول ذا، وذاك وزيدت النون في آخر تذهب وتجلس.

٢- على حذف الألف من ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: فيمَ، ولِمَ، ولكثرة الاستعمال تسكن الميم فيقال: فيمْ، ولِمْ، فكذلك (كم) ركبت من الكاف للتشبيه، وما الاستفهامية، ثم كثر الكلام بـ(كما) حتى حذفت الألف من آخرها فسكنت ميمها.

ثانياً: السماع:

يقول الشاعر:

يا أبا الأسود لِمْ أسلمتني ....

فـ(لِمْ) مركبة من اللام وما الاستفهامية، فلما جرت باللام حذفت الألف وسكنت الميم ومثلها كم ركبت من الكاف وما الاستفهامية.

وقول بعض العرب وقيل له: منذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك فرد الكاف يدل على أن الكاف في (كم) زائدة.

ثالثاً: أن كأي في معنى كم، وكما أن كأي مركبة كذلك كم، وهما في معنى العدد(١).

ويرى البصريون أن (كم) بسيطة لا تركيب فيها(٢)، وردوا ما احتج به الفراء بما ساقوا من حجج تؤيد ما ذهبوا إليه وتبطل مذهب الفراء، وهي:

أولاً: أن الأصل هو الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة(٣).

ثانياً: أن (كم) لا يصح أن تجعل كلمتين؛ لأنها تتكون من حرفين ولا يمكن أن يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة، فعلى هذا يمتنع التركيب؛ لأنه إنما يكون بين كلمتين(٤).

---

(١) التبيين: ٤٢٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٥٢/٣، والمساعد: ١٠٦/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٥٧/١ وما بعدها، وأبو زكريا الفراء، للأنصاري: ٤٧٩.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢٥٧/١ وما بعدها، وأبو زكريا الفراء، للأنصاري: ٤٧٩.

ثالثاً: قالوا: لا نسلم بجواز إسكان الميم في لِمَ في اختيار الكلام، وإنما يجوز في الضرورة، كقول الشاعر:

يا أبا الأسود لِمْ ....

فقد سكن (لمْ) للضرورة تشبيهاً لها بما يجيء من الحروف على حرفين الثاني منهما ساكن(١).

رابعاً: لو كانت كم كـ(لم) لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في (لم) فيقال: كَمَ مالك؟ كما يجوز: لِمَ فعلت؟، وأن يجوز فيها (ها) السكت، فيقال: كمه كما يجوز: لِمَه، فلما لم يجز ذلك دل على الفرق بينهما(٢).

خامساً: أن الكاف في (كم) ليس دخولها كخروجها، كالكاف الزائدة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾(٣)؛ لأنه لو قدر حذفها لاختل معناها ولم تحصل الفائدة دونها؛ لأن قولنا: ما مالك؟ لا يفيد ما يفيد قولنا: كم مالك؟، فما سؤال عن الحقيقة، فما مالك؟ معناه: أي جنس هو؟، وكم مالك؟ معناه ما عدده؟(٤)

سادسا: أن أكثر ما احتج به الفراء كلمات فيها تركيب، وهذا لا يوجب أن يُجعل كل شيء هكذا(٥).

الترجيح:

ومما تقدم عرضه في هذه المسألة من حجج الفريقين، أميل إلى المذهب القائل بعدم تركيب (كم) وبساطتها لأسباب منها:

١- أنه لا يمكن الجزم يقيناً بصحة تركيب (كم) من الكاف وما الاستفهامية، وما احتج به الفراء لتدعيم ما ذهب إليه إنما هو اجتهاد منه في تحليل وتفسير الظواهر اللغوية، ولم يقدم دليلاً واضحاً بصحة ما ذهب إليه.

٢- ما احتج به الفراء من مجيء الكاف زائدة فيما أورده من قول بعض العرب: كمذ أخذت في حديثك، وزيادة الكاف في تلك الأمثلة واضحة جلية، بحيث إ نه إذا حذفت لا يتغير

---

(١) التبيين: ٤٢٣.

(٢) الإنصاف: ٢٥٧/١ وما بعدها، وانظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٤٢.

(٣) الشورى: ١١.

(٤) ينظر: التبيين: ٤٢٤، والإنصاف، مرجع سابق.

(٥) المرجعين السابقين.

المعنى، ولا يمكن أن يقاس بزيادتها هنا زيادتها في (كم)؛ لأن حذف الكاف في (كم) يغير المعنى، وهذا يؤكد عدم زيادتها، فمعنى (كم) في الاستفهام يختلف عن معنى (ما). والفراء لم يورد ولو شاهداً واحداً عن العرب جاءت فيه (كما) في معنى العدد ليؤكد أن (كم) هي في الأصل من الكاف ركبت مع (ما) ومع كثرة الاستعمال صارت (كم)، فلم يرد عن العرب مثلاً قولهم: كما مالك؟ يريدون به، كم مالك؟ لا في شعر ولا في نثر.

٣- عملاً بالأصل وهو عدم التركيب.

هَلُمَّ : أصلها

هَلُمَّ: اسم من أسماء الأفعال، وهو اسم إيتِ وتعال، مبني لوقوعه موقع الفعل، وهو مركب بالإجماع[١]، إلا ما ذكره أبو حيان، والأشموني، أن هناك من قال: إن هلم ليست مركبة، واختاره أبو حيان ووصفه بأنه قول لا بأس به؛ لأن الأصل البساطة حتى يُقَدَّمَ دليل واضح على التركيب[٢].

وقد اختلف في أصل تركيب (هلم) على أقوال: منها ما نسبه البغدادي للفراء نقلاً عن ابن جني في الخصائص، هل أُمَّ.

قال البغدادي في حديثه على (حيَّهل): "فهل تكون لغة في هلا، كما قال ابن جني في الخصائص[٣] عند الكلام على هلم. وهو: قال الفراء: أصل هلم: هل زجر وحث دخلت على أُمَّ، أي اعجل واقصِد. وأنكر أبو علي عليه ذلك، وقال: لا مدخل هنا للاستفهام. وهذا عندي لا يلزم الفراء؛ لأنه لم يدع أن هل هنا حرف استفهام، وإنما هي عنده زجر... قال الفراء: فألزمت الهمزة في أم التخفيف فقيل: هَلُمَّ"[٤].

ونسب هذا القول للفراء قبل البغدادي، أبو بكر محمد بن الأنباري[٥]، والزجاجي[٦]، وابن فارس[٧]، وابن سيده[٨]، وابن يعيش[٩]، وبهاء الدين بن النحاس الحلبي[١٠]، وأبو حيان[١١]،

---

(١) ينظر: الخصائص، ابن جني، تح: د. عبدالحميد هنداوي، ط٢، (بيروت، دار الكتب العلمية): ٢٧٦/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤١/٤، والتذكرة، لأبي حيان: ٣٦٧، والارتشاف، لأبي حيان: ٢٣٠٤/٥-٢٣٠٥.

(٢) ينظر: الارتشاف، وشرح الأشموني: ١٦٤/٤.

(٣) ٢٧٧/٢.

(٤) الخزانة: ٢٥٩/٦.

(٥) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢٥٣/٢.

(٦) ينظر: حروف المعاني، ص٧٤.

(٧) ينظر: الصاجي في فقه اللغة: ٢٧٩.

(٨) ينظر: المخصص، (بولاق: ١٣١٨هـ): ٨٨/١٤.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ٤١/٤.

(١٠) ينظر: شرح المقرب المسمى التعليقة، تح: د. خيري عبدالراضي عبداللطيف، ط١، (المدينة المنورة، مكتبة دار الزمان: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، ١١٠٩/٢.

حيان[١]، والسمين الحلبي[٢]، والسيوطي[٣]، ومحمد بن أحمد الأزهري الهروي[٤]، والأشموني[٥].

ونسبه ابن جني في سر الصناعة[٦] للبغداديين.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

ورد في معاني القرآن للفراء ما يؤكد صحة ما نسبه البغدادي له، قال الفراء في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ ﴾[٧]: "ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها أُمَّ، تريد: يا الله أمنا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت، فالرفعة التي في الهاء من همزة أُمَّ لما تركت انتقلت إلى ما قبلها.

ونرى أن قول العرب: (هَلُمَّ إلينا) مثلها؛ إنما كانت (هل) فضم إليها أُمَّ فتركت على نصبها"[٨].

ووافق الفراء فيما ذهب إلى في تركيب هلم، ابن دريد[٩]، وأبو بكر محمد بن الأنباري، وابن فارس. قال ابن الأنباري: "معنى هلم: أقبل، وأصله: أُمَّ يا رجل، أي اقصِد، فضموا (هل) إلى أُمَّ وجعلوهما حرفاً واحداً، وأزالوا (أمَّ) عن التصرف وحولوا ضمة همزة أُمَّ إلى اللام وأسقطوا الهمزة فاتصلت الميم باللام".

وقد استُضعِفَ ما ذهب إليه الفراء وحُكِمَ بفساده؛ لأن (هل) لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون بمعنى (قد)، وهذا يدخل في الخبر، وإما أن يكون بمعنى الاستفهام، وليس لمعنى الاستفهام، ولا معنى (قد) فيما ادعاه الفراء مدخل[١٠].

وأجيب على ذلك بوجهين، الأول: أن التركيب قد يغير المعنى، والثاني: أن الفراء لم يدعِ أن (هل) هنا للاستفهام، بل هي عنده للزجر والحث وهي التي في (حيَّهل) في الاستسراع والاستحثاث[١].

---

(١) ينظر: التذكرة: ٣٦٨، والارتشاف: ٢٣٠٤/٥-٢٣٠٥.
(٢) الدر المصون: ٢١٣/٥.
(٣) ينظر: الهمع: ١٢٦/٥.
(٤) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تح: د. محمد جبر الألفي، ط١، (الكويت، وزارة الأوقاف: ١٣٩٩هـ)، ص٨٧، ١١٦.
(٥) ينظر: شرح الأشموني: ١٦٤/٤.
(٦) ينظر: ٧٤٥/٢.
(٧) آل عمران: ٢٦.
(٨) ٢٠٣/١.
(٩) ينظر: الجمهرة، (حيدر أباد: ١٣٥١هـ)، ج٣، ص١٧٥.، والزاهر: ٢٥٣/٢، والصاجي: ٢٧٩.
(١٠) ينظر: المخصص، لابن سيدة: ٨٦/١٤-٨٩.

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

وهناك قول آخر في تركيب هلم قريب من قول الفراء، وهو ما نقله الرضي عن الكوفيين عامة من أن أصل هَلُمَّ: هلا أُمَّ، وهلا كلمة استعجال، غيرت إلى هل لتخفيف التركيب، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت كما هو القياس(٢).

ومذهب الخليل والبصريين(٣)، كابن السراج، وأبي علي، وابن جني، ومن تابعهم كابن سيدة، وابن يعيش، والأشموني(٤)أن أصل هلم: مركبة من (ها) للتنبيه، ولُمّ فعل أمر من قولهم: لَمَّ الله شعثه، أي: جمعه، أي لم نفسك إلينا، فحذفت ألف (ها) تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ونظراً إلى أن أصل لُمَّ السكون، وحركتها عارضة ينقل حركة الميم المدغمة إليها.

واحتج البصريون لما ذهبوا إليه، بالسماع، فقد زعموا أن العرب نطقوا به، فقالوا: (ها لم)(٥)، ولكثرة الاستعمال حذفت الألف.

وذكر مكي القيسي أن أصل هلم: "ها المم"، فألقيت حركة الميم الأولى على اللام، وأدغمت في الثانية، فلما تحركت اللام استغني عن ألف الوصل فاجتمع ساكنان ألف ها ولام (الم)؛ لأن حركتها عارضة، فحذفت ألفها لالتقاء الساكنين، فاتصلت الهاء باللام مضمومة وبعدها ميم مشددة فصارت هَلُمَّ"(٦). وهذا القول قريب من قول الخليل والبصريين إلا أن قول البصريين أسهل.

وفي فتح القدير للشوكاني أن هناك من قال: هلم: أصلها: هل زيدت عليها الميم، ولم ينسبه لأحد(٧).

---

(١) ينظر: الخصائص، لابن جني: ٢٧٧/٢، والتذكرة، لأبي حيان: ٣٦٧-٣٦٨.

(٢) ينظر: شرحه على الكافية: ١٠٠/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن، النحاس، ط٣، (عالم الكتب): ١٠٦/٢.، والتذكرة: مرجع سابق، والارتشاف: ٢٣٠٤/٥-٢٣٠٥.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٦/١، ورأي أبي علي في الخصائص: مرجع سابق، وسر الصناعة: ٧٤٥/٢، والمخصص: مرجع سابق، وشرح المفصل: ٤١/٤، وشرح الأشموني: ١٦٤/٤.

(٥) ينظر: الهمع: ١٢٦/٥، وشرح الأشموني: مرجع سابق.

(٦) مشكل إعراب القرآن، تح: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٥هـ)، ٢٧٧/١، ٥٧٥/٢.

(٧) ينظر: ٢٥٦/٢.

وخلاصة هذه المسألة: أن هناك اختلافاً في أصل (هلم) أبسيطة هي، أم مركبة؟ فمنهم من قال: إنها بسيطة وليست مركبة، واختاره أبو حيان معللاً بأن الأصل البساطة حتى يقدم دليل واضح على التركيب.

ومنهم من قال بتركيبها واختلف في أصل هذا التركيب على أقوال:

الأول: وهو قول الفراء، أن أصلها: هل، للزجر والحث دخلت على أُمَّ.

الثاني: وهو قول قريب من قول الفراء، ونسب للكوفيين، وهو أن أصل هلم: هلا أَمَّ تغيرت هلا إلى هل تخفيفاً، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت.

الثالث: وهو ما ذهب إليه الخليل والبصريون، أن هلم: مركبة من (ها) للتنبيه ولُمَّ فعل أمر، من قولهم: لم الله شعثه، أي جمعه، فحذفت ألف ها تخفيفاً...إلخ.

والقول الرابع: هو ما ذكره مكي القيسي من أن هلم: ها المم، فألقيت حركة الميم الأولى...إلخ، وفيه تكلف واضح.

الخامس: ما ذكره الشوكاني: وهو أن أصل هلم: هل زيدت عليها الميم.

الترجيح:

والذي أميل إليه في هذه المسألة أن أصل هلم البساطة وعدم التركيب؛ لأنه من خلال ما تقدم عرضه من آراء القائلين بتركيب هلم: لا يوجد دليل واضح يجعلنا نجزم بالقول بتركيبها، أضف إلى ذلك أن اختلافهم في تركيبها وعدم اتفاقهم على قول واحد يضعف القول بتركيبها، فتظل هذه التأويلات اجتهادات من العلماء تختلف باختلاف أفهامهم، إضافة إلى أن الأصل البساطة وعدم التركيب. والله أعلم.

الباب الثاني

تراكيب وأحكـام

وفيه فصلان:

الفصل الأول

التراكيب

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التوابع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: البدل، وفيه مسألتان:

١٣- إبدال النكرة من المعرفة في الاسم الظاهر والعكس دون شرط

١٤- إبدال الظاهر من ضمير الحاضر

١- إبدال النكرة من المعرفة في الاسم الظاهر والعكس دون شرط

البدل والمبدل منه في أنواعه الأربعة (الكل، البعض، الاشتمال، الغلط) يقعان معــرفتين، ونكرتين ومختلفين.

والمتفق عليه بين النحاة جواز إبدال النكرة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، وفي حكــم إبــدال النكرة من المعرفة والعكس خلاف بينهم، فالبصريون يجيزون إبدال النكرة من المعرفة والعكــس دون شرط اتحاد لفظهما، أو وصف النكرة المبدلة[١]، محتجين بالسماع، كقول الشاعر:

ولم يلبث العصران يومٌ وليلةٌ إذا طلبا أن يدركا ما تيمما

فــ(يوم وليلة) نكرتان، بدل من (العصران) وهو معرفة ولم ينعتا، ولا هما من لفظ الأول.

وبقول الشاعر:

فلا وأبيكِ خيرٍ منك إني ليؤذيني التّحمحُمُ والصهيل

فخير: نكرة، وهو بدل من أبيك ولم يصفه، وليس من لفظه.

وبقول الآخر:

إنَّا وجدنا بني خولان قاطبةً كساعد الضَّب لا طولٍ ولا قِصَرِ

فطول: نكرة غير موصوفة، وهو بدل من ساعد الضب المعرفة، وليس من لفظه.

وبقوله:

فألقت قناعاً دونه الشمس واتَّقت بأحسنَ موصوليْنِ كفٍّ ومِعصمِ

وكف: نكرة غير موصوفة، وهي بدل من موصلين وليس من لفظه.

قال سيبويه: "مررت برجلٍ عبدالله...، وأقول: عبــدالله معرفــة بــدل مــن نكــرة"[٢]، فأجاز إبدال المعرفة من النكرة، ولم يذكر مثــالاً للعكــس، كمــا لــم يــذهب إلــى ضــرورة وصف النكرة.

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي: ٨٠٥/٢، وشرح التســهيل، لابــن مالــك: ٣٣١/٣، والارتشاف، لأبي حيان: ١٩٦٢/٤.، والمساعد، لابن عقيل: ٤٢٨/٢-٤٢٩، والــدر المصــون، للســمين الحلبي، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٤هـــ-١٩٩٤م): ٥٤٧/٦.، والمقــرب، ابــن عصــفور: ٢٤٤/١-٢٤٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٧/٢-٣٨٨.

(٢) الكتاب: ٨٦/٣.

وصرح المبرد[١]، وابن السراج[٢]، بجواز إبدال النكرة من المعرفة والعكس دون شرط، وبه أخذ ابن عصفور[٣]، وابن مالك[٤]، وأبو حيان[٥]، وابن عقيل[٦]، والأشموني[٧].

واختلف فيما ذهب إليه الكوفيون في هذه المسألة، فنسب ابن جمعة الموصلي[٨]، والسيوطي[٩] للكوفيين أنهم لا يجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا وصفت النكرة. ونقل ابن ابن مالك عنهم عدم جواز ذلك إلا إذا كانت النكرة من لفظ المعرفة[١٠]. ونسب ابن عصفور للبغداديين أنهم لا يجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا إذا كانت النكرة من لفظ المعرفة، وأن توصف النكرة، ونسب للكوفيين أنهم وافقوا البغداديين في اشتراط وصف النكرة[١١].

ونفى البغدادي ما نسب للكوفيين من اشتراطهم وصف النكرة في إبدالها من المعرفة، وذهب إلى أن مذهبهم خلاف ذلك؛ لأن رأسي المدرسة الكوفية الكسائي والفراء أجازا إبدال النكرة من المعرفة والعكس دون شرط، قال: "وكلام الكوفيين خلاف هذا، قال الكسائي والفراء في ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾[١٢] إنه على نية (عن)، وصرّح بعن في قراءة عبدالله. وأجاز الفراء في: ﴿هَٰرُونَ أَخِى﴾[١٣] كونه مترجماً لوزيراً، قال: فيكون نصاً للتكرير"[١٤]، ويقصد بقوله: إنه على نيه عن، أن المعنى: يسألونك عن الشهر الحرام عن قتالٍ فيه، و(قتال) بدل من الشهر الحرام.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٥٢٨/٤.

(٢) ينظر: الأصول: ٤٦/٢-٤٧.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٨٥/١-٢٨٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣١/٣.

(٥) ينظر: الارتشاف: ١٩٦٢/٤.

(٦) ينظر: المساعد: ٤٢٩/٢.

(٧) ينظر: شرحه على ألفية ابن مالك: ٧/٣.

(٨) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٨٠٥/٢.

(٩) ينظر: الهمع: ٢١٨/٥.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣١/٣، ٣٣٥، ٣٣٨.

(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٨٥/١-٢٨٧.

(١٢) البقرة: ٢١٧.

(١٣) طه: ٣٠.

(١٤) الخزانة: ١٨٧/٥، وانظر: معاني القرآن، للفراء: ١٤١/١، ١٧٨/٢.

وما نسبه هنا البغدادي للكوفيين وعلى رأسهم الكسائي والفراء، نسبه لهم قبله أبو حيان[١]، وابن عقيل[٢]، والسمين الحلبي[٣].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء في معانيه إلى ما نُسب له هنا في هذه المسألة، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾[٤]، قال: "جعلها كالنعت للمعرفة وهي نكرة؛ ألا ترى أنك تقول: مررت شديد القلب، إلا أنه وقع معها قوله ﴿ذِى ٱلطَّوۡلِۖ﴾ وهو معرفة فأجريت مجراه.

وقد يكون خفضها على التكرير فيكون المعرفة والنكرة سواء، ومثله قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٥]، فهذا على التكرير؛ لأن فعَّال نكرة محضة"[٦].

ومراد الفراء في هذين الموضعين البدل؛ لأنه أجاز إبدال النكرة من المعرفة.

وفي تعليقه على قوله تعالى ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ﴾[٧] يقول: "على التكرير، كما قال: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[٨]، المعرفة ترد على النكرة بالتكرير، والنكرة على المعرفة"[٩].
المعرفة"[٩].

فصريح كلام الفراء وما ذكره من شواهد أنه يجيز إبدال النكرة من المعرفة والعكس دون شرط، ويؤكد ذلك ما ذكره في مواضع أخرى في معانيه من مجيء المعرفة بدلاً من النكرة، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾[١٠]، قال: "يخفض الكواكب بالتكرير فيرُد معرفة على نكرة"[١١].

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١٩٦٢/٤.

(٢) ينظر: المساعد: ٤٢٨/٢-٤٢٩.

(٣) ينظر: الدر المصون: ٣٨٩/٢.

(٤) غافر: ١٥.

(٥) البروج: ١٤-١٦.

(٦) ٥/٣

(٧) العلق: ١٥-١٦.

(٨) الشورى: ٥٢-٥٣.

(٩) ٢٧٩/٣

(١٠) الصافات: ٦.

(١١) ٣٨٢/٢

وعند قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ ﴾[1]، قال: "فـرد (ذكـرى الـدار) وهي معرفة على (خالصةٍ) وهي نكرة"[2].

ويعلق على قوله تعالى: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٖ جَهَنَّمَ يَصۡلَوۡنَهَا ﴾[3] قـائلاً: "فـردَّ (جهنم) وهي معرفة على (شر مآب) وهي نكرة"[4].

وتبين مما ذكره الفراء أنه ذهب إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة (في الاسم الظـاهر) والعكس دون شرط.

- **مذهب آخر في المسألة:**

وهو ما نُسب للبغداديين من أنهم اشترطوا في بدل النكرة من المعرفة أن تكون من لفـظ الأول، محتجين لذلك بأنه لم يجيء شيء من بدل النكـرة إلا كـذلك، كقولـه تعـالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ ﴾[5]، وكقول الشاعر:

وكنت كذي رجلين رجلٍ صحيحةٍ ورجلٍ رمى فيها الزمان فَشُلَّتِ

واشترطوا في النكرة المبدلة أن توصف[6]، ووافقهم على هذا الشـرط، الزمخشـري[7]، وابـن يعيش[8]، ونورالدين الجامي[9]، محتجين بما يلي:

أولاً: أن البدل للإيضاح، والشيء لا يوضح بما هو أخفى منه[10].

ثانياً: لأن البيان مرتبط بالبدل وصفته جميعاً فلا يتم إلا بهما[11].

ثالثاً: لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه، فالصفة تكون كالجابر لما فيـه من نقص النكارة[12].

---

(١) ص: ٤٦

(٢) ٤٠٧/٢

(٣) ص: ٥٥-٥٦.

(٤) ٤٠٧/٢

(٥) العلق: ١٥-١٦.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٨٥/١-٢٨٧، والارتشاف: ١٩٦٢/٤، والهمع: ٢١٨/٥.

(٧) ينظر: المفصل: ١٢١.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٦٨/٣-٦٩.

(٩) ينظر: الفوائد الضيائية: ٦٦/٢.

(١٠) شرح ألفية ابن معطي: ٨٠٥/٢.

(١١) ينظر: شرح المفصل: ٦٨/٣-٦٩.

(١٢) ينظر: الفوائد الضيائية: ٦٦/٢.

ويرد هذا المذهب السماع، فقد سمع بدل النكرة من المعرفة دون وصف النكـــرة، ودون أن تكون من لفظ الأول، ومن سمع حجة على من لم يسمع.

وخلاصة هذه المسألة: أن في إبدال النكرة من المعرفة والعكس (في الاسم الظاهر) مذهبين:

الأول: وهو مذهب البصريين، وإليه ذهب الفراء والكسائي وهو جواز إبدال النكرة من المعرفـــة والعكس دون شرط.

الثاني: وهو ما نسب للبغداديين من أنه لا يجوز ذلك إلا بشرط أن تكون النكرة من لفـــظ الأول، أو أن توصف النكرة المبدلة من المعرفة، ويرده ما أورده البصريون من السماع بمجـــيء النكرة مبدلة من المعرفة دون أن تكون من لفظ المعرفة، ولا موصوفة، ومن سمع حجـــة على من لم يسمع.

الترجيح:

ويترجح عندي مذهب البصريين وهو مذهب الفراء؛ لأن الســـماع يؤيـــده، ولا يمكـــن دفعه. والله أعلم.

٢- إبدال الظاهر من ضمير الحاضر

المتفق عليه بين النحاة جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر (المتكلم والمخاطب) في بدل البعض وبدل الاشتمال[١].

وأشار البغدادي إلى أن الفراء يجيز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر (المتكلم) في بدل البعض والاشتمال، قال في حديثه عن قول الشاعر[٢]:

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي ورجلي شَثْنَةَ المناسمِ

:"على أن قوله (رجلي) بدل بعض من ياء المتكلم في (أوعدني)، هذا هو الظاهر. وعليه اقتصر[*] الفراء (في تفسيره) عند قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٌ﴾[٣]"[٤].

وفي موضع آخر من الخزانة، في حديثه عن قول عدي بن زيد[٥]:

ذريني إن حكمك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا

قال: "على أن قوله: (حلمي) بدل اشتمال من الياء في (ألفيتني)...، وكذلك الفراء في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ﴾[٦]، (الحلم) منصوب بالإلفاء على

---

(١) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ١٥٦/١، ومعاني القرآن، للأخفش: ٥٠٢/٢.، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٧٠/٣، وشرح الجمل، لابن عصفور: ٢٨٩/١-٢٩١، والارتشاف، لأبي حيان: ١٩٦٧/٤، والتذكرة، لأبي حيان: ص٢٢٠، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تح: عدنان عبدالرحمن الدوري، (بغداد، مكتبة العاني: ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م): ٥٨٧/٢، وشرح التسهيل، للمرادي: ٨٠٢-٨٠٣.، والهمع، للسيوطي: ٢١٧/٥، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ٤٥٢/١-٤٥٣.، والفوائد الضيائية، لنورالدين الجامي: ٦٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٠/٢-٣٩١، وشرح الأشموني: ٨/٣، ٩.

(٢) الشاهد رقم (٣٦٨) في الخزانة: ١٨٨/٥.

(*) قول البغدادي: وعليه اقتصر الفراء: إشارة إلى الأوجه في (رجلي) وهي: الأول: يجوز أن تكون (رجلي) مفعولاً ثانياً حذف منه حرف الجر اختصاراً، كأنه أراد: لرجلي. الثاني: أن تكون رجلي منادى على سبيل الاستهزاء بمن أوعده. الثالث: أن يكون من العطف على عاملين، فتكون الأداهم معطوفة على السجن، ورجلي معطوفة على ضمير المتكلم، أي أوعدني بالسجن وأوعد رجلي بالأداهم. ينظر: شرح التسهيل، للمرادي: ٨٠٢-٨٠٣، والخزانة: ١٨٨/٥.

(٣) آل عمران: ١٥.

(٤) الخزانة: ١٨٨/٥.

(٥) الشاهد رقم (٣٦٩) في الخزانة: ١٩١/٥.

(٦) إبراهيم: ١٨.

التكرير، يعني البدل، ولو رفعه كان صواباً. وأورده أيضاً عند قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[1]"[2].

ويظهر مما نسب البغدادي للفراء أنه يجيز في (حلمي) أيضاً الرفع، أي على الاستئناف فيكون مبتدأ، وقد أشار السيرافي[3]، والخطيب التبريزي[4]، قبل البغدادي إلى أن الفراء يجيز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر (المتكلم)، قال السيرافي: "... وأنشد الفراء:

أوعدني بالسجن والأداهم   رجلي.......................

رجلي: في موضع بدل من ضمير المتكلم المنصوب بـ(أوعدني)، تقديره: أوعدني بالحبس في السجن وأوعد رجلي بالأداهم...".

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء إلى ما نسبه له البغدادي في هذه المسألة في ثلاثة مواضع من معانيه:

الأول: قال: "...وقال الآخر:

أوعدني بالسجن ....

أراد: أوعد رجلي بالأداهم"[5] فـ(رجلي) بدل من الياء، وهو بدل بعض.

وفي موضع آخر قال: "وقد أنشدني بعضهم:

ما للجمال مشيها وئيداً   أجندلاً يحملن أم حديدا

أراد: ما للجمال ما لمشيها وئيداً. وقال الآخر:

ذريني إن أمركِ لن يطاعا   وما ألفيتني حلمي مضاعا

فالحلم منصوب بالإلفاء على التكرير ولو رفعته كان صواباً"[6].

فأبدل الفراء حلمي من الياء في (ألفيتني) وهو بدل اشتمال.

---

(١) الزمر: ٦٠.

(٢) الخزانة: ١٩١/٥-١٩٢.

(٣) ينظر: شرح أبيات إصلاح المنطق، تح: ياسين محمد السَّواس، ط١، (دمشق، الدار المتحدة: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، ص٤٦٥-٤٦٦.

(٤) ينظر: تهذيب إصلاح المنطق، تح: فخر الدين قباوة، ط١، (بيروت: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م)، ص٥١٨، ٦٣٤. ٦٣٤.

(٥) ١٩٧/١.

(٦) ٧٣/٢، ٤٢٤.

ويتبين مما أشار إليه الفراء هنا أنه أجاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر (المتكلم) في بدل البعض وبدل الاشتمال، ولم يشر إلى إبدال الظاهر من ضمير الحاضر (المخاطب). كما أنه ذهب إلى أنه يجوز في (حلمي) في قول الشاعر السابق، أن يرفع، ويكون الرفع على الابتداء استئنافاً على ما يبدو.

وكل من ذكر قول عدي بن زيد من النحاة[1] فيما وقفت عليه من مصادر، خرج قوله (حلمي) في البيت على أنه بدل اشتمال من الياء في (ألفيتني)، ولم يشيروا إلى جواز الرفع، إلا ما ذكره الطبري في تفسيره موافقاً للفراء، قال: "... ومنه قول الشاعر:

ذريني............. وما ألفيتني حلمي مضاعاً

قال: فالحلم منصوب بـ(ألفيت) على التكرير. قال: ولو رفعه كان صواباً"[2].

وما أشار إليه الفراء من جواز رفع (حلمي) في البيت السابق لا يغير المعنى المقصود الذي أراده الشاعر والمفهوم من السياق.

فلا فرق بين ما ذهب إليه الفراء في هذه المسألة وغيره، إلا ما أشار إليه من جواز رفع (حلمي) في قول الشاعر السابق.

---

(١) ينظر: سيبويه في الكتاب: ١٥٦/١، والأخفش في معاني القرآن: ٥٠٢/٢، والزجاج في معاني القرآن: ٣٦٠/٤، وابن السراج في الأصول: ٥١/٢، وابن يعيش في شرح المفصل: ٧٠/٣، وصاحب اللباب في علل البناء والإعراب: ٤١٢/١-٤١٣، وابن الحاجب في الإيضاح: ٤٥٢/١-٤٥٣، وابن عصفور في شرح الجمل: ٢٨٩/١-٢٩١، وابن مالك في عمدة الحافظ: ٥٨٧/٢، وأبو حيان في التذكرة: ٢٢٠، ونورالدين الجامي في الفوائد الضيائية: ٦٧/٢، والسيوطي في الهمع: ٢١٧/٥، وابن عقيل في شرحه على الألفية: ٢٥٠/٣-٢٥١.

(٢) جامع البيان: ٥٥٣/١٦، ٣١٨/٢١.

المطلب الثاني: التوكيد

وفيه مسألتان:

٥- الجمع بين المترادف من الحروف.

٦- الجمع بين اسمين موصولين تأكيداً.

١- الجمع بين المترادف من الحروف

اختلف في حكم الجمع بين المترادف من الحروف من غير فصل بينها إذا اختلف لفظها، فنسب البغدادي للفراء نقلاً عن ابن عصفور القول بجواز ذلك على سبيل التأكيد، قال البغـــدادي: "قال ابن عصفور في (كتاب الضرائر):... وقول النابغة...:

إلا الأواريَّ لا إنْ ما أبيِّنُها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلدِ

فزاد إنْ بعد لا لشبهها بـــ(ما) من حيث كانتا للنفي. وزعم الفراء أن (لا، وإنْ، ومـــا) حـــروف نفي، وأن النابغة جمع بينها على طريق التأكيد"[١].

ونسب هذا القول للفراء جماعة من النحاة، منهم: السيرافي[٢]، والأعلـــم الشـــنتمري[٣]، والزمخشري[٤]، وابن جمعة الموصلي[٥]، وابن الحاجب[٦]، وابن مالك[٧]، والسيوطي[٨]، وكـــذلك الشنقيطي[٩]. ونسبه للفراء كذلك الدكتور أحمد مكي الأنصاري[١٠]، وعبير النفيعي[١١].

قال ابن مالك: "وأما قول الشاعر:

فقالت أكلَّ الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تُغرَّ وتخدعا

فـــ(كي) حرف جر لا حرف مصدري لئلا يلزم دخول حرف مصدري على حـــرف مصـــدري، وأجاز الفراء ذلك وجعل أحدهما مؤكدا للآخر، وأيد مذهبه في ذلك بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقعِ

فجمع بين اللام وكي وأنْ"[١٢].

---

(١) الخزانة: ٤٤٣/٨، وانظر: ضرائر الشعر: ١١، ٦٢.

(٢) ينظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٥٢٣/١-٥٢٤.

(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١١٢٦/٢-١١٢٧.

(٤) ينظر: المفصل: ٤٢٣.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ١١٤١/٢.

(٦) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية: ٤٠٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٧/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٤/١-٢٢٥.

(٨) ينظر: شرح شواهد المغني: ٧٦/١

(٩) ينظر: الدرر اللوامع: ١٨٦/٢.

(١٠) ينظر: أبو زكريا الفراء: ٤٨٤.

(١١) ينظر: التوابع في معاني القرآن للفراء جمعاً ودراسة وتوجيهاً، رسالة ماجستير، ص: ٨٩-٩٠.

(١٢) شرح التسهيل: ٢٢٤/١-٢٢٥.

• رأي الفراء في معاني القرآن:

أشار الفراء إلى جواز الجمع بين المترادف من الحروف من غير فصل بينها إذا اختلف لفظها في مواضع متعددة من معانيه. قال في حديثه عن (ودِدْتُ) وكيف أن العرب تلقاها مرة بلو، نحو: وددت لو ذهبت عنا، ومرة بـ(أن)، وددت أن تذهب عنا، وأن العرب قد تجمع بين (أن ولو) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾[1]: "وهو مثل جمع العرب بين (ما و إنْ) وهما جحد، قال الشاعر:

ما إنْ رأينا مثلهنَّ لمعشرٍ سود الرؤوسِ فوالجٌ وفيولُ

وذلك لاختلاف اللفظين بجعل أحدهما لغواً"[2].

وفي موضع آخر قال: "وأنشدونا بيت النابغة[3]:

.... وما بالربع من أحد إلا أواري ما إنْ لا أبينها

قال الفراء: جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد: لا، وإنْ، وما"[4].

وفي موضع ثالث من معانيه قال: "وقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾[5] أقسم عز وجل بنفسه: أن الذي قلت لكم (لحق مثل ما أنكم تنطقون)، وقد يقول القائل: كيف اجتمعت (ما، وإنّ) وقد يكتفى بإحداهما عن الأخرى؟ وفيه وجهان، أحدهما: أن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما، فمن الأسماء قول الشاعر:

من النفر اللائي الذين إذا هُمُ تهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا

فجمع بين اللائي والذين وأحدهما مجزئ من الآخر.

وأما في الأدوات فقوله:

ما إنْ رأيتُ ولا سمعتُ به كاليوم طالي أَيْنُق جُرْب

فجمع بين (ما، وبين إنْ)، وهما جحدان أحدهما يجزئ من الآخر"[6].

---

(١) آل عمران: ٣٠.

(٢) ١/١٧٥-١٧٧.

(٣) البيتان وردا في موضع سابق ١/٢٨٨ :

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها عيَّت جواباً وما بالربع من أحدِ
إلا أواري ما إن لا أبينها والنؤي كالحوض بالمظلومة الجَلَدِ

(٤) معاني القرآن: ١/٤٨٠.

(٥) الذاريات: ٢٣.

(٦) ٣/٨٤-٨٥.

ومما أورده الفراء فيما تقدم ذكره تبين أنه يجيز الجمع بين الحرف ومرادفه من غير فصل بينهما إذا اختلف لفظاهما، ومعتمده في ذلك السماع كما في الشواهد التي أوردها. وعليه يتضح صحة ما نُسب له في هذه المسألة.

وردَّ جماعة من النحاة منهم السيرافي(١)، وابن جمعة الموصلي(٢)، وابن الحاجب(٣)، وابن عصفور(٤)، وابن مالك(٥)، ما ذهب إليه الفراء من جواز الجمع بين المترادف من الحروف الحروف من غير الفصل بينهما إذا اختلف لفظها، وذهبوا إلى أن ذلك ضرورة، وخرَّجوا ما سمع من ذلك على الزيادة. قال أبو سعيد السيرافي: "وتكون (إنْ) لغواً في قوله: ما إنْ تفعل، فإن الفراء يقول: إنها جميعاً للنفي، وزاد على ذلك بأنه يقال: لا إنْ ما، فتكون الثلاثة للجحد، وأنشد:

.... إلا أواريَّ لا إن ما أبينها

والذي قاله عندي فاسد؛ لأن الجحد إذا دخل على جحد صار إيجاباً، فإذا قلنا: ما إنْ قام زيد، وجعلناهما جميعاً للجحد صار الكلام إيجاباً، والذي قاله أصحابنا هو صحيح؛ لأنهم جعلوا أحدهما لغواً واعتمدوا بالجحد على الآخر. وأما البيت الذي أنشده فرواية الناس:

.... لأياً(٦) ما أبينها"(٧).

واحتجوا أيضاً بأن قالوا: إنه يمتنع اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فصل بينهما، ولا يحكم بزيادة أحدهما(٨). ويُرَدُّ عليهم بأن الفراء أيضاً قال بزيادة أحدهما في تعليقه على قول الشاعر:

* ما إنَّ رأينا مثلَهُنّ لمعشر *

قال: "وهو مثل جمع العرب بين (ما، وإنْ) وهما جحد...، وذلك لاختلاف اللفظين بجعل أحدهما لغواً"(٩).

---

(١) ينظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٥٢٣-٥٢٤.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ١١٤١/٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٧/٢، وشرح الوافية: ٤٠٥.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ١١، ٦٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٤/١، ١٧١.

(٦) أي: بطئاً. ينظر: الأزهية: ٨٠، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٦/٢.

(٧) ينظر: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: ٥٢٣-٥٢٤.

(٨) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ١١٤١/٢، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢٧/٢، وشرح الوافية:٤٠٥.

(٩) معاني القرآن: ١٧٥/١-١٧٧.

وقد يقول قائل: فما الفرق بين ما ذهب إليه الفراء، وما ذهب إليه النحاة ممن خالفه كالسيرافي وغيره، طالما قال الفراء بزيادة أحدهما؟

والجواب: أن الفراء أجاز الجمع بين المترادف من الحروف من غير فصل بينها على أن التأكيد هو القصد في الكلام، فأجاز الجمع بين أكثر من حرفين لمعنى واحد غير فصل بينهما، وأن ذلك ليس من الضرورة.

أما من خالفه من النحاة، فإنهم لا يجيزون الجمع بين المترادف من الحروف إلا مع الفصل بينها ، وإذا جاء شيء من ذلك فلا يكون عندهم التوكيد هو القصد من ذلك الجمع بينها، ولكن على زيادة أحدهما ضرورة. ومما احتجوا به: أنّ (إنْ) تزاد جوازاً مع حروف النفي، نحو: ما إنْ رأيت زيداً، فالأصل: ما رأيت زيداً، وتزاد بعد (لمَّا)، وكذا (ما) تزاد بعد إنْ الشرطية[1].

كما احتجوا بان العرب قد استعملت (إنْ) زائدة بعد (ما) التي بمعنى: الذي، وبعد (ما) التوقيتية؛ لشبههما في اللفظ بـ(ما) النافية، فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة، لم يكن لزيادتها بعد (ما) المصدرية؛ والتوقيتية مسوغ، ومن ذلك قول الشاعر:

يرجِّي المرءُ ما إنْ لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوبُ

على أنه أراد: يرجى المرء الذي لا يراه.

ومنه قول الآخر:

ورجِّ الفتى للخير ما إن رأيته على السنِّ خيراً لا يزال يزيدُ

على أن (ما) مصدرية توقيتية، فزادوا (إنْ) بعدها تشبيهاً في اللفظ بما النافية[2]، فتعين الحكم بالزيادة على إنْ التي بعد(ما) النافية. كما يؤكد زيادتها مجيئها زائدة بعد ألا الاستفهامية كقول الشاعر:

ألا إنْ سَرَى ليْلي فبتُّ كئيباً أحاذر أن تنأى النوى بِغَضُوبا[3]

وخلاصة هذه المسألة: أن في الجمع بين المترادف من الحروف دون الفصل بينها إذا اختلف لفظها مذهبان:

أحدها: ما ذهب إليه الفراء وهو جواز ذلك على سبيل التأكيد.

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١١٢٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٢٢/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ١٧١/١-١٧٢.، والتذييل والتكميل، لأبي حيان: ٢٦٢/٤.

الثاني: ما ذهب إليه مخالفوه وهو عدم جواز ذلك إلا بالفصل بينها، وما جاء من الجمع بين المترادف من الحروف من غير الفصل بينها، فهو عندهم على سبيل زيادة أحدهما ضرورة.

والفرق بين ما ذهب إليه الفراء، وما ذهب إليه مخالفوه، أن ما ذهب إليه الفراء أن التأكيد هو القصد في الكلام فجمع بين المترادف من الأحرف لأجله.

وأما ما ذهب إليه مخالفوه، فيرون أن التأكيد ليس القصد في الكلام من الجمع بين المترادف من الأحرف وإنما على أن أحدها زائد ضرورة.

الترجيح:

والذي ترجح عندي مذهب الفراء، وهو جواز الجمع بين المترادف من الحروف من غير فصل بينها إذا اختلف لفظها على سبيل التأكيد؛ لأن السماع يؤيده كما أورد ذلك الفراء في الشواهد التي لم يتعرض لها مخالفوه.

ويؤيده أن توكيد الحرف بتكرير لفظه جائز، نحو: نعم نعم، ولا لا تفعل...، فأولى أن يجوز توكيد الحرف بنظيره في المعنى. والله أعلم.

٢- الجمع بين اسمين موصولين تأكيداً

أجاز الفراء الجمع بين اسمين موصولين – دون فاصل بينهما – إذا اختلف لفظاهما تأكيداً. قال البغدادي في حديثه عن قول الشاعر[١]:

من النفر اللائي الذين إذا اعتزوا   وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

:"وقد أورد البيت الفراءُ في سورة الذاريات (من تفسيره) عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٢]. قال: قد يقول القائل: كيف اجتمعت ما وأنَّ، وقد يكتفي بإحداهما عن الأخرى؟ فوجهه أن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما. فمن الأسماء قول الشاعر:

من النفر اللائي الذين إذا همُ   ....

فجمع بين اللائي والذين، وأحدهما يجزئ من الآخر"[٣].

وفي موضع آخر من معانيه، قال متحدثاً عن قول الشاعر السابق: "ألا ترى أنه قال: اللائي الذين ومعناهما: الذين، استجيز جمعها لاختلاف لفظهما، ولو اتفقا لم يجز. لا يجوز ما ما قام زيد، ولا مررت بالذين الذين يطوفون"[٤].

ويظهر مما ذكره الفراء أنه يجيز الجمع بين اسمين موصولين – دون الفصل بينهما – إذا اختلف لفظهما، أما إذا اتفقا لفظاً فلم يجز الجمع بينهما. وأرادجواز الجمع على سبيل التأكيد، فلا يحتاج الموصول الثاني على ذلك إلى صلة؛ لأنه تأكيد للموصول الأول.

ونسب ابن السراج للكوفيين ومن وافقهم من البغداديين القول بجواز الجمع بين اسمين موصولين إذا اختلف لفظهما على إلغاء أحدهما[٥]، أي على زيادة أحدهما، والزائد يأتي للتوكيد. ووافق الفراء فيما ذهب إليه: ابن مالك[٦]، والرضي[٧]، وإليه ذهب الزمخشري[٨]، وابن

(١) الشاهد رقم (٤٣٣) في الخزانة: ٧٨/٦.

(٢) الذاريات: ٢٣.

(٣) الخزانة: ٧٩/٦-٨٠، وانظر: معاني القرآن، للفراء: ٨٤/٣-٨٥.

(٤) ١٧٦/١.

(٥) ينظر: الأصول: ٣٥٤/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٥/١.

(٧) شرحه على الكافية: ٣٢/٣.

(٨) الكشاف: ٢١٢/١-٢١٣.

منظور[١]، والسمين الحلبي[٢]، فقد ذهبوا إلى أنه إذا جاء بعد الموصول موصول في معناه من غير الفصل بينهما فهو مؤكد له، ولم يحتج الموصول الثاني إلى صلة؛ لأنه إنما أتى به لتأكيد الأول.

واحتجوا لما ذهبوا إليه بالسماع، ومنه قوله تعالى: ﴿الذي خلقكم والذين مَنْ قبلكم﴾[٣] على قراءة زيد بن علي رضي الله عنه بفتح (مَن)[٤]، فـ(مَن) تأكيد (للذين) فلا يحتاج إلى صلة.

قال الزمخشري معلقاً على هذه القراءة: "ووجهها على إشكالها أن يقال: أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً، كما أقحم جرير في قوله:

* يا تيم تيم عديٍّ لا أبالكم *

تيماً الثاني بين الأول وما أضيف إليه، وكإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في: لا أبالك"[٥].

وقوله تعالى: ﴿فاستغاثه الذي مَن شيعتهُ﴾[٦]، بفتح مَن[٧]، على أن مَن تأكيد لـ(الذي) من غير الفصل بينهما.

وكذا قول الشاعر:

من النفر اللائي الذين إذا هم ....

أكد اللائي بالذين، قال الرضي: "على أنها من باب التكرير اللفظي كأنه قال: من النفر اللائي اللائي، فإن تغايرا، نحو: الذي مَن فعل، كان أسهل عندهم"[٨].

وقول معاوية رضي الله عنه:

إن الذين الألى أدخلتهم نفر   لولا بوادر إبراقٍ وإرعادِ

---

(١) لسان العرب: ٢٦٣/١٥، ٢٩/١١ (قعقع).

(٢) الدر المصون: ١٣٧/١-١٣٨ شاهد ٢٦٠.

(٣) البقرة: ٢١.

(٤) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، مطبعة السعادة: ٩٥/١.

(٥) الكشاف: ٢١٢/١-٢١٣.

(٦) القصص: ١٥.

(٧) نسبها أبو علي الفارسي لبعض القراء. ينظر: إيضاح الشعر: ٤٤٢.

(٨) شرحه على الكافية: ٣٢/٣.

واعترض البصريون[1]، ومنهم المبرد[2]، وأبو علي الفارسي[3] على ما ذهب إليه النحاة النحاة من القول بجواز الجمع بين اسمين موصولين من غير فصل بينهما على وجه التأكيد، وحكموا على ذلك بأنه باطل لأسباب: أولاً: أنه مشكل لتوالي موصولين والصلة واحدة. ثانياً: أنه لا يؤكد الحرف إلا بإعادة ما اتصل به لافتقاره إليه، ولا يعيدونه وحده إلا في الضرورة، فالموصول أولى بذلك؛ لأن القياس أنه إذا أكد الاسم الموصول أن يكرر مع صلته؛ لأنها من كماله وجزء منه، فهو أولى بذلك من الحرف.

وخرجوا قول الشاعر:

من النفر اللائي الذين إذا هم ....

على أن (إذا) وجوابها صلة للذين، والذين خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ والموصول الثاني في موضع صلة للموصول الأول (اللائي) كأنه قال: من النفر اللائي هم الذين.

ولا يخفى ما في تخريجاتهم من كثرة تقدير وحذف، وتكلف واضح، والأقرب أن يكون: الذين تأكيداً لـ(اللائي). وهكذا خرجت الآية عندهم على أن: مَن قبلكم، صلة للموصول الثاني، والموصول الثاني وصلته خبر لمبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره صلة للموصول الأول، والتقدير: والذين هم من قبلكم.

ويمكن الرد عليهم بأن التوكيد اللفظي جائز باتفاق، فأولى أن يجوز التوكيد بالمرادف؛ لأن المعنى واحد، وبأن التوكيد بالمرادف أسهل في اللفظ من التوكيد بما اتحد لفظه ومعناه.

أما ابن السراج فزعم أن العرب لا تجمع بين اسمين موصولين من غير فصل بينهما، وأما ما جاء من ذلك فإنما قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون[4]. ويمكن الرد عليه بأن ذلك قد قد ورد في القرآن على بعض القراءات ومنها ﴿فاستغاثه الذي مَن شيعته﴾، وقوله ﴿...والذين مَن قبلكم﴾، كما أنه قد ورد في الشعر.

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٩٢/١.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٣٠/٣-١٣١.

(٣) ينظر: إيضاح الشعر: ٤٤٢، ٤٦٢-٤٦٣.

(٤) ينظر: الأصول: ٣٥٤/٢.

وخلاصة هذه المسألة: أن في الجمع بين الاسم الموصول ومرادفه مذهبان:

الأول: أنه جائز على سبيل التأكيد، وهو مذهب الفراء. وعلى هذا المذهب سار الزمخشـري، وابن مالك، والرضي، وابن منظور، والسمين الحلبي.

الثاني: أن الجمع بين اسمين موصولين من غير فصل بينهما لا يجوز؛ لأن القياس إذا أكد الاسم الموصول أن يكرر مع صلته.

الترجيح:

ويرجح عندي مذهب الفراء في جواز الجمع بين الاسم الموصول ومرادفه على سـبيل التأكيد لأسباب:

أولاً: لأن الاحتمال الأقرب أن يكون من باب التكرير اللفظي وهو جائز باتفاق، فالأولى جـوازه وقد اختلف لفظهما وعبر عنه الرضي بأنه أسهل...، يقصد أسهل على اللسان في اللفـظ، مما اتحد لفظاً ومعنى.

ثانياً: أنه يؤيده السماع، كما في الآيتين والشاهدين الشعريين، وإن أوَّله المخالفون.

ثالثاً: لأن تخريج المخالفين للشواهد المحتج بها فيه تكلف واضح وتأويل فيه تعسف وبعـد، أمـا الحكم على الموصول الثاني بأنه تأكيد للأول فهو قريب واضح وسهل وليس فيه تأويل ولا تكلف، وعدم التأويل أولى من التأويل والتقدير. والله أعلم.

المبحث الثاني

المطابقة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في الجنس

وفيه مسائل:

١- معاملة المؤنث المجازي الخالي من علامة التأنيث معاملة المذكر.
٢- تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ
٣- المصادر المؤنثة: تذكيرها وتأنيثها
٤- الوصف المختص بالمؤنث لا يحتاج إلى علامة تأنيث

١- معاملة المؤنث المجازي الخالي من علامة التأنيث معاملة المذكر

أجمع النحاة على جواز معاملة المؤنث المجازي[١] الخالي من علامة تأنيث المؤخر عن الفعل أو ما يقوم مقامه معاملة المذكر، نحو: طلع اليوم الشمس.

وتفاوتت آراؤهم في جواز ذالك(إذا كان مقدماً على الفعل، وفيما كان متصلاً بفعله أو منفصلاً عنه).

فالبغدادي ينسب للفراء القول بجواز تذكيره في الشعر إذا لم يكن فيه علامة تأنيث، قال في حديثه عن قول الشاعر:

ربذٍ يداه بالقداح إذا شتا　　　هتَّاك غايات التجار ملوِّمُ

:"قال أبو جعفر والخطيب: لم يقل: ربذةٍ يداه لأن اليد مؤنثة، ووجهه أن قوله: يداه بدل من الضمير المستتر في ربذٍ العائد إلى حامي الحقيقة، كما تقول: ضربت زيداً يديه. ومذهب الفراء في هذا أنه يجوز أن يذكَّر المؤنث في الشعر إذا لم يكن فيه علامة التأنيث"[٢].

وعبارة البغدادي هنا فيما نسبه للفراء مجملة لا توضح بدقة مذهب الفراء في جواز تذكير المؤنث، إلا ما يفهم من قوله: "وفي هذا..." إشارة إلى قوله: ربذٍ يداه، الواردة في البيت، أن المؤنث المقصود به هنا المؤنث المجازي الخالي من علامة التأنيث، وهو مؤخر عن الفعل أو ما يقوم مقامه (ربذٍ) صيغة مبالغة.

وفي كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري (محمد بن القاسم)، أورد قول الشاعر:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما　　　يضم إلى كشحيه كفاً مخضبا

وقال: "قال أبو بكر:... وهذا البيت فيه سبعة أوجه: يجوز أن يكون ذكَّر (مخضباً) وهو للكف، وهي مؤنثة؛ لأن الكف لا علامة للتأنيث فيها، قال الفراء: ذكَّر مخضباً لضرورة الشعر، ولأنه وجده ليست فيه الهاء...، قال الشاعر:

فلا مزنةٌ ودقت وَدْقها　　　ولا أرضٌ أبقل إبقالها

وقال الآخر:

فهي أحوى من الربعي خاذلةٌ　　　والعين بالإثمد الحاريِّ مكحولُ"[٣].

---

(١) معاملة المؤنث معاملة المذكرإنما يكون بتذكير فعله أو ما يقوم مقامه.

(٢) الخزانة: ٤٨٧/٩.

(٣) كتاب المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، تح: الشربيني شريده، (القاهرة، دار الحديث: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م): ص٢٢٧-٢٢٨.

وفي موضع آخر قال: "قال الفراء: ذكر مكحولاً؛ لأن العين لا علامة للتأنيث فيها"(١).

فنسب ابن الأنباري هنا للفراء: جواز تذكير المؤنث المجازي لخلوه من علامة التأنيث، ولضرورة الشعر، أي أنه أجاز ذلك لعلتين، كما يظهر أن الفراء لم يفرق بين ما إذا كان المؤنث متصلاً بفعله أو ما يقوم مقامه مقدماً عنه كما في المثال الأول، وبين ما إذا كان المؤنث منفصلاً عن فعله أو ما يقوم مقامه مقدماً عنه، كما في المثالين الأخيرين.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أورد الفراء في معانيه كلاماً مستفيضاً عن تذكير المؤنث، وكذلك في كتابه المؤنث والمذكر؛ يمكن من خلاله معرفة مذهبه في هذه المسألة (تذكير المؤنث).

قال: "فأما قوله تبارك وتعالى: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾(٢) فإنه أريد به – والله أعلم – جُمِع الضياءان...، وإن شئت ذكَّرته؛ لأن الشمس اسم مؤنث ليس فيها هاء تدل على التأنيث، والعرب ربما ذكَّرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامات التأنيث. قال الفراء: أنشدني بعضهم:

.... والعين بالإثمد الحاريِّ مكحول

ولم يقل: مكحولة والعين أنثى للعلة التي أنبأتك بها. قال: وأنشدني:

.... ولا أرضَ أبقل أبقالها

قال: وأنشدني يونس – يعني النحوي البصري – عن العرب قول الأعشى:

إلى رجل منهم أسيفٍ كأنما يضم إلى كشحيه كفاً مخضباً

وأما قوله: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ﴾(٣) فإن شئت جعلت السماء مؤنثة بمنزلة العين فلما لم يكن فيها هاء مما يدل على التأنيث ذكَّر فعلها كما فعل بالعين والأرض في البيتين"(٤).

وقال: "وقد ذكَّر الشاعر الكفَّ فقال: أنشدني يونس البصري:

.... كفاً مخضباً

وإنما ذكره لضرورة الشعر، ولأنه وجده ليست فيه الهاء، والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء، قال الشاعر:

.... ولا أرض أبقل أبقالها

---

(١) المذكر والمؤنث، لابن الأنباري: ٢٣٠.

(٢) القيامة: ٩

(٣) المزمل: ١٨

(٤) معاني القرآن: ١/١٢٦-١٢٧.

...... والقدر: أنثى، ويذكرها بعض قيس.

والخمر: أنثى وربما ذكروها. قال الشاعر:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما يفعل الخمر"[١].

وفي موضع آخر يقول: "والسموم[٢] في كلام العرب أنثى، وربما ذكِّرت في الشعر، يقول الشاعر:

* اليوم يوم باكر سَمُومه *

ويروى: بارد سمومه"[٣].

ومما تقدم ذكره في معاني القرآن وكتاب المذكر والمؤنث، يتبين لنا أن الفراء يجيز تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة تأنيث مطلقاً، ولم يقصر ذلك على ضرورة الشعر، وإنما جعل الضرورة علة أخرى تضاف إلى علة خلو المؤنث المجازي من علامة التأنيث، إذا جاء ذلك في الشعر، وسواء عنده تقدم المؤنث عن فعله أو ما ينوب عنه أم تأخر عنه.

فالفراء وإن كان قد صرح بالضرورة في تذكير المؤنث المجازي، فقال: "وإنما ذكره لضرورة الشعر"، إلا أن تعليقه على الآيتين السابقتين وهما قوله تعالى ﴿وجمع الشمس والقمر﴾، وقوله تعالى ﴿السماء منفطر به﴾، فقال في الأولى: "وإن شئت ذكرته؛ لأن الشمس اسم مؤنث ليس فيها هاء تدل على التأنيث..."، وقال في تعليقه على الآية الثانية: "فإن شئت جعلت السماء مؤنثة بمنزلة العين فلما لم يكن فيها هاء مما يدل على التأنيث ذكَّر فعلها كما فعل بالعين والأرض في البيتين". وهذا يفهم منه جواز تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة تأنيث في حال السعة، وعدم قصره على الضرورة الشعرية، وإنما اجتماع العلتين (الضرورة،و خلو المؤنث المجازي من علامة التأنيث) يكون في الشعر. واحتج لما ذهب إليه بالسماع، شعراً،و القرآن الكريم.

وبذلك يمكن القول: إن البغدادي لم يكن دقيقاً فيما نسبه للفراء في هذه المسألة عندما نسب له القول بجواز تذكير المؤنث المجازي إذا لم يكن فيه علامة تأنيث في الشعر.

ووافق الفراء فيما ذهب إليه ابن الأنباري محمد بن القاسم[٤]، وابن جني[٥]، مؤيداً ما ذهب إليه في جواز تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة تأنيث بما نسبه لابن عباس أنه

---

(١) المذكر والمؤنث، الفراء، تح: رمضان عبدالتواب، (مكتبة دار التراث، القاهرة: ١٩٧٥م)، ص٨٠-٨٢.

(٢) السموم: الريح الحارة، ينظر: المخصص: ٢٣/١٧.

(٣) المذكر والمؤنث: ١٠١.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث: ٢٢٧-٢٢٨.

(٥) ينظر: المحتسب: ١١١/٢-١١٢.

قرأ ﴿ولو لم يمسسه نار﴾[1] بالياء على تذكير النار وهي مؤنث. واحتج كذلك بقول عامر بن جوين الطائي:

.... ولا أرضَ أبقل أبقالها

وذهب سيبويه إلى عدم جواز تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة تأنيث المتقدم عن فعله أو ما يقوم مقام (الفعل)، وما سمع من ذلك فهو لضرورة الشعر وسوغها حملاً على المعنى. وأما عن قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ﴾ فيقول: "وزعم الخليل رحمه الله أن ﴿السماء منفطر به﴾ كقولك: "معضِّلٌ للقطاة"، وكقولك "مرضع" للتي بها الرضاع، وأما المنفطرة فيجيء على العمل كقولك: منشقة، وكقولك: مرضعة للتي ترضع"[2].

ومراد سيبويه أن قوله تعالى ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرُۢ بِهِۦۚ﴾ لم تذكَّر السماء، فقيل (منفطر)، ولم يقل (منفطرة)؛ لأن (السماء) مؤنث مجازي خالٍ من علامة تأنيث، وإنما المقصود أن السماء ذات انفطار، فهي على النسب كما يقال للمرأة مرضع أي ذات رضاع، فينسب الرضاع إليها، وكما يقال للقطاة معضِّل، أي ذات عضل، وهي التي عسر عليها خروج البيض.

وما ذهب إليه سيبويه ذهب إليه الأعلم، وابن الشجري، والصيمري، وابن الأنباري (أبو البركات)، وابن يعيش، وابن عصفور، والمالقي، والسيوطي[3]، مؤيدين ما ذكره سيبويه بأن ما ورد من تذكير المؤنث المجازي المقدم على فعله، فهو على الضرورة، وخرجوه حملاً على المعنى، فخرجوا تذكير الحوادث في قول الأعشى:

فإما ترى لِمَّتي بُدِّلت فإن الحوادث أودى بها

على الضرورة حملاً للحوادث على معنى الحدثان.

وحملوا معنى الأرض في قول عامر بن جوين الطائي:

.... ولا أرضَ أبقل إبقالها

على معنى المكان.

---

(١) النور: ٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/٤٥-٤٧.

(٣) ينظر: النكت: ١/٤٦٣، والأمالي الشجرية: ١/٢٤٢-٢٤٧، والتبصرة والتذكرة: ٢/٦٢٣-٦٢٥، والإنصاف: ٢/٢٧١-٢٧٣، وشرح المفصل: ٥/٩٣-٩٥، والضرائر: ٢٧٥، وكذا شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٣٧٣-٣٧٤، ٦١١-٦١٢، ورصف المباني: ١٦٦-١٦٧، والهمع: ٥/٣٤٥.

وكذلك العين في قول طفيل الغنوي:

.... والعين بالإثمد الحاري مكحول

حملوها على معنى الطرف.

والكف حملوها على معنى العضو، في قول الشاعر:

.... يضم إلى كشحيه كفاً مخضباً

واحتجوا بأن قالوا: إنما جاز تذكير المؤنث المجازي إذا تأخر على فعله أو ما ينوب عنه؛ لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً ضعف ولم يعين بالدلالة عليه مع أن المذكر هو الأصل، فجاز الرجوع إليه. أما إذا تقدم المؤنث المجازي على الفعل أو ما ينوب عنه، فلابد من تأنيثه ولا يجوز تذكيره؛ لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه لـئلا يتوهم أن الفعل مسند إلى شيءٍ من سببه فينتظر ذلك الفاعل، لذلك لزم لحاق العلامة لدفع هذا التوهم، كما اضطروا إلى علامة الفاعل إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع، نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، لأن الفعل للاسم المتقدم لا لغيره فينتظر(١).

وخلاصة هذه المسألة: أن في حكم تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة تأنيث المقدم على فعله أو ما يقوم مقام فعله مذهبين:

الأول: مذهب الفراء وهو جواز ذلك؛ لأن العرب تجترئ على تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة التأنيث وحجته فيما ذهب إليه السماع.

الثاني: وهو مذهب سيبويه ومن وافقه وهو عدم جواز ذلك، وما سمع منه فهو لضرورة الشعر حملاً على المعنى.

الترجيح:

والذي أميل إليه هو مذهب سيبويه ومن وافقه؛ لأن الأصل عدم تذكير المؤنث، ولأن ما احتج به الفراء لمذهبه من السماع، إنما كان من الشعر وكل الشواهد قابلة للتأويل مراعاةً للمعنى، وهو تأويل قريب، والحمل على المعنى جائز وهو كثير في كلام العرب(٢).

وأما ما احتج به الفراء في قوله تعالى ﴿السماء منفطر به﴾ فهو محل خلاف، فقد خرجت الآية على النسب، أي ذات انفطار، كما يقال: امرأة مرضع، أي ذات رضاع.

إضافة إلى أنه لم يجيء مثله في القرآن فهو في حكم النادر والأقرب أن لا يقاس عليه.

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٩٣/٥-٩٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن، النحاس: ٢٢٢/١، والإنصاف، لابن الأنباري: ٢٧١/٢-٢٨٣. والمسائل البصريات، لأبي علي الفارسي: ٣٦٧/١، وشرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ٣٧٣/٢-٣٧٤، والهمع: ٦٣/٦.

٢- تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ(*)

من خصائص كلام العرب أنه إذا كان العدد مفسراً بالليالي والأيام، مفصولاً بينه وبينهما ببين أو ما بين يذَكَّر نحو: سافرت خمساً بين يوم وليلةٍ، وكذلك إذا لم تذكر الأيام والليالي، نحو: كُتِبَ لخمس بقين أو لثلاث مضت من الشهر، أي: اعتبر جانب المؤنث فذكر عدده.

وتفاوت النحاة في تفسير مراعاة التأنيث في ذلك، فجعل الفراء ذلك من باب التغليب، أي تغليب المؤنث على المذكر[١].

قال البغدادي: "قال الزجاج في تفسير الآية المذكورة[٢]: معنى قوله عز وجل: ﴿وعشرا﴾ يدخل فيها الأيام. زعم سيبويه أنك إذا قلت: لخمس بقين، قد علم المخاطب أن الأيام داخلة مع الليالي، وزعم غيره أن لفظ التأنيث مغلَّب في هذا الباب.

وأراد بغير سيبويه الفراء، فإنه زعم في تفسيره عند هذه الآية أنه تغليب. قال: لم يقل: وعشرة؛ لأن العرب إذا أبهمت العدد من الليالي والأيام غلبوا عليه الليالي، حتى إنهم ليقولون: صمنا خمساً من شهر رمضان، لكثرة تغليبهم الليالي على الأيام. فإذا أظهروا مع العدد تفسيره كانت الإناث بطرح الهاء، والذكران بالهاء، كما قال الله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[٣]...، وإن جعلت العدد غير متصل بالأيام كما يتصل الخافض بما بعده غلَّبت الليالي على الأيام. فإذا اختلطا فكانت ليالي وأياماً غلبت التأنيث فقلت: مضى له سبع، ثم تقول بعد: أيامٌ: فيها بربد شديد. وأما المختلط فقول الشاعر:

أقامت ثلاثاً بين يومٍ وليلةٍ وكان النكير أن تضيفَ وتجأرا

فقال: ثلاثاً وفيها أيام...

ويرد عليه ما ذكر من أنه ليس من باب التغليب في شيء، وهو أول من ذهب إليه، لا الزجاج، فإنه حاكٍ للمذهبين، ولا الزجاجي، فإنه تلميذه"[٤].

(*) التاريخ: عدد الليالي والأيام بالنسبة إلى ما مضى من الشهر أو السنة، وإلى ما بقي منهما، وفعله أرخ وورَّخ تاريخاً وتوريخاً لغتان. ينظر: الارتشاف: ٧٧٤/٢، والمساعد، لابن عقيل: ٩٢/٢-٩٣، وشفاء العليل، للسلسيلي: ٥٧٤/٢.

(١) ينظر: مجالس ثعلب: ٢٢٧/١.

(٢) يقصد قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾. البقرة: ٢٣٤.

(٣) الحاقة: ٧

(٤) الخزانة: ٤١١/٧، وانظر: معاني القرآن، للفراء: ١٥١/١-١٥٢. وهناك سقط بعد الآية الكريمة: "فأدخل الهاء في الأيام حين ظهرت، ولم تدخل في الليالي حين ظهرن".

ويتبين مما ذكره الفراء أنه ذهب إلى أن المؤنث (الليالي) يغلب على المذكر (الأيام) في التاريخ، في الصور الثلاث الآتية:

الأولى: إذا كان العدد مفسراً بالليالي والأيام مفصولاً بينه وبينها، كما في قول الشاعر السابق.

الثانية: إذا أبهم ذكر الليالي والأيام وذكر العدد فقط، نحو: صمنا خمساً من شهر رمضان.

الثالثة: إذا ظهرت الأيام، لكن العدد غير متصل بها كاتصال الخافض بما بعده، كقولك: مضى له سبع، ثم تقول بعد: أيام فيها برد شديد. ونسبه للفراء عبدالفتاح محمد حبيب[١].

وما ذهب إليه الفراء في الصورة الثانية، نسبه أبو حيان لقوم منهم الزجاجي[٢].

وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري: "حكى الفراء عن أبي فقعس: صمنا عشراً من شهر رمضان، فأنث العدد والصوم لا يكون في الليالي، إنما يكون في الأيام"[٣].

وجرى ابنُ السكيت (في إصلاح المنطق)[٤] على مذهب الفراء في الصورتين الأولى والثانية على أنه من تغليب المؤنث على المذكر، وأشار الزجاجي إلى أن المؤنث يغلب على المذكر في التاريخ نحو: كتبت لخمس خلون من الشهر[٥]، ولكنه لم يذكر الصورتين الأخريين اللتين أشار إليهما الفراء.

وذهب الرضي[٦]، وابن هشام[٧]، مذهب الفراء في الصورة الأولى أنه من تغليب المؤنث على المذكر؛ للفصل بين العدد. وفي الصورة الثانية (إذا أُبْهم ذكر الليالي والأيام) فلم يجعلاه من تغليب المؤنث على المذكر وإنما استغناءً بالليالي عن الأيام؛ لأن الليالي مستلزمة للأيام والأيام داخلة فيها وتابعة لها.

- **مذهب آخر في المسألة:**

وذهب سيبويه إلى أنه روعي المؤنث في قولهم: سار خمس عشرة من بين يومٍ وليلةٍ، وقولهم: لخمس بقين أو خلون، استغناءً بالليالي عن الأيام؛ لأن المخاطب يعلم أن الأيام قد دخلت

---

(١) ينظر: النحو والتصريف عند الفراء: ٢٧٤-٢٧٥.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٢/٧٧٤.

(٣) ص٥٣٥.

(٤) ينظر: ص٢٩٨.

(٥) ينظر: الجمل في النحو: ١٤٥.

(٦) ينظر: شرحه على الكافية: ٣/٣١٠-٣١٢.

(٧) ينظر: المغني: ٢/٧٦٠-٧٦١

في الليالي، فهو من باب الاستغناء بالمؤنث عن المذكر. قال: "وتقول: سار خمس عشرة من بين يومٍ وليلةٍ؛ لأنك ألقيت الاسم على الليالي ثم بينت فقلت: من بين يوم وليلة. ألا ترى أنك تقول: لخمس بقين أو خلون ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي، فإذا ألقي الاسم على الليالي اكتفي بذلك عن ذكر الأيام، كما أنه يقول: أتيته ضحوةً وبكرة، فيعلم المخاطب أنها ضحوة يومك، وبكرة يومك... فإنما قوله: من بين يوم وليلة توكيد بعد ما وقع على الليالي؛ لأنه قد علم أن الأيام داخلة في الليالي"(١).

ووافق سيبويه فيما ذهب إليه، ابن مالك(٢)، وأبو حيان(٣)، أما الرضي(٤) وابن هشام(٥)، هشام(٥)، فوافقاه فيما أبهم فيه ذكر الليالي والأيام. واحتج سيبويه ومن وافقه لمذهبهم بما يلي:

أولاً: أنه أوثر في التاريخ قصد الليالي واستغني عن قصد الأيام؛ لأن كل ليلة من ليالي الشهر يتبعها يوم، فأغناهم قصد المتبوع عن التابع، وليس هذا من التغليب؛ لأن التغليب هو أن تعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما، كقولك: الزيدون والهندات خرجوا، فالواو قد عمت الزيدين والهندات تغليباً للمذكر، وقولنا: كتب لخمس خلون، لا يتناول إلا الليالي والأيام مستغنى عن ذكرها؛ لكون المراد مفهوماً، فلا تعبير هنا عن شيئين بلفظ أحدهما حيث لم يذكر واحد منهما فضلاً عن اجتماعهما(٦).

وردَّ عليهم بأنه "قد يكون الفراء عد اعتبار أحد الأمرين دون الآخر فيما ذهب إليه نوعاً آخر من التغليب؛ لأن في التغليب تقديم أحد الأمرين في الاعتبار على الآخر"(٧).

ثانياً: أن العرب إنما أرخوا بالليالي دون الأيام مراعاةً للأسبق، والأسبق من الشهر ليلته؛ لأن الأهلة فيها(٨).

ثالثاً: لأنه لو روعي في التاريخ الأيام لسقطت من الشهر ليلة(٩).

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٥٦٣-٥٦٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، ط (مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث)، ٣/١٦٩١-١٦٩٢.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢/٧٧٤.

(٤) ينظر: شرحه على الكافية: ٣/٣١٠-٣١٢.

(٥) ينظر: المغني: ٢/٧٦٠-٧٦١.

(٦) ينظر: المصدر السابق، وانظر: الكتاب، وشرح الكافية.

(٧) الخزانة: ٧/٤١٣.

(٨) المصدر السابق، وانظر: المغني: مرجع سابق.

(٩) ينظر: الجمل في النحو: ١٤٥.

وردت هذه الحجة بأنك إذا أرخت بالنظر إلى ما تقدم من الشهر أو من السنة، وقد علم أن أول الشهر ليلة، لم يسقط بذلك الليلة الأولى ببنائنا التاريخ على الأيام، وكما أنك إن بنيت التاريخ على الليالي لكان معلوماً أن مع كل ليلة يوماً، كذلك إن بنيت التاريخ على الأيام لكان معلوماً أن مع كل يوم ليلة؛ لأنك تريد أن تعرف القدر الذي بينك وبين المؤرخ بالنظر إلى الشهر أو السنة من الليالي والأيام، فإذا بني التاريخ على أحدهما فالآخر تابع له"[1].

وخلاصة هذه المسألة: أنه إذا كان العدد مميزاً بالليالي والأيام مفصولاً بينه وبينهما نحو: سافرت خمساً بين يومٍ وليلةٍ، وكذلك إذا أبهم ذكر الليالي والأيام في التاريخ، نحو: كُتِبَ لخمس بقين أو لستٍ مضين من الشهر، فإن العرب اعتبرت جانب المؤنث فذكَّرت العدد، واختلف النحاة في تأويل مراعاة العرب جانب المؤنث في ذلك، فجعله الفراء من باب تغليب المؤنث على المذكر، وهو أول من ذهب إلى ذلك.

وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن ذلك استغناء بالليالي عن الأيام، لعلم المخاطب أن الأيام داخلة في الليالي فاستغنى بالمؤنث عن المذكر.

والحقيقة أنه سواء أكان التأنيث هنا من باب التغليب للمؤنث على المذكر، أو كان من باب الحمل على الليالي والاستغناء بها عن الأيام؛ لسبقها، ولأن الأيام داخلة فيها، فإن هذا لا يؤثر في الحكم النحوي.

الترجيح:

وأرجح ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه؛ لأن المشهور والمتفق عليه أن التاريخ عند العرب محمول على الليالي، فالأيام داخلة فيها حينئذ، فيغني أحدهما على الآخر. لذلك فالأقرب أنهم استغنوا بالليالي على الأيام فيكون من باب الاستغناء، لا من باب التغليب؛ لأنه إذا أرخ بالليلة، فمعلوم أن مع كل ليلة يوما، وإذا أرخ باليوم فيكون مع كل يوم ليلة، فلا وجه للتغليب في اليوم أو الليلة. والله أعلم.

---

(١) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تقديم: فواز الشعار، إشراف: د. اميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت، دار دار الكتب العلمية: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م)، ٢/١٧٣.

٣- المصادر المؤنثة: تذكيرها وتأنيثها

استشهد النحويون بقول زياد الأعجم:

إن السماحة والشجاعة ضُمِّنا قبراً بمرو على الطريق الواضح

على أنه أعاد الضمير إلى المؤنثين بضمير المذكرين، و ترك التاء، وتباينت توجيهات النحاة في ترك التاء في هذا البيت، فنسب البغدادي للفراء القول بأن الشجاعة والسماحة مصدران وأن العرب تذكر المصدر؛ لأن تأنيث المصادر يرجع إلى الفعل وهو مذكر.

قال البغدادي في حديثه عن البيت السابق: "وقد وجَّهه الفراء كما نقله السيد المرتضى في (أماليه) قال: ذهب إلى أن الشجاعة والسماحة مصدران، والعرب تقول: قصارة الثوب يعجبني؛ لأن تأنيث المصادر يرجع إلى الفعل، وهو مذكر"(١).

وقد أشار الفراء في معانيه إلى ما نُسب إليه ههنا، قال: "وقوله: ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا ﴾(٢) ولم يقل (زينت) وذلك جائز، وإنما ذُكِّر الفعل والاسم مؤنث؛ لأنه مشتق من فعل في مذهب مصدر، فمن أنث أخرج الكلام على اللفظ، ومن ذكَّر ذهب إلى تذكير المصدر. ومثله ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾(٣)، و﴿قَدۡ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡ﴾(٤)، و﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيۡحَةُ﴾(٥)، على ما فسرت لك"(٦).

وفي موضع آخر من معانيه، قال: "فإن قال قائل: أرأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة أيجوز تذكيره بعد الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت: ذلك قبيح وهو جائز. وإنما قبح لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكني من الاسم فاستقبحوا أن يضمروا مذكَّراً قبله مؤنث، والذين استجازوا ذلك قالوا: يُذْهب به إلى المعنى، وهو في التقديم والتأخير سواء..".

وقال الآخر:

هنيئاً لِسعدٍ ما اقتضى بعد وقعتي بناقةِ سعدٍ والعشيةُ بارد

---

(١) الخزانة: ٦/١٠، وانظر: أمالي المرتضى (غرر الفوائد، ودرر القلائد)، الشريف الرضي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، المكتبة العصرية: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م): ٩٦/١.

(٢) البقرة: ٢١٢

(٣) البقرة: ٢٧٥

(٤) الأنعام: ١٠٤

(٥) هود: ٦٧

(٦) ١٢٥/١

كأن العشية في معنى العشي؛ ألا ترى قول الله ﴿أَن سَبِّحُواْ بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا﴾[(١)]
وقال الآخر:

إن السماحة والشجاعة ضمنا ....

ولم يقل: ضمنتا، والسماحة والشجاعة مؤنثتان للهاء التي فيهما"[(٢)].

ومما ذكره الفراء في معانيه تبين أنه يجيز تذكير المصادر المؤنثة إذا جاء الفعل المسند إليها أو ما يقوم مقامه قبل هذه المصادر حملاً على المعنى، وهذا لا خلاف في جوازه عند النحاة؛ لأنهم يجيزون تذكير المؤنث المجازي مطلقاً المتقدم عنه فعله أو ما يقوم مقام فعله كما في الآيات السابقة. كما أجاز تذكير المصادر المؤنثة إذا جاء الفعل المسند إلى ضميرها أو ما يقوم مقامه بعدها، إلا أن ذلك عنده قبيح، وهو في ذلك مخالف لما عليه الجمهور؛ لأنهم لا يجيزون تذكير المؤنث المجازي المتأخر عنه فعله المسند إلى ضميره أو ما يقوم مقامه إلا في ضرورة الشعر[(٣)]، وقد أشرت إلى ذلك، وما احتجوا به في مسألة تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة تأنيث. وبناءً على ما ذهب إليه الفراء من جواز تذكير المصادر المؤنثة المتقدمة عن فعلها المسند إلى ضميرها أو ما يقوم مقامه، ذهب إلى جواز تذكير (السماحة والشجاعة) في البيت المذكور حملاً على المعنى؛ لأن المصادر مذكرة.

يقول الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في منتهى الأرب على شذور الذهب معلقا على البيت نفسه: "فترك الشاعر في هذا البيت تأنيث الفعل جار على خلاف الواجب، وذلك شاذ لا يقاس عليه في السعة، ومن أحكام ما يشذ عن المطرد والجاري على ألسنة العرب أنه ليس لنا أن نستعمل مثله لا في نثرنا وهو بديهي ولا في شعرنا؛ لأن ما كان يجوز للعرب من الضرائر في أشعارهم لا يجوز لنا في أشعارنا، فافهم هذا"[(٤)].
ووجهه على أنه من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

---

(١) مريم: ١١
(٢) ١/١٢٨-١٢٩
(٣) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٢/٤٥-٤٧، والنكت، للأعلم الشنتمري: ١/٤٦٣، والتبصرة والتذكرة، للصيمري: ٢/٦٢٣-٦٢٥، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٤٢-٢٤٧، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٥/٩٣-٩٥، وضرائر الشعر، لابن عصفور: ٢٧٤-٢٧٥، ورصف المباني، للمالقي: ١٦٦-١٦٧.، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: ١٢-٥٩-٥٩٢.، والهمع، للسيوطي: ٥/٣٤٥.
(٤) شرح شذور الذهب: ١٦٩.

وخلاصة المسألة: أنه اختلف في تذكير المؤنث (السماحة والشجاعة) وفي رواية السماحة والمروءة في قول الشاعر:

إن السماحة والشجاعة ضمنا ....

فأجاز الفراء تذكير المؤنث فيه لأنها مصادر، والمصادر مذكرة، حملاً على المعنى، وذلك لأنه يجيز تذكير المصادر المؤنثة إذا تقدمت على فعلها المسند إلى ضميرهاأو ما يقوم مقامه.

وذهب جمهور النحاة إلى أن تذكير (السماحة والشجاعة) في البيت لضرورة الشعر؛ لأنهم لا يجيزون تذكير المؤنث المجازي المتقدم على فعله المسند إلى ضميره إلا في الضرورة، وخرجوا البيت على الشذوذ، فلا يقاس عليه؛ لأنه مخالف سنن العرب في كلامهم؛ لأن الفعل (ضمنا) فيه مكني مذكر قبله مؤنث وهذا يوهم أن يسند الفعل لغير فاعله.

الترجيح:

وترجح عندي مذهب الجمهور، وهو أن تذكير (السماحة والشجاعة) في البيت المذكور ضرورة شعرية؛ لأن الأصل تأنيثهما؛ لأنهما مؤنثان مجازيان مقدمان على فعلهما، وذلك لم يسمع إلا في الشعر. كما أن الفراء لم يأت بشاهد نثري على جواز تذكير المصادر المؤنثة (المؤنث المجازي الملحق به علامة تأنيث) المقدمة على فعلها المسند إلى ضميرها، إلا ما ذكره من

قول الشاعر:

إن السماحة والشجاعة ضمنا ....

وقول الآخر:

.... بناقةِ سعدٍ والعشيةُ بارد

وهما شاهدان شعريان. أما ما نُسب إليه من قوله: "والعرب تقول: قصارة الثوب يعجبني"، فلم يذكره، مع أن "قصارة الثوب" مضاف، والمضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير والتأنيث و(الثوب) مذكر.

ومما تقدم ضعف عندي مذهب الفراء، وترجح مذهب الجمهور إن تذكير (السماحة والشجاعة) ضرورة شعرية سوغها مراعاة المعنى. والله أعلم.

٤- الوصف المختص بالمؤنث (النساء) لا يحتاج إلى علامة تأنيث

للمؤنث علامات منها التاء التي تكون فرقاً بين المذكر والمؤنث، نحـو: قـائم وقائمـة، وجالس وجالسة، وهناك صفات خاصة بالأنثى ولا حظ فيها للذكر، نحـو: حـائض، وطامـث، ومرضع، وحامل. وهذه الصفات مجردة عن التاء. وتعددت أقوال النحاة في سبب تجـرد هـذه الصفات عن التاء، فنسب البغدادي للفراء القول بأنه إنما جردت هـذه الصـفات عـن التـاء؛ لاختصاصها بالإناث ولا حظ فيها للذكر، قال البغدادي في حديثه عن قول الشاعر[١]:

تصُدُّ وتُبْدي عن أسيلٍ وتتقي   بناظرةٍ من وحش وَجرةَ مُطْفِلِ

:"وقال الفراء: لم يقل (مُطفلةً) لأن هذا لا يكون إلا للنساء، فهو مثل حائض"[٢].

وممن نسب هذا القول للفراء قبل البغدادي، ابنُ السكيت[٣]، والشاطبي[٤]، ونسبه أبو بكر الأنباري للفراء وأصحابه[٥].

ونسبه للكوفيين عامة، الصيمري[٦]، وابن السيد[٧]، وابن الأنباري أبو البركات[٨]، وابـن وابن يعيش[٩]، والرضي[١٠]، وأبو حيان في التذكرة[١١] نقلاً عن الإنصاف، ومحمد محيي الـدين عبدالحميد[١٢].

ونقل السيوطي عن الكسائي أن هذه الأوصاف (حائض، حامل، مرضع...) لـم تلحقهـا التاء؛ لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس[١٣].

---

(١) الشاهد رقم (٨٢٤) في الخزانة.
(٢) الخزانة: ١٢٩/١٠.
(٣) ينظر: إصلاح المنطق، ص٣.
(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٣٧١/٦.
(٥) ينظر: المذكر والمؤنث: ص٨٧.
(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٦٢٩/٢.
(٧) ينظر: الاقتضاب: ١٣١/٢.
(٨) ينظر: الإنصاف: ٢٦٩/٢.
(٩) ينظر: شرح المفصل: ١٠١/٥.
(١٠) ينظر: شرحه على الكافية: ٣٣٠/٣.
(١١) ينظر: التذكرة: ٧١٣.
(١٢) ينظر: الانتصاف من الإنصاف (هامش الإنصاف): ٢٧٢/٢.
(١٣) ينظر: الهمع: ٦٣/٦.

- **رأي الفراء في كتابيه (المذكر والمؤنث، ومعاني القرآن)**

أشار الفراء في (كتابه المذكر والمؤنث) إلى ما نُسب له في هذه المسألة، قال: "والقياس فيه مستمر أن يفرق بين الفعل المذكر والمؤنث بالهاء، إلا أن العرب قالت: امرأة حائض، وطاهر وطامث وطالق، وشاة حامل وناقة عائذ: للتي عاذ بها ولدها، فلم يدخلوا فيهن الهاء، وإنما دعاهم إلى ذلك أن هذا وصف لا حظ فيه للذكر، وإنما هو خاص بالمؤنث، فلم يحتاجوا إلى الهاء؛ لأنها إنما دخلت في قائمة وجالسة لتفرق بين فعل الأنثى والذكر، فلما لم يكن للذكر في الحيض والطمث وما ذكرنا حظ لم يحتاجوا إليه.

وربما أتى بعض هذا بالهاء في الشعر، وليس ذلك بحسن في الكلام، ومما أتى قول الأعشى:

أيا جارتي بيني فإنك طالقة كذاكِ أمورُ الناس غادٍ وطارقة

وأنشدني بعض العرب:

رأيت ختون(١) العامِ والعامِ قبله كحائضةٍ يُزنَى بها غيرِ طاهرِ"(٢).

وقال في معاني القرآن في تفسيره قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾(٣): "قوله: تذهل كل مرضعة، رفعت القراء (كلُّ مرضعة)؛ لأنهم جعلوا الفعل لها. ولو قيل: تُذْهِل كلَّ مرضعة وأنت تريد الساعة أنها تُذهل أهلها كان وجهاً، ولم أسمع أحداً قرأ به. والمرضعة: الأم، والمرضِع: التي معها صبي ترضعه، ولو قيل في الأم: مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الإناث فيكون مثل قولك: طامث وحائض، ولو قيل في التي معها صبي: مرضعة، كان صواباً"(٤).

---

(١) الختونة: المصاهرة، وكذلك الختون، ومنه قول الشاعر:

رأيت ختون العام ....

أراد: رأيت مصاهرة العام والعام الذي كان قبله كامرأة حائض زني بها، وذلك أنهما كانا عامي جدب، فكان الرجل الهجين إذا كثر ماله يخطب إلى الرجل الشريف الحسيب الصريح النسب إذا قل ماله حريمتَه فيزوجه إياها ليكفيَه مؤنتها في جدوبة السنة فيتشرف الهجين بها لشرف نسبها على نسبه، وتعيش هي بماله، غير أنها تورث أهلها عاراً كحائضة فجر بها فجاءها العار من جهتين: أحدهما: أنها أتيت حائضاً، والثانية: أن الوطء كان حراماً وإن لم تكن حائضاً. اللسان، وتاج العروس: (ختن).

(٢) ص٥٨، وانظر: ص٢، ٣.

(٣) الحج: ٢

(٤) ٢/٢١٤

هذا ما ذكره الفراء في هذه المسألة، أما ما نسبه البغدادي للفراء من تعليقه أو تفسيره لـ(مطفلٍ) في الشاهد السابق فلم يذكره الفراء في كتابيه المذكر والمؤنث ومعاني القرآن.

ومما تقدم تبين أن الفراء يرى أن هذه الأوصاف (طالق، وطامث، وحائض، ومرضع...) لا تلحقها تاء التأنيث؛ لأنها خاصة بالمؤنث وليس للمذكر فيها حظ، وقصر لحاق التاء بهذه الأوصاف على الشعر. هذا صريح ما ذهب إليه في كتابه (المذكر والمؤنث)، وهو ما نسبه للفراء عبدالفتاح حبيب[١]، ولم يشر إلى ما ذكره في المعاني. أما في (معاني القرآن) فذهب إلى أن الوصف المختص بالمؤنث إذا لم يحمل على الفعل (أي لم يقصد به حدوث الفعل الآن) لحقته التاء، فيقال للأم: مرضعة، أي: ذات رضاع. وأما إذا حمل على الفعل (أي قصد به حدوث الفعل الآن) لم تلحقه التاء، فيقال للتي معها صبي ترضعه: مرضع، كما أجاز العكس وهو لحاق التاء بالوصف المختص بالمؤنث إذا قصد حدوث الفعل الآن، فيقال للتي معها صبي ترضعه: مرضعة، وللوصف الذي لم يقصد به حدوث الفعل عدم لحاق التاء، فيقال للأم: مرضع.

فأجاز استخدام الوصف المختص بالمؤنث بالتاء ودون التاء فيقال: مرضع ومرضعة للأم، ولم يقصر جواز ذلك على الشعر، وهذا يخالف ما ذهب إليه في كتابه المذكر والمؤنث، أن الوصف المختص بالمؤنث لا تلحقه التاء إلا في الشعر، ولا يحسن في الكلام.
فاتضح مما ذكره في كتابه (المذكر والمؤنث)، وما ذكره في كتابه (معاني القرآن) أن له رأيين في المسألة، ولعل الأمر كذلك؛ فإن العلماء يسألون فيجيبون بما يحضرهم حال السؤال فتختلف إجاباتهم.

ويمكن ترجيح أن ما استقر عليه الفراء من الرأيين في هذه المسألة هو ما ذكره في كتابه (المذكر والمؤنث)، وهو أن الوصف المختص بالمؤنث (النساء) لا تلحقه تاء التأنيث؛ لأنه ليس للمذكر فيها حظ، وقصر لحاق التاء به على الشعر؛ لأنه ألّف كتابه المذكر والمؤنث بعد تأليفه كتابه معاني القرآن. فقد أملى (معاني القرآن) في سنة ٢٠٢هـ وفي سنة ٢٠٣هـ، وشهور من سنة ٢٠٤هـ[٢]، أما كتابه معاني القرآن فقد أملاه في سنة ٢٠٤هـ[٣].

---

(١) ينظر: النحو والتصريف عند الفراء: ١٦٥-١٦٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/١.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث، للفراء، تح: رمضان عبدالتواب، ط٢، (القاهرة، مكتبة التراث: ١٩٨٩م)، ص٣٧، ٥١.

ووافق الفراء فيما ذهب إليه(في المذكر والمؤنث) ابنُ قتيبة[١]، وابن الأنباري محمد بن القاسم[٢].

واحتج الفراء ومن وافقه بقولهم:

١- أن الأصل في علامة التأنيث أن تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث كقولنا: جالس وجالسة، وقائم وقائمة، لنفرق بين فعل الأنثى والذكر، ولا اشتراك بين المؤنث والمذكر في هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحمل، فلا حظ للمذكر في هذه الأوصاف، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحالٍ محال[٣].

٢- أن ما جاء من هذه الأوصاف المختصة بالمؤنث ملحقاً بها تاء التأنيث الخاص بالشعر، ولا يحسن في الكلام، كقول الأعشى:

أيا جارتي بيني فإنك طالقة ....

وقول الآخر:

.... كحائضةٍ يُزْنى بها غيرِ طاهرِ[٤]

وأجيب على ما احتج به الفراء ومن وافقه بما يلي[٥]:

أولاً: قولهم: إن علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف، فالجواب عليه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يبطل بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[٦]، فلو كانت علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغي ألا تدخل هاهنا؛ لأن هذا وصف لا يكون في المذكر، فلما دخلت دل على فساد ما ذهبوا إليه.

والوجه الثاني: أنه لو كان سبب حذف علامة التأنيث من هذه الأوصاف هو وجود الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب أن لا يوجد الحذف مع وجود الاشتراك وعدم

---

(١) ينظر: أدب الكاتب: ص٣١٦.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث: ٨٩.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث، للفراء: ص٥٨.، والإنصاف: ٢٦٩/٢ وما بعدها، والمذكر والمؤنث، لابن الأنباري: ص٨٩، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٠١/٥.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث، للفراء: مرجع سابق.

(٥) ينظر: المصدر السابق، والتبصرة والتذكرة، للصيمري: ٦٢٩/٢-٦٣٠، والإنصاف.

(٦) الحج: ٢

الاختصاص، إلا أن هناك كثيراً من الأوصاف مما يكون للمذكر والمؤنث جميعاً لم تلحقها التاء كقولهم: ناقة ضامر، وجمل ضامر، ورجل عاشق، وامرأة عاشق، ورجل عانس وامرأة عانس: إذا طال مكثهما لا يتزوجان، ورجل عاقر وامرأة عاقر، إذا لم يولد لهما. فلو كانت العلة في سقوط التاء ما ذكروه من اختصاص المؤنث بهذه الأوصاف لوجب الفرق فيما استوى فيه المؤنث والمذكر، فلما تكلم العرب بما يكون للمذكر والمؤنث جميعاً بغير تاء عُلِم أن العلة غير ما ذكروه، كما أن إدخال التاء فيما كان جارياً على الفعل، وإن اختص به المؤنث نحو: طلقت المرأة فهي طالقة، دليل على سقوط علتهم.

والوجه الثالث: أنه لو كان الاختصاص سبباً لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب ألا يدخلوا التاء في نحو: حاضت وطمثت وحملت، إذا أردت معنى: حبلت، فيقال: المرأة طلق وطَمِثَ وحاض وحمل، كما يقال: طالق، وطامث، وحائض، وحامل؛ لأن التاء أيضاً إنما دخلت في الفعل للفرق بين فعل المؤنث وفعل المذكر، فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أن تعليلهم فاسد.

- **مذهبان آخران في المسألة:**

ومذهب الخليل، ونسب للبصريين عامة[1]، أنه إنما سقطت التاء من هذه الأوصاف (طالق، وطامث، وحائض،...)؛ لأنها جُعِلتْ بمنزلة النسب، بمعنى: ذات حيض، وذات طمث، وذات رضاع، فلم تجرِ على الفعل[2]، أي: لم يقصد بها حدوث الفعل الآن.

واحتجوا لما ذهبوا إليه بأن قالوا:

أولاً: أن حذف التاء في تلك الأوصاف، كما في قولهم: رجل رامح ونابل، أي: ذو رمح ونَبْل، وليس محمولاً على الفعل، واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل، نحو: ضربت المرأة تضرب فهي ضاربة، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً له، فلم تلحقه علامة التأنيث، وصار بمنزلة قولهم: امرأة معطار، ومذكار، ومئناث، ومعطير، وصبور، وحصان، ورزان. فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جارية على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث، فكذلك ههنا[3].

(١) ينظر: الاقتضاب: ١٣١/٢.

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٣٨٣/٣-٣٨٤، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٠٠/٥-١٠١، والهمع، للسيوطي: ٦٣/٦.

(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٦٩/٢ وما بعدها، والتبصرة والتذكرة: ٦٢٦/٢-٦٢٨.

ثانياً: والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث، فقيل: طلقت فهي طالقة، وطمثت فهي طامثة، وحاضت فهي حائضة، قال الأعشى:

أيا جارتا بيني فإنك طالقة ....

وقال الآخر:

تمخضت المنونُ له بيوم أنى ولكل حاملةٍ تمامُ"[١].

وقوله:

رأيت ختون العام......... كحائضة يُزْنى بها غيرِ طاهرِ

فأدخل التاء في (حاملة، وطالقة، وحائضة)؛ لأنه أجراها على الفعل، ولم يدخل التاء في (طاهر)؛ لأنه غير جار على الفعل، وإنما أريد به: غير ذات طهر.

ومنهم من ذهب إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث من (طالق) ونحوه؛ لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شيء طالق، كما قالوا: رجل ربعة[٢]، فأنثوا والموصوف مذكر على معنى: نفس ربعة، كما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابياً يمانياً يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة؟ والمحمول على المعنى كثير في كلامهم، كقول الشاعر:

إن السماحة والمروءة ضمنا قبراً بمروَ على الطريق الواضح

فقال: ضمنا، ولم يقل: ضمنتا؛ لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء، وبالمروءة إلى الكرم.

وساقوا كثيراً من الشواهد التي احتجوا بها على أن الحمل على المعنى كثير في كلام العرب، ولا يسع المقام ذكرها[٣].

وردَّ عليهم بأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع، فينبغي أن لا يقتصر فيه على السماع[٤]. وقال ابن الناظم: "وقد لا تلحق التاء صفة المؤنث استغناءً عنها أو اتساعاً، أما ما يستغنى عن التاء فما كان من الصفات

---

(١) ينظر: الإنصاف: مرجع سابق.

(٢) الربعة: بإسكان الباء وفتحها: المربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير.

(٣) الإنصاف: ٢٧٠/٢ وما بعدها.

(٤) المرجع السابق.

مختصاً بالمؤنث ولم يقصد به قصد من إفادة الحدوث، نحو: حائض وطامث، بمعنى: ذات أهلية للطمث والحيض"(١).

أما السيوطي فذهب إلى أن الغالب في التاء أن لا تلحق الوصف المختص بالمؤنث؛ لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس، ولأنه في الأصل وصف لمذكر كأنه قال: شخص حائض، ولأنها (الأوصاف المختصة بالنساء) تؤدي معنى النسب: أي ذات حيض، وذات حمل، وذات رضاع.

فجمع بين علة الفراء وأصحابه، وبين ما اعتل به البصريون، فوقف بذلك موقفاً وسطاً بين المذهبين(٢).

وخلاصة هذه المسألة: أن في تجريد الوصف المختص بالمؤنث عن التاء أقوال:

الأول: وهو مذهب الفراء أن هذه الأوصاف المختصة بالمؤنث لم تلحقها علامة التأنيث، لاختصاصها بالمؤنث، وليس للمذكر فيها حظ، وقصر لحاق علامة التأنيث بها على الشعر.

الثاني: وهو مذهب الخليل، أنه إنما سقطت التاء (علامة التأنيث) من هذه الأوصاف؛ لأنها بمعنى النسب، أي: ذات حمل، وذات حيض...، فلم تجر على الفعل.

الثالث: وهو إنما سقطت علامة التأنيث من هذه الأوصاف؛ لأنهم حملوه على المعنى، كأنهم قالوا: شيء طالق.

الرابع: وهو ما ذهب إليه السيوطي من أن الغالب في هذه الأوصاف ألا تلحقها التاء (علامة التأنيث) لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس، ولأنها تؤدي معنى النسب، أي ذات طلاق، ولأنها في الأصل وصف المذكر.

الترجيح:

بعد عرض مذاهب النحاة في هذه المسألة وما احتج به كل لمذهبه، يمكنني القول إن ما ذهب إليه الفراء قد يستأنس له بأن الأصل في تاء التأنيث أن تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث، وهذه الأوصاف (طالق، طامث،...) خاصة بالمؤنث فلا تحتاج إلى علامة التأنيث لأمن اللبس، ويضعف ما اعتل به الفراء أنها وردت ملحقا بها علامة التأنيث في قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، تح: محمد بن سليم اللبابيدي، (بيروت، منشورات ناصر خسروا)، ص٢٩٥.

(٢) ينظر: الهمع: ٦/٦٣.

تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ ﴾[1] فدخلت علامة التأنيث في (مرضعة) وهـو وصـف لا يكون في المذكر، ومأمون اللبس فيه، فكان ينبغي ألا تدخل هنا، إلا أنه جعلها هنا جارية على الفعل أي قصد حدوث الإرضاع. إضافة إلى أن هناك من الأوصاف مما يكون للمذكر والمؤنث جميعاً ما لم تلحقها علامة التأنيث كقولهم: رجل عاشق، وامرأة عاشق، ورجل عـانس، وامـرأة عانس، وهذا يضعف علة الاختصاص.

لهذا ضعف عندي مذهب الفراء لضعف ما اعتل به، وأما تخصيصه لحاق التـاء لهـذه الأوصاف بالشعر فينقضه ما ورد في الآية السابقة.

وأما المذهب القائل بأن علامة التأنيث سقطت من هذه الأوصاف؛ لأنهم حملـوه علـى المعنى، فقد رُدَّ عليه.

وأجدني أميل إلى ما ذهب إليه السيوطي بأن الغالب في هذه الأوصاف ألا تلحقها علامة التأنيث لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس، وهذا ظاهر،و لأنها مختصة بالمؤنث، وكذلك لأنها بمعنى النسب أي ذات حيض وذات طمث...إلخ، والله أعلم.

---

(١) الحج: ٢

المطلب الثاني: في العدد

وفيه مسألة واحدة:

استعمال المفرد موضع الجمع والعكس

استعمال المفرد موضع الجمع والعكس

كان الفراء يرصد الاستعمالات اللغوية فينبه على مذاهب العرب في الأسلوب التعبيري، وبالأخص منها ما كان غير مألوف، ومن هذه الاستعمالات: استعمال الجمع موضع الواحد والعكس، أو وصف الواحد بالجمع والعكس.

وقد نسب البغدادي للفراء نقلاً عن ابن الأنباري في الزاهر القول: بأن من العرب من يصف الواحد بالجمع حملاً على المعنى، أي يستعمل الجمع موضع المفرد .

قال البغدادي: "وفي الزاهر لابن الأنباري: وقال الفراء: من العرب من يقول: قميص أخلاق وجبة أخلاق، فيصف الواحد بالجمع؛ لأن الخلوقة في الثوب تتسع فيسمى كل موضع منها خَلَقاً، ثم يجمع على هذا المعنى..."[1].

ونسب هذا القول للفراء ابن فارس[2] قبل البغدادي وابن الأنباري.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء في معاني القرآن إلى ما نسبه إليه ابن فارس في مواضع متعددة، منها: "وقوله: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾[3] وهو يعني المسجد الحرام وحده، وقرأها مجاهد وعطاء بن أبي رباح ﴿مسجد الله﴾، وربما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد؛ ألا ترى الرجل على البرذون فتقول: قد أخذت في ركوب البراذين، وترى الرجل كثير الدراهم فتقول: إنه لكثير الدرهم، فأدى الجماع عن الواحد، والواحد عن الجمع. وكذلك قول العرب: عليه أخلاق نعلين وأخلاق ثوب، أنشدني أبو الجراح العقيلي:

جاء الشتاء وقميصي أخلاق   شراذم يضحك منه التواق[4]"[5].

---

(١) الخزانة: ٢٣٤/١، والزاهر في معاني كلمات الناس، تح: د. حاتم صالح الضامن، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، جـ١، ص٢٣.

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٣٥١-٣٥٢.

(٣) التوبة: ١٧

(٤) التوَّاق: ابن الراجز.

(٥) ٤٢٦/١-٤٢٧.

وفي موضع آخر قال: "وقوله: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾[1]، وتقرأ (الريح) قرأها حمزة، فمن قال: (الريح لواقح) فجمع اللواقح والريح واحدة؛ لأن الريح في معنى جمع؛ ألا ترى أنك تقول: جاءت الريح من كل مكان، فقيل: لواقح لذلك، كما قيل: تركته في أرضٍ أغفال وسباسب[2]، قال الفراء: (أغفال): لا علم فيها، ومهارق[3] وثوب أخلاق"[4].

وفي موضع ثالث يقول الفراء في تفسير قوله تعالى: ﴿ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ ﴾[5]: "قال: (الدبر) فوحَّد، ولم يقل: (الأدبار)، وكلٌّ جائز صواب أن تقول: ضربنا منهم الرؤوس والأعين، وضربنا منهم الرأس واليد، وهو كما تقول: إنه لكثير الدينار والدرهم، تريد الدراهم والدنانير"[6].

وفي موطن آخر من معانيه يقول: "وقوله: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[7] ثم قال: ﴿لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ فجمع، وإنما ذكر ملكاً واحداً، وذلك أن (كم) تدل على أنه أراد جمعا والعرب تذهب (بأحد) و(الواحد) إلى الجمع في المعنى، يقولون: هل اختصم أحد؟ والاختصام لا يكون إلا للاثنين فما زاد، وقد قال: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾[8] فـ(بين) لا يقع إلا على الاثنين فما زاد، وقوله: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[9] مما دل على أن (أحداً) يكون للجمع وللواحد"[10].

وقال: "وأما قوله: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾[11] ولم يقل: (بطونها)...، وإنما جاز أن تذهب به إلى واحدها؛ لأن الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع"[12].

---

(١) الحجر: ٢٢

(٢) جمع سبسب، وهي المغازة أو الأرض البعيدة المستوية.

(٣) جمع مهرق: وهي الصحراء الملساء.

(٤) ٨٧/٢

(٥) القمر: ٤٥.

(٦) ١١٠/٣

(٧) النجم: ٢٦

(٨) البقرة: ١٣٦

(٩) الحاقة: ٤٧

(١٠) ٩٩/٣

(١١) النحل: ٦٦

(١٢) ١٢٩/١

ومما تقدم ذكره مما أورده الفراء في معانيه تبين أنه قد تنبه إلى أن العرب تستعمل الجمع في موضع الواحد، وتستعمل الواحد في موضع الجمع حملاً على المعنى، معتمداً على السماع، كما في الآيات التي أوردها، وقول أبي الجراح العقيلي من الشعر، ومن النثر قولهم: ثوب أخلاق، وارض أغفال...الخ.

وتبين مما ذهب إليه الفراء وتنبه إليه في هذه المسألة، أن البغدادي لم يكن دقيقاً فيما نسبه للفراء، فما نقله عن الفراء أن العرب تستعمل الجمع في موضع الواحد (تصف الواحد بالجمع). ولم يشر إلى ما ذهب إليه الفراء من العكس، وهو أن العرب أيضاً تستعمل الواحد موضع الجمع؛ لأن العرب تذهب بالواحد إلى الجمع في المعنى، إلا أنه قد يشفع للبغدادي أنه ربما كان يشير إلى موضع الشاهد فقط، الذي يتناوله بالدراسة. والله أعلم.

وقد تناول العلماء ممن جاء بعد الفراء هذه الظاهرة المختلفة عن الشائع في كلام العرب (استعمال الجمع موضع الواحد أو وصف الواحد بالجمع)، وأشاروا إليها كأسلوب تكلم به العرب، ومنهم المبرد(١)، وابن قتيبة(٢)، وابن دريد(٣)، وابن فارس(٤)، والسيوطي(٥)، محتجين بما سمع عن العرب، كقولهم: برمة أعشار، وجفنة أكسار، إذا كانتا مشعوبتين، ونعل أسماط: إذا كانت غير مخصوفة، وحبل أحذاق، وأرمام "وأرماث، وأقطاع" إذا كان متقطعاً موصَّلاً بعضه إلى بعض، و"ثوب أكياش" لضرب من الثياب رديء النسج، "وأرض أحصاب" أي ذات حصى، و"بلد أمحال" أي قحط، و"ماء أسدام" إذا تغيَّر من طول القدم"(٦). وبقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾(٧)، فقال: جنبا وهم جماعة. وبقوله سبحانه ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾(٨) فأفرد ظهير، والملائكة جمع، على استعمال الواحد موضع الجمع.

وتجدر الإشارة إلى أن الفراء لم يكن أول من أشار إلى أن العرب تستعمل الواحد موضع الجمع والعكس، فقد أشار أبو عبيدة – (١١٠هـ–٢١٠هـ) و قيل توفي ما بين: ٢٠٨

---

(١) ينظر: كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، (طبعة السلفية: ١٣٥٠هـ)، ص١٩.

(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ط(عيسى الحلبي: ١٣٧٣هـ)، ص٢٢٠-٢٢١.

(٣) ينظر: الجمهرة: ٢/٢٥٦، ٣/٣٦، ٤٢٩.

(٤) ينظر: الصاحبي: ٣٥١-٣٥٢.

(٥) المزهر، ط(عيسى الحلبي: ١٣٦١هـ)، ١/٣٣٣.

(٦) الأزهية: ٣٠-٣١.

(٧) المائدة: ٦.

(٨) التحريم: ٤

و٢١٣[١]- في عدة مواضع من كتابه (مجاز القرآن)، قال: "ومن مجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد الذي له جماع منه ووقع معنى هذا الواحد على الجميع، قال: ﴿نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[٢] في موضع: (أطفالا)...، وقال: ﴿وَالْمَلَكُ عَلَىٰ أَرْجَائِهَا﴾[٣] في موضع: (والملائكة).

ومن مجاز ما جاء من لفظ خبر الجميع على لفظ الواحد، قال: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[٤] في موضع: ظهراء. ومن مجاز ما جاء لفظه لفظ الجميع الذي واحد منه، ووقع معنى معنى هذا الجميع على الواحد، قال: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾[٥]، والناس جميع، وكان الذي قال رجلاً واحداً"[٦].

وفي موضع آخر من (مجاز القرآن)، يقول: "وقد يجوز أن يخرج لفظ فعل (مَن) على لفظ الواحد والمعنى على الجميع، كقولك: من يفعل ذلك، وأنت تسأل عن الجميع"[٧].

وفي موضع ثالث قال: "العرب قد تجعل فعل الجميع على لفظ الواحد، قال:

إن العواذل ليس لي بأمير"[٨].

وتبين مما سبق ذكره، أنه لا خلاف فيما أشار إليه الفراء وقبله أبوعبيدة من استعمال المفرد موضع الجمع والعكس كأسلوب استعملته العرب ينبغي قبوله؛ لأن السماع يؤيده، وزاده تأكيداً وروده في كتاب الله العزيز. والله أعلم.

---

(١) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تح: محمد المصري، ط١، (الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامية: ١٤٠٧هـ)، ص٧٦.، والثقات، محمد بن أحمد بن حبان، تح: السيد شرف الدين أحمد، ط١، (دار الفكر: ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م)، ١٩٦/٩.، وتاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ٢٥٢٠/١٣.

(٢) الحج: ٥.

(٣) الحاقة: ١٧.

(٤) التحريم: ٤

(٥) آل عمران: ١٧٣

(٦) مجاز القرآن، تعليق: د. فؤاد سزكين، (مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع): ٩/١.

(٧) المصدر السابق: ٤١/٢.

(٨) المصدر نفسه: ٢٦١/٢.

الفصل الثاني

أحكـام، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول

الحذف، وفيه مسائل:

١- حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه بحاله دون عاطف
٢- حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر
٣- حذف (مِن) والمفضول من (أفعل التفضيل)
٤- حذف نون المثنى للضرورة

١- حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه بحاله دون عاطف

تعددت أقوال النحاة في حكم حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه (حذف المضاف وإبقاء عمله)، فنسب البغدادي للكسائي والفراء نقلاً عن أبي حيان في تذكرته أنهما حكيا عن العرب قول الشاعر:

نضَّر الله أعظماًدفنوها   بسجستان طلحةِ الطلحات

بخفض (طلحة) على تكرير الأعظم، أي أعظم طلحةِ الطلحات[1]، وحكايتهما هذه بخفض (طلحة) يعني أنهم أجازوا حذف المضاف (أعظم) وإبقاء المضاف إليه على إعرابه (طلحة) وهذا بناءً على منهجهم في القياس على المسموع.

وهذا لم أجده في المنشور من تذكرة أبي حيان.

وقد أشار أبو حيان إلى ما نسب للكسائي والفراء في هذه المسألة في كتابه (الارتشاف)، حيث قال في حديثه عن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على إعرابه: "وربما جُرَّ دون عطف، حكى الكسائي عن العرب: "أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ ذبحوها"، وحكى الفراء عن العرب: "والله لو تعلمون العلم الكبيرةِ سنه الدقيق عظمهةً" يريد: لحم شاةٍ، وعلمَ الكبيرةِ سنه، وجاء في مثل هذا النثر، قال:

الآكل المال اليتيم بطراً   يأكل ناراً وسيصلى سقرا

وأجاز الكوفيون القياس على هذا...، وقالوا:.قالت العرب:.... يعجبني الإكرام عندك سعدٍ بنيه، أي: إكرام سعدٍ بنيه. ولم يجز البصريون ما أجازه الكوفيون من ذلك بل حملوه على الشذوذ إن صح نقله"[2].

فنسب أبو حيان هنا للكسائي والفراء حكايتين أخريين عن العرب في حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه.

وما نسبه أبو حيان للفراء من حكايته عن العرب: "والله لو تعلمون العلم الكبيرة..."، نسبها للفراء قبله ابن عصفور في الضرائر"[3].

ونسب المرادي[4]، وابن عقيل[1] للكوفيين عامة القول بجواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه.

---

(١) ينظر: الخزانة: ١٤/٨.

(٢) ١٨٣٩/٤-١٨٤٠.

(٣) ينظر: ص١٦٧

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٧٦٧

ومما تقدم ذكره يمكن القول: إن مذهب الكسائي والفراء جواز حذف المضاف وإبقاء المضاف على إعرابه مطلقاً دون شرط معتمدين في ذلك على السماع وهومذهب الكوفيون عامة.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم أجد في معاني القرآن للفراء ما يشير إلى ما نسب إليه في هذه المسالة، وعليه يمكن القول: إن أول من أشار إلى ما نسب للفراء فيها فيما وقفت عليه من مصادر هو ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ).

وأورد الشيخ خالد الأزهري قول الشاعر أبي دؤاد حارثة بن الحجاج:

أكلَّ امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً

وقال: "وذهب الأخفش والكسائي، والفراء، والزجاج، إلى الجواز والتقدير: أتحسبين كل امرئ امرءاً وكل نارٍ ناراً، فَحُذِفَ المضاف وأُبقي المضاف إليه على جره"[٢].

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

أشار سيبويه إلى حذف المضاف بعد عطف مفصولاً عنه بـ(لا) وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، قال: "وتقول: ما كل سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ، وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر كأنك أظهرت (كل) فقلت: ولا كل بيضاء...، فاستغنيت عن تثنية (كل) لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب"[٣].

فسيبويه يجيز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه إذا كان المضاف إليه إثر عاطف منفصل عنه بـ(لا)، ومسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظاً ومعنى، محتجاً بقلة التباسه (أي المحذوف) على المخاطب لذكره في أول الكلام. وهذا ما عبر عنه ابن مالك بأنه مقيس، فقد زعم أن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه مقيس وغير مقيس، فالمقيس عنده: ما حذف منه مضاف مذكور قبله مثله لفظاً ومعنى، بشرط كون المحذوف بعد عاطف منفصل بـ(لا) كالمثال الذي ذكره سيبويه، وغير منفصل. أما غير المقيس: فما خالف المقيس مما قُيِّد به، وحجته فيما ذهب إليه السماع، فمن المقيس قول الشاعر:

ولم أرَ مثل الخير يتركه الفتى ولا الشرِّ يأتيه الفتى وهو طائعُ

---

(١) ينظر: المساعد: ٣٦٧/٢.
(٢) ينظر: التصريح: ٢١٥/٣-٢١٦.
(٣) ينظر: الكتاب: ٦٥/١-٦٦.

يريد: ولا مثل الشرِّ، فحذف المضاف (مثل)، وأبقى المضاف إليه على جره؛ لأنه ذكر (مثل) قبله (مثل الخير)، والمحذوف إثر عاطف منفصل عنه بـ(لا)، ومنه قوله تعالى: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرةِ﴾[1] بخفض (الآخرة):في قراءة عاصم بن جماز[2]، وتقديره (عرض الآخرةِ)، فحذف (عرض) وأبقى (الآخرةِ) على إعرابها[3].

لو أن طبيب الإنس والجنَّ داو الْ   لَذي بِيَ من عفراءَ ما شفانيا

يريد: وطبيب الجنِّ، فحذف (طبيب) لذكره في الأول، وهو (المحذوف) إثر عاطف متصل به.

ومثله قوله:

ألم يحزنْك أن جبال قيسٍ   وتغلبَ قد تباينتا انقطاعا

يريد: وجبال تغلب.

وقول الآخر:

كل مُتْرفٍ في رهطه ظاهر العِزْ   ـزِ وذي غربة وفقرٍ مهينُ

أراد: وكل ذي غربة وفقر.

وأما غير المقيس فمنه قول الشاعر:

رحم الله أعظماً دفنوها.........   بسجستان طلحةِ الطلحاتِ

على أنه أراد: أعظم طلحةَ الطلحات. فحذف المضاف، وهو ليس إثر عاطف وأبقى طلحة على إعرابه. وقول الآخر:

المال ذي كرمٍ تنمى محامده   مادام يبذله في السر والعلنِ

يريد: المال مال ذي كرمٍ، فحذف المضاف (مال) وأبقى (ذي) على إعرابه

ومثله قوله .

: الآكلُ المال اليتيم بطراً ....[4]

وذهب ابن يعيش[5]، وابن القواس[1]، إلى أن حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال، وأن ضعفه في القياس لوجهين أحدهما: أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه؛ لأن قولك: غلام زيد، أصله: غلام لزيد، وقولك: ثوب خز،

---

(١) الأنفال: ٦٧

(٢) ينظر: معجم القراءات: ٢/٢٦٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣/٢٧٠-٢٧٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣/٢٧٠-٢٧٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٣/٢٦.

أصله: ثوب من خز، فحذف حرف الجر وبقي المضاف نائباً عنه ودليلاً عليـــه. فإذا حذف المضاف فقد حذف النائب والمنوب عنه، وهذا لا يجوز.

الآخر: أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر، ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله(٢).

ويمكن الرد على هذا المذهب بأن السماع يؤيد حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، وهو ليس قليلاً، إضافة إلى أن حذف المضاف فيما سمع يدل عليه الســياق ولا يلــبس على المخاطب وليس فيه تكلف.

أما ابن عصفور فقد جعل ذلك من الضرورة، وما جاء من ذلك في الكلام، نحو ما حكاه الفراء عن العرب: "أما والله لو تعلمون العلم الكبيرةِ..."، رأى أنه يحفظ ولا يقاس عليه(٣).

وخلاصة هذه المسألة: أن في حكم حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه علـــى إعرابـــه أربعـــة أقوال: الأول: ونسب للكسائي والفراء والكوفيين، وهو أن ذلك جائز دون شرط معتمـــدين فيمـــا ذهبوا إليه على السماع

. الثاني: أن في ذلك مقيساً، وهو أن يكون المضاف إليه إثـــر عاطف،مســـبوقاً بمضـــاف مثـــل المحذوف لفظاً ومعنى، وهو قول ابن مالك، وإليه أشار سيبويه. وغير مقيس: وهـــو مـــا خالف المقيس فيما قيد به.

الثالث: وهو قول ابن يعيش، وابن القواس أن ذلك ضعيف في القياس قليل في الاستعمال

. الرابع: أن ذلك من ضرائر الشعر، وما سمع منه في الكلام يحفظ ولا يقاس عليه، وهو قـــول ابن عصفور.

الترجيح:وأرجح ما نسب للكسائي والفراء والكوفيين من جواز ذلك مطلقاً دون شـــرط؛ لـــورود السماع بذلك ولا فرق بين ما جُعله ابن مالك مقيساً أوغير مقيس؛ لأنه في كـــلا الحـــالين يدل عليه السياق ولا يلبس وليس فيه تكلف. كما أن ما ورد به السماع شواهد لا بأس بها تكفي لجواز ذلك، ويؤيد ذلك قراءة ابن جماز: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرةِ﴾ بخفض (الآخرة) على تقدير حذف المضاف (عرض) وأبقى (الآخرة) على جرهـــا، والقـــراءة سُنة متبعة والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي، تح: د. علي التوعلي، (الرياض، مكتبة الخزيجي: ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م): ١/٧٤١–٧٤٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/٢٦.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر: ١٦٥–١٦٧.

.

حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر

تعددت الآراء في حكم حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر، فنسب البغدادي للفراء نقلاً عن الرضي أن الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياساً إذا كان منصوباً مفعولاً به والمبتدأ لفظ كل. قال البغدادي بعد ذكره قول الشاعر(١):

قد أصبحت أمُّ الخِيارِ تدَّعي   علي ذنباً كلُّه لم أَصْنَع

:"على أن الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياساً عند الفراء إذا كان منصوباً مفعولاً به، والمبتدأ لفظ كل"(٢).

وتعددت النقول فيما نسب للفراء في هذه المسألة:

الأول: نقل أبو حيان عن الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنه لا يجوز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان المبتدأ اسم استفهام، نحو: أيُّهم ضربتَ، أو كلاً نحو: كل رجل ضربت،أوكِلا نحو قوله:

* كلاهما أُجيدُ مستريضا *

أوكِلتا، نحو: كِلتا جاريتيك ضربتُ.

الثاني: نسب السيوطي للفراء القول بجواز حذف العائد المنصوب إذا كان المبتدأ اسم استفهام، أو كُلاًّ،أوكِلا، أو كِلتا، نحو قوله تعالى: ﴿وكلٌ وعد الله الحسنى﴾(٣)، أي: وعده الله الحسنى، فحذف الضمير المنصوب، ونحو قول الشاعر:

أرجزاً تريدُ أم قريضا   كلاهما أُجيدُ مستريضا

ووجهه كما ذكر السيوطي: قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول، وكون (كل)، و(كلا) في معنى (ما) فنحو: كل الرجال، أو كلا الرجلين ضربت، في معنى: ما من الرجال، أو ما من الرجلين إلا من ضربت. و(ما) لها الصدارة فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده.

---

(١) الشاهد رقم (٥٦) في الخزانة.

(٢) الخزانة: ٣٥٩/١، وانظر المصدر نفسه: ٣٦٦/١.، وانظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٣٩/١.، والدرر اللوامع، للشنقيطي: ١٣/٢-١٤.

(٣) النساء: ٩٥.

الثالث: نقل عن الفراء أيضاً: القول بجواز حذف العائد المنصوب في كل اسم لا يكون إلا في صدر الكلام، مثل: كم، وأي، وفي كل اسم لا يتعرف نحو: مَن، وما. وأنه لم يجز حذفه إذا كان المبتدأ غير ذلك[1]. ونقله عنه كذلك السيوطي[2]، ووجهه بأن الاسم إذا لزم الصدر كثر فيه الرفع، وقل كونه مفعولاً به، فأجري على الأكثر من أحواله بخلاف ما يتقدم ويتأخر.

الرابع: عن الفراء أيضاً: أنه يجوز حذف العائد المنصوب إذا كان المبتدأ (كل) وما أشبهها في اقتضاء العموم نحو: رجلٌ يدعو إلى خيرٍ أجيب، وأمر بخير أطيع[3]، أي: أجيبه، وأطيعه، فحذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ.

ونسب ابن عصفور للكوفيين عامة أنهم يجيزون حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ بشرط أن يكون المبتدأ كُلاًّ، أو اسم استفهام[4].

• رأي الفراء في معاني القرآن:

تعرض الفراء في معانيه للحديث عن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر حديثاً غير مباشر عندما تكلم عن رفع (كلّ)، قال: "وأكثر العرب تقول: وأيُّهم لم أضرب، وأيُّهم إلا قد ضربت رفعاً؛ للعلة من الاستئناف من حروف الاستفهام، وألا يسبقها شيء. ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: كلُّ الناس ضربت، وذلك أن في (كل) مثل معنى هل أحد إلا ضربت، ومثل معنى: أيُّ رجل لم أضرب، وأيُّ بلدةٍ لم أدخل؛ ألا ترى أنك إذا قلت: كلُّ الناس ضربت، كان فيها معنى: ما من أحد إلا قد ضربت، ومعنى أيُّهم لم أضرب. وأنشدني أبو ثروان:

وقالوا تعرَّفْها المنازل من منىً ... وما كلُّ من يغشى منىً أنا عارف

رفعاً، ولم أسمع أحداً نصب (كل). قال وأنشدونا:

وما كلُّ من يظنني أنا مُعتِب ... وما كلُّ ما يُروى عليَّ أقولُ

ولا تتوهم أنهم رفعوه[5] بالفعل الذي سبق إليه؛ لأنهم قد أنشدونا:

---

(١) ينظر: الارتشاف: ١١١٩/٣-١١٢٠.

(٢) ينظر: الهمع: ١٦/٢-١٧.

(٣) ينظر: المرجع نفسه

(٤) ينظر: ضرائر الشعر: ١٧٦.

(٥) يعني (كل) في قول أبي ثروان، وقول الآخر:
وما كلُّ من يظنني......... وما كلُّ ما يروى...........

قد عَلِقَت أم الخيار تدَّعي   عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

رفعاً، وأنشدني أبو الجراح:

أرَجَزاً تريد أم قريضا   أم هكذا بينهما تعريضا

كلاهما أجيدُ مستريضا

فرفع (كلاً) وبعدها (أجيدُ)؛ لأن المعنى: ما منهما واحد إلا أجده مستريضا، ويدلك على أن فيه ضمير جحد قول الشاعر:

فكلُّهم حاشاكِ إلا وجدته   كعين الكذوب جهدها واحتفالها"[1].

فحديث الفراء هنا عن رفع (كل) الذي موضعه مبتدأ في الشواهد التي أوردها، فلا يتوهم أنه منصوب بالفعل الذي بعده؛ وعلى ذلك فالفعل وما يقوم مقامه، المذكور بعد المبتدأ – نحو (عارف) في المثال الأول، و(أقول) في المثال الثاني، و(أصنع) في المثال الثالث، و(أجد) في المثال الأخير – كلها مهيأة للعمل في المبتدآن (كل، وكلا) مقطوعة عنها، ولكن الفعل وما شابهه في الأمثلة السابقة متعد تحتاج إلى مفعول، فكان لابد من تقدير مفعول، وهذا الضمير المقدّر المحذوف العائد على المبتدأ، وتقديره في الأمثلة السابقة: (عارفه، أقوله، أصنعه، أجده).

كما يظهر من كلام الفراء السابق أنه أجاز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ إذا كان (اسم استفهام)، فقال: "وأكثر العرب تقول: وأيُّهم لم أضرب؟، وأيَّهم إلا قد ضربت...؟، وأيُّ بلدة لم أدخل؟"، فرفع اسم الاستفهام، والفعل بعدها متعد يحتاج لمفعول.

ثم قال: "ومما يشبه الاستفهام إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: كلُّ الناس ضربت، وذلك أن في كل مثل معنى: هل أحد إلا ضربت...؟"، إلا أن الفراء هنا رفع (كل) فيما مثل به، فقطع عمل الفعل بعدها، فاحتاج الفعل إلى مفعول لابد من تقديره. وقوله: "وذلك أن في (كل) مثل معنى: هل أحد إلا ضربت" فـ(أحد) مبتدأ نكرة، وهو ليس اسم استفهام، وهو أيضاً غير (كل)، وضربت: فعل متعد لم يتعد للمبتدأ (أحد) فلزم له مفعول به مقدَّر.

وقال في موضع آخر من معانيه في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ ﴾[2]، ﴿وَكُلَّ شَىْءٍ﴾[3]: "والوجه في كلام العرب رفع (كل) في هذين الحرفين[4]، كان في آخره راجع من

---

(١) معاني القرآن: ١/١٣٩–١٤٠.

(٢) الإسراء: ١٣

(٣) يس: ١٢

(٤) أي لفظ كل في الآيتين.

الذكر أو لم يكن؛ لأنه في مذهب ما من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبين والله أعلم. سمعت العرب تنشد:

وما كلٌّ من يظنني أنا معتبُ ولا كلُّ ما يروى عليَّ أقول

فلم يوقع على (كل) الآخرة (أقول)، ولا على الأولى (معتب). وأنشدني بعضهم:

.... علي ذنباً كله لم أصنع"[١].

فأشار الفراء فيما ذكره هنا إلى الضمير المنصوب المحذوف بقوله: "كان في آخره راجع من الذكر..." أشار إلى أن (كل) – في الشاهدين الشعريين – (مرفوعة)، وأن ما بعدها من الفعل واسم الفاعل (معتِبُ، وأقول، وأصنع) لم يعملا في (كل) المتقدمة الذكر عليها، وهذا يعني أن الفعل وما شابهه في الشاهدين السابقين لابد لهما من مفعول؛ لأنها متعدية، فيكون محذوفاً وهو راجع على المبتدأ (كل).

ومما سبق ذكره وما مثل به الفراء من قول العرب، وما استشهد به يظهر أنه يجوز حذف الضمير العائد على المبتدأ إذا كان مفعولاً به والمبتدأ (كل) أو (كِلا) أو اسم استفهام، أو نكرة إثر استفهام كما في قوله: هل أحد إلا ضربت، أي: ضربته، أو نكرة مسبوقة بنفي، نحو: ما من أحد إلا قد ضربت. وهذا يخالف ما نسبه له البغدادي نقلاً عن الرضي.

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

ذهب البصريون إلى أن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ ضعيف سواء كان المبتدأ (كل) أو غيره. قال سيبويه: "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو نجم العجلي:

.... عَلَيَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: كله غير مصنوع، وقال امرؤ القيس:

فأقبلتُ زحفاً على الركبتين فثوبٌ لبستُ وثوب أجر

وقال:

---

(١) معاني القرآن: ٢/٩٥.

ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلتُ عمداً   فأخزى الله رابعةً تعودُ

فهذا ضعيف والوجه الأكثر الأعرف النصب"(١). يقصد نصب (كلـه، وثـوب، وكلهـن) فـي الشواهد السابقة.

وقال ابن جني: إن قوله تعالى: ﴿أفحكمُ الجاهلية يبغون﴾(٢) برفع (أفحكمُ) ليس خطأ على حد قول ابن مجاهد، ولكن وجه غيره أقوى منه [يقصد نصب (أفحكمَ] بإيقاع (يبغون) عليه]؛ لأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر جائز في الشعر، وجوازه في الشـعر ليس على سبيل الضرورة المطلقة؛ لأن له وجهاً من القياس، كما في قول أبي النجم:

....   عَلَيَّ ذنباً كلُّه لم أصنع

أي: لم أصنعه.

فوجهه من القياس، تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، كقولهم: الناس رجلان رجل أكرمتُ ورجل أهنتُ، أي: أكرمته، وأهنته، وكقولهم: مررت بهند يضرب زيـدٌ، أي: يضـربها زيـدٌ، فحذف عائد الحال. وذهب إلى أنه قد حذف الضمير في قول أبي النجم السابق، إلا أنه قد خلفـه وأعيض منه ما يقوم مقامه في اللفظ؛ لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه، وهو حرف الإطـلاق (اليـاء) في (اصنعي)، فلما حضر ما يعاقب الهاء ولا يجتمع معها، فصارت لذلك كأنها حاضـرة غيـر محذوفة(٣).

وأشار ابن الشجري إلى أن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ قد جاء في كلام العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وكلٌّ وعد الله الحسنى﴾(٤) بتقدير: وعده الله، إلا أنـه ضـعيف؛ لأن الجملة التي تقع خبراً عن المبتدأ إنما هي حديث عنه وأجنبية منه، فالعائد منها يعلقها به، ولكـنهم شبهوها بالجملة التي تقع وصفاً كما شبهوا جملة الصفة بجملة الصلة، من حيث كانـت الصـفة توضح الموصوف كما توضـح الصـلة الموصـول، إلا أن الموصـول يلزمـه أن يوصـل، والموصوف لا يلزمه أن يوصف(٥).أما النحاس فذهب إلى أن حذف الضمير المنصـوب العائـد على المبتدأ من الخبر، إذا كان المبتدأ نكرة جائز؛ لأن النكرة أشد تمكناً من المعرفة وهي أصـل، فحذف العائد مع النكرة جيد، وهو كثير كما في قول جرير:

---

(١) الكتاب: ١/٨٥-٨٦.

(٢) المائدة: ٥٠.

(٣) ينظر: المحتسب: ١/٢١٠-٢١١، وانظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، طبعة دار الكتاب العربي: ١/٢٥٤.

(٤) الحديد: ١٠

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٧٢-٧٣.

أبحتَ حِمى تهامة بعد نجد وما شيء حميتَ بمستباح

على أنه أراد: حميته، وأنه لو لم ينوِ الهاء لنصب فقال: وما شيئاً حَميتَ؛ لأنه مفعول. وقال امرؤ القيس:

فلما دنوت تسدَّيتها فثوباً نسيتُ وثوباً أجر

على أن الخليل أنشده بالرفع يريد به الهاء: فثوبٌ نسيت وثوب أجر، أي: نسيته، وأجره. وقول الآخر:

ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلت عمداً فأخزى الله رابعة تعودُ

على أنه يريد: قتلتهن، بنية الهاء، ولو لم ينوِ الهاء لقال ثلاثاً كلَّهنَّ على تعدي الفعل، فجعل (ثلاث) هي المبتدأ، وهو نكرة، وكلهنَّ توكيد

أما إذا كان المبتدأ معرفة فذهب النحاس إلى أن حذف الضمير المنصوب العائد عليه شاذ رديء؛ لأنه قليل فلم يأتِ إلا في قوله:

وخالد يحمدُ أصحابُه بالحق لا يحمد بالباطلِ

على معنى: يحمده أصحابه[1].

وذهب ابن عصفور إلى أن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر من ضرورة الشعر؛ لما فيه من تهيئة العامل للعمل في المبتدأ وقطعه عنه، كما في قوله:

وخالدٌ يَحمدُ سادتُنا بالحق لا يحمدُ بالباطلِ

وقوله:

.... علي ذنباً كلُّه لم أصنع

فـ(يحمد، وأصنعِ) مهيآن للعمل في (خالد، كلَّه) وهما مبتدآن، ومقطوعان عن العمل فيهما[2]. وقال في الضرائر: "فحذف الرابط في هذه الأبيات وأمثالها يحسن في الشعر ولا يحسن في سعة الكلام، بل إن جاء منه شيء حفظ ولم يقس عليه فمما جاء من ذلك قراءة يحيى ﴿أفحكمُ الجاهلية يبغون﴾[3] برفع (حكمُ) والتقدير: يبغونه"[4].

---

(١) شرح أبيات سيبويه، تح: زهير غازي زاهد، (النجف، مدارس النجف الثقافية الأهلية)، ص٥٥-٥٧.

(٢) ينظر: شرحه على جمل الزجاجي: ١/٣٥٠-٣٥١.

(٣) المائدة: ٥٠.

(٤) ص١٧٦.

وتعدد المذاهب في حكم حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر يردُّ ما زعمه ابن مالك عندما حكى أن الإجماع حاصل على حذف العائد المنصوب إذا كان المبتدأ (كل) أو شبهه في العموم[١].

وخلاصة هذه المسألة: أن في حكم حذف الضمير المنصوب (المفعول به) العائد على المبتدأ من جملة الخبر أربعة مذاهب:

الأول: ما ذهب إليه الفراء، وهو أنه يجوز ذلك إذا كان المبتدأ كُـلَّ، أو كِـلا، أو اسم استفهام، أو كان نكرة إثر استفهام، أو مسبوقة بنفي .

الثاني: مذهب سيبويه والبصريين، أن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر ضعيف، سواء كان المبتدأ كلاً، أو غيره.

الثالث: ما ذهب إليه النحاس وهو جواز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان المبتدأ نكرة؛ لأن النكرة أشد تمكناً من المعرفة، ولأنه جاء كثيراً عن العرب، وإما إذا كان المبتدأ معرفة فحذف الضمير المنصوب شاذ رديء لأنه لم يسمع منه إلا شاهد واحد.

الرابع: مذهب ابن عصفور أن حذف العائد المنصوب، من ضرائر الشعر، لما فيه من تهيئة. العامل للعمل في المبتدأ وقطعه عنه، وما سمع منه في غير الشعر فيحفظ ولا يقاس

الترجيح:والذي ترجح لديّ من خلال ما سبق هو جواز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر سواء كان المبتدأ (كُلا) أو غيرها في اقتضاء العموم؛ لثبوت ذلك في قراءة ابن عامر[٢] ﴿وكلٌّ وعد الله الحسنى﴾[٣]، في قراءة السلمي[٤] لقوله تعالى: ﴿أفحكمُ الجاهلية يبغون﴾[٥]، أي يبغونه، فحذف الضمير، ولمجيء ذلك في الشعر. ويستأنس لجواز حذفه بما ذكره ابن جني: من أن له وجهاً من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٢/١.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٧٢/٢-٧٣، وشفاء العليل، للسلسيلي: ٢٩١/١.

(٣) الحديد: ١٠

(٤) ينظر: المحتسب، لابن جني: ٢١٠/١.

(٥) المائدة: ٥٠.

٣- حذف (مِن) والمفضول بعد أفعل التفضيل

يصاغ من الأفعال التي يجوز التعجب منها وصفٌ على وزن (أفْعَلْ) للتفضيل؛ ليدل على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، نحو: زيد أفضل من عمرو، وأكرم من خالد، كما تقول: ما أفضل زيداً، وما أكرم خالداً.

ويأتي (أفعل التفضيل) على ثلاث صور، الأولى: أن يكون مضافاً إلى نكرة أو إلى معرفة، نحو: زيد أفضل رجل، وزيد أفضل الرجال. الثانية: أن يكون بالألف واللام، نحو: زيد الأفضل، والأعلم. الثالثة: أن يكون مجرداً عن أل والإضافة فيفصل بينه وبين المفضل عليه بمن نحو: زيدٌ أفضل من عمرو[(١)].

وقد يأتي (أفعل التفضيل) مجرداً عن أل، والإضافة، ومن التفضيلية، نحو قول المؤذن: الله أكبر، وقول الفرزدق:

إن الذي سمك السماء بنى لنا   بيتاً دعائمه أعزَّ وأطولُ

فـ(أكبر، أعزَّ، أطول) مجردة من أل والإضافة، ومن التفضيلية، واختلف أهل اللغة والنحاة في (أفعل التفضيل) التي تأتي على هذه الصورة المجردة، هل تبقى على معناها فتدل على التفضيل، وحذفت (من) والمفضَّل عليه، أم أنها تجردت عن معنى التفضيل، وهي بمعنى اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة؟[(٢)]

فنسب البغدادي للكسائي والفراء وهشام أن ما جاء من (أفعل) على تلك الصورة حذف منه من والمفضول وهو جائز؛ لأن (أفعل) خبر، فمعنى: الله أكبر، أي: أكبر من كل شيء فحذفت (مِنْ)، قال البغدادي: "ونقل الخلاف ابن الأنباري (في الزاهر)، قال: قولهم: الله أكبر، سمعت أبا العباس يقول: اختلف أهل العربية فقالوا: معناه كبير، واحتجوا بقول الفرزدق:

....   دعائمه أعز وأطول

أراد: دعائمه عزيزة طويلة.. وقال الكسائي والفراء وهشام: الله أكبر، معناه: أكبر من كل شيء، فحذفت من، لأن أفعل خبر، واحتجوا بقول الشاعر:

إذا ما سُتور البيت أُرخينَ لم يكن   سراجٌ لنا إلا ووجْهُكَ أَنْورُ

---

(١) ينظر: المفصل، الزمخشري، تقديم د. إميل بديع يعقوب، طبعة (بيروت، دار الكتب العلمية)، ص٢٨٨-٢٩٠.، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٩١/٦-٩٦، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٥٣/٣-٥٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٢/٣-٤٥٣.

(٢) ينظر: المساعد، لابن عقيل: ١٧٦/٢.

أراد: أنور من غيره. وقال معن:

ولا بلغَ المهدون نحوك مِدحةً ولو صدقوا إلا الذي فيك أفضلُ

أراد: أفضل من قولهم"(١).

وما نقله ابن الأنباري عن أبي العباس، قد يقصد به: أبا العباس المبرد؛ لأن المبرد تحدث عن حذف من والمفضل عليه بتفصيل في الكامل(٢)، إلا أنه لم ينسب للكسائي والفراء وهشام شيئاً، ولم يتحدث عنهم. وقد يقصد به أبا العباس ثعلب؛ لأنه كوفي وثعلب كوفي، إلا أنني لم أجد ثعلباً يتحدث عن حذف من والمفضل عليه، في مجالسه، ولا في فصيحه، والأقرب أن ما نسب للكسائي والفراء وهشام هو من كلام ابن الأنباري

ونسب أبو حيان للكوفيين القول: بأنه يجوز حذف (من) والمفضول بعد أفعل التفضيل إذا كان (أفعل) خبراً، وجوازُه على قبح إذا كان (أفعل) صفة، والأفضل ظهور من والمفضول، ومَنْعُه إذا كان (أفعل) فاعلاً، أو اسماً لإنَّ(٣).

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم يشر الفراء إشارة مباشرة في معانيه إلى ما نسب إليه من أنه يجوز حذف من والمفضول، إذا كان (أفعل) خبراً، ولكن قد يفهم من سياق ما ذكره أنه يجيز ذلك، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾(٤): "...عن مجاهد أنه قال: الإنشاءة أهون عليه من الابتداء. قال أبو زكريا: ولا أشتهي ذلك، والقول فيه: أنه مَثَل ضربه الله تعالى فقال: أتكفرون بالبعث؟، فابتداء خلقكم من لا شيء أشد، فالإنشاءة من شيء عندكم يا أهل الكفر ينبغي أن تكون أهون عليه. ثم قال: (وله المثل الأعلى) فهذا شاهد أنه مَثَل ضربه الله...، عن ابن عباس قال: ﴿وهو

.

أهون عليه﴾: على المخلوق؛ لأنه يقول له يوم القيامة: كن فيكون وأول خلقه نطفة ثم من علقة ثم من مضغة"(٥).

---

(١) الخزانة: ٨/٢٤٤-٢٤٥، وانظر: الزاهر في كلمات الناس، تح: الشربيني شريدة، (القاهرة، دار الحديث: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م): ١/٦٣-٦٦.

(٢) ينظر: ٢/٨٧٦-٨٧٨

(٣) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٣٣٠.

(٤) الروم: ٢٧.

(٥) ٢/٣٢٣-٣٢٤.

وإن كان كلام الفراء هنا في المعنى لا في الإعراب مباشرة إلا أن المعنى متوقف على الإعراب. ففي قول الفراء: "ولا أشتهي ذلك..."، يقصد أنه ليس القصد في الآية السابقة: أن الإنشاء أهون على الله من الابتداء؛ لأن الله لا يشتد عليه شيء ولا يشق عليه شيء، وإنما أراد أن ابتداء الخلق من لا شيء أشد، فينبغي أن تكون الإنشاء من شيء أهون عليه على ما يقع في عقول الخلق، وهذا مثل ضربه الله للكفار، وحجة عليهم لأنهم ينكرون البعث. كما أجاز أن يكون المعنى على أنه أراد: وهو أهون على المخلوق؛ لأن الإعادة أهون من البداءة في عرف الخلق. والفراء في كلا التفسيرين لم يخرج (أهون) عن معنى التفضيل، فقد قدر المعنى: أن الإنشاء من شيء أهون من الابتداء من لا شيء، فقدر أن: من والمفضول محذوف، و(أهون) في الآية موقعه خبر، وإن لم يصرح بأنه حذف من والمفضول من أفعل التفضيل لأنه خبر.

وقد أشار سيبويه إلى جواز حذف مِن والمفضول من أفعل التفضيل إذا كان خبراً، قال: "قال الشاعر، وهو سحيم بن وثيل:

مررت على وادي السِّباع ولا أرى　　كوادي السِّباع حين يُظلِمُ وادياً
أقلَّ به ركبٌ أتوه تئيةً　　وأخوفَ إلا ما وقى الله ساريا

وإنما أراد: أقل به الركب تئية منهم به، ولكنه حذف ذلك استخفافاً، كما تقول: أنت أفضلُ، ولا تقول: من أحد، وكما تقول: الله أكبر، ومعناه: أكبر من كل شيء"(١).

فأجاز سيبويه حذف من والمفضول في قوله: أنت أفضل، والله أكبر، و(أفضل، وأكبر) في التركيبين خبر،وإن لم يصرح أنهما خبران. كما أجاز حذف من والمفضول مع أفعل التفضيل (أقلَّ) في البيت، و(أقل) صفة لـ(وادي). قال أبو حيان: "يريد: أقل منه ركب بوادي السباع، فحذف المفضول للعلم به"(٢).

ويتبين مما سبق ذكره، أن ما ذهب إليه الفراء من جواز حذف من والمفضول مع أفعل التفضيل إذا كان خبراً، ليس رأياً تفرَّد به، وتميز به، بل قد سبقه سيبويه حسب إشارته السابقة، وتبعه البصريون

وأجاز المبرد أيضاً حذف من والمفضول بعد أفعل التفضيل، مستشهداً بقول الشاعر مالك بن نويرة في ذؤاب بن ربيعة حيث قتل عتيبة بن الحارث بن شهاب، وفخر بني أسد بذلك:.

---

(١) الكتاب: ٣٣/٢.

(٢) الارتشاف: ٢٣٣٦/٥.

فَخَرت بنو أسدٍ بمقتل واحدٍ   صدقت بنو أسدٍ عتيبة أفضل

قال: فإنما معناه: أفضل ممن قتلوا، على ذلك يدل الكلام، وأفضل هنا: خبر.

كما أجاز حذف من والمفضول في قوله تعالى: ﴿يعلم السر وأخفى﴾ فقدره: وأخفى منه(١)، و(أخفى) هنا: معطوف.

وذهب ابن يعيش(٢)، وابن مالك(٣)، والرضي(٤)، وأبو حيان(٥)، والعيني(٦)، وابن عقيل(٧)، والأشموني(٨)، إلى أن حذف (من) والمفضول للدلالة عليه كثير، وأكثر حذفه إذا كان (أفعل) خبراً، ويقل حذفه إن لم يكن (أفعل) خبراً، واحتجوا بما يلي:

أولاً: السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿ئى ئي بج بح بخ بم﴾(٩) أي: وأعز منك، على أن (أعز نفرا) جملة معطوفة على الجملة الأولى. وقوله تعالى ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾(١٠)، أي: أكبر من الذي أبدته أفواههم، وقوله جل وعلا: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾(١١) أي: أعلم من أي أحد.

وغيرها من الآيات التي حذف فيها من والمفضول وأفعل خبر، وقد أورد ابن مالك تسع آيات استشهاداً على ذلك.

ومن الشعر، قول الشاعر:

سقوناهم كأساً سقونا بمثلها   ولكنهم كانوا على الموت أصبرا

أي: أصبر منا، فحذف من والمفضول للعلم به، وأصبر: خبر لـ(كان).

---

(١) ينظر: الكامل: ٢/٨٧٦-٨٧٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦/٩٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٥٦.

(٤) ينظر: شرحه على الكافية: ٣/٤٥٣-٤٥٤.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٣٢٩-٢٣٣٠.

(٦) ينظر: المقاصد النحوية: ٣/١١١.

(٧) ينظر: المساعد: ٢/١٧١-١٧٢.

(٨) شرحه على ألفية ابن مالك: ٢/٣٠١.

(٩) الكهف: ٣٤.

(١٠) آل عمران: من آية: ١١٨.

(١١) آل عمران: من آية: ٣٦.

وقول الفرزدق:

إن الذي سمك............ بيتاً دعائمه أعز وأطولُ

أي: أعز من بيتك.

وقول الآخر:

لعمرك ما أدري وإني لأوجلُ على أيِّنا تغدو المنيةُ أوّلُ

أراد: لأوجل منكم، لأوجل من غيري.

وقول مالك بن نويرة:

.... صدقت بنو أسدٍ عتيبة أفضلُ

أي: أفضل ممن قتلوا.

وبقوله:

إذا ما ستور............ إلا ووجهك أنور

أراد: أنور من غيره.

وقول معن بن أوس:

.... ولو صدقوا إلا الذي فيك أفضلُ

أراد: أفضل من قولهم.

ومنه قول الأحوص:

إني لأمنحك الصدور وإنَّني قسماً إليك مع الصدود الأميلُ

أراد: لأميل إليك من غيري.

ثانياً: أن الغرض من الخبر إنما هو الفائدة وقد يكتفي في حصولها بقرينة(١).

ثالثاً: الخبر حذفه أكثر من غيره كالصفة، والحال، فكان حذف بعضه أكثر(٢).

ويتبين مما سبق ذكره اتفاق النحاة على جواز حذف من والمفضول إذا كان أفعل خبراً؛ لكثرة ما ورد من السماع فيه، أما حذف من والمفضول إذا لم يكن أفعل خبراً، فما ورد منه قليل مقارنة بما ورد في حذف من والمفضول وأفعل ليس خبراً.

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٩٧/٦.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٣/٣-٤٥٤.

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

وذهب اللغويون ومنهم أبو عبيدة(١)، وابن فارس(٢)، والثعالبي(٣)، إلى أن (أفعل التفضيل) إذا تجرد من أل والإضافة و(مِن التفضيلية) انسلخ عن معنى التفضيل؛ لأن (أفعل) يوضع موضع (فاعل) ونحوه مثل (فعيل)، وجعلوا منه قولهم: الله أكبر، معناه: الله كبير. وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾(٤)، معناه: وهو هيِّن عليه؛ لأنه لا تتفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرة الله، فليس لديه هين وأهون، بل كل شيء هين عليه سبحانه وتعالى.

وكذلك خرجوا قول الفرزدق:

.... دعائمه أعز وأطولُ

على أنه أراد: عزيزة طويلة، لأنه لم يرد: أعز من غيره وأطول، بل يريد نفي أن يُشَارَك في عزته وطوله. واحتجوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾(٥)، أي: عالم بكم.

وبقول الشاعر:

تمنى رجال أن أموت وإن أمُت فتلك سبيل لست فيها بأوحدِ

على أنه أراد: لست فيها بواحد.

وبقول معن بن أوس:

لعمري وما أدري وإني لأوجلُ ....

أراد: وإني لواجل، أي: لوَجِل.

وغيرها من الشواهد التي وردت (أفعل) مجردة عن أن والإضافة ومن، فأخرجوها عن معنى التفضيل على أنها بمعنى (فاعل) أو (فعيل).

---

(١) ينظر: مجاز القرآن: ١٦/٢، ١٢١-١٢٢.

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٤٣٤.

(٣) ينظر : فقه اللغة وسر العربية، تح: د. فائز محمد، د. اميل يعقوب، ط٤، (بيروت، دار الكتاب العربي: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، ص: ٣٥٥.

(٤) الروم: ٢٧.

(٥) الإسراء: ٥٤.

وأجاز بعض النحاة كالمبرد[١]، وابن مالك[٢]، والرضي سماعا[٣]، وابن عقيل[٤]، استعمال (أفعل التفضيل) الخالي من أن والإضافة، ومن، مجرداً عن معنى التفضيل.

قال المبرد معلقاً على قول الفرزدق:

.... دعائمه أعز وأطول

:"جائز أن يكون قال للذي يخاطبه (من بيتك) فاستغنى عن ذكر ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة، وجائز أن تكون دعائمه عزيزةً طويلة...، فأما قول مالك بن نويرة في ذؤاب بن ربيعة حيث قتل عتيبة بن الحارث بن شهاب وفخرِ بني أسدٍ بذلك، مع كثرة من قتلت بنو يربوع منهم:

.... صدقت بنو أسدٍ عتيبة أفضلُ

فإنما معناه: أفضل ممن قتلوا، على ذلك يدل الكلام..."[٥].

وإنما أوردت ما ذكره المبرد هنا لأهميته، فقد حذف من والمفضول في بيت الفرزدق، كما أجاز أن تكون (أعز وأطول) بمعنى فعيل، خارجة عن معنى التفضيل؛ لأن دلالة السياق والكلام يحتمل الوجهين. أما في قول مالك بن نويرة، فلم يجز إلا تقدير: حذف من والمفضول؛ لأن دلالة الكلام تقتضي ذلك، فجعل المعنى هو الفيصل الذي يعتمد عليه في بقاء (أفعل) على معناها من التفضيل وتقدير حذف من والمفضول، أو أنه (أفعل) تجرد عن معنى التفضيل فيكون بمعنى (فاعل)، أو (فعيل)، وفي نظري أن المعنى هو الأصل وهو المعيار، كما يفهم من كلام المبرد في جواز الوجهين في (أفعل).

وخلاصة هذه المسألة: أن في (أفعل) التفضيل الخالية من أل، والإضافة، ومن، نحو قول المؤذن: الله أكبر، وأمثاله مما ورد على هذه الصورة، خلافاً بين النحاة، واللغويين (أ هي باقية على معناها من الدلالة على التفضيل فحذفت من والمفضول؟ أم أنه يجوز أن تكون تجردت عن معنى التفضيل متضمنة حينئذ معنى اسم الفاعل، أو معنى الصفة المشبهة؟).

---

(١) ينظر: الكامل: ٢/٨٧٦-٨٧٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣/٦٠.

(٣) ينظر: شرحه على الكافية: ٣/٤٥٩.

(٤) ينظر: المساعد: ٢/١٧٦.

(٥) الكامل: ٢/٨٧٦-٨٧٨.

فذهب كثير من النحاة ومنهم الفراء إلى أنها تدل على التفضيل، وحذف منها (من) والمفضول؛ لأن حذفهما للدلالة عليهما كثير، وأكثر حذفه إذا كان (أفعل) خبراً، وخرجوا ما ورد على تلك الصورة من السماع على حذف من والمفضول.

والفراء فيما ذهب إليه في هذه المسألة لم يأتِ بجديد يذكر فيها، أو تفرد بشيء منها عن النحاة، وهو جعل (أفعل) على الأصل التي وضعت عليه وهو دلالتها على معنى التفضيل، وإنما حذف منها (مِن) والمفضول.

كما أشار بعض النحاة إلى أن حذف (من) والمفضول يقل إذا كان أفعل غير خبر، وذلك بناءً على السماع، فأكثر ما سمع من حذف من والمفضول إذا كان أفعل خبراً، وسمع كذلك وأفعل غير خبر ولكنه قليل.

أما اللغويون وعلى رأسهم أبو عبيدة فذهبوا إلى أن (أفعل) على تلك الصورة تجردت عن معنى التفضيل، وأنها متضمنة معنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة؛ لأنه يجوز أن يوضع أفعل موضع فاعل وفعيل، واحتجوا أيضاً بالسماع، فخرَّجوا – ما احتج به النحاة من السماع على حذف من والمفضول – على تأويل أفعل فيها إما بـ(فاعل)، أو (فعيل).

ووافقهم من النحاة المبرد فأجاز في بعض السماع كقول الفرزدق:

.... أعزل وأطول

أن يكون المعنى: عزيزة طويلة، أو أعز من بيتك. فأجاز المذهبين لأن دلالة الكلام تحتمل الوجهين، وجعل تقدير (من) والمفضول واجبة في (أفعل) في قول مالك بن نويرة؛ لأن دلالة الكلام لا تحتمل إلا ذلك، أي على أن تكون (أفعل) فيه بمعنى التفضيل.

ووافقهم كذلك من النحاة المتأخرين، ابن مالك، والرضي، وابن عقيل. والحاصل أن اللغويين والنحاة في هذه المسألة اختلفوا في تأويل المسموع.

الترجيح:

وأجدني أميل إلى القول بأن (أفعل التفضيل) إذا تجردت عن أل، والإضافة، ومِن، يجوز أن يقدَّر من والمفضول، فتكون على معناها من التفضيل، كما يجوز أن تخرج عن معنى التفضيل لتدل على معنى فاعل، أو فعيل، وذلك حسبما تقتضيه دلالة السياق على المعنى المراد، كما أشار إلى ذلك المبرد. والله أعلم.

٤- حذف نون المثنى للضرورة

تحذف نون المثنى وجمع المذكر السالم للإضافة، كقوله تعالى: ﴿ئو ئوُ ئوٌ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٢]، وقوله: ﴿غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ﴾[٣]، ولشبه الإضافة، نحو: اثني عشر، واثنتي عشرة، ولا غلامي لك،

ونسب البغدادي للفراء نقلاً عن ابن السيد القول بجواز حذف نون المثنى في الضرورة لغير الإضافة أو شبهها، قال البغدادي في حديثه عن قول الشاعر:

قد سالم الحيَّاتُ منه القدما ‏ ‏ ‏ ‏ الأفعوانَ والشجاعَ الشجعما

:"قال ابن السيد (في أبيات المعاني، وفي شرح أبيات الجمل): كان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات...، وقال الفراء: الحيات: بالنصب مفعول بها، والفاعل القدمان، وهو مثنى فحذف نونه للضرورة"[٤].

ونسب ابن جني[٥]، وابن عصفور[٦]، للفراء القول بجواز حذف نون المثنى، وخص ابن يعيش جواز ذلك عند الفراء بالضرورة[٧]. وفي موضع آخر من سر الصناعة نسبه ابن جني للبغداديين[٨].

وقال ابن عصفور في الضرائر معلقاً على قول الشاعر:

قد سالم الحيات منه القدما ‏ ‏ ‏ ‏ ....

:"هكذا رواه الكوفيون، بنصب الحيان وحذف النون من القدمان"[٩].

وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري: "وأنشد الفراء وغيره:

قد سالم الحيات منه القدما ...."[١٠].

---

(١) المائدة: ٦٤.

(٢) الحج: ٣٥

(٣) المائدة: ١

(٤) الخزانة: ٤١٥/١١.

(٥) ينظر: سر الصناعة: ٤٨٤/٢.

(٦) ينظر: ضرائر الشعر: ١٠٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٢٨/٩.

(٨) ينظر: ٤٨٣/٢.

(٩) ينظر: ص١٠٧.

(١٠) ص٣٥.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أورد الفراء البيت بنصب (الحيات)، و(القدما)، وقال معلقاً عليه: "فنصب (الشجاع) و(الحيات) قبل ذلك مرفوعة؛ لأن المعنى: قد سالمت رجله الحيات وسالمتها، فلما احتاج إلى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات"[1]، فأشار الفراء إلى أن (الحيات) مرفوعة مرفوعة في الأصل حملاً على المعنى: سالمت الحياتُ رجلَه، وسالمت رجلُه الحياتِ.

كما أشار إلى أن نصب (الحيات) على الضرورة، وجعل القدم فاعل، إلا أنه لم يشر إلى أن (القدم) في البيت مثنى فحذف منه النون. وعليه يُعَد ابن جني أول من أشار إلى أن الفراء أجاز حذف نون المثنى لغير إضافة أو شبهها.

وما عليه النحاة، كابن الأنباري أبي بكر محمد بن القاسم[2]، وابن جني[3]، وابن يعيش، يعيش، وابن عصفور، وابن مالك[4]، وأبي حيان[5]، وابن هشام[6]، والسيوطي[7]، هو جواز حذف نون المثنى ضرورة لغير الإضافة أو شبهها، كما في قول الشاعر:

هما خطتا إما إسارٌ ومنةٌ وإما دمٌ والقتل بالحر أجدرُ

على أن خطتا: أصلها خطتان، فحذفت النون للضرورة.

وقول الآخر:

لنا أعنزٌ لبنٌ فبعضها لأولادها ثنتا وما بيننا عَنزُ

أراد: ثنتان، فحذف النون للضرورة.

ومثله قول امرئ القيس:

لها متنتان خظاتا كما أكبَّ على ساعديه النمر

أراد: خظاتان، كما قال أبو داود الايادي:

ومتنان خظاتان كزحلوف من الهضْبِ

وبقول أبي نجيلة:

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث: ١٥٧.

(٢) معاني القرآن: ١١/٣.

(٣) ينظر: سر الصناعة: ٤٨٦/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٦٥/١.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢٤١٤/٥.

(٦) ينظر: المغني: ٧٣٩/٢، ٨٠٧.

(٧) ينظر: الهمع: ١٦٦/١-١٦٩.

كأن أذنيه إذا تشوفا   قادمتا أو قلما محرفا

يريد: قادمتان أو قلمان محرفان، فحذف النون للضرورة.

ووجه حذف النون في كل ما سبق عندهم التشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام، وهو الموصول(١) نحو قول الأخطل:

أبني كليبٍ إن عمَّيَّ اللذا   قتلا الملوك وفككا الأغلالا

ولم يشر سيبويه إلى جواز حذف نون المثنى للضرورة، كما لم ينسب هذا القول لنحويٍّ قبل الفراء، فلعل ذلك هو السبب في تخصيص البغدادي للفراء بهذا القول، ولم يذهب أحد من النحاة إلى جواز حذف نون المثنى لغير الإضافة أو شبهها في السعة سوى الكسائي فيما نقله عنه السيوطي، قال: "وجوزه الكسائي في السعة، فيجوز عنده: قام الزيدا، بغير النون، قال أبو حيان: ويشهد له ما سمع:

* بيضك ثنتا وبيضي مئتا *

أي: ثنتان، ومئتان. قال: وينبغي أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدي إلى الإلباس في المفرد كما في هاذان، وهاتان"(٢).

وخرَّج ابن هشام حذف النون في قول الحَجَلة للقطاة:

* قطاقطا بيضك ثنتا وبيضي مئتا *

على الشذوذ(٣).

وزعم ابن عصفور أنه لا يحفظ شيء في كلام العرب من حذف نون المثنى لغير الإضافة أو شبهها إلا ما قال العرب على لسان الطير وهو قول الحجلة للطير:

....   بيضك ثنتا وبيضي مئتا....(٤)

وخلاصة هذه المسألة أن نون المثنى تحذف للإضافة، أو لشبهها، ، ونسب للفراء جواز حذف نون التثنية في الضرورة، لغير الإضافة أو لشبهها، ، وأجاز ذلك النحاة ممن جاء بعده.

---

(١) ينظر: المسائل العسكرية، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، (القاهرة، مطبعة المدني: ١٤٠٣هـ-١٩٨٩م): ٢٨١-٢٨٢.، وضرائر الشعر، لابن عصفور: ١٠٨، وضرائر الشعر، للألوسي: ٧٤.

(٢) الهمع: ١٦٩/١

(٣) ينظر: المغني: ٢٤٢/١

(٤) ضرائر الشعر: ١٠٧-١٠٨.

ولم يشر سيبويه إلى جواز حذف نون المثنى للضرورة، كما لم ينسب لنحوي قبل الفراء، ولعل ذلك هو السبب في تخصيص البغدادي نسبته للفراء، أو بالنص عليه، والله أعلم.

ونسب للكسائي القول بجواز حذف نون المثنى لغير الإضافة أو شبهها في السعة كقولهم:

* قطاقطا بيض ثنتا وبيضي مئتا *

والذي ترجح عندي هو ما نسب للفراء جواز حذف نون المثنى للضرورة، إذا كان لغير إضافة، أو شبهها، ؛ لأن ذلك لم يسمع إلا في الشعر باتفاق النحاة إلا ما نسب للكسائي ولم يلتفت إليه أحد،ولأن حذفها لغير إضافة أو شبهها في بعض الألفاظ ك(هذان)يؤدي للإلباس بالمفرد.

المبحث الثاني

العامل والمعمول

وفيه مسألتان:

١- تقديم معمول اسم الفعل عليه
٢- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

١- تقديم معمول اسم الفعل عليه

اختلف في حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه، فنسب البغدادي للفراء أنــه أجــاز تقــديم معمول اسم الفعل عليه.

قال [البغدادي] معقباً على ما ذكره ابن الأنباري من أن البصريين والفراء منعوا تقــديم معمــول اسم الفعل عليه[١]: "وقوله: إن الفراء تبع البصريين، مخالف لنص كلامه، فإنه صــرح بجــواز عمله مؤخراً ومحذوفاً"[٢]. ويقصد نص كلام الفراء الذي أورده [البغــدادي]، وفهمــه علــى أن الفراء أجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه، قال (البغدادي): "وقد بين الفراء مذهب الكوفيين (فــي تفسيره) عند قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[٣] من سورة النساء، قال: قوله: كتاب الله علــيكم، كقولك: كتاباً من الله عليكم. وقد قال بعض أهل النحو: معناه علــيكم كتــاب الله، والأول أشــبه بالصواب. وقلما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك، وهو جائز كأنــه منصــوب بشــيء مضمر قبله، وقال الشاعر:

* يا أيها المائح دلوي دونكا *

الدلو: رفع كقولك: زيدٌ فاضربوه، هذا زيدٌ فاضربوه. والعرب تقول: الليــلُ فبــادروا، والليــلَ فبادروا، وتنصب الدلو بمضمر في الخِلْفَة[٤]، كأنك قلت: دونك دلوي دونك"[٥].

والذي يظهر من كلام الفراء أن (كتابَ) في الآية ليس عنده معمولاً لاسم الفعل (عليكم)، ولكنه كقولك: كتاباً من الله عليكم، فجعله منصوباً على أنه مفعول مطلق.

كما أن قوله: "وقلما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك" لم يجزه الفــراء علــى أن (زيــداً) معمول لــ(عليك، أو دونك)، وإنما أجازه على أنه معمول لاسم فعل مقدم من لفظ المؤخر. كمــا في الشاهد الشعري الذي أورده يقول: "الدلو رفع" وكأنه قدره أنه خبر المبتدأ، أي: هذا دلــوي، وإذا كان (الدلو) منصوباً فجعله الفراء منصوباً باسم فعل مقدر من لفظ المذكور، فقدره: دونــك دلوي دونك.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٠٠/١.

(٢) الخزانة: ٢٠٢/٦.

(٣) النساء: ٢٤

(٤) الخِلْفَة بالكسر: الذي يخلف صاحبه، يذهب هذا ويجيء هذا.

(٥) الخزانة: ٢٠١/٦، وانظر: معاني القرآن، للفراء: ٢٦٠/١.

وبذلك يكون البغدادي قد جانبه الصواب في فهم المراد من كلام الفراء الذي لم يجز فيه تقديم معمول اسم الفعل عليه، وقد صرح الفراء بذلك في موضع آخر من معانيه عند تفسير قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾(1)، قال: "والعرب تأمر من الصفات(2) بعليك، وعندك، ودونك، وإليك...، ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف(3) قبلها؛ لأنها أسماء والاسم لا ينصب شيئاً قبله...، قال الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا

إن شئت نصبت (الدلو) بمضمر قبله، وإن شئت جعلتها رفعاً، تريد: هذه دلوي فدونكا"(4).

إذاً فنصب (دلوي) عند الفراء ليس بـــ(دونكا) المذكورة، وإنما بمضمر.

فاتضح بما لا يحتمل مجالاً للشك أن مذهب الفراء هو عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وهذا ما نقله عنه ابن الأنباري(5)، وأبو حيان(6)، والشاطبي(7)، وكذلك عبدالفتاح محمد حبيب(8)، والمختار أحمد ديرة(9)، من المعاصرين، وبذلك يثبت بطلان ما نسبه البغدادي للفراء، كما يثبت بطلان قول البغدادي أن الزجاج تعقب الفراء(10)، فإن الزجاج ذهب أيضاً إلى عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وخرج الشاهد السابق وهو قوله:

يا أيها المائح دلوي دونكا

على أن دلوي: في موضع نصب بإضمار (خذ) أي: خُذ دلوي.

وكذلك خرج قوله تعالى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾، فلم يجز أن يكون (كتابَ) منصوباً بعليكم، قال: "لأن المعنى: حرمت عليكم أمهاتكم وكتب الله عليكم هذا كتاباً"(11)، أي أنه جعل (كتابَ) مفعول

---

(1) المائدة: ١٠٥.

(2) يقصد بالصفات: الظروف، وحروف الجر.

(3) يطلق الفراء عادة لفظ الحروف ويقصد بها الكلمات.

(4) معاني القرآن: ١/٣٢٢-٣٢٣.

(5) ينظر: الإنصاف: ١/٢٠٠.

(6) ينظر: الارتشاف: ٤/٢١٦٧.

(7) ينظر: المقاصد الشافية: ٥/٥١٢.

(8) ينظر: النحو والتصريف عند الفراء: ٢٦٥.

(9) ينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٤١٨-٤١٩.

(10) ينظر: الخزانة: ٦/٢٠١.

(11) ينظر: معاني القرآن، للزجاج: ٢/٣٦-٣٧.

مطلقاً، وهذا موافق لما اختاره الفراء في نصبه السابق عندما قال: "وهذا أشبه بالصواب"، على أن المعنى: كتاباً من الله عليكم.

والفراء فيما ذهب إليه مخالفٌ لمنهج الكوفيين في الاحتجاج بالسماع والقياس عليه، متأثر بالبصريين. وما ذهب إليه الفراء من عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين(١)، قال سيبويه: "واعلم أنه يقبح: زيداً عليك، وزيداً حذرك؛ لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها، إلا أن تقول: زيداً، فتنتصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل"(٢).

واحتج البصريون لمذهبهم بما يلي:

أولاً: الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، أن اسم الفعل فرع على الفعل في العمل؛ لأنه عمل عمَل الفعل لقيامه مقامه، فينبغي أن لا يتصرف تصرفه، وعليه لا يجوز تقديم معموله عليه مثل الفعل؛ لعدم تصرفه؛ لأنه لو جاز تقديم معمول اسم الفعل عليه لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجات الأصول(٣).

ثانياً: أن (عليك، ودونك، وعندك) ليس بابها أن تتعدى إلى شيء؛ لأن على حرف جر، (وعند ودون) ظرفان، فلما نقلت عن بابها وجب ألا يتصرف فيها؛ لأن نقلها شاذ، والشاذ لا يتصرف فيه(٤).

ثالثاً: أن القياس مانع من ذلك، وذلك أن اسم الفعل لا يشبه الفعل لفظاً، ولا يتصرف تصرفه، وكذلك لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقه نون التوكيد ولا نون وقاية في غير الشذوذ، ولا أداة من أدوات الأفعال(٥).

---

(١) ينظر: المقتضب، للمبرد: ٢٨٠/٣ (طبعة بيروت، عالم الكتب)، والتبصرة والتذكرة، للصيمري: ٢٤٩/١-٢٥١، والإنصاف: ٢٠١/١-٢٠٥، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٨٧/٢، وشرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي: ١٠٢٩/٢-١٠٣٠، والإنصاف: ٢٠١/١-٢٠٥، وعمدة الحافظ، لابن مالك: ٧٣٩/٢، ولباب الإعراب، للأسفراييني: ٤٨٩-٤٩٠، والتذييل والتكميل، لأبي حيان: ٢٩٧/٦، ومغني اللبيب، لابن هشام: ٦٩٩/٢، والمقاصد الشافية، للشاطبي: ٥١٢/٥-٥١٣، والتصريح، لخالد الأزهري: ١٩٩/٢-٢٠٠.

(٢) الكتاب: ٢٥٢/١-٢٥٣.

(٣) الإنصاف: ٢٠١/١.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٢٤٩/١.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٥١٣/٥.

• **مذهب آخر في المسألة:**

وهو جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، ونُسب للكسائي[1]، ونقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين[2]، ويبطل نسبة هذا المذهب للكوفيين عامة ما ذهب إليه الفراء من عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه. وقد تكون هذه النسبة للكوفيين نسبةً للمذهب عامة دون اعتبار للأعلام[3]، كما فعل ابن الأنباري، فقد نسب للكوفيين عامة القول بجواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، ثم نسب للفراء القول بموافقته للبصريين في عدم جواز ذلك[4].

ويمكن القول: إن جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه هو مذهب الكسائي ومن وافقه من الكوفيين[5]، أما الفراء فقد ذهب إلى منع ذلك.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن النقل والقياس يؤيدان ما ذهبوا إليه من جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه. أما النقل، فكقوله تعالى ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[6]، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي: الزموا كتاب الله، فنصب (كتاب الله) بـ(عليكم)، فدل ذلك على جواز تقديمه، ومنه قول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

يثنون خيراً ويمجدونكا

فالتقدير فيه: دونك دلوي، فـ(دلوي) في موضع نصب بـ(دونك)، فدل على جواز تقديمه.

وأما القياس فقالوا: إن الإجماع على أن اسم الفعل يقوم مقام الفعل، ويجوز في الفعل تقديم المفعول، تقول: زيداً الزم، وعمراً تناول، وبكراً خذ، فكذلك ما قام مقامه يجوز فيه ذلك، إلحاقاً للفرع (اسم الفعل) بأصله (الفعل)[7].

---

(١) نسبه للكسائي أبو حيان في الارتشاف: ٢١٦٧/٤، والشاطبي في المقاصد الشافية: ٥١٢/٥، والشيخ خالد الأزهري في التصريح: ١٩٩/٢-٢٠٠، والأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك: ١٠١/٣، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني: ٢٠٦/٣، ومن المعاصرين عبدالفتاح محمد حبيب في رسالته النحو والتصريف عند الفراء: ٢٦٥.

(٢) ينظر: أسرار العربية، لابن الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار (دمشق: المجمع العلمي العربي: ١٩٥٧م)، ص١٦٥، وشرح ألفية ابن معطي: ١٠٢٩/٢، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٨٧/٢، ولباب الإعراب: ٤٨٩.

(٣) ينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٤٢٠.

(٤) ينظر: الإنصاف: ٢٠٠/١.

(٥) نسبه للكسائي وجماعة من الكوفيين محمد محيي الدين عبدالحميد في الانتصاف من الإنصاف: ٢٠٠/١ الهامش

(٦) النساء: ٢٤

(٧) ينظر: الإنصاف: ٢٠٠/١-٢٠١، وشرح الأشموني: ١٠١/٣.

وأجيب عما احتجوا به بما يلي: أما السماع، وهو قوله تعالى: ﴿كتاب الله عليكم﴾ فليس لهم فيه حجة؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بـ(عليكم)، وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير فيه: كتب كتاباً اللهُ عليكم، وقُدِّر الفعل لدلالة ما تقدم عليه. وكذلك البيت الذي أنشدوه:

يا أيها المائح دلوي دونكا

فلا حجة فيه من وجهين، أحدهما: أن (دلوي) ليس في موضع نصب، وإنما في موضع رفع؛ لأنه خبر مبتدأ مقدَّر، والتقدير: هذه دلوي دونكا. والثاني: أنه يجوز أن يكون في موضع نصب، ولكنه ليس منصوباً بـ(دونك)، وإنما منصوب بتقدير فعل، كأنه قال: خذ دلوي دونك، ودونك مفسر لذلك الفعل المقدر. فإذا أمكن هذا التقدير الذي ذكرنا مع ما احتجوا به من السماع فلم يكن فيما ذكروا متمسك مع فقده(١).

وأما قولهم: إن اسم الفعل قام مقام الفعل، فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم معمول الفعل عليه، فأجيب عنه بأنه فاسد؛ لأن الفعل يستحق أن يعمل النصب، فهو متصرف في نفسه فتصرَّف عمله، وأما اسم الفعل ففي الأصل لا يستحق أن يعمل النصب، وإنما عمل لقيامه مقام الفعل، فهو غير متصرف في نفسه، فينبغي أن لا يتصرف في عمله، وعليه وجب عدم جواز تقديم معموله عليه(٢).

ويؤكد أبو حيان أن ما احتج به الكسائي على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه كما في الآية ﴿كتاب الله عليكم﴾ لا يتم دليله؛ لاحتمال أن يكون مصدراً مؤكداً؛ لأن هناك ما يؤكد هذا التأويل وهو قراءة أبي حيوة، ومحمد بن السميفع اليماني: (كَتَبَ الله عليكم) جعله فعلاً ماضياً رافعاً ما بعده، أي: كتب الله عليكم تحريم ذلك(٣).

وخلاصة هذه المسألة: أن في حكم تقديم معمول اسم الفعل عليه مذهبين:

الأول: مذهب جمهور البصريين وعليه جرى الفراء، وهو عدم جواز ذلك، وقد خالف الفراء الكوفيين في منهجهم في الاعتماد على السماع والقياس عليه، فأوَّل السماع.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢٠١/١، ٢٠٤.، والتبصرة والتذكرة: ٢٥٠/١-٢٥١، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ٢٨٧/٢، وشرح ألفية ابن معطي: ١٠٢٩/٢-١٠٣٠، وعمدة الحافظ: ٧٣٩/٢-٧٤٠، ولباب الإعراب: ٤٩٠.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة، مصدر سابق، والإنصاف: ٢٠٥/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢١٤/٣.

الثاني: وعليه الكسائي ومن وافقه من الكوفيين أنه يجوز ذلك؛ لأن السماع والقياس يؤيدان ذلك.

الترجيح:

ويترجح عندي مذهب الكسائي ومن وافقه من الكوفيين؛ لأن السماع يؤكده كما في الآية الكريمة ﴿كتاب الله عليكم﴾ فالتقدير: عليكم كتاب الله، وكما في قول الشاعر:

يا أيها المائح دلوي دونكا

والتقدير: دونك دلوي، فنصب (كتاب) بعليكم، ونصب (دلوي) بدونك، فلم يقدِّر الكسائي ومن تبعه أو يأولوا، فعدم التأويل أولى من التأويل والتقدير، والعمل بالظاهر القريب أولى من العمل بالمتأول، خاصة إذا كان الأخذ بالظاهر لا يخل بالمعنى المراد. إضافة إلى أن له وجهاً من القياس وهو أن اسم الفعل يقوم مقام الفعل الذي يجوز معه تقديم معموله عليه، فكما جاز في الفعل ذلك، جاز ذلك مع اسم الفعل؛ إلحاقاً للفرع بالأصل وهو الأقرب.

كما أن ما ذهب إليه الفراء وجمهور البصريين فيه تكلف واضح في تقدير المحذوف العامل في (دلوي) ونصب (كتاب). والله أعلم.

٢- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

اختلف في الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف، والجار والمجرور، ولا يكون ذلك في سعة الكلام، إنما في الشعر للضرورة(١).

ونسب ابن الأنباري للكوفيين عامة القول بجواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور لضرورة الشعر، قال: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر"(٢)، وحكي عن الكوفيين أيضاً جواز ذلك في الشعر والكلام(٣).

ويفهم مما نسبه ابن الأنباري للكوفيين عامة أن الفراء معهم فيما ذهبوا إليه من جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور.

إلا أن البغدادي تنبه إلى أن هذه النسبة للكوفيين عامة غير دقيقة؛ لأنها مخالفة لما ذكره الفراء في معاني القرآن من عدم جواز الفصل بين المتضايفين إلا بالظرف والجار والمجرور، فقال (البغدادي) معلقاً على ما قرره ابن الأنباري في هذه المسألة: "وفيه أمران: الأول: أن نسبة جواز الفصل في الشعر بنحو المفعول (غير الظرف والجار والمجرور) إلى الكوفيين، لم يعترف به الفراء وهو من أجل أئمة الكوفيين"(٤)، ثم أورد ما نص عليه الفراء في معانيه، وهو قوله في سورة الأنعام عن قراءة ابن عامر: ﴿وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾(٥): "وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ (زُيّن) وتكون (شركائهم) هم الأولاد؛ لأنهم منهم في النسب والميراث. فإن كانوا يقرأون (زَيَّن) فلست أعرف جهتها؛ إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا(٦) ثم يقولون في تثنية (الحمراء: حمرايان) فهذا وجه أن يكونوا قالوا: (زَيَّن لكثيرٍ من المشركين قتلَ أولادِهم شركايُهُم)...، وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح الأشموني: ١٧٩/٢، والنحو والتفسير، لإبراهيم رفيدة: ٢٧٢/١.

(٢) الإنصاف: ٣/٢

(٣) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان: ٥٣٥/٢، تح: النمَّاس، ط١،......، وشرح التسهيل، للمرادي: ٧٦٩.

(٤) الخزانة: ٤٢١/٤.

(٥) الأنعام: ١٣٧.

(٦) أي يبقون حرف العلة بعد الألف الزائدة على أصله ولا يبدلونه همزة، فيقولون: بنيت بنايا لا بناء.

فزججتها متمكناً   زج القلوصَ أبي مزادة

بشيء. وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية"[١].

ويظهر من قول الفراء السابق: "وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها..............   بشيء........

ولم نجد مثله في العربية". أنه يرد على من قال: إن قراءة ابن عامر السابقة لها وجه في العربية، فالفراء لا يجيز الفصل بغير الجار والمجرور والظرف في الضرورة، قال معلقاً على رواية البيت السابق: "باطل والصواب:

زج القلوصِ أبو مزادة"[٢].

وقال: "ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته؛ مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر"[٣]، فنجده أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (الصفة)، ولا يبيح ذلك إلا في الشعر.

وأجاز كذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف، قال: "وقال آخر:

* يا سارق الليلةِ أهلَ الدار *

فأضاف (سارق) إلى الليلة ونصب (أهل الدار)، وكان بعض النحويين ينصب (الليلة) ويخفض (أهل) فيقول:

* يا سارق الليلةَ أهلِ الدار *

* كناحت يوماً صخرةٍ[٤]*"[٥].

ففصل في البيت الأول بين المضاف (سارق) وبين المضاف إليه (أهلِ) بـ(الليلة)، وفي البيت الثاني فصل بين المضاف (ناحت) وبين المضاف إليه (صخرة) بـ(يوماً).

---

(١) ٣٥٧/١-٣٥٨.

(٢) معاني القرآن: ٨٢/٢.

(٣) المصدر السابق: ٨١/٢.

(٤) جزء من بيت أورده الفراء:

فرشْني بخيرٍ لا أكوننْ ومِدْحتي   كناحت يوم صخرةً بِعَسيل

وراشه: نفعه وأصلح حاله، والعسيل: مكنسة العطار، وهو شعر يكنس به الطيب، والمراد: أنه لا فائدة فيه، كمن ينحت الصخرة بهذه المكنسة. ينظر: معاني القرآن: ٨٠/٢.

(٥) المصدر السابق: ٨٠/٢.

ويمنع الفراء الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في الضرورة وغيرها، قال: "وليس قول من قال: ﴿مخلِفَ وعدَهُ رُسلِه﴾[1]، ولا ﴿زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾[2] بشيء"[3].

ومما تقدم ذكره تبين أن الفراء لا يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف والجار والمجرور، ولا يكون ذلك في سعة الكلام، وإنما في الشعر للضرورة، وهذا مذهب البصريين، قال سيبويه: "لم يجز هذا معطي درهماً زيدٍ؛ لأنك لا تفصل بين الجار والمجرور لأنه داخل في الاسم"[4].

ويقول: "ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار، إلا في الشعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور"[5]. وقال مؤكداً ذلك: "ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة:

لما رأت ساتيد ما استعبرت   لله درُّ اليومَ من لامها

... ومما جاء مفصولاً بينه وبين المجرور...، وقال ذو الرمة:

كأنَّ أصواتَ مِن إيغالهن بنا   أواخرِ الميس أصواتُ الفراريجِ

... وقالت دُرْنا بنت عبعبة، من بني قيس بن ثعلبة:

هما أخوا في الحرب مَن لا أخا له   إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما[6].

ففصل في البيت الأول بين (أصوات) وبين (أواخر) بـ(من إيغالهن). وفصل في البيت الثاني بين (أخوا) و(مَن) بـ(في الحرب).

واحتج البصريون لما ذهبوا إليه بأن قالوا: "

أولاً: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر؛ لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل[7].

---

(١) إبراهيم: ٤٧.

(٢) الأنعام: ١٣٧.

(٣) ٨١/١

(٤) الكتاب: ١٧٥/١.

(٥) الكتاب: ١٧٦/١-١٧٧.

(٦) المصدر السابق: ١٧٨/١-١٨٠.

(٧) الإنصاف: ٦/٢-٨، وانظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٩٨/٢، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

ثانياً: أن المضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف؛ لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمها سيان، فجاز إقحامها لذلك(١).

ثالثاً: أن الفصل بغير الظرف والجار والمجرور قبيح قليل الاستعمال، وأما قول الشاعر:

* زج القلوصَ أبي فرادة *

فلم يصح نقله عن سيبويه وأن الصواب في روايته: زج القلوصِ أبو مزادة(٢).

وأغلظ الزمخشري في رفضه الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، فوصف ذلك بأنه لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، كما سمج في قول الشاعر:

زج القلوصَ أبي فرادة

فكيف به في الكلام المنثور، واستبعد أن يكون في القرآن الكريم المعجز بحسن نظمه وجزالته، كما في قراءة ابن عامر. وأضاف: أن ابن عامر لو قرأ بجر الأولاد والشركاء – لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم – لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب(٣).

وردَّ أبو حيان على الزمخشري فيما ذهب إليه في قراءة ابن عامر قائلاً: "وأعجب لعربي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بقراءة الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً..."(٤).

أما الكوفيون – دون الفراء – ومن وافقهم كابن عصفور(٥)، وابن مالك(٦)، وأبي حيان(٧)، والمرادي(٨)، والأشموني(٩)، فاحتجوا لما ذهبوا إليه من جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في الشعر وفي سعة الكلام، بما يلي:

---

(١) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ١٩/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ومعاني القرآن، للفراء: ٨٢/٢.

(٣) ينظر: الكشاف: ٤٢/٢، طبعة دار المعرفة، بيروت.، والمفصل: ١٣٠.

(٤) البحر المحيط، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، ط١(بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٣هـ–١٩٩٣م)، ٢٣٢/٤.

(٥) ينظر: الضرائر: ١٩٦–١٩٩.

(٦) ينظر: التسهيل: ١٦١.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٥٣٥/٢، والبحر المحيط: ٢٣٢/٤.

(٨) شرح التسهيل: ٧٦٩.

(٩) شرح الأشموني: ١٧٩/٢-١٨٢.

أولاً: أن العرب قد استعملته في الشعر، كما في قول الشاعر:

فزججتها بمزجةٍ زجَّ القلوصَ أبي فراده

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول، والتقدير: زجَّ أبي مزادة القلوصَ.

وقال الآخر:

تمرُّ على ما تستمرُّ وقد شفت غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِها

والتقدير: شفت غلائلَ صدورِها عبدالقيس منها، ففصل بين المضاف (غلائلَ) والمضاف إليه (صدورِها) بـ(عبدالقيس).

وقال الآخر:

يطفْنَ بحُوزِيِّ المراتع لم تُرَعْ بواديه من قرعِ القسيَّ الكنائنِ

والتقدير: من فرعِ الكنائنِ القسيَّ.

وقال الآخر:

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفراً رسومَها قلما

والتقدير: بعد بهجتها، ففصل بين المضاف (بعد) والمضاف إليه (بهجتِها) بالفعل (خطَّ)، وتقدير البيت: فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها.، وقال آخر:

عتوا إذا أجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاثَ الأجادلِ

يريد: سوق الأجادلِ البغاثَ[1].

ثانياً: أن الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، قد جاء في سعة الكلام، فقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلام والله زيدٍ، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لتجترُّ فتسمع صوت واللهِ ربِها. كما أنه قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك، فالفصل بالمفرد أسهل.

وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة: ﴿وكذلك زيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾[2] بنصب (أولادَهم) وجر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادَهم) والتقدير: وقتلُ شركائهم أولادَهم)، وقرأ بعض السلف: (مخلفَ وعدَه رسلِه)[3]

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/٣-٦، والارتشاف: ٢/٥٣٥.

(٢) الأنعام: ١٣٧

(٣) إبراهيم: ٤٧

بنصب (وعدَه) وخفض (رسلِه) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (وعدَه) والتقدير: فخلف رسلِه وعدَه(١).

ثالثاً: "إن قراءة ابن عامر ثابتة بالتواتر فلا التفات لكلام من تكلم فيها، فجاز الفصل بغير الظرف والمجرور في النثر لهذه القراءة، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر...، وتوجيه هذه القراءة في قياس النحوي أنها اشتملت على فاصل يفصله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل ويحسن ذلك في ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

والثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

والثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية، ولو لم يستعمل العرب الفعل المشار إليه؛ لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق غير الأجنبي أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقاً"(٢).

وأجيب عما احتج به الكوفيون بما يلي:

أولاً: أن ما أنشدوه مع قلته لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به. ويمكن القول: إن عدم معرفة القائل لا يمنع من الاستشهاد بالشاهد إذا سمع ممن يوثق بعربيته، ومعلوم أن في كتاب سيبويه خمسين بيتاً لا يعرف قائلها.

ثانياً: أن ما حكى الكسائي من قولهم: هذا غلام والله زيدٍ، وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب: فتسمع صوت والله ربِها، فتقول: إنما جاز ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو (لغواً) لزيادتها في الكلام، ويؤكد ذلك الإجماع على أنه لم يجيء عن العرب الفصل بين المتضايفين بغير اليمين في اختيار الكلام. وأما قراءة ابن عامر ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾ فلا يسوغ الاحتجاج بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المتضايفين بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على

---

(١) ينظر: الإنصاف: مرجع سابق، والضرائر، لابن عصفور: ١٩٩، والتسهيل، لابن مالك: ١٦١، والبحر المحيط: ٢٣٢/٤.

(٢) شرح التسهيل، للمرادي: ٧٦٩.

حالة الاضطرار، فظهر أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض.

ثالثاً: يرى البصريون أن قراءة ابن عامر من وهمه، وهي ضعيفة، وأنها لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وأن الذي دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو"[١]. وقول ابن الأنباري إن الإجماع على أنه لم يجيء عن العرب الفصل بين المتضايفين بغير اليمين في اختيار الكلام، ينقضه ما احتج به الكوفيون ومن وافقهم من أنه قد جاء الفصل بين المتضايفين بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله أخيك، والجملة هنا ليست يميناً.

وخلاصة هذه المسألة: أن في الفصل بين المضاف والمضاف إليه خلافاً، فالبصريون يرون أنه لا يجوز ذلك إلا بالظرف والجار والمجرور وفي ضرورة الشعر، وهذا ما ذهب إليه الفراء من الكوفيين وهو بذلك كما وصفه الأنصاري قد انتابته النزعة البصرية فخرج عن طبيعته السمحة من ناحية، وعن منهج الكوفيين السليم إزاء القراءات من ناحية أخرى، فحكم على قراءة سبعية بالبطلان، استجابة لتحكم القياس في منهجه الذي تأثر فيه بمنهج البصريين إلى حد بعيد[٢].

أما الكوفيون فأجازوا الفصل بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما في الشعر وفي سعة الكلام محتجين بالسماع، كما في الشواهد الشعرية التي أوردوها، وكما في قراءة ابن عامر في سورة الأنعام.

الترجيح:

وأجدني أميل إلى أن الحق في هذه المسألة أن القرآن الكريم حجة على غيره وليس غيره حجة عليه، وأن القراءات السبع كلها متواترة، وإن ظهرت أصوات ردت بعضها ورفضتها وينبغي أن لا يلتفت إليها؛ لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر، وبالمقابل انتصر لها من يقابلهم في العلم والفضل، والإجماع واقع على قبول القراءات السبع وأنها متواترة.

---

(١) الإنصاف: ٢/٩-١٠.

(٢) أبو زكريا الفراء: ٣٩٠.

فإذا كان قد جاء في القرآن الكريم المعجز في نظمه مثل هذا التركيب (الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور) كان من البدهي أن لا يتوقف على ورود نظير له في أشعار العرب وتراكيبهم. وقد ورد في أشعار العرب عدد لا بأس به من الشواهد في الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور، ذكرها الكوفيون ومن وافقهم تصل إلى سبعة شواهد[1]، إضافة إلى قراءة ابن عامر السالفة الذكر، وما ورد من قراءة بعض السلف في سورة إبراهيم في قوله تعالى ﴿مخلف وعدَه رسلِه﴾.

لذلك كله ترجح عندي مذهب الكوفيين ومن وافقهم، وضعف مذهب الفراء والبصريين. والله أعلم.

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/٣-٦، الضرائر، لابن عصفور: ١٩٦-١٩٩.

المبحث الثالث

من أحكام المنصوب

وفيه مسألتان:

١- الحال الجامدة نحو (كلمته فاه إلى فيَّ) وما يجوز فيها

٢-نصب المستثنى المفرغ مطلقاً

١- الحال الجامدة (كلمته فاه إلى فيَّ) وما يجوز فيها

أ – الاختلاف في إعرابها:

الحال: وصف فُضْلَة منتصب مذكور لبيان الهيئة للفاعل، أو للمفعول أو لهما معاً، نحو: جئتَ راكباً، فراكباً: حال مبين لهيئة الفاعل وهو (التاء).، زيدٌ ضربنه مكتوفاً، فـ(مكتوفاً): حال مبين لهيئة المفعول وهو (الهاء).، زيدٌ لقيته راكبين، فـ(راكبين) حال مبين لهيئة الفاعل (التاء)، والمفعول (الهاء)[١]. والغالب فيه أن يكون وصفاً مشتقاً، ويقع جامداً مولاً بالمشتق، وهو على ضربين: مصدر، نحو: طلبَه جُهدَه، أي مجتهداً، أو يجتهد جهده. وغير مصدر، ويقع في عدة مسائل:

إحداها: أن تدل على تشبيه، نحو: كرَّ زيد أسداً، وبدت الجارية قمراً، فـ(أسداً، وقمراً) حالان جامدان مؤولان بمشتق، فـ(أسداً) مؤول بـ(شجاع)، و(قمراً) مؤول بـ(مضيئة).

الثانية: أن يدل على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلاً رجلاً، أو رجلين رجلين، أو رجالاً. فـ(رجلاً، رجلين،...) مؤول بـ(مترتبين).

الثالثة: أن يدل على مفاعلة من الجانبين، نحو: بعثه يداً بيدٍ، أي: متقابضين، ونحو: كلمته فاه إلى فيَّ، أي: مشافهة بمعنى: متشافهين.

الرابعة: أن تدل على سعر، نحو بعته الأرز مداً بكذا.[٢]

واختلف في إعراب: (فاه) في قولهم: (كلمته فاه إلى فيَّ)، فنسب البغدادي للفراء نقلاً عن أبي حيان أن (فاه) انتصب على المفعولية بإضمار (جاعلاً)، والتقدير: كلمته جاعلاً فاه إلى فيَّ. قال البغدادي: "قال أبو حيان (في الارتشاف) قال الفراء: أكثر كلام العرب: كلمته فاه إلى فيَّ بالنصب، والرفع صحيح...، وإن وضعت الواو موضع الصفة، فقلت: كلمته فوه وفي وحاذيته ركبتُه وركبتي، فالواو تعمل ما تعمل إلى، والنصب معها سائغ على إعمال المضمر. قال أبو حيان: ويعني (الفراء)بقوله:... (سائغ على إعمال المضمر) يعني جاعلاً، أي جاعلاً فاه، وجاعلاً ركبتَه"[٣].

---

(١) ينظر: التصريح، للشيخ خالد الأزهري: ٥٩٨/٢.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي: ٥٦٨/١-٥٧١، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٣٢٤/٢-٣٢٥، وأوضح المسالك، لابن هشام: ٢٩٦/٢-٢٩٨، والمساعد، لابن عقيل: ٨/٢-٩، والهمع؛ للسيوطي: ٩/٤، والتصريح: ٦٠٥/٢.

(٣) الخزانة: ١٩٩/٣-٢٠٠، والارتشاف: ١٥٦٠/٣.

وما نسبه البغدادي هنا للفراء، نسبه للكوفيين: ابن يعيش[1]، وابن مالك[2]، والرضـي[3]، وابن عقيل[4]، والشيخ خالد الأزهري[5]، والسيوطي[6].

ولم أهتدِ إلى إشارة في معاني القرآن للفراء لهذه المسألة تؤيد ما نسب إليه، أو تخالفه. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الحديثة[7] التي تناولت النحو الكوفي، ونحو الفراء، لم تتعرض تتعرض لرأي الفراء، أو الكوفيين في إعراب (فاه) في قولهم: كلمته فاه إلى فيَّ، وغيرها من الآراء التي تناولتها الدراسة في بحثي هذا؛ ليتضح بذلك أهمية دراسة آراء الفراء في هذا البحث من حيث توثيقها وجمعها، ودراستها.

ولم أجد من نقل هذا الرأي عن الفراء خاصة فيما وقفت عليه من مصادر إلا أبا حيان في الارتشاف، فيكون هو أول من أشار إلى نسبته إليه خاصة، وفي نظري أن اتفاق النحاة قبل أبي حيان، وممن جاء بعده على نسبة هذا القول: (أن (فاه) في قولهم: كلمته فاه إلى في) منصوب بمضمر تقدير (جاعلاً) للكوفيين يرجح أنه مذهب الكوفيين عامة.

وما نسب للفراء والكوفيين هنا في هذه المسألة مال إليه الفارسي فيما نقله عنه ابن عقيل في المساعد[8].

ونقل أبو حيان[9]، وخالد الأزهري[10] عن الفارسي أن (فاه) حال نائب مناب جاعلاً ثم حذف، وصار العامل (كلمته)، وقال ابن الشجري : "وكلمته فاه إلى فيّ، أي جاعلاً فاه إلى فيَّ، فحذفوا الحال وبقي معمولها"[11]، وبه قال ابن عصفور[12] ،وهو مذهب الكوفيين.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦١/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٤/٢.

(٣) ينظر: شرحه على الكافية: ٢١/٢.

(٤) ينظر: المساعد: ١٠/٢.

(٥) ينظر: التصريح: ٦٠٧/٢.

(٦) ينظر: الهمع: ٩/٤-١٠.

(٧) مثل: مدرسة الكوفة، لمهدي المخزومي، وأبو زكريا الفراء، للأنصاري، والنحو والتصريف عند الفراء، لعبدالفتاح محمد حبيب، ودراسة في النحو الكوفي، للمختار أحمد ديرة، وآراء الكسائي والفراء في همع الهوامع، لخديجة الحفظي.

(٨) ينظر: ١٠/٢.

(٩) ينظر: الارتشاف: ١٥٥٩/٣.

(١٠) ينظر: التصريح: ٦٠٧.

(١١) أماليه: ١٩/٣، وانظر: ٢٣٦/١.

(١٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٣٦/١.

ورُدَّ على مذهب الكوفيين بأن تقدير (جاعل) أمر لا يحتاج إليه، ولم يؤلف في هذا الباب، ولو كان كذلك لقيس عليه، فمنع القياس عليه دليل على أنه وضع موضع غيره، ذكره ابن يعيش، وابن عقيل(١).

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

وذهب سيبويه إلى أن (فاه) في قولهم: (كلمته فاه إلى فيَّ) نُصب نصب الحال؛ لأنه واقع موقع مشافهةً بمعنى مشافهاً(٢).

وتعقِّب بأن الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدر لابد أن يكون نكرة، ولابد أن يكون له مصدر من لفظه، كالعطاء، والوهن، وغيره، و(كلمته فاه إلى في) ليس كذلك(٣).

وما ذهب إليه سيبويه هو مذهب أكثر البصريين، كالمبرد(٤)، وابن يعيش(٥)، وابن مالك(٦)، وابن عقيل(٧)، وهو وعندهم أولى الأقوال لما يلي:

أولاً: لأنه ليس فيه إلا استعمال جامد موضع مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير، فنظيره موجود بإجماع في هذا الباب، نحو: بعته يداً بيدٍ، وبعت البر قفيزاً بدرهم، والدار ذراعاً بدرهم. فـ(يداً، وقفيزاً، وذراعاً) نصبت على الحال، لا على المفعول به، ولا نصب المسقط منه حرف الجر.

فأجرى مجرى ذلك (كلمته فاه إلى في)، فتوافقت النظائر، وأمن الضائر، بخلاف تقدير: جاعلاً، أو (مِن) فلا نظير له في هذا الباب(٨).

ثانياً: أن في التقدير ضعفاً زائداً، وهو أنه يلزم منه تقدير (من) في موضع إلى، ودخول إلى في موضع مِن؛ لأن مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم غيره المخاطب، فلو كان معنى مِن مقصودا لقيل: كلمته من فيَّ إلى فيه على إظهار من، وكلمته فيَّ إلى فيه على تقديرها(٩).

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦١/٢، والمساعد: ١٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٩١/١.

(٣) ينظر: الهمع: ٩/٤، والمساعد: مرجع سابق.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢٣٦/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل: مرجع سابق.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٤/٢-٣٢٥.

(٧) ينظر: المساعد: مرجع سابق.

(٨) ينظر: المراجع السابقة.

(٩) ينظر: المراجع السابقة.

ومذهب الأخفش أن الأصل في (كلمته فاه إلى فيّ): من فيه إلى فيَّ، حذف الجار فنصب (فاه)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾[(١)]، أي: على عقدة[(٢)].

وتعقِّب الأخفش بأنه من المفاعلة فهو منظور فيه إلى جانب المعنى؛ لتضمن معنى كلمني وكلمته فصح ذلك فكلمني من فيه: أي لا بواسطة ولا بكتابة[(٣)].

وخلاصة هذه المسألة: أنه اختلف في إعراب (فاه) في قولهم: كلمته فاه إلى فيَّ، فنسب للفراء والكوفيين: أن أصله (جاعلاً فاه إلى فيَّ)، فهو مفعول به لمضمر. ومذهب سيبويه: أنه نصب على الحال؛ لأنه واقع موقع مشافهة بمعنى مشافهاً، ونسب للفارسي أن (فاه) حال نائبة مناب (جاعلٍ) ثم حذف، وصار العامل: كلمته،ونسب له كذلك أن(فاه)معمول للحال المحوف(جاعلا). وذهب الأخفش إلى أن الأصل: من فيه إلى فيَّ، فحذف حرف الجر، وانتصب فاه.

الترجيح:

ويترجح عندي ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه؛ لأنه ابتعد عن تقدير عامل آخر لنصب (فاه) فجعل العامل هو (كلمته) المذكور، وهذا هو القريب الظاهر، أما غيره في بقية المذاهب فذهب إلى تقدير عامل آخر، وعدم التقدير أولى من التقدير والتأويل. كما أن مذهب سيبويه ليس فيه إلا وضع جامد موضع مشتق وله نظائر في هذا الباب مجمع على صحتها وجوازها، أما غيره من المذاهب الأخرى فلا نظير لما ذهبوا إليه. والله أعلم.

(١) البقرة: ٢٣٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٣٢٤/٢، والمساعد: ١٠/٢، والهمع: ٩/٤-١٠، والتصريح: ٦٠٧/٢.

(٣) ينظر: المراجع السابقة.

ب- ما يجوز فيها:

نسب البغدادي للفراء نقلاً عن أبي حيان القول: بأن الحال الجامدة إذا كانت معرفة (كلمته فاه إلى فيَّ)، يجوز فيها النصب والرفع (كلمته فوه إلى في) - على أنها جملة حالية - وأن الأكثر في كلام العرب النصب. وأما إذا كانت نكرة نحو: (كلمته فماً لفم)، وأمثالها: بعته يداً بيدٍ، فاختار النصب فيها، وأجاز فيها الرفع على ضعف.

قال البغدادي: "قال أبو حيان في الارتشاف: قال الفراء: أكثر كلام العرب: كلمته فاه إلى فيّ بالنصب، والرفع مقول صحيح،... وإذا كان نكرة فالنصب المؤثر المختار، نحو: كلمته فماً لفم،... ورفعه وهو نكرة جائز على ضعف"[١].

ونسب ابن مالك[٢]، وابن عقيل[٣] للفراء القول بجواز الرفع والنصب في (كلمته فاه إلى فيَّ) إذا كانت معرفة ولم ينسبوا له قولاً فيما إذا كانت نكرة نحو: كلمته فماً لفم.

ولم يشر الفراء في معانيه إلى ما نسب له ههنا في هذه المسألة.

وكان سيبويه قد أشار إلى جواز النصب والرفع في (كلمته فاه إلى فيَّ) - المعرفة - فيقال: (كلمته فوه إلى في) والجملة في موضع حال، فالرفع تقديره: كلمته وهذه حاله، والنصب تقديره: كلمته في هذه الحال، وإذا كان نكرة نحو (كلمته فماً لفم) وأمثاله نحو: بعته يداً بيد، فلم يجز فيه إلا النصب[٤].

وتبعه المبرد[٥] وابن يعيش[٦] فيما ذهب إليه في هذه المسألة من جواز النصب والرفع في حال المعرفة،ووجوب النصب فقط في حال النكرة، واحتجوا بأن قالوا: لا يجوز في بايعته يداً بيد أن تقول: بايعته يدُه بيد بالرفع ولا يجوز فيه غير النصب بخلاف كلمته فوه إلى فيّ؛ لأن المراد من قولك: بايعته يداً بيد التعجيل، والتقدير: مناجزةً، وإن لم يكن بينهما قرب في المكان، والمراد بقولك: كلمته فاه إلى فيَّ القرب في المكان، وأنه ليس بينهما واسطة فمعناهما مختلف وإن كان طريقهما في تقدير الإعراب واحد.

---

(١) الخزانة: ٣/١٩٩-٢٠٠، والارتشاف: ٣/١٥٦٠.
(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٣٢٥.
(٣) ينظر: المساعد: ٢/١٠-١١.
(٤) ينظر: الكتاب: ١/٣٩١.
(٥) ينظر: المقتضب: ٣/٢٣٦.
(٦) ينظر: شرح المفصل: ٢/٦١.

وأشار ابن جمعة الموصلي(١)، وابن عقيل، والسيوطي(٢)، إلى جواز النصب والرفع في (كلمته فاه إلى في) المعرفة.

ويتبين مما عرض في هذه المسألة اتفاق النحاة على جواز النصب والرفع في كلمته فاه إلى فيَّ – إذا كان معرفة، فما نسب للفراء في ذلك موافق لجمهور النحاة. وأما إذا كان نكرة نحو: كلمته فماً لفم، وبايعته يداً بيدٍ، وأنه أجاز الرفع على ضعف وأن النصب هو المؤثر المختار، فتفرد به عن سيبويه ومن وافقه، فلم يجيزوا فيه إلا النصب.

الترجيح:

وترجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه فيما يخص النكرة، نحو: كلمته فما لفم، وبايعته يداً بيد، لا يجوز فيه إلا النصب؛ لأن المسموع من ذلك ورد منصوباً، ولما احتجوا به من اختلاف المعنى بين (النكرة)، والمعرفة. والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٥٧٠/١.

(٢) ينظر: الهمع: ٩/٤-١٠.

٢-نصب المستثنى المفرّغ مطلقاً

الاستثناء: هو أن يذكر اسم بعد إلا، أو إحدى أخواتها، مخالفاً في الحكم الواقع لما قبلها، نفياً وإثباتاً. ومنه الاستثناء المفرغ: وهو ما كان العامل فيه قبل إلا مفرغاً لما بعدها، إذا لم يشتغل بمستثنى منه، فعمل في المستثنى ويعرب بحسب العوامل؛ لأن المستثنى منه غير مذكور، وهو في غير الموجب، نحو: ما جاءني إلا زيدٌ، فـ(زيد) فاعل، وما رأيت إلا زيداً، (زيداً) مفعول به، وما مررت إلا بزيدٍ) مجرور بالباء(١)، وهذا ما عليه النحاة(٢)، قال سيبويه: "فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلا) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ، تجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيد، وما لقيت زيداً، وما مررت بزيدٍ، ولكنك أدخلت (إلا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة. فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (إلا)؛ لأنها بعد (إلا) محمولة على ما يجر ويرفع وينصب، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (إلا)، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق (إلا) الفعل بغيرها"(٣).

ونسب البغدادي للفراء ما يخالف جمهور النحاة في إعراب ما بعد إلا في الاستثناء المفرغ حسب موقعه، فنسب له القول بجواز نصبه على الاستثناء نظراً إلى المقدر، استدلالاً بقول الشاعر:

يطالبني عمي ثمانين ناقةً ... وماليَ يا عفراءُ إلا ثمانيا

قال البغدادي بعد أن ذكر البيت السابق: "على أن الفراء يجيز النصب على الاستثناء المفرغ نظراً إلى المقدَّر، استدلالاً بهذا البيت، فإن المستثنى منه محذوف تقديره: ومالي نوقٌ إلا ثمانياً"(٤).

---

(١) ينظر: الموفي في النحو الكوفي، للكنغراوي: ٧٠.

(٢) ينظر: المقتضب، للمبرد: ٣٨٩/٤، والإيضاح، لأبي علي الفارسي: ١٧٥، والمقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني: ٧٠١/٢، والمفصل في علم العربية، الزمخشري، تح: محمد عزالدين السعيدي، (بيروت، دار إحياء العلوم: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، ص٨٨.، وأمالي ابن الشجري: ١٧٤/٣، وشرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي: ٥٩٨/١، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٨٦/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٢٦٩/٢، ٣١٢.، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت، دار الفكر: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، ٣٠٤/١.

(٣) الكتاب: ٣١٠/٢-٣١١.

(٤) الخزانة: ٣٧٥/٣.

وما نسبه البغدادي للفراء هنا في هذه المسألة سبقه إليه الرضي[١]، وذكره كذلك محمد بهجة البيطار[٢].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

قال الفراء في معانيه: "وإذا لم ترَ قبل (إلا) اسماً فأعمِلْ ما قبلها فيما بعدها، فتقول: ما قام إلا زيدٌ، رفعت (زيداً)؛ لإعمالك (قام) إذا لم تجد (قام) اسماً بعدها. وكذلك: ما ضربت إلا أخاك، وما مررت إلا بأخيك"[٣].

فهذا صريح كلام الفراء أن الاسم بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ يعرب بحسب العوامل قبل (إلا) ولم يذكر جواز نصبه على الاستثناء، وهذا يخالف ما نسبه له البغدادي والرضي والبيطار.

وعلق ابن جمعة الموصلي على قول الشاعر السابق:

.... ومالِيَ يا عفراءُ إلا ثمانيا

بأنه شاذ لا يقاس عليه[٤].

وردَّ الرضي القول بجواز نصب الاسم بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ؛ "لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الإعراب، ولاسيما في الفاعل، إذ لا يجوز حذفه إلا مع قائم مقامه"، وخرج نصب (ثمانياً) في البيت السابق على أنه يجوز أن يريد: إلا ثمانية جمال، فرخم في غير النداء ضرورة[٥].

ولم أجد فيما وقفت عليه من مصادر من يجيز نصب المستثنى بعد (إلا) – في الاستثناء المفرغ – على الاستثناء. وبذلك فإعراب المستثنى في الاستثناء المفرغ بحسب العوامل متفق عليه عند النحاة. والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرحه على الكافية: ١٠٥/٢.
(٢) شارح كتاب الموفي في النحو الكوفي، للكنغراوي، ينظر: الموفي: ٧٠ هامش.
(٣) ١٦٧/١، وانظر: ١٩٢/٢.
(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٥٩٨/١.
(٥) مصدر سابق.

المبحث الرابع

من أحكام المنادى

وفيه مسألتان:

١- لا يجوز نداء النكرة مفردة

٢تنوين المنادي العَلَمْ المفرد للضرورة

١- نداء النكرة

لا يجوز نداء النكرة مفردة:

اتفق النحاة على جواز نداء النكرة غير المقصودة إذا خصصت، واختلفوا في جواز ندائها إذا كانت مبهمة (لم تخصص)(١).

فذهب البصريون إلى جواز نداء النكرة مطلقاً مقبلاً عليها أو غير مقبل، كقول عبد يغوث الحارثي:

فيا راكباً إمَّا عرضْتَ فبلِّغِنْ   نَدَامَايَ من نجرانَ أن لا تلاقيا

على أن (راكباً) منادى منكور، إذ لم يقصد به راكباً بعينه، إنما التمس راكباً من الركبان يبلغ خبره لقومه، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم.

ومثله قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فلا يقصد رجلاً بعينه(٢).

وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقاً، ورأى المازني أنه لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها(٣).

ونقل البغدادي عن الفراء والكسائي أنهما لا يجيزان نداء النكرة إلا إذا كانت خلفاً من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها، أو أنها معرفة. قال معلقاً على قول عبد يغوث الحارثي السابق: "على أن المنادى هنا عند الكسائي والفراء، إما معرفة بالقصد، وإما أصله: يا رجلاً راكباً؛ لأنهما لا يجيزان نداء النكرة مفردة، بل يوجبان الصفة. والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة"(٤).

ونسب هذا القول للكسائي والفراء قبل البغدادي،الرضي(٥)، ونسبه أبو حيان لهما ولعامة الكوفيين(٦)، ونسبه ابن جمعة الموصلي(٧)، والسيوطي للكوفيين(٨). والظاهر أن منع نداء النكرة النكرة (غير المقصودة) مفردة مذهب الكوفيين عامة.

---

(١) ينظر: الارتشاف، لأبي حيان: ٢١٨٣/٤-٢١٨٤، والهمع للسيوطي: ٣٩/٣.
(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ١٩٩/٢-٢٠١، والمقتضب، للمبرد: ٢٠٢/٤-٢٠٤، والأصول، لابن السراج: ٢٣١/١-٢٣٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥٥١/١، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٢٨/١.، وشرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي: ١٠٣٩/٢-١٠٤٠، وشرح شذور الذهب، تح: عبدالغني الدقر، (دمشق)، وشرح ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين، (دمشق، دار الفكر)، ٢٦٠/٣.
(٣) ينظر: الارتشاف: ٢١٨٣/٤-٢١٨٤، والهمع: ٣٩/٣.
(٤) الخزانة: ١٩٤/٢.
(٥) ينظر: شرحه على الكافية: ٣٥٧/١-٣٥٩.
(٦) ينظر: الارتشاف: ٢١٨٣/٤-٢١٨٤.
(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ١٠٣٩/٢-١٠٤٠.
(٨) ينظر: الهمع: ٣٩/٣.

واحتج الكوفيون، بأن شرط نداء النكرة غير المقبل عليها أن تكون موصوفة، أو خلفاً من موصوف، فلا يجوز عندهم (يا رجلاً)؛ لأنه ليس بمسموع كما زعموا[١].

• **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم يشرْ الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه في هذه المسألة إشارة مباشرة، ولكنه تحدث عن نداء النكرة الموصوفة، قال: "والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب، يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، ويا راكباً على البعير أقبل. فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون. وقد قالت العرب:

* يا دارُ غيَّرها البلى تغييرا *

تريد: يا أيتها الدار غيَّرها. وسمعت أبا الجراح يقول لرجل: أيا مجنونُ مجنونُ، إتباع[٢]. وسمعت من العرب: يا مهتمّ بأمرنا لا تهتم، يريدون: يا أيها المهتم"[٣].

فقوله: "والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء... يقولون: يا رجلاً راكباً" فـ(رجل) هنا نكرة موصوفة بـ(راكباً)، وقوله: يا راكباً على البعير، راكباً منادى نكرة، موصولة بـ: على البعير أقبل. فأشار هنا إلى أن العرب تنادي النكرة المخصصة. أما قوله: "فإذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون"، فيقصد به إذا أفردوا المنادى من التخصيص (الوصف) في اللفظ، فإنهم يرفعونه أكثر مما ينصبونه،فتكون عندهم معرفة بالقصد مرفوعة.وما يفهم من كلام الفراء أنه لم يمنع نداء النكرة غير الموصوفة،وإنما ذهب إلى أن رفعها حينئذ أكثر من نصبها؛لأن العرب تفعل ذلك،فقال:رفعوا أكثر مما ينصبون،ولم يقل:رفعوا ومنعوا النصب.

ومما تقدم ذكره يمكن القول إن ما نسبه البغدادي للفراء من منعه نداء النكرة مفردة مخالف لما ذهب إليه في معانيه.

وخلاصة هذه المسألة: أن الاتفاق بين النحاة على جواز نداء النكرة غير المقصودة إذا خصصت، واختلفوا في ندائها إذا كانت مبهمة، فأجاز البصريون نداء النكرة مطلقاً مقبلاً عليها أو غير مقبل، فلا بأس عندهم أن يكون المنادى نكرة غير موصوفة.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٢١٨٤/٤.

(٢) كأنه يريد: أن (مجنون) الثانية إتباع للأولى (أي توكيد).

(٣) ٣٧٥/٢-٣٧٦.

ولم يمنع الفراء نداء النكرة إذا لم تكن موصوفة إلا أنه ذهب إلى أن رفعها (معرفه بالقصد)حينئذ أكثر من نصبها .
وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقاً، ورأي المازني أنه لا يتصور وجود نكرة غير مقبل عليها في النداء.ونسب للكسائي منع نداء النكرة إلا أن تكون موصوفة أو خلفا من موصوف.

الترجيح:

والذي ترجح عندي من هذه المذاهب هو مذهب البصريين؛ لأن السماع يؤيده، كما في قول عبديغوث الحارثي، (فراكبا) منادى نكرة غير موصوفة، فلم يقصد به راكباً بعينه، وإنما التمس راكباً من الركبان يبلغ قومه أنه مأسور، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم. كما أنه لا مانع من نداء النكرة غير المخصصة، فما يمنع الأعمى أن يقول: يا رجلاً خذ بيدي. ويضعف مذهب الكسائي؛ لأنه مبني على التقدير والتأويل، والأخذ بالظاهر القريب أولى من التقدير والتأويل، وهذا ما عليه البصريون في هذه المسألة. والله أعلم.

٢تنوين المنادى العَلَمْ المفرد للضرورة

المنادى المفرد العَلم[١] مبني على الضم في الأكثر، وقد ينون اضطراراً، واختلف النحاة عند الاضطرار إلى تنوينه، فذهب الخليل، وسيبويه، والمازني[٢]، وتبعهم الزجاجي[٣] والرضي[٤] إلى تنوينه مرفوعاً على حاله، لأنه مبني على الضم لمضارعته للأصوات، فإذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر فالعلة التي من أجلها بني قائمة بعد، فينون على لفظه، واحتجوا بقول الأحوص:

سلام الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطر السلامُ

على أن (مطرٌ) مفرد علم، ومن حقه أن يبنى على الضم قياساً، ولكن الشاعر اضطر فنونه وتركه على لفظه بالضم، ولو كان تنوينه من أجل أنه نكرة لانتصب[٥]، ويقول كثيِّرٍ:

ليت التحيَّةَ كانت لي فأشكرها ... مكانَ يا جملٌ حُيِّيتَ يا رجلُ

ويقول الآخر:

قدِّموا إذ قيل قيسٌ قدموا ... واحفظوا المجدَ بأطراف الأسل

وذهب أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والجرمي والمبرد إلى تنوينه منصوباً، وحجتهم أن التنوين رده إلى أصله؛ لأن أصل المنادى النصب كما كان ذلك في النكرة والمضاف[٦]، واحتجوا بقول مهلهل:

رفَعتْ رأسها إليَّ وقالت ... يا عديًّاً لقد وقتك الأواقي[٧]

فجاء (عديا) منوناً منصوباً للضرورة، وهو مفرد علم، وحقه البناء على الضم، إلا أن الشاعر اضطر إلى تنوينه فعدل عن ضمه إلى نصبه. ويقول الآخر:

---

(١) المفرد الحقيقي بنوعيه المذكر والمؤنث.

(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه: ٢/٢٠٢-٢٠٣، والمقتضب، للمبرد: ٤/٢١٣-٢١٥، والأصول في النحو، لابن السراج: ١/٣٤٤، والجمل في النحو، للزجاجي: ١٥٤-١٥٥.، والإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب: ١/٢٥٦-٢٥٨.، وأمالي ابن الشجري: ٢/٥٦، والارتشاف، لأبي حيان: ٤/٢١٩٠-٢١٩١، والضرائر، للألوسي: ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) ينظر: أماليه: ٨٣.

(٤) ينظر: شرحه على الكافية: ١/٣٥١.

(٥) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١/٥٥٢.

(٦) ينظر: المراجع السابقة.

(٧) الأواقي: جمع وافية، وهي الحافظة. ينظر: المقتضب: ٤/٢١٤ هامش.

فَطِرْ خالداً إن كنت تسطيع طَيْرةً ولا تَقَعَنْ إلا وقلبك طائرُ

ويقول الآخر، أورده المبرد:

* يا عديًّا لِقلبك المهتاج *

ونسب البغدادي للفراء نقلاً عن أبي حيان في تذكرته أنه أجاز رفع ونصب المنادى المفرد – إذا نون ضرورةً – وأنه اختار النصب.

قال البغدادي في تعليقه على قول الشاعر:

فساغ لِيَ الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصُّ بالماء الحميمِ

:"... وكذلك ما رواه أبو حيان في تذكرته عن الكسائي:

* أكاد أغص بالماء المعين *

لكنه رواه عنه (وكنت قبلٌ) بالرفع والتنوين. ثم قال: قال الفراء: هذا التنوين نظير تنوين المنادى المفرد إذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر، كما قال:

قدموا إذ قيل قيسٌ قدموا ....

أراد: يا قيس، فنونه ضرورة؛ والأجود النصب، كما قال الآخر:

فطرْ خالداً إن كنت تسطيع طيرةً ....

قال أبو حيان: وهذا الذي اختاره الفراء من نصب المنادى المفرد في الضرورة هو مذهب أبي عمرو وأصحابه"(١). ونسب الزجاجي للفراء أنه اختار مذهب الخليل وسيبويه والمازني وهو رفع المنادى المفرد – إذا نون ضرورة(٢).

ولم أجد ما نقله البغدادي عن أبي حيان فيما نسبه للفراء هنا في تذكرته المطبوعة.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء في معانيه إلى هذه المسألة (تنوين المفرد العلم المنادى للضرورة)، قال: "وأما قول الآخر:

هتكت به بيوتَ بني طريفٍ على ما كان قبلٌ من عتابِ

فنوَّن ورفع، فإن ذلك لضرورة الشعر، كما يضطر إليه الشاعر فينوِّن في النداء المفرد فيقول: يا زيدٌ أقبل، قال:

قدموا إذ قيل قيسٌ قدموا ....

(١) الخزانة: ٤٢٩/١-٤٣٠.

(٢) ينظر: أماليه، تح: عبدالسلام محمد هارون، ط٢، (بيروت، دار الجيل: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)، ص٨٣.

وأنشدني بعض بني عُقيل:

ونحن قتلنا الأسْدَ أسْدَ شنوءة   فما شربوا بعدٌ على لذةٍ خمرا

ولو رده إلى النصب إذا نوَّن كان وجها، كما قال:

وساغ لِي الشراب وكنت قبلاً   ....

وكذلك النداء لو رُدَّ إلى النصب إذا نوَّن فيه كان وجهاً، كما قال:

فطر خالداً إن كنت تستطيع طيرة   ...."[1].

والظاهر مما أورده الفراء في معانيه أنه يرى أن المنادى المفرد العلم إذا نون في الضرورة يجوز فيه الوجهان: تنوينه مع رفعه، أو تنوينه مع نصبه؛ لأن كلا الوجهين مسموع. ولم يبح وجهاً ويمنع الآخر، أو اختار وجهاً وفضله على الآخر، فعندما ذكر الشاهد على الرفع وهو قوله:

...... إذا قيل قيس   ....

لم ينكره، ثم قال: "وكذلك النداء لو ردَّ إلى النصب إذا نوَّن فيه كان وجهاً"، واستشهد بقول الشاعر:

فطر خالدا...............

ولو أنه اختار النصب أو فضله على الرفع – كما زعم أبو حيان على ما نقله عنه البغدادي – لقال: ولو ردَّ إلى النصب كان أوجه أو أقوى، أو أفضل، أو بأي صيغة يفهم منها التفضيل، ولكنه قال: كان وجهاً"، أي أن هناك وجهاً آخر. وهذا يخالف ما نسبه له البغدادي نقلاً عن أبي حيان.

ووافق الفراء فيما ذهب إليه ابن عصفور[2]، وأبو حيان[3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5]، والسلسيلي[6]، وحجتهم في ذلك السماع.

وذهب ابن مالك إلى أن بقاء الضمة أرجح في العَلَم المفرد المنون للضرورة[7].

---

(١) ٢/٣٢١.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٥–٢٧.

(٣) الارتشاف: ٤/٢١٩٠–٢١٩١.

(٤) شرح شذور الذهب، ط١ (دمشق، دار ابن كثير: ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م)، ص١١٢.

(٥) شرحه على الألفية: ٢/٢٦٢.

(٦) شفاء العليل: ٢/٨٠٧.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٠٣.

وخلاصة هذه المسألة: أن المنادى المفرد العلم مبني على الضم –بغير تنوين، وقد ينون اضطراراً، واختلف النحاة عند الاضطرار: فاختار الخليل، وسيبويه، والمازني تنوينه مرفوعاً إبقاءً على حاله، وذهب أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والجرمي، والمبرد إلى تنوينه منصوباً. أما الفراء فجمع بين المذهبين فأباح تنوينه مع رفعه، أو تنوينه مع نصبه. وذهب ابن مالك إلى أن بقاء الضمة أرجح في العلم، والنصب راجح في النكرة المعينة.

الترجيح:

ويترجح عندي من بين هذه المذاهب، مذهب الفراء؛ لأن السماع يؤيده ولا يمكن دفعه، فإذا كان الخليل وسيبويه والمازني قد احتجوا بالسماع على الرفع، وهم ثقات فيما سمعوه ونقلوه، فإن سيبويه لم يذكر ما احتج به الفراء والمبرد من الشواهد على النصب، وهم ثقات فيما ينقلوه، فلعل سيبويه لم تبلغه شواهد النصب، فإذا كان كذلك فمن سمع حجة على من لم يسمع، وإن رأى أن ما جاء في تلك الشواهد على النصب عنده منون مرفوع، فيرد عليه برواية التنوين مع النصب على ما احتج به الفراء والمبرد. والله أعلم.

المبحث الخامس

الإضافة، وفيه مسائل:

١- إضافة الاسم إلى ما يرادفه

٢- نكرات لا تتعرف بالإضافة إلى مضاف إلى الضمير

٣- إضافة (أب) لياء المتكلم على لغة من أتم

٤- جر مميز كم الخبرية المفصول عنها

١- إضافة الاسم إلى ما يرادفه

اختلف في جواز إضافة الاسم إلى مرادفه، فمنع ذلك البصريون[١]، ونسب البغدادي للفراء جواز ذلك إذا اختلف لفظاهما.

قال (البغدادي) معلقاً على قول الشاعر:

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه   سيرضيكما منها سَنَام وغاربه

:"على أن الفراء يجيز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، كما في البيت، فإن النجا والجلد مترادفان، وقد تضايفا"[٢].

ونسب هذا الرأي للفراء قبل البغدادي، الجوهري[٣]، والرضي[٤]، وابن عقيل[٥]، والسمين الحلبي[٦]، والأشموني[٧]. ونسبه للفراء كذلك أحمد مكي الأنصاري من المعاصرين[٨]. المعاصرين[٨]. ونسبه ابن الأنباري[٩]، وأبو حيان[١٠] للكوفيين عامة.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

أشار الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه في هذه المسألة في غير موضع، قال: "ومثله مما يضاف إلى مثله في المعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾[١١]، والحق هو اليقين، كما أن الدار هي الآخرة، وكذلك أتيتك بارحة الأولى والبارحة الأولى، ومنها يوم الخميس وليلة الخميس، يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه...، فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حق الحق،

---

(١) ينظر: الإنصاف، (بيروت، المكتبة العصرية)، ٤٣٦/٢..، والارتشاف: ١٨٠٦/٤، مكتبة الخانجي، دراسة في النحو الكوفي، للمختار أحمد ديرة: ٣٦١.

(٢) الخزانة: ٣٥٨/٤-٣٥٩.

(٣) ينظر: معجم الصحاح، ط٣ (بيروت، دار المعرفة: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، ص١٠٢٠.

(٤) ينظر: شرحه على الكافية: ٢٤٥/٢.

(٥) ينظر: المساعد: ٣٣٣/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون: ٦٠٠/٤.

(٧) ينظر: شرح الأشموني: ١٤١/٢.

(٨) ينظر: أبو زكريا الفراء: ٤٨٩.

(٩) ينظر: الإنصاف: ٤٣٦/٢.

(١٠) ينظر: الارتشاف: ١٨٠٦/٤.

(١١) الواقعة: ٩٥

ولا يقين اليقين؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا أنهما مختلفان في المعنى"[١]. فالفراء لا يقر إضافة الاسم إلى نفسه إذا لم يختلف اللفظ، ويؤكد ذلك في موضع آخر من معانيه، يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾[٢]: "أضيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[٣] والحق هو اليقين..."[٤].

ومما نص عليه الفراء في معانيه اتضح صحة ما نسبه له البغدادي في ذلك، وهذا مذهب الكوفيين. ووافق الفراء فيما ذهب إليه، ابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف[٥]، والرضي[٦]، واحتجوا لما ذهبوا إليه بأن السماع يؤيده، فقد جاء في القرآن الكريم وفي كلام العرب مثله كثيرا لا يمكن دفعه، ومنه ما أورده الفراء من الآيات السابقة الذكر، وقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[٧] والحب في المعنى هو الحصيد، وقد أضيف إليه.

ومن ذلك قولهم: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، وبقلة الحمقاء، فالأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها[٨].

ومنه أيضاً قول الشاعر:

فقلت انجوا عنها نجا الجلد ....

وقول علي ابن أبي طالب في نهج البلاغة يصف المؤمنين: "ولم يستعظموا ما مضى من أعمالهم، ولو استعظموا ذلك لنسخ الرجاءَ منهم شفقاتُ وجلِهم"[٩]، وقوله رضي الله عنه: "ورخاء الدَّعة..."[١٠]. واحتجوا أيضاً بأن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين، ولأن في أحدهما زيادة فائدة[١١].

---

(١) معاني القرآن: ١/٣٣٠، ٢/٥٥-٥٦.

(٢) يوسف: ١٠٩.

(٣) الواقعة: ٩٥.

(٤) ٢/٥٥، ٥٦.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٤/١٨٠٦، وشرح الأشموني: ٢/١٤١، ودراسة في النحو الكوفي: ٣٦٣.

(٦) ينظر: شرحه على الكافية: ٢/٢٤٤-٢٤٦.

(٧) ق: ٩

(٨) ينظر: الإنصاف: ٢/٤٣٦-٤٣٧.

(٩) نهج البلاغة، (القاهرة، دار الشعب)، ص١١٠.

(١٠) نهج البلاغة، ص٨٢، ٢٦.

(١١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٤٤.

ورد على الفراء ومن وافقه بأن ما احتجوا به لا حجة فيه؛ لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، فقوله تعالى: ﴿حق اليقين﴾ تقديره: حق الأمر اليقين، كما قال تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾(١)، أي دين الملَّة القيمة، وأما قوله تعالى: ﴿ولدار الآخرة خير﴾ فتقديره: ولدار الساعة الآخرة، وقوله تعالى: ﴿وحب الحصيد﴾ تقديره: حب الزرع الحصيد، وهكذا بقية ما استدلوا به مؤول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه(٢). ويمكن الرد على ما ذهب إليه البصريون في تأويل المسموع بما قاله محمد محيي الدين عبدالحميد في الانتصاف: بأنه تكلف لا داعي له".

ونقل أبو حيان في الارتشاف أن الزمخشري وافق الفراء في جواز إضافة الاسم إلى مرادفه إذا اختلف اللفظ(٣)، وتبعه في هذه النسبة من المعاصرين المختار أحمد ديرة(٤).

وفي المفصل للزمخشري لا يجيز ذلك، يقول: "والذي أبوه من إضافة الشيء إلى نفسه أن تأخذ الاسمين المعلقين على عين أو معنى واحد كالليث والأسد، وزيد وأبي عبدالله، والحبس والمنع، ونظائرهن، فنضيف أحدهما إلى الآخر فذلك بمكان من الإحالة"(٥).
ويقول: "ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، ولا الصفة إلى موصوفها. وقالوا: دار الآخرة، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وجانب الغربي، وبقلة الحمقاء، على تأويل: دار الحياة الآخرة، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، وبقلة الحبة الحمقاء..."(٦).

فاتضح بما نص عليه الزمخشري مخالفته لمذهب الفراء، ومتابعته لمذهب البصريين، فمنع إضافة الاسم إلى مرادفه، وخرَّج ما ورد من ذلك على أنه مؤول بحذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه.

---

(١) البينة: ٥
(٢) ينظر: الإنصاف: ٤٣٨/٢.
(٣) ينظر: الارتشاف: ١٨٠٦/٤.
(٤) ينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٣٦٣.
(٥) المفصل في علم العربية، تح: د. محمد عزالدين السعيدي، ط١، ص١١٣-١١٤.
(٦) المرجع السابق.

أما البصريون فاحتجوا لما ذهبوا إليه من عدم جواز إضافة الاسم إلى مرادفه بأن قالوا:

أولاً ((الغرض من الإضافة التعريف و التخصيص، والشيء لا يعرف بنفسه؛ لأنه إن كان معرفة كان مستغنياً عن الإضافة بما فيه من التعريف؛ لأن نفسه موجودة غير مفقودة، وليس في الإضافة إلا ما فيه وإن كان عارياً منه كان أذهب في الإحالة والامتناع، لأن الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيرين بإضافة أحدهما إلى الآخر ويحدث بذلك تخصيص كما يحدث من إضافة الأسماء المتباينة نحو: غلام زيد))(١).

ثانياً: أن التضايف إنما يقع بين شيئين مختلفين، كما أن التفرقة تكون فيما كان كذلك؛ لذلك لا يضاف اسم إلى اسم آخر مرادف له على حقيقته ولا إلى كنيته.

وخلاصة المسألة: أن في إضافة الاسم إلى مرادفه مذهبين:

الأول: مذهب الفراء و(الكوفيين) أنه يجوز إذا اختلف اللفظ، واحتج بالسماع.

الثاني: مذهب البصريين وهو أنه لا يجوز إضافة الاسم إلى مرادفه.

الترجيح:

وترجح عندي مذهب الفراء؛ لأن السماع يؤيده، فقد ورد كثيراً في القرآن الكريم وفي كلام العرب، ولا يمكن دفعه، وأما ما ذهب إليه البصريون من تأويل المسموع على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه فذلك تكلف واضح لا داعي له، ومن أصولهم: ما لا يحتاج إلى تأويل أفضل مما يحتاج إلى تأويل(٢). والله أعلم.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش: ٣/٩-١٠، وانظر: إعراب القرآن، للنحاس: ٢/٣٤٧.، والأصول، لابن السراج: ٢/٨.، والإيضاح، لأبي علي الفارسي: ٢١٣-٢١٤.

(٢) ينظر: دراسة في النحو الكوفي: ٣٦٣.

٢- نكرات لا تتعرف بالإضافة إلى مضاف الضمير

اختلف في قولهم: (نسيج وحدِهِ[١]، وعُيير وحدِهِ[٢]، وواحد أمه، وأمثالها[٣]) أنكرات هي، أم معارف؟

فنسب البغدادي للفراء وهشام نقلاً عن ابن الأنباري في الزاهر القول بأنها نكرات، واحتجا بأن العرب تقول: رب نسيج وحده قد رأيت، ورب واحد أمه قد أجرت.

ويقول حاتم:

أما ويَّ إني رب واحد أمه   أجرتُ فلا قتلٌ عليه ولا أسرُ

فقد دخلت (ربَّ) على (نسيج) وحده، وواحد أمه)، وهي لا تدخل إلا على نكرة.

قال البغدادي متحدثاً عن (واحد أمه) في البيت السابق[٤]: "والشارح المحقق نسب جعله منكراً إلى بعض العرب...، وغيره نسب التنكير إلى بعض النحاة، ويؤيده قول ابن الأنباري (في الزاهر): إن الفراء وهشاماً قالا: نسيج وحده، نكرات، والدليل على هذا أن العرب تقول: رب نسيج وحده قد رأيت...، واحتج هشام بقول حاتم:

أما ويَّ إني ربَّ واحد أمه   ....

ولم أجد في معاني القرآن للفراء ما يشير إلى ما نسب إليه في هذه المسألة.

وعليه فيكون أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٢٧١-٣٢٧هـ) هو أول من أشار إلى ما نسب للفراء في هذه المسألة.

ووافق الفراءَ وهشاماً فيما نسب إليهما في هذه المسألة، ابنُ عصفور[٥]، والرضي[٦]، واحتجوا بما يلي:

---

(١) هو مدح، وأصله أن الثوب إذا كان رفيعاً فلا ينسج على منواله معه غيره، فكأنه قال: نسيج أفراده. يقال للرجل إذا أفرد بالتفضيل. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٦٣/٢، والجمل، للزجاجي: ١٨٩، وشرح ألفية ابن معطي، للموصلي: ٥٦٩/٢-٥٧٠.

وفي شرح التسهيل، لابن مالك: ٢٤٠/٣: "فيقال: هو نسيج وحده، إذا قصد قلة نظيره في الخير.

(٢) يضرب لمن لا يخالط الناس، وقال بعضهم: أي يعاير الناس والأمور، ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور، وكذلك جحيش وحده. مجمع الأمثال، للميداني: ١٣/٢.

وهذا جحيش وحده وعبير وحده إذا قصد قلة نظيره في الشر. شرح التسهيل، لابن مالك.

(٣) نحو: صدر بلده، ورئيس قبيلته، وابن أمه، ونادر دهره.

(٤) الخزانة: ٢١٠/٤-٢١١، وانظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: الشربيني شريدة: ٢٩٢/١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٧٢/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢١٤/٢.

١- إن (واحد أمه، ونسيج وحده،...) نكرات لا تتعرف بالإضافة وإن أضيفت إلى المعرفة؛ لتوغلها في الإبهام، إذ لا تتحصر بالنسبة إلى مضاف إليه معيَّن، إذ بعد الإضافة لا يتعين المضاف أيضاً[١].

٢- دخول ربَّ عليها، وقد سمع ذلك عن العرب تقول: رب نسيج وحده قد رأيت، ورب واحد أمه قد أجرت، وكما في قول حاتم السابق، ورب لا تدخل إلا على نكرة.

وذهب أبو علي الفارسي[٢]، والإسفراييني[٣]، وأبو حيان[٤]، إلى أن الأكثر في قولهم: نسيج وحده، وواحد أمه...، أن تكون معرفة على قياس الإضافة إلى المعارف.

وأضاف الإسفراييني أنه قد يجعل نكرة، ومنه قول حاتم:

أما ويَّ إني رب واحدَ أمه ....

ويفهم من قول الاسفراييني أن ورودها نكرة يأتي نادراً.

وخلاصة هذه المسألة: أن في قولهم: نسيج وحدِه، وعيير وحدِه، وواحد أمه، وأمثالها خلافاً، فنُسب للفراء وهشام أنها نكرات؛ لدخول ربّ عليها، وقد سمع ذلك عن العرب، ورب لا تدخل إلا على النكرة، وذهب غيرهما كأبي علي الفارسي وغيره إلى أن الأكثر أن تكون معارف، وقد تكون نكرات.

الترجيح:

ويترجح عندي ما نسب للفراء وهشام، لدخول ربَّ عليها، ولأنها (نسيج وحدِه...) متوغلة في الإبهام، إذ لا ينحصر بالنسبة إلى مضاف إليه معين، فبعد الإضافة لا يتعين المضاف أيضاً. والله أعلم.

---

(١) الخزانة: ٤/٢١٠.

(٢) ينظر: الإيضاح: ٢١١.

(٣) ينظر: اللباب في علم الإعراب: ١٢٠.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٤/١٨٠٢-١٨٠٣.

٣ -إضافة (أب) لياء المتكلم على لغة من أتم

المشهور بين النحاة أن (أب، وأخ، وحم، وهن) إذا أضيفت لغير ياء المتكلم ردَّت إليهن لاماتهن، فقالوا: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك، وأبيك، وأباك، وأخيك، وأخاك...إلخ؛ لغرض جعلها (اللامات) إعراباً، وإذا أضيفت لياء المتكلم لا ترد لأمانهن، فيقال: أبي، أخي...، خفيفاً[١].

واختلفوا في ردّ لاماتهن إذا أضيفت لياء المتكلم، هل يجوز ذلك، أم لا؟ بمعنى هل يجوز قولنا: أبيَّ، وأخيَّ...، بالتثقيل، أم لا يجوز ذلك إلا خفيفاً، فيقال: أبي، وأخي..

فذكر البغدادي نقلاً عن ثعلب أن الفراء يجيز في (أب) المضافة لياء المتكلم ردَّ المحذوف وإدغامها في ياء المتكلم (أبيّ)، قياساً على رده عند إضافتها لغير ياء المتكلم، لسماع ذلك عن العرب.

قال البغدادي: "وهذه عبارة ثعلب: الفراء يقول: من أتم الأب، فقال: هذا أبوك فأضاف إلى نفسه قال: هذا أبي خفيف. قال: والقياس قول العرب: هذا أبوك وهذا أبيَّ فاعلم ثقيل وهو الاختيار. وأنشد:

فلا وأبيَّ لا آتيك حتى ... ينسَّى الواله الصبُّ الحنينا

وقال: أنشد الكسائي برنبويه – قرية من قرى الجبل – قبل أن يموت:

قدر أحلك ذا النجيل وقد أرى ... وأبيَّ مَالكَ ذو النجيل بدار"[٢].

ويفهم مما أورده ثعلب أن الكسائي أيضاً يرى رد المحذوف في (أب) المضافة لياء المتكلم، ونُسب للكوفيين عامة[٣].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

قال: و"وقوله تبارك وتعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾[٤] يقرأ (ابن أمَّ، وأمِّ) بالنصب والخفض، وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت العرب منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى يضيفه المنادي إلى نفسه، إلا قولهم: يا بن عمّ ويا بن أمِّ، وذلك أنه يكثر استعمالهما في كلامهم.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٢٣٤-٢٣٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٢٧٠، والهمع: ٤/٣٠٣.

(٢) الخزانة: ٤/٤٦٨-٤٦٩، وانظر: مجالس ثعلب: ٢/٤٧٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، للمرادي: ٧٧٤، والمساعد، لابن عقيل: ٢/٣٧٩، والهمع، للسيوطي: ٤/٣٠٣.

(٤) الأعراف: ١٥٠.

فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا: يا بن أبي، ويا بن أخي، ويا بن خالتي، فأثبتوا الياء"[1].

والذي يبدو من كلام الفراء أنه تحدث عن ياء المتكلم وإثباتها في (أبي، وأخي، وخالتي)، وحذفها في قولهم: يا بن عمِّ، وابن أمِّ، لكثرة الاستعمال. ولم يشر إلى رد المحذوف في (أبي، وأخي) إذ لو أراد ذلك لقال: (أبيَّ، وأخيَّ) فأشار إلى التثقيل إلا أنه لم يفعل ذلك، وإنما ذكر: أبي، وأخي، بالتخفيف، وهذا خلاف ما ذكره البغدادي عنه نقلاً عن ثعلب من أن (الفراء) اختار التثقيل في (أبيَّ) المضافة لياء المتكلم.

ومع أن الفراء لم يشر إلى رد المحذوف في (أب، وأخ) المضافة لياء المتكلم، لا يمكن الحكم على ما نسبه له البغدادي نقلاً عن ثعلب بأنه خطأ؛ لأن ثعلباً كوفي متقدم، وهو أدرى بمذهب الفراء، وينبغي أخذ كلام ثعلب بعين الاعتبار، إضافةً إلى أن الفراء لم يشر أيضاً إلى منع رد المحذوف في أب، أو أخ، المضافين لياء المتكلم، وما نسب للفراء والكوفيين من أنهم أجازوا رد المحذوف في (أب) المضافة لياء المتكلم، جرى عليه المبرد[2]، وابن مالك[3]، (أخ)، وحجتهم في ذلك القياس في رد المحذوف فيها عند إضافتها لغير ياء المتكلم، والسماع كما في قول الشاعر:

.... وأبيَّ مالك ذو المجاز بدار

وأجيب بأن ردَّ الواو المحذوف التي هي لام في الإضافة إلى الياء ليس كرده في الإضافة مع الهاء الكاف في نحو: أبوه، وأبوك، وذلك أن هذا الموضع لما كان يلزمه الإعلال بالقلب، وقد استمر فيه الحذف أمضى ذلك فيه، ولم يرد فيه ما كان يلزمه الإعلال له[4].

وأما ما احتجوا به من السماع في قول الشاعر السابق، فأجابوا عنه بأنه يحتمل أن يكون جمعاً لأب، مضافاً إلى الياء، إذ يقال في أب: أبون، وفي أخ: أخون، وسقطت النون للإضافة والمذهب لا يثبت بالمحتملات[5].

---

(١) ٣٩٤/١.
(٢) ينظر: المقتضب: ٣٦٢/١.
(٣) ينظر: التسهيل: ١٦٢.
(٤) إيضاح الشعر، لأبي علي الفارسي: ١٣٢-١٣٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٦/٢-٢٣٧.
(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٧١/٢، والمفصل، للزمخشري: ١٤٣-١٤٤.

ويمكن الرد عليهم بما ذكره ابن مالك أنه ليست الحجة بالبيت السابق الذي فيه هذا الاحتمال، وإنما الحجة في قول الراجز:

كأن أبيَّ كرماً وسُوداً　　　يلقي على ذي اللِّبد الحديدا

لأنه قال: يلقي، ولو أراد الجمع لقال: يلقون(١).

وقال: "ولم أجد شاهداً على أخي، لكن أجيزه قياساً على أبي كما فعل أبو العباس"(٢)، فابن مالك يجيز رد المحذوف في أخي، فأجاز: أخيَّ، كما جاز أبيَّ في السماع. ويمكن أن تكون الحجة للكوفيين كذلك قول الشاعر:

فلا وأبيَّ لا آتيك حتى　　　........................

ومذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز رد الواو في (أب) وإدغامها في ياء المتكلم، إلا في الشعر(٣)، بل يجب حذفها، وكذلك في (أخ، وحم، هن)، واحتجوا بأن قالوا:

أولاً: إن ردها في حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم، إنما كان لغرض جعلها إعراباً، والإعراب لا يظهر في المضاف إلى ياء المتكلم، فلا معنى لردها معها(٤).

ثانياً: إنما لم ترد الواو في هذه الأسماء في الإضافة إلى ياء المتكلم كما أعيدت في الإضافة لغير ياء المتكلم في قولك: أخو زيد، وأخوك؛ لأن حذف الواو من هذه الأسماء في حال الإفراد إنما كان لضرب من التخفيف على غير قياس، وإنما أعيدت حين أريد إعرابها بالحروف، فكان إعادة ما هو منها أولى من اجتلاب حرف غريب أجنبي(٥).

وخلاصة المسألة: أن في حكم رد المحذوف في (أب) المضافة لياء المتكلم مذهبين، الأول: ونسب للفراء والكوفيين، وهو جواز ذلك، وحجتهم في ذلك القياس، والسماع، وعليه جرى المبرد من البصريين، وكذلك ابن مالك، وأجازوا ذلك في (أخ) أيضا.

والثاني: ونسب لجمهور البصريين، وهو أنه لا يجوز ذلك في (أب) وباقي أخواتها إلا في الشعر.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠٠٨/٢-١٠٠٩.

(٢) شرح التسهيل: ٢٨٤/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، للمرادي: ٧٧٤، والمساعد: ٣٧٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧٠/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية.

(٥) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٣٦/٣، وإيضاح الشعر:......

الترجيح:

وترجح عندي ما ذهب إليه الكوفيون، وهو جواز ردّ المحذوف في (أب) المضافة لياء المتكلم وإدغامها فيها؛ لورود السماع بذلك، وإن كان البصريون قد أبطلوا الاحتجاج بقول الشاعر:

.... وأبيَّ مالك ذو المجاز بدار

لأنه من الضرورة، لاحتمال أن يكون أبيَّ جاء على لفظ الجمع، ولا قرينة مخلصة للإفراد، فتعارض الاحتمالان، لذلك يسقط الاحتجاج به. إلا أن هناك شاهداً آخر يؤيد مذهب الكوفيين، وفيه قرينة مخلصة للإفراد في (أبيَّ)، وهو قول الشاعر:

كأن أبيَّ كرماً وسوداً يلقي على ذي اللّبد الحديد

فأراد بـ(أبيَّ) االمفرد، ولو أراد الجمع لقال: يلقون.

وهناك شاهد ثالث يؤيد مجيء (أب) المضافة لياء المتكلم وقد رُدّ المحذوف الواو وإدغامه في ياء التكلم، وهو قول الشاعر:

فلا وأبيَّ لا آتيك حتى ....

وأما (أخ، وحم، وهن) فالأرجح أنه لا يجوز رد المحذوف في إضافتها لياء المتكلم، لعدم ورود السماع بذلك؛ إذ لو جاز فيها رد المحذوف لسمع عن العرب كما سمع عنهم في أب. والله أعلم.

٤- جر مميز (كم) الخبرية المفصول عنها

اختلف في الجار لمميز (كم) الخبرية، فذهب البصريون إلى أنه مجرور بـ(كم) بإضافتها إليه[١]. وذهب الفراء والكوفيون إلى أنه مجرور بـ(من) مقدرة[٢].

يقول الفراء في معانيه في تفسير قوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً﴾[٣]: "فإذا ألقيت (مِن) كان في الاسم النكرة النصب والخفض، من ذلك قول العرب: كم رجلٍ كريمٍ قد رأيت، وكم جيشاً جراراً قد هزمت...، وقد أنشدوا:

كم عمة لك يا جريرُ وخالة فدعاء حلبت عليَّ عشاري

رفعاً ونصباً وخفضاً...، ومن خفض قال: طالت صحبة (مِن) للنكرة في (كم)، فلما حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا، كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ عافاك الله، فخفض، يريد: بخيرٍ"[٤].

قال الرضي: "وإنما جوز الفراء عمل الجارّ المقدر ههنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادراً؛ لكثرة دخول (من) على مميز الخبرية، نحو: ﴿بح بخ بم﴾[٥]، و﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾[٦]، والشيء إذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة"[٧].

وانبنى على الخلاف في الجارّ لمميز (كم) الخبرية، مسألة خلافية أخرى وهي: إذا فصل بين كم الخبرية وبين مميزها فهل يبقى مميزها مجروراً؟

البصريون يرون أنه لا يجوز جره، وأوجبوا نصبه حملاً على الاستفهامية، إذ لا يمكن الإضافة مع الفصل، وهذا بناءً على مذهبهم في أن مميز كم الخبرية مجرور بـ(كم) بإضافتها إليه.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ١/٢٦١-٢٦٢، والتبيين، للعكبري: ٤٢٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/١٥٥-١٥٦، والتسهيل، لابن مالك: ١٢٤، والارتشاف، لأبي حيان: ٢/٧٨١-٧٨٢.

(٣) البقرة: ٢٤٩.

(٤) ١/١٦٨-١٦٩.

(٥) النجم: ٢٦.

(٦) الأعراف: ٤.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/١٥٥-١٥٦، والتسهيل، لابن مالك: ١٢٤، والارتشاف، لأبي حيان: ٢/٧٨١-٧٨٢.

وأجازوا جره مع الفصل بالظرف أو الجاروالمجرور في الشعر، وأوجبوا نصبه إذا فصل بالجار والمجرور والظرف جميعاً، أو كان الفاصل جملة(١).

ونسب البغدادي للفراء القول بجواز جر مميز كم الخبرية المفصول عنها بالجملة، قال معلقاً على قول الشاعر:

كم نالني منهمُ فضلاً على عدمٍ إذ لا أكاد من الإقفار أحتملُ

:"على أن جر التمييز مع الفصل بالجملة لا يجيزه إلا الفراء، فيجوز عنده خفض فضلاً. وأما غيره فيوجب نصبه كما في البيت"(٢).

ونسب هذا القول للفراء قبل البغدادي الرضي(٣)، ونسبه أبو حيان للكوفيين(٤).

ونسب الشاطبي للفراء والكوفيين القول بجواز جر مميز (كم) الخبرية المفصول عنها دون تحديد الفاصل بينهما جملة أو ظرف، أو جار ومجرور(٥)، ونسب العكبري هذا القول للكوفيين(٦).

أما ابن الأنباري فنسب للكوفيين القول بجواز جر مميز (كم) الخبرية المفصول عنها بالظرف والجار والمجرور(٧)، ونسب شارح الموفي(٨) للفراء القول بجواز جر مميز كم الخبرية إذا فصل بينهما؛ لأنه يجره بـ(مِن) لا بالإضافة، وأن الجر مع الفصل بالجملة لا يجيزه إلا الفراء بناءً على مذهبه المتقدم(٩)(أن مميز كم الخبرية مجرور بمن مقدرة، لا بالإضافة) .

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/١٦٦-١٦٧، والمقتضب: ٣/٦٠-٦٢، والجمل في النحو، للزجاجي: ١٣٦، والتبصرة والتذكرة، للصيمري: ١/٣٢٣-٣٢٤، والإيضاح، للفارقي: ٢٤٧، والمفصل، للزمخشري، تح: إميل بديع: ٢١٩-٢٢٠، والتبيين، للعكبري: ٤٢٩-٤٣٠، والتسهيل، لابن مالك، وشرح عمدة الحافظ: ١/٥٣٣-٥٣٥.، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤/١٢٩-١٣٠.

(٢) الخزانة: ٦/٤٧٧.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/١٥٥-١٥٦، والتسهيل، لابن مالك: ١٢٤، والارتشاف، لأبي حيان: ٢/٧٨١-٧٨٢.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٢/٧٨١-٧٨٢.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية: ٦/٣١٠.

(٦) ينظر: التبيين: ٤٢٩.

(٧) ينظر: الإنصاف: ١/٢٦٠.

(٨) محمد بهجة البيطار.

(٩) ينظر: الموفي في النحو الكوفي، للكنغراوي: ١٠٣.

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم يشر الفراء في معانيه إلى ما نسبه له البغدادي، ولكنه أشار – كما سبق ذكره – إلى مذهبه في أن الجار لمميز كم الخبرية (من) مقدرة (محذوفة)، وليس (كم) بإضافتها إليه، كما ذهب إليه البصريون، وهذا الخلاف في الجار لمميز (كم) الخبرية هو الأساس الذي انبنى عليه الخلاف في (جواز جر مميز كم الخبرية المفصول عنها).

وعليه يمكن القول: إن الفراء قد أشار إلى ما نسب له في هذه المسألة إشارة غير مباشرة من خلال إشارته إلى مذهبه في الجار لمميز كم الخبرية، قال في كلامه عن قوله تعالى: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ...﴾: "فإن ألقيت (مِن) كان في الاسم النكرة النصب والخفض...، وقد أنشدوا:

كم عمة لك يا جرير ....

رفعاً ونصباً وخفضاً، يقصد (عمة)...، ومن خفض قال: طالت صحبة مِن للنكرة في (كم)، فلما حذفناها أعجلنا إرادتها فخفضنا"، فأجاز الفراء خفض مميز (كم)؛ لأنه مجرور بـ(مِن) المحذوفة، كما حذفت الياء وبقي عملها في قولهم: خيرٍ، جواباً لمن قيل له: كيف أصبحت؟ يريد: بخيرٍ.

ومما تقدم ذكره في معاني القرآن [من إشارة الفراء للجار لمميز كم الخبرية]، وما نسبه النحاة للفراء وللكوفيين، تبين أن الفراء يرى جواز جر مميز كم الخبرية المفصول عنها سواء كان الفاصل جملة أو ظرفا أو جارا ومجرور؛ لأنه عنده مجرور بمن مقدرة، لا بإضافة كم إليه، وهو مذهب الكوفيين.

أما ما يخص جواز جر مميز كم الخبرية المفصول عنها بالظرف أو بالجار والمجرور عند الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا: إن النقل والقياس يؤيد ذلك(١). أما النقل (السماع)، فقول الشاعر:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلى   وشريفٍ بخْلُه قد وضعه

فخفض (مقرفٍ) مع الفصل.

وقول الآخر:

كم في بني بكرِ بنِ سعدٍ سيدٍ   ضخم الدسيعة(٢) ماجدٍ نفّاعِ

(١) ينظر: الإنصاف: ١/٢٦٠-٢٦١.

(٢) الدسيعة: العطية، ويقال: هي الجفنة.

ففصل بين كم الخبرية ومميزها (سيدٍ) بالجار والمجرور (في بني بكر بن سعدٍ).

وقال صاحب الانتصاف: "ومثل هذين البيتين قول الشاعر، وأنشده سيبويه أيضاً:

كم فيهم ملكٍ أغر وسُوقَة حكم بأرديةِ المكارم محتبي

وكذلك قول الآخر، وأنشده الأشموني رقم (١١٣٧):

كم دون ميةَ موماة يهال لها إذا تيممها الخريت ذو الجلد"(١).

وأما القياس فلأن مميز (كم) الخبرية مجرور بتقدير (مِن)، فقولك: كم رجلٍ أكرمتُ، كان تقديره: كم من رجلٍ أكرمت، فالمعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف أو حرف الجر كما هو مع عدمه، فاقتضى أن يكون مميز كم مخفوضاً مع الفصل وعدمه.

وأجيب عما احتجوا به من النقل بأنه مردود وهو من ضرورة الشعر والعلة فيه من وجهين، أحدهما: أن الجر بـ(كم)، ولا يبقى مع الفصل. والآخر: أن الجر بـ(من) وتقدير (من) هنا غير سائغ؛ لأنها حذفت بعد (كم) لما نابت عنها، فإذا فصل بينهما بطلت النيابة(٢).

أما القياس: فقولهم: أن مميز (كم) الخبرية مجرور بـ(من) مقدرة، وأن التقدير مع الفصل مثله مع عدمه،غير مسلم به؛ لأن العامل في جر مميز كم الخبرية هو (كم)؛ لأنها بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده(٣).

وأما جواز جر مميز (كم) الخبرية المفصول عنها بالجملة، فالظاهر أن الفراء يجيزه بناءً على أن الجار لمميز كم (من) مقدرة، فعلى مذهبه يجوز في قول الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً ....

جر (فضلاً) وإن فصل بينه وبين (كم) بالجملة (نالني منهم).

وكقول الآخر:

كم قد أتى رجلاً يلوم متيماً بحياتكم لشفاء دائي راجياً

يجوز جر: (رجلاً) المفصول بينه وبين (كم) بالجملة (قد أتى).

ومثله قول الآخر:

كم قد فاتني بطلٌ كميٌّ وياسرُ فتيةٍ سمحٌ هضومُ

يجوز جر (بطل).

---

(١) الإنصاف: ٢٦١/١ (هامش).
(٢) ينظر: الإنصاف: ٢٦٢/١، والتبيين: ٤٣١.
(٣) ينظر: الإنصاف: ٢٦٣/١، وشرح ألفية ابن معطي: ١١٢٣/٢.

وكل من أورد هذه الشواهد من النحاة فيما وقفت عليه من مصادر أوردها على نصب (فضلاً، ورجلاً) ورفع (بطلٌ)(١)، إلا المبرد فيما رواه من الشاهد الثالث بكر (بطلٍ)، قال: "ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر...، وقال الآخر:

كم قد فاتني بطلٍ كميٍّ وياسرِ فتيةٍ سمحٍ هضومِ"(٢)

وظاهر كلامه أنه يجيز جر مميز (كم) الخبرية المفصول عنها بالجملة في ضرورة الشعر.

وابن جمعة الموصلي في تعليقه على قول الشاعر:

كم نالني منهم فضلاً على عدم ....

قال: "فيروى منصوباً ومرفوعاً ومجروراً. أما النصب فلأجل الفصل على الأظهر، وأما الجر فعلى لغة من جر مع الفصل. وأما الرفع فلأنه فاعل نالني، وكم ظرف زماني، أي كم مرة أو يوماً"(٣).

ويبدو ابن جمعة هنا مجيزاً لجر مميز (كم) مع أنه فصل عنها بالجملة في هذا البيت.

وخلاصة هذه المسألة: أن في جواز جر مميز (كم) الخبرية المفصول عنها خلاف بين الكوفيين والبصريين، فالبصريون يرون أنه لا يجوز جره، وأوجبوا نصبه حملاً على الاستفهامية، بناءً على مذهبهم في أن مميز كم الخبرية مجرور بـ(كم) بإضافتها إليه. وأجازوا جره إذا كان الفاصل ظرفاً أو الجار والمجرور في الشعر. ومنعوا جره في الشعر والكلام إذا كان الفاصل بينه وبين (كم) جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً معاً؛ إذ لا يمكن الإضافة مع الفصل.

أما الفراء فيرى جواز جر مميز (كم) الخبرية المفصول عنها سواء كان الفاصل جملة، أو جاراً مجروراً، أو ظرفاً؛ لأن مميز (كم) الخبرية عندهم مجرور بـ(من) مقدرة، لا بإضافة (كم) إليه.

---

(١) كسيبويه في الكتاب: ١٦٥/٢، والمبرد في المقتضب: ٦٠/٣، والزمخشري في المفصل: ٢١٩، وابن يعيش في شرحه للمفصل: ١٣٠/٤، ١٣١.، وابن مالك في شرح عمدة الحافظ: ٥٣٥/١، وابن جمعة الموصلي في شرح ألفية ابن معطي: ١١٢١/٢، والفار في الإفصاح: ٢٤٧.

(٢) المقتضب: ٦١/٣-٦٢.

(٣) شرح ألفية ابن معطي: ١١٢٢/٢.

الترجيح:

والذي ترجح عندي مذهب الفراء والكوفيين فيما يخص جواز جر مميز (كم) الخبرية إذا كان الفاصل بينهما ظرفاً أو جاراً ومجروراًمعا؛ لأن السماع يؤيده، ولأنه يتسع فــي الظــروف والجار والمجرور ما لا يتسع في غيرها.

أما إذا كان الفاصل جملة، أو ظرفاً وجاراً ومجروراً معاً، فأجدني أميل إلى القول بمنــع جره؛ لأن المسموع من ذلك جاء على خلاف الجر، ولأن حجة أن الجار لمميز كم الخبرية (من) مقدرة ليست متفقاً عليها ومسلماً بها. والله أعلم.

المبحث السادس

مسائل متفرقة

١- نَعْشُ: ممنوع من الصرف مع بنات

٢- هَنَّكَ: أصلها

٣- توجيه شواهد:

أ- (بَيْنَ اللَّعْنَ)

ب- (وكفَّ اليدا)

١نَعْش: ممنوع من الصرف مع بنات

نسب البغدادي لسيبويه والفراء نقلاً عن الجوهري أنهما اتفقا على ترك صرف (نعش) للمعرفة والتأنيث، في قولهم: "بنات نَعْش"[(١)].

قال [البغدادي]: "وبنات نَعْشٍ من منازل القمر الثمانية والعشرين، قال صاحب الصحاح: اتفق سيبويه والفراء على ترك صرف (نعشٍ) للمعرفة والتأنيث"[(٢)].

وفي موضع آخر من الخزانة نسب للفراء نقلاً عن العباب للصاغاني: أنه يقال: بنات نُعَشْ على وزن عُمَر لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة. قال: "وقال صاحب العباب: وذكر أبو عمر الزاهد (في فائت الجمهرة) عن الفراء أنه يقال: بنات نُعَشَ في ميزان عُمَر، لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة. قال: وليس بينهم خلاف، تقول: هذه بنات نعش مقبلةً، ومعها بناتُ نعشٍ أخرى مقبلة..."[(٣)].

ولم أجد في كتاب العباب للصاغاني ما نقله عنه البغدادي في هذه المسألة،كما لم أهتد إلى كتاب فائت الجمهرة

.: رأي الفراء في معاني القرآن

لم يُشِر الفراء في معانيه إلى ما نسب له في هذه المسألة، وهذا لا يعني نفيه عنه، فقد يكون أشار إليه في أحد كتبه المفقودة التي لم تصلنا.

ولم أجد من تحدث في هذه المسألة من النحاة فيما وقفت عليه من مصادر، أو ذكروا شواهد فيها يمكن من خلالها الدراسة والترجيح، وما إذا كان منع (نعش) من الصرف مع بنات، جائزا أو واجبا، إلا ما ذكره البغدادي نقلاً عن الدماميني (في الحاشية الهندية)، أنه ذهب إلى أن.

ترك صرف (نعشٍ) جائز لا واجب؛ لأنه ساكن الوسط[(٤)]، ولم أهتدِ إلى كتاب الحاشية الهندية، إذ لم يحقق

---

(١) بنات نَعْشٍ الكبرى: سبعة كواكب: أربعة منها نَعْشٌ وثلاثٌ بنات، وكذلك بنات نَعْشٍ الصغرى، قيل شُبهت بحَمَلَة النعْش في تربيعها. ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. عبدالله درويش، (بغداد، مطبعة العاني: ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م)، ص: ٣٠١، والصحاح، الجوهري، تح: أحمد عبدالغفور عطار: ١٠٢٢/٣.، وتاج العروس، الزبيدي، تح: مصطفى حجازي، (مطبعة حكومة الكويت: ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م): ٤١٨/١٧.

(٢) الخزانة: ٨٣/٨. وانظر: الصحاح: مصدر سابق، وتاج العروس: مصدر سابق.

(٣) ٨٤/٨، وتاج العروس: مصدر سابق.

(٤) ينظر: الخزانة: ٨٣/٨.

٣ـ لَهِنَّكَ: أصلها

تعددت آراء النحاة في أصل كلمة (لهنك)، فذهب الفراء إلى أن أصلها: إنَّ وصلت من أولها بلام وهاء، فصارت: لهنك بعد نقل حركة همزة إنَّ وحذفها.

قال البغدادي: "وهذا نص إمام الكوفيين الفراء (في تفسيره): وإنما نصبت العرب إذْ شُدِّدت نونها؛ لأن أصلها: إنَّ زيدت على إنَّ لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً...[1]، وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر:

لَهِنَّكِ من عبسيَّةٍ لوسيمةٌ   على هنواتٍ كاذبٍ من يقولها

وصل إنَّ ههنا بلام وهاء كما وصلها ثَمَّ بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره"[2].

وما ذهب إليه الفراء هنا نسبه أبو حيان[3] والسيوطي[4] للفراء وقطرب، والمفضل بن سلمة والفارسي، وقالا: إن معنى لَهِ: والله، ونسبه كذلك للفراء من المعاصرين أحمد مكي الأنصاري[5]، وناصر حسين علي[6]، وخديجة الحفظي[7].

ونسب ابن الأنباري[8]، والأعلم الشنتمري[9]، والرضي[10]، للفراء القول بأن أصل لهنك: والله إنك، كلمتان تجمعان فصار فيها اللام والهاء من (الله)، وإنَّ المشددة، وحذفوا ألف إنَّ كما حذفوا الواو من أول (والله).

---

(١) يتحدث الفراء هنا عن أصل (لكنَّ).

(٢) الخزانة: ٣٦٢/١٠، وانظر: معاني القرآن، للفراء: ٤٦٥/١-٤٦٦.

(٣) ينظر: الارتشاف: ١٢٦٨/٣.

(٤) ينظر: الهمع: ١٧٩/٢.

(٥) ينظر: أبو زكريا الفراء: ٤٨٠.

(٦) ينظر: شرح أبيات معاني القرآن للفراء: ٢٧٦.

(٧) ينظر: آراء الكسائي والفراء في همع الهوامع: ٣٥٢-٣٥٣.

(٨) ينظر: الإنصاف، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ١٩٨/١.

(٩) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٧٨٥/٢.

(١٠) ينظر: شرحه على الكافية: ٣٦٢/٤-٣٦٣.

وواضح مما ذكره الفراء في معانيه أنه لم يذكر أن أصل لهنّك: والله إنك، كلمتان، ثم دخلهما الحذف فصارتا لهنك، ولم يُشِرْ إلى أن معنى (لَهِ): والله، فظهر بذلك أن ما نسبه ابن الأنباري، والشنتمري والرضي يخالف ما نص عليه الفراء في معانيه(أن أصل لهنك:إن وصلت بلام وهاءفصارت له إنك ،فحذفت الهمزة) وصحة ما نسبه له البغدادي وقبله أبو حيان والسيوطي؛ لموافقته ما نص عليه الفراء في معانيه.

والحقيقة أن ما ذهب إليه الفراء لا يوجد ما يدل عليه دلالة قاطعة تجعلنا نجزم بصحته، ولأن ما مَثَّل به في أصل: لكن من أنها (إنّ) وصلت من أولها بلام وكاف ليس متفقاً عليه.

وتبع الفراء فيما ذهب إليه ابن عصفور[١].

وما نسبه ابن الأنباري والشنتمري والرضي للفراء من أن أصل لهنك: والله إنك، فحذفت الواو والألف وإحدى اللامين، والهمزة، ضُعِّفَ؛ لأن فيه أربع شذوذات: حذف حرف القسم (الواو) وإبقاء الجر من غير عوض، وحذف (أل) والألف بعد اللام من (الله)، والهمزة من إنَّ.[٢].

- **مذاهب أخرى في المسألة:**

وذهب سيبويه إلى أن أصل (لهِنَّك): (إنَّ) أبدلوا همزتها هاءً، كإياك وهيَّاك، وهَرَقْتَ وأَرَقْتُ. قال: "وهذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها، تقول: لهنك لرجل صدق، فهي (إنَّ) أبدلوا الهاء مكان الألف، كقوله هرقت..."[٣].

وتبع سيبويه فيما ذهب إليه، ابن جني[٤]، وابن الأنباري[٥]، والهرمي[٦]، وابن يعيش[٧]، والمالقي[٨]، وأبو حيان[٩].

وتلخيص ما احتج به أصحاب هذا المذهب:

---

(١) ينظر: المقرب ص١٠٧، وشرح جمل الزجاجي: ٤٣٢/١.

(٢) ينظر: الهمع: ١٧٩/٢.

(٣) الكتاب: ١٥٠/٣.

(٤) ينظر: سر الصناعة: ٣٧١/١، ٥٥٢/٢-٥٥٤.

(٥) ينظر: الإنصاف: ١٩٧/١.

(٦) ينظر: كشف المشكل في النحو: ٢٩٦/٢-٢٩٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٦٣/٨.

(٨) ينظر: رصف المباني: ١٣٤-١٣٥.

(٩) ينظر: التذكرة: ١٢٠، ٤٢٩.

أولاً: أن العرب أبدلوا الهمزة هاءً في كثير من كلامهم لقربهما في المخـرج، كقـولهم: هَرَقْـتَ الماء، وأرقت الماء، وهرحتُ الدابة، وأرحتُ الدابة، وهَنرْتُ الثـوب: وأنَـرْتُ الثـوب، وهردت، وأرْدتُ، وهيَّاك، وإيَّاك.

كما قال الشاعر:

وهيَّاكَ والأمر الذي إنْ توسَّعَتْ   موارده ضاقت عليك المصادِرُ

أراد: وإيَّاك.

وكقول الآخر:

وَأَمَا لَهنكُ مِنْ تَذَكُّرِ أهْلِها   لَعَلَى شفا يأسٍ وإنْ لم تيْأَسِ[(١)]

أراد: وأَمَا لإنك.

ثانياً: أن بعض القراء قد قرأ ﴿هيَّاك نَعْبُد﴾[(٢)] في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[(٣)]، فإبدالهم بالهمزة الهـاء يؤيـد أن الهاء في (لهنك) هي الهمزة، وأصلها: لإنك،

وهناك مذهب ثالث في أصل (لهنك) وهو: لله إنك، واللام للقسم حـذف اللامـين، كمـا حذفت الهمزة فأصبحت: لهنك، ونسب للبعض دون تسميتهم[(٤)].

وضعِّف هذا المذهب بأن الحذف فيه مخل وشاذ لا نظير له، ولأن قولهم: (لله) تعجـب، والتعجب لا تدخل معه إنّ؛ لأن التعجب وضع لما هو قائم ثابت، ولما قد مضى، وإنَّ: للاستقبال لا غير وضعت ثم كثرت حتى صارت للواجب على معنى الجواب[(٥)].

وذُكِرَ رأي آخر هو أن أصل لهنك: لاه إنك، أي: والله إنك، ثم حذفت الألف مـن (لاه) والهمزة من (إنك)، فصارت: لَهِنّك[(٦)].

وخلاصة هذه المسألة: أن في أصل (لَهِنَّكَ) أربعة مذاهب:

---

(١) ينظر: النوادر في اللغة، لأبي زيد: ٢٨-٢٩.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) ينظر: الإنصاف: ١٩٧/١.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٧٨٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٦٢/٤-٣٦٣.

(٥) ينظر: المراجع السابقة، ورصف المباني: ١٣٤-١٣٥.

(٦) ينظر: الصاجي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، تح: د. مصطفى الشـويمي، (بيـروت، مؤسسـة بـدران للطباعة والنشر: ١٩٦٤م)، ص٣٠.

الأول: مذهب الفراء، وهو أن أصلها: (إنَّ) وصلت من أولها بلام وهاء، فصارت: لهـنَّ، كما وصلت (إنَّ) بلام وكاف فصارت لكنَّ. وما ذكره الفراء يخالف ما نسب له من أن أصل لهنك: والله إنك، فحصل الحذف للألف والواو وإحدى اللامين، والهمزة فصارت: لهنك.

الثاني: مذهب سيبويه وهو أن أصل لهنك: (إنَّ) أبدلوا همزتها هاءً، ووافقه كثير من النحاة.

الثالث: ونُسب للبعض دون تسمية، وهو أن أصل لهنك: لله إنك، وقد ضُعِّف.

الرابع: وهو أن أصل لهنك: لاه إنك، ثم حذفت الألف من (لاه) والهمزة من (إنَّ)، فصارت لهنك.

الترجيح:

والذي ترجح عندي من بين هذه المذاهب هو مذهب سيبويه؛ لسهولته، ولعدم التكلف فيه، ولأنه قد سمع في كلام العرب ما يوافقه من إبدال الهمزة هاءً باتفاق. ويضعف مذهب الفراء؛ لضعف ما احتج به، وليس هناك دليل يجعلنا نجزم بصحة ذلك. والله أعلم.

٤- توجيه شواهد

ا- قول العرب :أَبَيْتَ اللَّعْنَ.

من المشهور عند العرب في الجاهلية في تحية الملوك قولهم: "أبيتَ اللَّعْنَ" بنصب (اللعنَ)، ومعناه: أبيت أن تأتي من الأمور ما تلعن عليه، أو أبيت أسباب لعن الناس لك، فلم تأتِ من الأخلاق المذمومة شيئاً تلعن عليه(١). وقيل إن قولهم: "أبيتَ اللَّعْنَ" كانت تحية لخم وجُذام(٢).

وظاهر من معنى (أبيت اللعنَ) أن المراد به المدح، ونسب البغدادي نقلاً عن ابن الأنباري في (شرح المفضليات) أن ثعلباً حكى عن الفراء القول بأن إضافة (أبيت) إلى (اللعن) (أبيتَ اللَّعنِ) غلط؛ لأنه يخرج بذلك إلى معنى الذم وهو غير مقصود، كأنه قال: يا من هو بيت اللَّعنِ(٣).

وبالعودة إلى مجالس ثعلب لم أجد ذكراً للفراء في الموضع الذي تحدث فيه ثعلب عن قولهم: "أبيت اللَّعنَ"، وما ذكره ثعلب نصاً هو قوله: "أبيتَ اللعن: تحية الملك، اللعنَ نصبٌ والخفض خطأ"(٤).

وذكر ابن الأنباري (محمد بن القاسم) أن الفراء حكى (أبيتَ اللَّعْنِ) بالخفض مستقبحا إياه، ناهياً عن استعماله(٥).

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم يشر الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه في هذه المسألة، وهذا لا يعني نفيه عنه خاصة وقد نقله عنه إمام ثقة هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، إضافة إلى أنه قد يكون الفراء أشار إليه في أحد كتبه المفقودة التي لم تصلنا.

وبهذا يكون ابن الأنباري هو أول من أشار إلى ما نسب للفراء في هذه المسألة.

---

(١) ينظر: غرر الفوائد ودرر القلائد، للمرتضى: ١/١٩٤.، وإصلاح المنطق، لابن السكيت: ١٩٦.، ومختار الصحاح، الرازي، تح: محمود خاطر، (بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، ص٣، وحاشية الصبان، ط.د، (القاهرة، دار إحياء التراث)، ١/١١٨.

(٢) ينظر: الخزانة: ٢/٤٥٩.

(٣) ينظر: الخزانة: ٢/٤٦٠.

(٤) مجالس ثعلب: ١/٥٩.

(٥) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: د. حاتم الضامن، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤١٢هـ-١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، ٢/٢٠٩.

والحاصل في تفسير قولهم: أبيتَ اللَّعنَ، قولان[1]:

أحدهما: أبيت أن تأتي من الأشياء ما تستحق اللعن عليه، فاللعنَ على هذا القول نصب. وهذا هو القول المشهور[2].

والآخر: وهو (أبيتَ اللَعْنِ) بخفض (اللعن) يقوله بعض العرب، على أن (الألف) للنداء، وبيت مضاف إلى (اللعن)، والتقدير: يا بيتَ اللَّعْنِ، أي: يا بيت السلطان والقدرة والغضب والطرد والإبعاد. وهذا الوجه هو ما نسب للفراء فيه القول بأنه غلط، وهو مستقبح عنده ونهي عن استعماله، وهو ما عبر عنه ثعلب بأنه خطأ، وقال عنه ابن الأنباري إنه أردأ القولين رافضاً إياه.

ولم أجد أحداً فيما وقفت عليه من مصادر ممن ذكروا قولهم: (أبيت اللعن) يقرَّ خفض (اللعنِ) على تقدير: يا بيت اللَّعْنِ.

وبذلك يمكن القول إن ما نسب للفراء من أن إضافة (بيت) إلى (اللعن) غلط؛ لأنه يخرجه عن المعنى الذي وضع له وهو المدح، إلى معنى غير مقصود وهو الذم، صحيحٌ عملاً بالمشهور في تفسير (أبيت اللعنَ). والله أعلم.

---

(١) ينظر: الزاهر: ٢٠٩/٢.

(٢) ينظر: أساس البلاغة، للزمخشري: ٣٣٧/٢، والمخصص، لابن سيدة، تح: خليل إبراهيم خصال، ط١، (بيروت، دار إحياء التراث العربي: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، ٣٩٤/٣.، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٢٩٧/٥، ولسان العرب، لابن منظور، (بيروت، دار صادر): ٣٨٧/١٣ مادة (لعن).، واللباب في علم الكتاب، ابن عادل، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م): ٥٣٧/٦.

وشرح سنن ابن ماجة، الأعلام بسننه عليه السلام، مغلطاي بن فليج بن عبدالله البكجري، تح: كامل عويضة، ط١، (السعودية، مكتبة نزار الباز: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م): ١٥٢٤/١.

ب- أوْكَفَّ اليدا:

قال الشاعر:

يا رُبَّ سارٍ بات ما توسدا   إلا ذراع العنس أو كفَّ اليدا

اختلف في الموضع الإعرابي لـ(اليدا) في هذا البيت، فذهب ابن الأنباري محمد بن القاسم في (كتاب الأضداد) إلى أن موضع (اليدا) خفض بإضافة (الكف) إليها، وثبتت الألف فيها وهي مخفوضة؛ لأنها شبهت بالرحى والفتى على لغة من قال: قام أباك، وجلس أخاك، تشبيهاً بعصاك ورحاك[1].

وما ذهب إليه نسبه لأصحابه.. يعني الكوفيين، فقد كان كوفي المذهب[2]، وهذا يعني أن الفراء ذهب إلى أن (اليدا) في الشاهد السابق في موضع خفض بإضافة الكف إليها، قال البغدادي في حديثه عن الشاهد السابق: "وقال ابن الأنباري في (كتاب الأضداد): أنشد الفراء:

يا رب سارٍ بات ما توسدا   ....

وموضع اليد خفض بإضافة الكف إليها وتثبيت الألف فيها وهي مخفوضة...، هذا مذهب أصحابنا..."[3].

- **رأي الفراء في معاني القرآن:**

لم أجد إشارة من الفراء في معانيه إلى ما نسب إليه في هذه المسألة، وعلى هذا يكون ابن الأنباري محمد بن القاسم (٢٧١-٣٢٧) هو أول من أشار إلى ما نسب إليه فيها، ومن إنشاد الفراء للشاهد.

وما نسب للكوفيين هنا جرى عليه جماعة من علماء اللغة الذين عُنُوا بلغات العرب، كابن دريد[4]، والأزهري[5]، والجوهري[6]، وإليه ذهب ابن يعيش[7]، وابن مالك[8]، والرضي[9]، والسيوطي[10] من النحاة.

(١) ينظر: الخزانة: ٤٩٨/٧، والأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(بيروت، المكتبة العصرية: ١٤١١هـ-١٩٩١م)، ص: ١٨٨.
(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، تح: الشربيني شريده: ٩/١.
(٣) ينظر: الخزانة: ٤٩٨/٧، والأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط(بيروت، المكتبة العصرية: ١٤١١هـ-١٩٩١م)، ص: ١٨٨.
(٤) ينظر: جمهرة اللغة، ط١، (حيدر أباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف: ١٣٤٥هـ)، ٤٨٥/٣.
(٥) ينظر: تهذيب اللغة، تح: د. أحمد عبدالرحمن مخيمر، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، ٣٩٢/١٠.
(٦) ينظر: الصحاح: ١١٦٨ (دمو).
(٧) ينظر: شرح المفصل: ١٥٢/٤.
(٨) ينظر: شرح التسهيل: ٥٠/١.
(٩) ينظر: شرحه على الكافية: ٣٥٧/٣.
(١٠) ينظر: الهمع: ٣٩/١.

وحجتهم فيما ذهبوا إليه (من أن اليدا) في البيت في موضع خفض بإضافة الكف إليها: أن لغة بعض العرب في (يد): يدا أو يدى، مثل: عصا، ورحى، على القصر، فيقولون: هذه يدا، ورأيت يدا، ومررت بيدا.

وقيل: إنه أتي بـ(اليدا) في البيت على الأصل، فأصلها: يَدَيٌ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفاً فصار: يدا[1].

- **مذهب آخر في المسألة:**

ونسب للأصمعي أن (اليدا) في البيت في موضع نصب على المفعولية بـ(كفَّ)، وهو فعل ماضٍ من قولك: كف فلان الأذى عنا[2].

الترجيح:

ويترجح عندي في هذه المسألة ما نسب للكوفيين ومن جرى عليه، وهو أن (اليدا) في الشاهد المذكور موضعها خفض بإضافة الكف إليها على أن (يدا) لغة في (يد) كما صرح به جماعة من اللغويين والنحويين على القصر مثل: عصا، ورحى؛ لأن المعنى الظاهر والقريب الذي يدل عليه سياق الشاهد، أن (كفَّ) ليس فعلاً وإنما اسم أضيف إلى (اليدا)؛ لأنه أراد: أن أكثر من يسير في الليل لا يجد ما يتوسده للاستراحة إلا ذراع ناقته المعقولة، أو كفَّ يده.

والله أعلم

---

(١) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: عبدالعال سالم مكرم، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، ص٢٠٤-٢٠٥.، وتفسير اللباب، لابن عادل: ٢٠٩/٢.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٠٥.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آلـــه ومـــن والاه، واقتفى أثره، ومات على سننه إلى يوم الدين.

أما بعد، فقد عشت مع الفراء في دراسة آرائه النحوية أياماً وليالي طويلة، أفتش وأبحث عن حقيقة ما نسب له البغدادي، وما نسب له غيره، وأعرض كل ذلـــك علـــى معـــاني القـــرآن للفراء، وكانت رحلتي مع أبي زكريا الفراء ممتعة وصعبة في آن واحد، لما يتميز به هذا العلـــم من أسلوب في مناقشة المسائل النحوية، وألفاظ ومصطلحات تختلف عما ألفته في دراسة النحـــو، ثم إشاراته غير المباشرة لما يذهب إليه.

وتمخض هذا البحث عن عدد من النتائج الخاصة والعامة، ألخصها فيما يلي:

أولاً : نتائج البحث الخاصة:

١-آراء الفراء التي خالف فيها القياس:

أولاً: حروف المعاني:

ا-الناصبة للمبتدأ:

١-أجاز أن يكون معمول (لا) النافية للجنس معرفة (علماً مضافاً إلـــى الله، أو مضـــافاً كنيةً) مع حذف (أل) إن وجدت، إلا في عبدالله أجاز عمل (لا) فيه دون حذف (ال) منه، بحســـب ما نسبه له ابن السراج، وأبو حيان، والسيوطي. والقياس أن (لا) النافية للجنس معمولها نكرة.

ب -الناصبة للفعل:

٢-أجاز وقوع (أنْ) المصدرية الناصبة بعد فعل علم غير مؤول، بحسب ما نسبه له ابن مالك وغيره. والقياس أن ما يقع بعد فعل العلم وما جرى مجراه من الأفعال الدالة علـــى اليقـــين (أنْ) المخففة من الثقيلة؛ والمصدرية الناصبة للمضارع تقع بعد فعل لا يقتضي اليقين، كأفعـــال الطمع، والخوف، والتمني، والإشفاق.

ج -الحروف غير العاملة:

٣-أجاز حذف (لا) النافية من الأفعال (فتئ، وبرح، وزال) النواسخ الواقعة جواب قسم، سواء أكانت مضارعة أم ماضية؛ لأنه قد عرف موقعها. والقياس حذف (لا) النافية من هذه الأفعال النواسخ إذا كانت مضارعةو كونها في القسم أكثر.

ثانياً: الضمائر:

٤-أجاز كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء نحو قوله تعالى: ﴿بمصرخيِّ﴾، والقياس في حركتها الفتح، وعليه قراءة الجمهور: ﴿بمصرخيَّ﴾ بالفتح.

٥-ذهب إلى أن حذف ياء الضمير (ياء المخاطبة) في المبني والمعرب من الأفعال، نحو: أتَخشَينَّ يا هندَ، اخشَينَّ يا هند، لغة طيء، فيقولون: تخشِنَّ، اخْشِنّ، بحذف الياء، بحسب ما نسبه له الأشموني والبغدادي. ذهب إلى أن حذف الياء التي هي لام في الواحد المذكر في المبني والمعرب من الأفعال، نحو: ارميَنّ، واخْشَيَنَّ، ويرمِيَنَّ، وتغنِيَنَّ، لغة طيء، فيقولون: ارمِنَّ، واخْشَنَّ، ويرمِنّ، وتُغْنِنَّ، بحذف الياء، بحسب ما نسبه له الرضي. والقياس: بقاء الياء التي هي لام في الفعل وبقاء ياء المخاطبة في المبني والمعرب من الأفعال.

ثالثاً: في التراكيب:

- **التوكيد:**

٦-أجاز الجمع بين اسمين موصولين من غير فصل بينهما إذا اختلف لفظهما على سبيل التوكيد، فلا يحتاج الموصول الثاني إلى صلة. والقياس إذا أكد الاسم الموصول أن يكرر مع صلته؛ لأنها من كماله وجزء منه.

- **المطابقة:**

٧-أجاز تذكير المؤنث[(١)] المجازي الخالي من علامة التأنيث؛لخلوه من علامة التأنيث والقياس المطابقة .

٨-أجاز تذكير المصادر المؤنثة لفظاً سواء تقدمت على فعلها المسند إليها أو ما يقوم مقامه، أو تأخرت عنه حملاً على المعنى. والقياس أنه إذا تقدمت هذه المصادر المؤنثة

---

(١) تذكير المؤنث: يكون بتذكير فعله المسند إليه أو ما يقوم مقامه، كاسم الفاعل، وكاسم المفعول وغيره.

لفظاً على فعلها المسند إليها أو ما يقوم مقامه المطابقة فتؤنث أفعالها؛ لئلا يتوهم أن يسند الفعل لغير فاعله.

- **العدد:**

٩-أجاز استعمال الواحد موضع الجمع والعكس (وصف الواحد بالجمع والعكس) حملاً على المعنى. والقياس المطابقة.

٢-آراء الفراء التي خالف فيها السماع:

أولاً: حروف المعاني:

ا-الجارَّة:

١٠ - ذهب إلى أن تكرير حرف الجر من غير فصل بينهما تأكيداً من ضرورة الشعر، وورد السماع بذلك شعراً.

١١ - منع دخول الكاف على ضمير الجر إلا في الضرورة، بحسب ما نسبه له ابن عصفور. وورد السماع شعراً ونثراً بدخول الكاف على ضمير الجر.

ب-الناصبة للمبتدأ:

١٢-أوجب عمل (ليتما، ولعلما)؛ لأن (ما) لا تكفهما، ولم يجوِّز فيهما الإلغاء، بحسب ما نسبه له أبو حيان وغيره. وقد ورد السماع بجواز إعمال (ليتما)وإهمالها كما ورد بإهمال (لعلما) لمفارقتها الاختصاص بالجملة الاسمية فدخلت على الجملة الفعلية.

ثانياً: في التراكيب والأحكام:

أ- في التراكيب:

الجنس:

١٣- ذهب إلى أن الوصف المختص بالمؤنث (النساء) لم تلحقه تاء التأنيث؛ لاختصاصه بالمؤنث وليس للمذكر فيه حظ، وقصر لحاق تاء التأنيث بالوصف المختص بالمؤنث على الشعر. وقد ورد السماع شعراً، وفي كتاب الله بلحاق تاء التأنيث بالوصف المختص بالمؤنث.

ب- في الأحكام:

١٤-العامل والمعمول: منع تقديم معمول اسم الفعل عليه، وقد ورد السماع شعراً، وفي كتاب الله بتقديم معمول اسم الفعل عليه، ولكن الفراء تأوله.

١٥-منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر ضرورة. والسماع شعراً ونثراً، و القرآن الكريم ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور.

٣-آراء الفراء التي اعتمد فيها على المعنى حسب ما يقتضيه سياق الكلام:

أولاً: حروف المعاني (العاملة):

الناصبة للمبتدأ:

-في المسألة رقم(١)

الحروف غير العاملة:

١٦-ذهب إلى أن (لا) في قول العجاج:

* في بئرِ لا حورٍ سرى وما شَعَرْ *

نافية، لا زائدة؛ على أن المعنى عنده: وقع على ما لا يتبين فيه عمله، وأنه أراد: في بئر لا يحير عليه شيئاً، كأنك قلت: إلى غير رشدٍ توجه وما درى

.

ثانياً: مسائل متفرقة:

توجيه شواهد:

١٧-ذهب إلى أن (اليدا) في قول الشاعر:

يا رُبَّ سارٍ ما توسدا إلا ذراع العنسِ أو كف اليدا

في موضع خفض بإضافة الكف إليها؛ لأن سياق الكلام يدل على ذلك. وثبتت الألف فيها وهي مخفوضة؛ لأنها شبهت بالرحى والفتى، على لغة من قال: قام أباك وجلس أخاك تشبيهاً بعصاك ورحاك، وهو مذهب الكوفيين .

١٨-ذهب إلى أن (لا تنفك) في بيت ذي الرمة:

قلائص لا تنفك إلا مناخةً على الخسف أو نرمي بها بلداً قفراً

تامة؛ لأن سياق الكلام يقتضي ذلك، والمعنى: لا تنفصل عن السير إلا في حال إناختها، ولأنه أدخل (إلا) في خبرها، وإلا لا تدخل في أخبار (مازال) وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، فلا يقال: مازلت إلا قائماً.

١٩-ذهب إلى أن قولهم: (أبيتَ اللَّعنَ) بكسر (اللعنِ) غلط مستقبحاً إياه ناهياً عن استعماله؛ لأنه يخرج بذلك إلى معنى الذم، والصواب فيه الفتح (أبيتَ اللعنَ) والقصد منه المدح.

ثالثاً: في المفردات:

الظروف:

٢٠-أجاز حذف (بين) بعد (ما) ونصب ما بعدها والمجرور بإلى وإقامة الفاء مقام إلى من أي كلام بشرط أن تصلح (إلى) في آخره، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾(١)، والمعنى عند الفراء: ...مثلاً ما بين بعوضةٍ إلى ما فوقِها، فحذفت (بين) ونصبت (بعوضة) والفاء بمعنى (إلى)، وكقوله: مطرنا ما زبالةَ فالثعلبية، تقديره: مطرنا ما بني زبالة إلى الثعلبية.

٢١-ذهب إلى أن (سوى) في الاستثناء اسم بمعنى غير نحو: ما أتيت سواك: أي غيرك وليست ظرفاً، فوقعت هنا مفعولاً به.

رابعاً: في التراكيب والأحكام:

أ- في التراكيب:

العدد:

-في المسألة رقم(٩).

ب-الأحكام:

الحذف:

٢٢-أجاز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان المبتدأ (كُلاًّ أو كِلا، أو اسم استفهام، أو نكرة مسبوقة بنفي، أو إثر استفهام تفيد العموم).

٢٣-أجاز حذف (مِن) والمفضَّل عليه، إذا كان أفعل خبرا.

الإضافة:

٢٤-ذهب إلى أن قولهم: نسيج وحده، وواحد أمه، وعيير وحده، وأمثالها نكرات؛ لأنها متوغلة في الإبهام إذ لا تتعرف بإضافتها إلى مضاف إلى الضمير.

(١) البقرة: ٢٦.

٢٥-أجاز جر مميز (كم) الخبرية المفصول عنها، سواء أكان الفاصل جملة، أو ظرفـــاً، أو جاراً ومجروراً؛ لأن مميز (كم) عنده مجرور بـــ(مِن) مقدرة.

٤-الآراء التي انفرد بها الفراء:

أولاً: حروف المعاني:

الحروف العاملة:

أ -الناصبة للمبتدأ:

٢٦-أجاز دخول إنَّ على أنَّ والعكس دون الفصل بينهما تأكيداً .

- في المسألة (١٢ ، ١).

ب-الناصبة للفعل:

٢٧-أجاز إعمال وإهمال (إذن) وهي غير متصدرة في موضـــعين، الأول: إذا وقعـــت فـــي جواب شرط، الآخر: إذا وقعت في جواب أمر، أو نهي.

- في المسألة (٢).

ج-الرافعة:

٢٨-ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد (لولا) مرفوع بها أصالةً، ولم يعين نوع الرفع.

ثانياً: في المفردات:

أ-الظروف:

٢٩-ذهب إلى أن أصل ألف (بينا) بقيةً من (ما)؛ لأن أصل بينا (بينما) حـــذف منهـــا المـــيم وبقيت الألف.

ب-الضمائر:

- في المسألةرقم(٥).

ج-أسماء الإشارة:

٣٠- أجاز استعمال اسمي الإشارة (ذا، تلك) اسمين موصولين.

ثالثاً: في التراكيب والأحكام:

- في السألتين(٨،٢٢)

في التوابع:

التوكيد:

٣١-أجاز الجمع بين الحروف المترادفة من غير فصل بينها إذا اختلف لفظها على سبيل التأكيد.

في أحكام المنصوب:

٣٢-الحال: أجاز في الحال الجامدة في نحو: كلمته فماً لفم، الرفع والنصب، فأجاز قولنا: كلمتــه فمٌ لفم، وكلمته فماً لفم.

رابعاً: في مسائل متفرقة:

٣٣ -ذهب إلى أن نُعَشَ في (بنات نُعَشَ) على وزن عُمَر، لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، فيقال: هذه بنات نُعشَ مقبلةً، ومعها بنات نُعَشٍ أخرى مقبلة.

٥- آراء الفراء التي سبق بها النحاة:

أولاً: حروف المعاني

أ-العاملة: الجارة:

- في المسألة (١٠).

٣٤-أجاز زيادة الكاف مطلقاً في الشعر وفي سعة الكلام.

الناصبة للمبتدأ:

٣٥-أجاز دخول اللام في خبر (لكنَّ)؛ لأن أصلها إنَّ زيدت عليها لام وكان فصارتا جميعاً حرفاً واحداً .

-في المسألة رقم(١٢).

الناصبة للخبر:

٣٦ -أجاز العطف بــ(ليس) إذا حسنت موضع (لا)، نحو: مررت بزيدٍ لــيس عمــروٍ، أي: لا عمرو . -في المسألة رقم(١٨).

الناصبة للفعل:

-في المسألتين(٢،٢٧).

٣٧ - أجاز مجيء (كي) مخففة من (كيف)؛ لكثرة استعمال (كيف) فحذفت الفاء.

الرافعة للمبتدأ:

- في المسألة رقم(٢٨).

٣٨- ذهب إلى أن موضع الضمير المتصل بعد (لولا) رفع، ورفعه على الابتداء .

ب-غير العاملة:

-في المسألتين (١٦،٣).

ثانياً: في المفردات:

أ- الظروف:

-في المسائل(٢٩،٢١،٢٠).

ب- **الضمائر:**

-في المسألتين(٥،٤).

ج- **أسماء الإشارة والاستفهام والفعل:**

- في المسألة(٣٠).

٣٩-ذهب إلى أن (كم) مركبة من (ما) الاستفهامية، والكاف الزائدة وصلت من أولها، ثم كثر بـ(كما) الكلام فحذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها.

٤٠- ذهب إلى أن كسر نون (شتان) لغة في فتحها.

٤١-ذهب إلى ان هلم مركبة ،أصلها:هل ،ضم إليها أمّ.

ثالثاً: في التراكيب والأحكام:

أ-التراكيب

-في المسألتين(٣١،٦)

الجنس:

٤٢- ذهب إلى أن تذكير العدد في التاريخ، نحو: سافرت خمساً بين يومٍ وليلةٍ، وكتبت لخمس مضين، من باب تغليب المؤنث على المذكر

-في المسألتين(٨،٧).

ب-الأحكام

الحذف:

- في المسألة(٢٢).

٤٣-أجاز حذف نون المثنى لغير الإضافة أو شبهها أو لتقصير الصلة، للضرورة.

- **أحكام المنصوب:**

الحال:

٤٤- ذهب إلى أن إعراب (فاه) في قولهم: (كلمته فاه إلى فيَّ) نصباً على المفعولية بتقدير: جاعلاً .

-في المسألة(٣٢).

المنادى:

٤٥-أجاز في المنادى المفرد العلم إذا نوِّن للضرورة، أن ينوَّن مرفوعاً ومنصوباً

في الإضافة:

٤٦-أجاز إضافة الاسم إلى مرادفه إذا اختلف لفظهما؛ لأن السماع يؤيده.

٤٧-أجاز في (أب) المضافة لياء المتكلم ردَّ المحذوف منها وإدغامها في ياء المتكلم، فيقال: أبيَّ: ثقيل قياساً على ردها إذا أضيفت لغير ياء المتكلم .

- في المسألة(٢٥).

رابعاً: في مسائل متفرقة:

- في المسألتين(١٩،٣٣).

.

٤٨- ذهب إلى أن أصل (لهنك): إنَّ زيدت عليها لام وهاء، بعد نقل حركة الهمزة إلى الهاء، وحذفها (الهمزة).

٦-الآراء التي خالف فيها الفراءُ شيخَه الكسائي:

أولاً: في حروف المعاني

- **الناصبة للمبتدأ:**

- في المسألة(١) .

- **الناصبة للخبر:**

- في السألة(٣٦).

- **الرافعة:**

- في المسألة(٢٨).

ثانياً: في العامل والمعمول:

-في المسألة(١٤)..

٧-الآراء التي خالف فيها الفراءُ باقي الكوفيين أو بعضهم:

أولاً: في حروف المعاني:

- **الناصبة للفعل:**

٤٩- منع الفراء النصب بـ(كما) ، وأجاز الكوفيون النصب بها ؛ لأنها بمعنى كيما، وهي كي وما الزائدة، كما أجازوا أن تكف (ما) كي عن العمل فيرتفع الفعل بعدها، ويجوز أن لا تكفها فينتصب الفعل بعدها (كما).

- **الرافعة:**

-في المسألة(٢٨).

ثانياً: في المفردات:

- **أسماء الإشارة والفعل:**

-في المسألتين(٣٠،٤١).

ثالثاً: في العامل والمعمول:

- في المسألتين(١٤،١٥).

٨-استعمالات نحوية:

وقفت على بعض الألفاظ التي استعملها الفراء في معاني القرآن بمعانٍ تختلف عما تداوله دارس النحو وألفه من مصطلحات أغلبها للبصريين. وقد يكون ما استعمله الفراء هو مصطلح الكوفيين، فجمعت ما ورد في هذه الدراسة من هذه الألفاظ وما يقابلها عند البصريين على النحو الآتي:

اللفظ عند الفراء	ما يقابله عند البصريين	رقم الصفحة
الجحد	النفي	٧٨، ١٢٨
الإلقاء	الحذف	٩٢، ١٤٠
الحرف	قد يقصد به الاسم	١١٥، ١٥٣
المكني	الضمير	١١٥، ٢٢١
الصلة	حرف الزيادة	١٣١

٩-ما جاء في معاني القرآن للفراء موافقاً لما نسبه له البغدادي:

أولاً: في حروف المعاني:

أ-العاملة:

- **الجارَّة:**

- في المسألتين(١٠،٣٤).

- **الناصبة للمبتدأ:**

- في المسألة(٣٥).

- **الناصبة للخبر:**

٥٠-أجاز دخول الباء في خبر (ما) التميمية، والحجازية.

- **الناصبة للفعل:**

-أجاز إعمال (إذن) وهي غير متصدرة في ثلاثة مواضع، الأول: إذا رفعت في جواب شرط. الثاني: إذا وقعت في جواب أمر أو نهي. الثالث: إذا كانت بين الاسم وخبره مع إنَّ وحدها.

- في المسألة(٣٧).

- **الرافعة:**

- في المسألتين(٣٨،٢٨).

ب-غير العاملة:

٥٢- أجاز لحاق نون الوقاية بعد اسم الفعل المتعدي لياء المتكلم؛ لسماع بعض بني سليم يقول: مكانكني، أي: انتظرني في مكانك.

- في المسألتين(١٦،٣).

ثانياً: في المفردات:

-وذلك في المسائل رقم(٤١،٣٩،٢١،٢٠،١٨)

رابعاً: في التوابع:

البدل:

٥٣ - أجاز إبدال النكرة من المعرفة والعكس (في الاسم الظاهر) دون شرط.

٥٤ - أجاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر (المتكلم) في بدل البعض والاشتمال.

التوكيد:

-في المسألتين(٦،٣).

خامساً: في المطابقة:

في المسائل (٤٢،٩،٨).

سادساً: في أحكام المنصوب:

- في المسألتين رقم(١٥، ٤٦).

سابعاً: في مسائل متفرقة :

-في المسألتين رقم(٤٨، ٤٩

10 - ما جاء في معاني القرآن للفراء مخالفاً لما نسبه له البغدادي:

أولاً: في حروف المعاني:

- **الحروف غير العاملة:**

٥٥ - نسب البغدادي للفراء نقلاً عن ابن عصفور أنه أجاز دخول لام الابتـــداء على خبر (أنَّ) بالفتح، وصرح الفراء في معانيه بمنع دخول لام الابتداء على خبر (أنَّ)، وجواز دخولها على خبر (إنَّ) بالكسر.

ثانياً: في المفردات:

- **الضمائر:**

نسب البغدادي للفراء أنه أنكر قراءة الكسر فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿بمصـــرخيِّ﴾، وأنكـــر قول الراجز:

قال لها هل لك يا تافيِّ ....

بكسر تافيِّ

، فلم يجز كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء.

وما ذهب إليه في معاني القرآن جواز كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء؛ لسماع ذلـــك عـــن العرب، والتمس لقراءة الكسر في الآية السابقة وجهاً وهو أن تكون على الأصل في التقـــاء الساكنين وهو الكسر.

ثالثاً: في التراكيب والأحكام

الجنس: نسب البغدادي للفراء أنه أجاز تذكير المؤنث المجازي الخالي من علامة التأنيـــث فـــي الشعر. وصريح ما ذهب إليه الفراء في معاني القرآن جواز تذكير المؤنث المجازي الخالي مـــن علامة التأنيث مطلقاً في الشعر وفي السعة؛ لخلوه من علامة التأنيث.

نسب البغدادي للفراء أن الوصف المختص بالنساء لم تلحقه التاء؛ لاختصاصه بالنساء ولا حظ للذكور فيه، وأجاز لحاق التاء بهذا الوصف في الشعر.

وما ذهب إليه في معاني القرآن هو جواز لحاق التاء بالوصف المختص بالنساء في الشعر وفي النثر.

نسب البغدادي للفراء نقلاً عن الرضي أنه أجاز حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان المبتدأ لفظ كل. وفي معاني القرآن: أجاز الفراء حذف هذا الضمير إذا كان المبتدأ لفظ كل، أو كِلا، أو اسم استفهام أو نكرة مسبوقة بنفي أو إثر استفهام

١ – الأحكام:

نسب البغدادي للفراء أنه أجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وصريح ما ذهب إليه في معاني القرآن منع ذلك.

- **أحكام المنصوب:**

٥٦– نسب البغدادي للفراء أنه أجاز في المستثنى (في الاستثناء المفرغ) النصب على الاستثناء. وصريح ما ذهب إليه في معاني القرآن أن إعراب المستثنى في الاستثناء المفرغ بحسب العوامل (موقعه).

– نسب البغدادي إلى الفراء نقلاً عن أبي حيان أنه أجاز في المنادى المفرد العلم إذا نوِّن للضرورة، الرفع والنصب، وأنه اختار النصب، وصريح ما ذهب إليه في معاني القرآن أنه أجاز فيه الوجهين، دون تفضيل أو اختيار للنصب.

11– الآراء المنسوبة إلى الفراء التي لم يرد لها ذكر في معاني القرآن:

وذلك في المسائل رقم(١،٥،١٢،١٧،١٩،٢٤،٢٦،٢٩،٣٢،٣٣،٣٦،٤٣،٤٤،٤٧،٥٠).

–كسر ياء المتكلم المدغم فيها ياء،لغة حكاها الفراء.

– كسر ياء المتكلم الدغم فيها ياء لغة بني يربوع حكاها عنهم الفراء.

–كسر نون (شتان) لا غير.

٥٧- (على،عن)حرفان بعد (من).

٥٨- (على)اسم بعد(من).

٥٩- (مِن) ما لا تدخل عليه من حروف الجر:

- دخولها على حروف الجر كلها سوى(مذ،واللام ،والباء،وفي).

- دخولها على حروف الجر كلها سوى(اللام،والباء،وفي).

- دخوله على حروف الجر كلها سوى(من،والباء،وفي).

-نَعش في(بنات نَعش) ممنوعة من الصرف ؛للعلمية والتأنيث.

٦٠- جواز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه.

ملاحظة:

ولعل السبب في مخالفة بعض ما نسبه البغدادي للفراء لما جاء في معاني القرآن، وبعض الآراء المنسوبة للفراء لم يرد لها ذكر في معاني القرآن، يرجع إلى فقد كثير من كتب الفراء، فما وصلنا منها إلا القليل، فربما يكون ما لم يرد في معاني القرآن من الآراء المنسوبة إليه مضمن في كتب أخرى، أو قد يكون عدل في مواضع أخرى عما نسب إليه.

-12 - أصول اعتنى بها الفراء:

أولاً: كثرة الاستعمال، ومعرفة موضع الحرف يؤدي إلى الحذف:

- وذلك في السائل رقم:(٣٧،٣٩،٤٨).

ثانياً: كثرة الاستعمال أدى إلى استعمال الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل:

- وذلك في المسألةرقم(٣٨).

ثالثاً: كثرة الاستعمال يؤدي إلى جعل الكلمتين كلمة واحدة:

- وذلك في المسألة رقم(٤١) .

-13- كان البغدادي مسبوقاً في كل ما نسبه إلى الفراء من آراء بمن تقدمه من العلماء نقل عنهم، إلا في عشر مسائل لم أهتد إلى من عنهم ،أو سبقه فيها هي:

المسائل رقم(٣،٤،٦،٧،١٠،١٤،١٥،٢٧،٢٩،٤٢).

وثبت في البحث أن ما نسبه البغدادي للفراء في المسائل (٤،٧،١٤) مخالف لما جاء في معاني القرآن للفراء، وهذا يثير تساؤلاً عما إذا كان البغدادي اطلع على تراث الفراء، أو اكتفى بما نقله عمن سبقه في كل ما نُسب للفراء.

14- الآراء التي نسبها البغدادي للفراء نقلاً عن النحاة ولم أجدها عندهم:

- وذلك في المسائل رقم(١،٤٥،٦٠)

٦١- منع دخول الكاف على ضمير الجر في السعة.

٦٢- جواز دخول الكاف على الرفع المتصل في السعة.

نسب البغدادي هذه الآراء للفراء نقلاً عن أبي حيان في تذكرته، ولم أقف عليها في تذكرته المطبوعة.

- نُعَش في(بنات نُعش) في ميزان عَمر لا ينصرف في المعرفة 'وينصرف في النكرة .نقلا عن الصاغاني في العباب،ولم أجده فيه .

15-أسماء أول من نسب الرأي إلى الفراء في كل مسألة بناءً على ما توفر لي من مصادر مرتبة بحسب وفياتهم:

١- ابن السكيت: ١٨٦-٢٤٤هـ.

أ- نسب للفراء حكاية: ما أتيت أحداً سواءَك.

ب- في المسألة رقم(١٣).

٢- ابن قتيبة الدينوري: ٢٧٦هـ.

في المسألة رقم(٥٩).

٣ -ا لمفضل بن أبي سلمة:حوالي ٢٩٠ ه

-في المسألة رقم(٤٨).

٤ – ثعلب: ٢٩١هـ.

أ- في المسألتين رقم(٤٧،٣٦)

ب- كسر نون (شتان) لا غير .

٥- ابن السراج: ٣١٦هـ.

-في المسألة رقم(١) .

٦-أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري: ٣٢٧هـ.

-قي المسائل رقم(١٩،١٧،٤١،٢٤،٢٣).

٧-النحاس: ٣٣٨هـ.

-في المسألتين رقم(٣٥،٢٧).

٨-الزجاجي: ٣٤٠هـ.

- في المسألة رقم(٤٥).

٩-السيرافي: قبل ٢٧٠-٣٦٨هـ.

- في المسألتين رقم(٥٤،٣١).

-الأزهري: ٢٨٢-٣٧٠هـ.

- في المسائل رقم(٥٨،١٨،١٦).

١١-أبو علي الفارسي: ٣٧٧هـ.

- في المسألة رقم(٣٧).

١٢-ابن جني: ٣٩٢هـ.

- في المسألة رقم(٤٣) .

١٣-الجوهري: ٣٩٣هـ.

أ- في المسألة رقم(٤٦) .

ب-منع صرف نَعْشْ مع بنات (بنات نَعْش) للعلمية والتأنيث.

١٤-ابن فارس: ٣٩٥هـ.

- في المسألتين رقم(٣٩،٩).

-الهروي: ٤١٥هـ.

- في المسألة رقم(٣٨).

١٦السَّيد المرتضى: ٣٥٥-٤٣٦هـ.

- في المسألة رقم(٨).

١٧-ابن الشجري: ٥٤٢هـ.

- في المسألة رقم(٢٨).

١٨-ابن الأنباري (أبو البركات): ٥٧٧هـ.

- في المسألة رقم(٥٠).

١٩-الصاغاني: ٥٧٧ - ٦٥٠ هـ-

- في المسألة رقم(٤٠).

٢٠-ابن عصفور: ٦٦٣هـ.

- في المسائل رقم(٦٠،٥٥،١١).

٢١ -القرطبي: ٦٧١هـ.

- في المسألة رقم(٢٠).

٢٢-ابن مالك: ٦٧٢هـ.

- في المسائل رقم(٥٢،٣٤،٢).

٢٣-الرضي: ٦٨٨هـ.

٦٣-منع نداء النكرة مفردة إلا أن تكون موصوفة أو خلفاً من موصوف ومذهب الفراء جواز ذلك.

- في المسائل رقم(٢٥،٢٢،٥).

٢٤-أبو حيان: ٧٤٥هـ.

٦٤-جواز دخول الكاف على ضمير النصب المنفصل، بحسب ما نقله عنه البغدادي.

- في المسائل رقم(٦٢،٥٣،٥١،٤٩،٤٤،٣٢،٢٦،١٢).

٢٥- الأشموني: ٩٠٠هـ.

- لغة طيء حذف ياء الضمير (ياء المخاطبة) في المعرب والمبني من الأفعال (بعد الفتحة)، هل تخشيَنَّ يا هند، واخشَينَّ يا هند، فيقولون: تخْشِنَ، اخشِنَّ، بحذف الياء.

٢٦-السيوطي: ٩١١هـ.

-في المسألة رقم(٢١).

١٦-مسائل الخلاف التي لم يذكرها ابن الأنباري أو العكبري:

وهي المسائل رقم(١،٣٦،٤٤،٤٦،٤٧).

ثانياً : النتائج العامة والتوصيات:

أولاً: النتائج العامة:

١- الفراء سماعي في المقام الأول، وهذه حقيقة؛ بدليل احتجاجه في غالبية المسائل بالمسموع ويقيس عليه .

٢- تنوع المسموع الذي احتج به الفراء لمذهبه من شواهد شعرية، وآيات قرآنية، وأقوال العرب.

٣- كثرة ما احتج به الفراء من الشواهد الشعرية، منها المنسوب لقائل ،ومنها غير المنسوب، فيحتج بكل ما سمعه ولا يحرص على عزو الشواهد لقائليها، بل ربما سمع بعض بيت فاحتج به.

٤- اهتم الفراء بالتعليل لما ذهب إليه، وهو مظهر واضح في معاني القرآن؛ لأنه يحترم المسموع ولا يتردد في قبوله، فيلجأ إلى التعليل في بيان رأيه وتوجيهه بما يمتلكه من عقلية فذة، وعلم واسع، وحفظ كثير، فيخالف بذلك كثيراً مما عليه القياس النحوي البصري.

٥- احتج الفراء بالقراءات المتواترة، و القراءات الشاذة ، إلا أن احتجاجه بالمتواتر من القراءات أكثر من الشاذ.

٦- الضرورة عند الفراء ما جاء في الشعر دون النثر، سواء كان عن مندوحة أم لا.

٧- كان اهتمام الفراء بالمعنى وما يدل عليه سياق الكلام واضحاً في كثير مما ذهب إليه.

٨- ظهر الفراء في هذا البحث مبتعداً عن تقليد البصريين مما أوقعه في تأويلات مشكلة، كمذهبه في القول بتركيب (كم)، وأصل: لهنك.

٩- ظهر الفراء في هذا البحث أنه دقيق الملاحظة لأساليب العرب واستعمالاتهم، كملاحظته لاستعمالهم بعض أسماء الإشارة أسماءً موصولة، واستعمالهم المفرد موضع الجمع والعكس، والجمع بين المترادف من الحروف تأكيداً.

١٠- ظهر من هذا البحث إهمال الفراء الحديث عن سيبويه وكأنه لم يقرأ له.

١١- ظهر أن ما استدل به الفراء والكوفيون، وما استدل به البصريون في بعض المسائل هو هو، ولكن الاختلاف في التعامل مع هذه الأدلة، فأولها البصريون، واعتمد ظاهرها الفراء والكوفيون.

ثانياً: التوصيات:

وأخيراً فإنني أوصي بإعادة تحقيق ودراسة كتاب معاني القرآن للفراء؛ لشرح وتفسير نصوصه ومصطلحاته؛ للوقوف على مراد الفراء في كل نص، وتحديد مذهبه بصورة واضحة، ثم لإخراج معاني القرآن بصورة واضحة جلية، يسهل على الدارسين الرجوع إليه والاستفادة منه كمرجع أساسي للنحو الكوفي، والوقوف على ملامحه بشكل دقيق، والاستفادة منه.

كما أوصي بدراسة شواهد معاني القرآن دراسة متعمقة والاستفادة منها ثروة قيمة وصلتنا من إمام ثقة سمع عن العرب الخُلّص وشافههم.

وأوصي بتكثيف الدراسة لكتاب خزانة الأدب للبغدادي؛ لأهميته، فقد نقل عن العلماء آراء قيمة كثيرة جداً في جميع فروع اللغة، فيعد أجمع كتاب لآراء العلماء.

كما أنه أورد آراء كثيرة في جميع فروع اللغة للكوفيين وأعلامهم يمكن من خلالها الوقوف على ملامح وأصول النحو الكوفي، وإبرازه بصورة واضحة ودقيقة.

إضافة إلى أنه أشار إلى عدد كبير من الكتب التي نقل عنها كثيرا من الآراء النحوية واللغوية والصرفية، وليست موجودة، و يمكن أن تكون غير محققة، فيجدر البحث عنها وتحقيقها ودراستها؛ للاستفادة منها، وإضافتها إلى المكتبة العربية، من هذه الكتب على سبيل الذكر لا الحصر:

- أمالي أبي حيان.
- فائت الجمهرة.
- الحاشية الهندية، للدماميني.
- بقية تذكرة أبي حيان.
- شرح الفصيح، لـ(اللبلي)، لـ(ابن درستويه)، لـ(المرزوقي).
- التذكرة القصرية، لأبي علي الفارسي.
- حواشي ابن المستوفى.
- شرح أبيات الإيضاح، لابن بري.
- إعراب الحماسة، لابن جني.
- شرح الحماسة، للمرزوقي.
- شرح شواهد الغريب، ليوسف السيرافي.

المصادر والمراجع

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبدالرحمن بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: د. طارق الجنابي، ط١، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي،ابن أبي الربيع ، تح: عياد الثبيتي، ط١، (بيروت، دار الغرب الإسلامي: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

٣- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب،ابن السيد البطليوسي ، تح: مصطفى السقا، و د. حامد عبدالمجيد، (القاهرة، مطبعة دار الكتب: ١٩٩٦م).

٤- المحتسب في تبيين وجوه القرآن والإيضاح عنها،ابن جني ، تح: علا النجدي، ناصف، عبدالحليم النجار، د. عبدالفتاح اسماعيل شلبي، (القاهرة: ١٩٨٦م).

٥- شرح جمل الزجاجي،ابن خروف الأشبيلي ، تح: سلوى عرب، ط١، (مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي: ١٤١٩هـ).

٦- شرح جمل الزجاجي،ابن عصفور، تح: د. صاحب أبو جناح، (العراق، مكتبة الثقافة الدينية).

٧- المساعد على تسهيل الفوائد،ابن عقيل تح: د. محمد كامل بركات، ط٢، (مكة المكرمة، معهد الدراسات والبحوث: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

٨- (السبعة في القراءات)،ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، ط٢، (القاهرة، دار المعارف: ١٤٠٠هـ).

٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ابن هشام تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، (بيروت، الدار النموذجية للطباعة: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م).

١٠- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (حتى بآخر باب أفعل التفضيل)،أبو حيان الأندلسي، تح: سدني جليزر، (أمريكا، نيوهافن: ١٩٤٧م).

١١- إتحاف فضلاء البشر،أحمد البناء، تح: د. شعبان محمد اسماعيل، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

١٢- أدب الكاتب،ابن قتيبة، تح: د. محمد الدالي، ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). ، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، ط٤ (مصر، المكتبة التجارية: ١٩٦٣م،وط١تح:علي محمد زينو.

١٣- التوابع في معاني القرآن للفراء ،جمعاًودراسةوتوجيها،عبير النفيعي،رسالة ماجستير.

١٤- آراء الفراء في مغني اللبيب جمعاً ودراسة وتصنيفاً، الباحثة هنادي كشميري، رسالة ماجستير.

١٥- المرتجل،أبو محمدالخشاب،تحقيق ودراسة:علي حيدر(دمشق: ١٣٩٢ - ١٩٧٢

١٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح د. رجب عثمان محمد، ط١، (القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

١٧- أسرار العربية،ابن الأنباري ابو البركات، تح: فخر صالح قباوة، ط١، (بيروت، دار الجيل: ١٩٩٥م). ، تح: محمد بهجة البيطار (دمشق: المجمع العلمي العربي: ١٩٥٧م

١٨- آراء الكسائي والفراءالواردة في كتاب همع الهوامع للسيوطي،خديجة الحفظي،رسالة ماجستير.

١٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تقديم: حسن حمد، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٢٠- إصلاح المنطق، ابن السكيت، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام محمد هارون، ط٤، (القاهرة، دار المعارف).

٢١- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، ط١ (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٢٢- مختار الصحاح،الرازي،تح:محمود خاطر،(بيروت مكتبة لبنان ناشرون:١٤١٥ -١٩٩٥)

٢٣- إعراب القرآن، للنحاس،تح:زهيرغازي زاهد،ط٢،٣ (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).

٢٤- الأغفال،أبو علي الفارسي تح: د. عبدالله عمر الحاج إبراهيم، ط.د، (أبو ظبي، المجمع الثقافي).

٢٥- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب،ابن السيد البطليوسي،تح:مصطفى السقا،د:حامدعبدالمجيد، (القاهرة، دار الكتب المصرية: ١٩٩٦م).

٢٦- أمالي ابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، ط١، (القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

٢٧- أمالي المرتضى (غرر الفوائد، ودرر القلائد)، الشريف الرضي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت، المكتبة العصرية: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

٢٨- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، (القاهرة، دار الطلائع).وأخرى بتقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٢٩- النحو والتصريف عند الفراء،عبد الفتاح محمدحبيب،رسالةدكتوراه.

٣٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ابن هشام، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، طبعة جديدة، (صيدا، المكتبة العصرية: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٥، (بيروت، دار الجيل: ١٩٧٩م).

٣١- النحو الوافي،عباس حسن(ت:١٣٩٨ه)،ط٥(دار المعارف).

٣٢- الإيضاح في شرح المفصل،ابن الحاجب، تح وتقديم: د. موسى بناي العليلي، (بغداد، مطبعة العاني).

٣٣- الإيضاح، أبو علي الفارسي، تح: د. كاظم بحر المرجان، ط٢، (بيروت، عالم الكتب: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).

٣٤- أبو زكريا الفراءومنهجه في النحو واللغة،أحمدمكي الأنصاري.

٣٥- اللباب في علم الإعراب، تح: د. شوقي المصري، ط١، (مكتبة لبنان: ١٩٩٦م).

٣٦- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ط٢، (دار الفكر: ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م).

، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، ط١(بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، ٢٣٢/٤.

، ط.د، (مصر، مكتبة ومطابع النصر الحديثة).

٣٧- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،د:مهدي المخزومي،ط

٣٨- البسيط في شرح جمل الزجاجي،ابن أبي الربيع، تح: د. عيَّاد الثبيتي، ط١، (بيروت، دار الغرب الإسلامي: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).

٣٩- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، تح: محمد المصري، ط١، (الكويت، جمعية إحياء التراث الإسلامية: ١٤٠٧هـ).

٤٠- البيان في غريب إعراب القرآن،ابن الأنباري أبو البركت، تح: د. طه عبدالحميد طه، (الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

٤١- تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الزبيدي، تح مجموعة من المحققين (دار الهداية)

، تح: مصطفى حجازي، (مطبعة حكومة الكويت: ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م

٤٢- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، (بيروت، دار الكتب العلمية).

٤٣- تأويل مشكل القرآن،ابن قتيبة، تح: السيد أحمد صفر، (دار إحياء الكتب العربية).

٤٤- التبصرة والتذكرة،الصيمري، تح: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، (دمشق، دار الفكر: ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

٤٥- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تح: د. عبدالرحمن سليمان العثيمين، ط١، (الرياض، مكتبة العبيكان: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٤٦- التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهرين عاشور، (تونس، دار سحنون للنشر والتوزيع: ١٩٩٧م).

٤٧- تخليص الشواهد بتلخيص الفوائد،ابن هشام، تح: د. عباس مصطفى الصالحي، ط١، (لبنان، دار الكتاب العربي: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٤٨- تذكرة النحاة،أبو حيان الأندلسي، تح: د. عفيف عبدالرحمن، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٤٩- تذهيب اللغة،الأزهري، تح: عبدالسلام محمد هارون، (مصر، دار القومية العربية: ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

٥٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق، دار القلم: ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

٥١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،ابن مالك، حققه وقدم له: محمد كامل بركات، (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر: ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م).

٥٢- تهذيب إصلاح المنطق،الخطيب التبريزي، تح: فخر الدين قباوة، ط١، (بيروت: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٥٣- تهذيب اللغة،الأزهري، تح: د. أحمد عبدالرحمن مخيمر، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

، تح: عبدالسلام هارون، ط١، (دار إحياء التراث العربي: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

، تعليق عمر سلامي، وعبدالكريم حامد، ط١، (لبنان، دار إحياء التراث العربي: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٥٤- توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع)،ابن الخباز، تح: أ.د. فايز زكي محمد دياب، ط٢، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

٥٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،المرادي، تح: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، (دار الفكر: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م).

٥٦- الثقات، محمد بن أحمد بن حبان، تح: السيد شرف الدين أحمد، ط١، (دار الفكر: ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

٥٧- جامع البيان في تأويل القرآن،ابن جرير الطبري، تح: أحمد محمد شاكر، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

٥٨- الجامع الصغير في النحو، ابن هشام، تح: أحمد محمد الهرميل، (القاهرة: مكتبة الخانجي: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).

٥٩- الجامع لأحكام القرآن،القرطبي، تح: هشام سمير البخاري، (الرياض، دار عالم الكتب: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).
٦٠- المقتصد في شرح الإيضاح،الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، (العراق، دار الرشيد للنشر: ١٩٨٢م).
٦١- الجمل في النحو، المنسوب للفراهيدي، تح: فخرالدين قباوة، ط٥، (١٩٩٥م).
٦٢- جمهرة اللغة،ابن دريد، ط١، (حيدر أباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف: ١٣٤٥هـ).
٦٣- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن ابن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة، ونديم قابيل، ط١، (حلب، المكتبة العربية: ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).
٦٤- الجواهر الحسان في تفسير القرآن،الثعالبي، ط (بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات) .
٦٥- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت، دار الفكر: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
٦٦- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: د. عبدالعال سالم مكرم، (بيروت، دار الشرق: ١٤٠١هـ).
، تح: عبدالعال سالم مكرم، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٦٧- خزانة الأدب،عبد القادر، تح وشرح عبدالسلام محمد هارون، (القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
٦٨- الخصائص، ابن جني، تح: د. عبدالحميد هنداوي، ط٢، (بيروت، دار الكتب العلمية).
٦٩- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تح: د. محمد أحمد الخراط، ط١، (دمشق، دار القلم: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
٧٠- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء،المختارأحمد، ط١، (بيروت، دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع: ١٤١١هـ-١٩٩١م).
٧١- الدرر اللوامع على شرح جمع الجوامع، أحمد بن أمين الشنقيطي، شرح وتحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، (بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).
٧٢- دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تعليق: محمود محمد شاكر، ط٥، (مدينة ١٦ أكتوبر، الشركة الدولية للطباعة: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
٧٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني،المالقي، تح: أ.د. أحمد محمد الخراط، ط٣، (دمشق، دار القلم: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

٧٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي أبو الفصل، (بيروت، دار إحياء التراث العربي).

٧٥- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي،محمد أحمدالأزهري الهروي، تح: د. محمد جبر الألفي، ط١، (الكويت، وزارة الأوقاف: ١٣٩٩هـ).

، تح: الشربيني شريدة،(القاهرة،دارالحديث:١٤٢٩ه - ٢٠٠٨ه).

، تح: د. حاتم الضامن، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٧٦- الجمل في النحو ،الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

٧٧- البرهان في علوم القرآن،الزركشي، تح: دمحمد أبو الفضل إبراهيم، ط.د، (بيروت، دار المعرفة: ١٣٩١هـ)، ج٤.

٧٨- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، ط٢، (القاهرة، دار المعارف: ١٤٠٠هـ).

٧٩- سر صناعة الإعراب،ابن جني، دراسة وتح د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق، دار القلم: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٨٠- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، عبدالمنعم ثائر، ط١ (دمشق، دار الفكر: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٨١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢، (دمشق، دار الفكر: ١٩٨٥م).

٨٢- شرح أبيات إصلاح المنطق،السيرافي، تح: ياسين محمد السَّواس، ط١، (دمشق، الدار المتحدة: ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٨٣- شرح أبيات سيبويه المختصر، ابن النحاس، تح: زهير غازي زاهد، (العراق، النجف: ١٩٧٤)،

٨٤- شرح أبيات معاني القرآن للفراء ومواضع الاحتجاج بها، للدكتور ناصر حسين علي، ط١، (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

٨٥- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)،أبو علي الفارسي، تح: د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق، دار القلم: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٨٦- شرح التسهيل،ابن مالك، تح: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، (مصر، هجر للطباعة والنشر: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

٨٧- شرح التسهيل،المرادي، تح: محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد، ط١، (المنصورة، مكتبة الإيمان: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
٨٨- شرح الفصيح،الزمخشري، تح: د. إبراهيم الغامدي، (مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث: ١٤١٧هـ).
٨٩- شرح ألفية ابن مالك،ابن الناظم، تح: عبدالحميد السيد عبدالحميد، (بيروت، دار الجيل).
، تح: محمد بن سليم اللبابيدي، (بيروت، منشورات ناصر خسروا).
٩٠- شرح ألفية ابن معطي،ابن جمعة الموصلين، تح: د. علي التوعلي، (الرياض، مكتبة الخزيجي: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
٩١- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح: د. عبدالمنعم أحمد هريدي، ط (مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث).
، ط١، (دار المأمون للتراث: ١٤٠٢هـ-١٩٧٣م).
٩٢- شرح اللمع،ابن برهان، تح: فائز فارس، ط١، (الكويت، السلسلة التراثية: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).
٩٣- شرح المفصل، ابن يعيش، ط.د (بيروت، عالم الكتب)، ٧/١٧-١٨، ٨/٤٣. والمقرب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري، عبدالله الجبوري، ط١، (مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية: ١٣٩١هـ-١٩٧١م).
٩٤- شرح المقرب المسمى التعليقة،بهاء الدين بن النحاس الحلبي، تح: د. خيري عبدالراضي عبداللطيف، ط١، (المدينة المنورة، مكتبة دار الزمان: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
٩٥- شرح الوافية نظم الكافية،ابن الحاجب، تح: د. موسى بناي العليلي، (العراق، مطبعة الآداب: ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
٩٦- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تقديم: فواز الشعار، إشراف: د. اميل بديع يعقوب، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٩٧- شرح سنن ابن ماجة، الأعلام بسننه عليه السلام، مغلطاي بن فليج بن عبدالله البكجري، تح: كامل عويضة، ط١، (السعودية، مكتبة نزار الباز: ١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
٩٨- شرح شذور الذهب ابن هشام، تح: عبدالغني الدقرا، ط١، (دمشق، الشركة المتحدة: ١٩٨٤م).

شرح شذور الذهب،ابن هشام، ط١ (دمشق، دار ابن كثير: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
٩٩- شرح شواهد التحفة الوردية، عبدالقادر البغدادي، دراسة وتحقيق د. عبدالله بن علي شلال، ط١، (الرياض، مكتبة الرشد: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

١٠٠- شرح قطر الندى وبدل الصدى، ابن هشام، تح: د. محمد محي الدين عبدالحميد، ط١١، (القاهرة).

١٠١- شفاء العليل في إيضاح التسهيل،السلسيلي، تح: د. الشريف عبدالله الحسيني، (مكة المكرمة، المكتبة الفيصلية: ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٠٢- التصريح بمضمون التوضيح،الشيخ خالد الأزهري، تح: عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط١، (الزهراء للإعلام العربي: ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).

١٠٣- الصاجي في فقه اللغة،أحمد بن فارس، تح: السيد أحمد صقر، (القاهرة، مطبعة عيسى الباني).
، تح: د. مصطفى الشويمي، (بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر: ١٩٦٤م).

١٠٤- الصحاح،الجوهري، تح: عبدالغفور عطار، ط١، (القاهرة: ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م)، ط٤ (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

١٠٥- ضرائر الشعر، ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق د. السيد إبراهيم محمد، ط١، (دار الأندلس للطباعة والنشر: ١٩٨٠م).

١٠٦- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، محمود شكري الألوسي البغدادي، شرح محمد بهجة الأثري البغدادي، ط١، (القاهرة، دار الأوقاف العربية: ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

١٠٧- ضرورة الشعر،أبو سعيد السيرافي، تح: د. رمضان عبدالتواب، ط١، (بيروت، دار النهضة العربية: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

١٠٨- حجة القراءات ،عبد الرحمان بن محمدبن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٢هـ).

١٠٩- علل النحو،ابن الوراق، تح: محمود جاسم الدرويش، ط١، (الرياض، مكتبة الرشد: ١٤٢٠هـ-١٩٩٠م).

١١٠- عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تح: عدنان عبدالرحمن الدوري، (بغداد، مكتبة العاني: ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

١١١- غريب الحديث، أحمد محمد إبراهيم الخطابي، تح: عبدالكريم إبراهيم العزباوي، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى).

١١٢- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير،الشوكاني ، ط(بيروت، دار الفكر).

١١٣- الفرائد الجديدة، والمواهب الحميدة،السيوطي، تعليق: محمد الملال أحمد الكربي (العراق، وزارة الأوقاف).

١١٤- فقه اللغة وسر العربية،الثعالبي ، تح: د. فائز محمد، د. اميل يعقوب، ط٤، (بيروت، دار الكتاب العربي: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

١١٥- الفوائد الضيائية،نور الدين الجامي، تح: د. أسامة طه الرفاعي، (العراق، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

١١٦- الكامل، أبو العباس محمد بن المبرد، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه د. محمد أحمد الدالين ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

١١٧- كتاب الأزهية في علم الحروف،الهروي، تح: عبدالمعين الملوحي، ط٢، (دمشق، مجمع اللغة العربية: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

١١٨- كتاب الأضداد،ابن الأنباري محد بن القاسم، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (بيروت، المكتبة العصرية: ١٤١١هـ-١٩٩١م).

١١٩- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. عبدالله درويش، (بغداد، مطبعة العاني: ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م).

١٢٠- كتاب اللامات،أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، ط٢، (دمشق، دار الفكر: ١٩٨٥م).

١٢١- كتاب اللمع في العربية، ابن جني، تح: فائز فارس، (الكويت، دار الكتب الثقافية: ١٩٧٢م).

١٢٢- كتاب المذكر والمؤنث، ابن الأنباري، تح: الشربيني شريده، (القاهرة، دار الحديث: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

١٢٣- كتاب حروف المعاني،الزجاجي، تح: د. علي توفيق الحمد، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

١٢٤- المقرب،ابن عصفور، تح:أحمد عبد الستار الجواري،عبدالله الجبوري،ط١(مكة المكرمة،المكتبة الفيصلية : ١٣٩١- ١٩٧١

١٢٥- كتاب ما اتفق لفظهواختلف معناه،المبرد، (طبعة السلفية: ١٣٥٠هـ).

١٢٦- الكتاب،سيبويه، تح:عبدالسلام محمد هارون (بيروت،عالم الكتب) .

١٢٧- الكشاف،الزمخشري، تح: أحمد عبدالواحد، وعلي محمد معوض، (الرياض، مكتبة العبيكان: ١٤١٨هـ-٢٠٠١م).

١٢٨- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تح: عبدالرحيم الطرهوني، ط.د، (القاهرة، دار الحديث: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).

١٢٩- اللباب في علل البناء والإعراب،أبو البقاء العكبري، تح: عبدالإله النبهان، ط١، (دمشق، دار الفكر: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

، تح: غازي مختار طليمات، ط١، (دمشق، دار الفكر: ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

١٣٠- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل، تح: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

١٣١- لسان العرب، ابن منظور، (القاهرة، دار الحديث: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).
، تصحيح نخبة من الأساتذة المتخصصين، (القاهرة، دار الحديث: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م).
١٣٢- اللمع في العربية،ابن جني، تح: فائز فارس، (الكويت، دار الكتب الثقافية).
١٣٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني،المالقي، تح ودراسة أ.د. أحمد محمد الخراط، ط٣، (دمشق، دار القلم: ١٤٢٩هـ).
١٣٤- مجاز القرآن،أبو عبيدة، تعليق: د. فؤاد سزكين، (مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع).
١٣٥- مجالس ثعلب، تح: عبدالسلام محمد هارون، ط٢.
١٣٦- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد (١١٦)، بحث (نزع الخافض في القرآن).
١٣٧- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، العدد (٢٦)، صفر ١٤٢٤هـ، جـ١٥/٦٨٥.
١٣٨- مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر - فرع الزقازيق، د. سعد الغامدي.
١٣٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق غالب بن عطية الأندلسي، تح: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط١، (لبنان، دار الكتب العلمية: ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
١٤٠- المحكم والمحيط الأعظم،ابن سيده، تح: عبدالحميد هنداوي، (بيروت، دار الكتب العلمية: ٢٠٠٠م).
١٤١- مختار الصحاح، الرازي، تح: محمود خاطر، (بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
١٤٢- مختصر ابن كثير، تح: محمد علي الصابوني، ط١، (بيروت، دار إحياء التراث العربي: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
١٤٣- المخصص، ابن سيده، تح: خليل إبراهيم خصال، ط١، (بيروت، دار إحياء التراث العربي: ١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
١٤٤- المذكر والمؤنث، الفراء، تح: رمضان عبدالتواب، (مكتبة دار التراث، القاهرة: ١٩٧٥م).
، تح: رمضان عبدالتواب، ط٢، (القاهرة، مكتبة التراث: ١٩٨٩م).
١٤٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها،السيوطي، تح: فؤاد علي منصور، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٩٨م).
١٤٦- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تح ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، (القاهرة، مطبعة المدني: ١٤٠٢هـ-١٩٨٥م).

١٤٧- المسائل الحلبيات،أبو علي الفارسي، تح: د. حسن هنداوي، ط١، (دمشق، دار القلم للطباعة والنشر: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

١٤٨- المسائل العسكرية،أبو علي الفارسي، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، (القاهرة، مطبعة المدني: ١٤٠٣هـ-١٩٨٩م).

١٤٩- المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات)،أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عيد السنكاوي، (بغداد، مطبعة العاني).

١٥٠- مشكل إعراب القرآن،مكي بن أبي طالب، تح: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٥هـ).

١٥١- معاني القرآن وإعرابه،الزجاج، تح: د. عبدالجليل عبده شلبي، ط١، (بيروت، عالم الكتب: ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

١٥٢- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ط.د، (بيروت، عالم الكتب).

١٥٣- معاني القرآن، الأخفش، تح: د. هدى قراعة، ط١، (القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٤١١هـ-١٩٩٠م).

١٥٤- معجم الصحاح،الجوهري، ط٣ (بيروت، دار المعرفة: ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

١٥٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك، د. محمد علي حمد الله، ط٦، (بيروت، دار الفكر: ١٩٨٥م).

، تح:محمد محيي الدين عبد الحميد(بيروت ،الدار النموذجية للطباعة:١٤٢٥- ٢٠٠٥).

١٥٦- المفصل في صنعة الإعراب،الزمخشري، تح: د. علي أبو ملحم، ط١، (بيروت، دار ومكتبة الهلال: ١٩٩٣م).

المفصل في صنعة الإعراب، تقديم د. اميل بديع، ط١، (بيروت، دار الكتب العلمية: ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).

١٥٧- المفصل في علم العربية، الزمخشري، تح: محمد عزالدين السعيدي، (بيروت، دار إحياء العلوم: ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

١٥٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،الشاطبي، (مكة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي).

١٥٩- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، (لبنان، دار الكتب العلمية: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).

١٦٠- المقتضب،المبرد، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، (القاهرة، لجنة إحياء التراث).
، تح: محمد عبدالخالق عظيمة، ط٢، (بيروت، عالم الكتب).

١٦١- الممدود والمنقوص، الفراء، تح: عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، ط٣، (القاهرة، دار المعارف).
١٦٢- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، شرحه محمد بهجـــة البيطـــار، (دمشـــق، مطبوعات المجمع العلمي العربي).
١٦٣- النحو وكتب التفسير، إبراهيم رفيدة، ط٣، (ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع: ١٣٩٩هـ- ١٩٩٠م).
١٦٤- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، طبعة دار الكتاب العربي.
١٦٥- النكت الحسان،أبو حيان الأندلسي، تح: د. عبدالحسين الفتلي، ط١، (بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
١٦٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تح: زهير عبدالمحسن سلطان، ط١، (الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، دراسة وشرح: د. عبد العال سالم

الفهارس:

٥- فهرس الآيات والقراءات

٦- فهرس الأحاديث

٧- فهرس الأمثال وأقوال العرب

٨- فهرس الشعر والرجز

٩- فهرس الموضوعات

١ ـ فهرس الآيات والقراءات:

الآيـــــة	السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
﴿إيَّاك نَعْبُدُ﴾	الفاتحة: ٥	٣٠٥
﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾	البقرة: ٦	١٤٦
﴿الذي خلقكم والذين مَنْ قبلكم﴾	البقرة: ٢١	١٩٧
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾	البقرة: ٢٦	١٣٩ ، ١٤٢
﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ﴾	البقرة: ٨٥	١٦٢
﴿ئو ئو ئوٌ﴾	البقرة: ٨٨	١٣٤
﴿فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾	البقرة: ١٠٨	١٤٦، ١٤٨
﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ﴾	البقرة: ١٣٦	٢٢٣
﴿ ❒◆✁✍❶⬂📄➔❷⬉❐■⬅ 🖎☒☺⍓✍ ⍓⑨⍓🗀⌛➔☠⬀ ﴾	البقرة: ١٩٨	٣٦
﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا﴾	البقرة: ٢١٢	٢١٠
﴿قِتَالٖ فِيهِ﴾	البقرة: ٢١٧	١٨٣
﴿ئۆ ئو ئو﴾	البقرة: ٢١٩	١٦١
﴿ئۆ ئو ئو ئى ئى ئې﴾	البقرة: ٢١٩	١٦٥
﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ﴾	البقرة: ٢٣٥	٢٦٩
﴿كَم مِّن فِئَةٖ قَلِيلَةٍ غَلَبَتۡ فِئَةٗ كَثِيرَةَۢ﴾	البقرة: ٢٤٩	٢٩٣
﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾	البقرة: ٢٧٥	٢١٠
﴿لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتٞ﴾	آل عمران: ١٥	١٨٧
﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾	آل عمران: ٢٦	١٧٨
﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ تَوَدُّ لَوۡ أَنَّ بَيۡنَهَا وَبَيۡنَهُۥٓ أَمَدَۢا بَعِيدٗاۗ﴾	آل عمران: ٣٠	١٩٢
﴿قَدۡ بَدَتِ ٱلۡبَغۡضَآءُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَمَا تُخۡفِي صُدُورُهُمۡ أَكۡبَرُۚ﴾	آل عمران: ١١٨	٢٤١
﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾	آل عمران: ١١٨	٢٤١
﴿ ▫⧫⌛⍓☺⍓✍ ❻◆❍⇳☺⍓◻🖮 ✌♓⍓♊⌘ ✁✍✎★ ﴾	آل عمران: ١٥٩	٦٦
﴿ئى ئى ئې ئى ئى ئد ی ی ي﴾	آل عمران: ١٧٣	٢٢٥
﴿ ③⬉❐⌚⍓⑩▤⬈⚐◑ ✁✍✎✦ ✗⍓❼☑ 🕮❐❐⬃⧫⑨⍓🗎➔☠⬀ ☎ ⍓⍓✁🔔⍓⍓❷☒🗴 ✌⍓✞⬃⍓⬉ ❍⍓⬆♏⬁ ✁✍❀✦☼✞⧫⓿◆✓⬃✗⬀ ﴾	النساء: ١١	٥١
﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾	النساء: ٢٤	251، 254

الآيــــة	السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
* 🕮❒⚐⬃ ▭❍●🡐☠⬀☼♦🕒⬁⑩🖬⍉ ✍♓♉♊⌘ ✁🙵🙵♍⬂☺🡐🖬▫⌨⬁ ▫♦✉♒❶☸✁ ♦· ③⬉♦⬃✍➔❑♌♦ ✁🙵♍☪❑🙵❑“ ☼♦☽☞❷❸🕒✁ &	النساء: ٥٣	87
﴿وكلّاً وعد الله الحسنى﴾	النساء: ٩٥	231
﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾	النساء: ١٠٩	162
﴿ ▫♦⌛♒☺⍓🙵 ☼♦☽⬂⌧⬁🙵✍☠ ♊♉♒⓿✞♦🕒☽♦♑🡐⚐⬄ ﴾	النساء: ١٥٥، المائدة: ١٣	66
﴿فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ﴾	النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣	134
﴿غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ﴾	المائدة: ١	246
﴿وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا﴾	المائدة: ٦	224
﴿أفحكمُ الجاهلية يبغون﴾	المائدة: ٥٠	٣٥٢، 236، 237
﴿ئو ئوُ ئوُ﴾	المائدة: ٦٤	246
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى﴾	المائدة: ٦٩	١٦
﴿ ❒♦❍⍓○⬁⌨🡐❑☑✁☎ 🕮❒♦· ✍♦▤⬈❑♍🙵 ▫♒♉☝⬃☪♦❑⮘ ﴾	المائدة: ٧١	92
﴿ ❒♦❍⍓○⬁⌨🡐❑☑✁☎ 🕮❒♦· ✍♦▤⬈❑♍🙵 ▫♒♉☝⬃☪♦❑⮘ ﴾	المائدة: ٧١	93
﴿عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡ﴾	المائدة: ١٠٥	252
﴿رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾	المائدة: ١١٤	٢٣
﴿وكذلك زُيِّن لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾	الأنعام: ٣٧	257
﴿قَدۡ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡ﴾	الأنعام: ١٠٤	210
﴿ئبر ئى ئمى ئد ى ى ي ﴾	الأنعام: ١٠٩	131
﴿زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾	الأنعام: ١٣٧	261، 259
﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ ﴾	الأعراف: ٤	293
﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ ﴾	الأعراف: ١٢	131
﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ ﴾	الأعراف: ١٢	134
﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ ﴾	الأعراف: ١٥٠	289
﴿ 🖎☒☎❒☼❋☺⍓🙵 ④🡐○✿🙵🕭➔❑♌♦ ☽♒🖫■❼ ✁🙵♍⬂☺⍓❑⬀✞⬁ ﴾	الأنفال: ٦	65
﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾	الأنفال: ٦٧	٢٢٩،228

الآيـــة	السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾	التوبة: ١٧	٢٢٢
﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾	يونس: ٤٤	١٦٧
[illegible]	يونس: ٦١	٢٨
﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾	هود: ٦٧	٢١٠
﴿فَفِي ئج ئح ئم﴾	هود: ١٠٨	٢٣
﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾	هود: ١١٨	١٢٦
﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾	هود: ١١٨	١٢٨
[illegible]	يوسف: ١٣	٧١
[illegible]	يوسف: ٢٦	٥١
[illegible]	يوسف: ٣١	٨٠
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	يوسف: ٣١	١٧٢
[illegible]	يوسف: ٣٥	٥٢
﴿ئـ ئـ ئو ئو﴾	يوسف: ٨٥	١٢٦
﴿تالله تفتأ﴾	يوسف: ٨٥	١٢٧
﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ﴾	يوسف: ١٠٩	٢٨٤
﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾	الرعد: ٣١، الحج: ٥٥	١٢٨
﴿ مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ىم ئا﴾	إبراهيم: ١٨	١٨٧
﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ﴾	إبراهيم: ٢٢	١٥٢
﴿مخلِفَ وعدَهُ رُسلِه﴾	إبراهيم: ٤٧	٢٥٩ ، ٢٦١
﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾	الحجر: ٢٢	٢٢٣
﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾	النحل: ٣٠	١٦٥
﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾	النحل: ٦٦	٢٢٣
﴿فَأَلْقَوْا۟ إِلَيْهِمُ ٱلْقَوْلَ إِنَّكُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴾	النحل: ٨٦	١٢٣
﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ﴾	الإسراء: ١٣	٢٣٣

الآيـــة	السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
﴿ رَّبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِكُمۡۖ ﴾	الإسراء: ٥٤	٢٤٣
﴿ئى ئي بج بح بخ بم﴾	الكهف: ٣٤	٢٤١
﴿ئو ئۇ ئۆ ئۈ﴾	الكهف: ٦٠	١٢٦
﴿ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ﴾	الكهف: ٦٠.	١٢٧
﴿د د ئا ئا ﴾	مريم: ١١	٢١١
﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾	طه: ١٧	١٦٢
﴿ئو ئۇ ﴾	طه: ٣٠	١٨٣
﴿فَٱجۡعَلۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكَ مَوۡعِدٗا لَّا نُخۡلِفُهُۥ نَحۡنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانٗا سُوٗى ﴾	طه: ٥٨	١٤٢
﴿ ❐◆❀♉◷✽◘♋♉⌨♦✡☐▤↗☠⬀ ×⚐❼ ♊↖⓿↗❐⬋⮫ ✁☞☜◉☪☐②⬃⬂⬀ ﴾	طه: ٧١	٥٩
﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾	طه: ٧١	١٤٢
﴿ 🕮❐▫⬧☒⬧ ③⬥❷⬥❐⬃♌⬥ 🕮❐⬧⬥ ③⬥❷⬀♉⬁↗⇦ ◗⚐◉⬧⓿⬂♑⚐🏳⇦ 🕭⬧❐⬀⬧☪ ﴾	طه: ٨٩	٩١
﴿ 🕮❐▫⬧☒⬧ ③⬥❷⬥❐⬃♌⬥ 🕮❐⬧⬥ ③⬥❷⬀♉⬁↗⇦ ◗⚐◉⬧⓿⬂♑⚐🏳⇦ 🕭⬧❐⬀⬧☪ ❐⬥⬧⬧ ③⬥☺⇳⬛⚐⌨➔ ▭❍●⇦☠⬀ ⬃⬧❸⬥✁ ❐⬥⬧⬧ ☼⬥▦⬂➔✡☞ ﴾	طه: ٨٩	٩٣
﴿ 🕮❐▫⬧☒⬧ ③⬥❷⬥❐⬃♌⬥ 🕮❐⬧⬥ ③⬥❷⬀♉⬁↗⇦ ◗⚐◉⬧⓿⬂♑⚐🏳⇦ 🕭⬧❐⬀⬧☪ ❐⬥⬧⬧ ③⬥☺⇳⬛⚐⌨➔ ▭❍●⇦☠⬀ ⬃⬧❸⬥✁ ❐⬥⬧⬧ ☼⬥▦⬂➔✡☞ ﴾	طه: ٨٩	٩٤
﴿فَمَا زَالَت تِّلۡكَ دَعۡوَىٰهُمۡ ﴾	الأنبياء: ١٥	١٢٦
﴿وَحرَمٌ على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون﴾	الأنبياء: ٩٥	١٣١
③↖❐❐⍓⌀✁ ◗⚐⬛⑥ 🕮❐☼❋☺⍓☞✎ ◗⚐◉⬧◷♑⇦⌛➔☠⬀ &	الأنبياء: ١٠٨	٥٢
﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ ﴾	الحج: ٢	٢١٤
﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ ﴾	الحج: ٢	٢١٦
﴿يَوۡمَ تَرَوۡنَهَا تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ ﴾	الحج: ٢	٢١٩
﴿نُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ﴾	الحج: ٥	٢٢٥
﴿سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِۚ ﴾	الحج: ٢٥	١٤٦
﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	الحج: ٣٥	٤٧
﴿ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓۚ ﴾	الحج: ٧٣	١٤٠
﴿ئدى ى يد ﴾	المؤمنون: ٤٠	١٤١
﴿إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُونَ ﴾	المؤمنون: ٩٣	١٦٧
﴿ 🕮❐▫⬧⬧⍓❍⬁⌨⬀☞⇦🏳⇦ 🕮❐☼❋☺⍓☞ ⌘⍓⬛⬛◗⬂✡☐◷▤↗☠⬀ ↖⬥⌨⬥✞☪☞ ﴾	المؤمنون: ١١٥	٦٥

الآيـــة	السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
[illegible]	النور: ١٠	١٠٧
﴿ولو لم يمسسه نار﴾	النور: ٣٥	٢٠٤
﴿إلاّ أنَّهم ليأكلون الطعام﴾	الفرقان: ٢٠	١٢٢
﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾	الفرقان: ٢٥	٢٥
﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾	الفرقان: ٥٩	٢٥
[illegible]	الشعراء: ٨٢	٩١
[illegible]	القصص: ١٥	٥٩
﴿وَدَخَلَ ٱلۡمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفۡلَةٖ﴾	القصص: ١٥	١٤٢
﴿فاستغاثه الذي مَن شيعتهُ﴾	القصص: ١٥	١٩٧
[illegible]	العنكبوت: ٦٠	٣٩
﴿وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ﴾	الروم: ٢٧	٢٣٩
﴿وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِۚ﴾	الروم: ٢٧	٢٤٣
[illegible]	الأحزاب: ١٦	٨٧
[illegible]	فاطر: ٢٨	٦٥
﴿وَكُلَّ [illegible]﴾	يس: ١٢	٢٣٣
﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾	الصافات: ٦	١٨٤
﴿فَٱطَّلَعَ فَرَءَاهُ فِي سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ﴾	الصافات: ٥٥	١٤٦
[illegible]	ص: ٣	١٧
﴿إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾	ص: ٤٦	١٨٥
﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌۚ﴾	الزمر: ٦٠	١٨٨
﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ﴾	غافر: ١٥	١٨٤
[illegible]	الشورى: ١١	٣٨، ٣٩، ٤٠
﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾	الشورى: ١١	١٧٠
﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾	الشورى: ٥٢-٥٣	١٨٤
[illegible]	الدخان: ٣٩	٥٩
[illegible]	الفتح: ٢٥	١٠٧

الآيـــــة	السورة ورقم الآية	رقم الصفحة
﴾ ❒◆♦⌧◯✽〰✎⬈⌧ ✌⑩♦⬃✌⌫☪◆⏲☼💣➤ ﴿		
﴿جَنَّٰتٖ وَحَبَّ ٱلۡحَصِيدِ﴾	ق: ٩	٢٨٤
﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾	الذاريات: ٢٣	١٩٢
﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾	الذاريات: ٢٣	١٩٦
﴿بح بخ بم بى بي﴾	النجم: ٢٦	٢٢٣
﴿بح بخ بم﴾	النجم: ٢٦	٢٩٣
﴿ئۆئۆ ئۆئۆ﴾	القمر: ٤٥	٢٢٣
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾	الواقعة: ٩٥	٢٨٣
﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾	الواقعة: ٩٥	٢٨٤
﴿وكلّاً وعد الله الحسنى﴾	الحديد: ١٠	٢٣٥، ٢٣٧
﴾ ⌾♐er⌫▤♦⑩⬂⌧♦ ✍♦♁▫♋⍓❑⬀✁☎ ﴿	الحديد: ٢٣	١٠٣
﴿ لئلا يعلم أهلُ الكتابِ ألاَّ يقدروا على شيء﴾	الحديد: ٢٩	٩٤
﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾	الحديد: ٢٩	١٣١
﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾	المنافقون: ١	١٢٥
﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾	التحريم: ٤	٢٢٤
﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾	التحريم: ٤	٢٢٥
﴿ئە ئو ئو ئۆ ئۆ﴾	الحاقة: ٧	٢٠٦
﴿وَٱلۡمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرۡجَآئِهَاۚ﴾	الحاقة: ١٧	٢٢٥
﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾	الحاقة: ٤٧	٢٢٤
﴿ئە ئو ئوئۇ﴾	المزمل: ١٨	٢٠٢
﴾ ⬊◆⌼⍓☠⌘ 🕮❑♌ ♋⍓⓿◆▤⬈❑♌⬉ ✌⌫☪▤⬈⚐ ❑⍓⍓⬄❺❺✆ ▤⌀⍓⍓ ﴿	المزمل: ٢٠	٩١
﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ﴾	القيامة: ٩	٢٠٢
﴾ ▫♦⌧♦ ⏲✽⑨⚫❒♦ ❑◆♦♦ ⏲✽✍⅄❼▤ ﴿	القيامة: ٣١	١٠٩
﴿وللظالمين أعدَّ لهم﴾	الإنسان: ٣١	٢٣
﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾	البروج: ١٤-١٦	١٨٤
﴾ ▫♦⌧♦ ✁〰🕭⬂☞♦◆⍓☠⌘ ✁〰⌾⬂➔⍓☽♦⌨◆❑♦ ﴿	البلد: ١١	١٠٩
﴾ ❒◆⌾♦◯✽❑⬀〰◆ ③⬉➔⬃➲⌫⓿①⍓ ❻◆⌨⑩⌨⍓ ▫♦✋◆❸⬃⌧⍓⌀✁ ﴿	الضحى: ٢	١٠١
﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٖ﴾	العلق: ١٥-١٦	١٨٤

٢ـ فهرس الأحاديث:

٣ـ فهرس الأمثال وأقوال العرب:

٤ ـ فهرس الشعر والرجز:

الشاهــد	القائل	الصفحة
فلا واالله لا يُلفَى لما بي ولا للما بهم أبداً دواءُ	بعض بني أسد	٢٤
فلا واالله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبداً دواء	–	٣٢
فإن تسألوني بالنساء فإنني بصير بأدواء النساء طبيب	–	٢٥
لعمرك ما إن أبو مالك بواهٍ ولا بضعيفٍ قواه	المتنحل الهذلي	٨٤
أين المفر والإله الطالبُ والأشرم المغلوب ليس الغالبُ	–	٧٥
وخُبِّرتُ أنَّ أنّما بين بيشة ونجران أحوى والجَنَابُ رطيبُ	–	٥١
خلِّي الذنابات شمالاً كثبا وأم أوعالٍ كها أو أقربا	–	٤٥
فأَصْبَحْنَ لا يسأَلْنَه عن بما به أَصَعَّد في عَلْوِ الهوى أم تَصوَّبا	–	٢٤
يلومونَنِي في حُبِّ ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميدُ		٦٠
أعِدْ نظراً يا عبد قيسٍ لعلما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيدا	الفرزدق	٦٦
قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حماماتِنَا أو نصفُه فَقَدِ	النابغة الذبياني	٦٥
لهفي عليك للهفةٍ من خائف يبغي جوارك حين ليس مجير	–	٧٦
لعمرك ما معنٌ بتارك حقه ولا منسئ معنٌ ولا متَيسِّرُ	الفرزدق	٨٤
فأَجْمِلْ وَأَحْسِنْ في أسيرك إنَّه ضعيفٌ ولم يأْسِرْ كإياك آسِرُ	–	٤٨
قلائص لا تنفك إلا مناخةً على الخسفِ أو نرمي بها بلداً قفرا	ذي الرمة	٧٧
أما واالله أن لو كنتَ حراً وما بالحرِّ أنت ولا العتيق	امرأة من غَنِي	٨٢
لو أنك يا حسين خلقت حراً وما بالحرِّ أنت ولا الخليق	–	٨١
وهيفٍ تهيج البين بعد تجاوزٍ إذا نفحت من عن يمين المشارق	ذي الرمة	٣٢
فأطعمنا من لحمها وسديفها شواءً وخير الخبز ما كان عاجله	–	٧٦
فلا ترني بعلاً ولا حلائلا كه ولا كَهُنَّ إلا حاظلا	العجاج	٤٣

٥ـ فهرس الموضوعات: